شمس الدين الكيلاني

تحولات في مواقف النخب السورية من لبنان

(١٩٢٠ - ٢٠١١)





المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

هذا الكتاب

هو دراسة في توجهات النخب السورية تجاه لبنان ومصيره، بالتلازم مع دراسة التيارات الفكرية التي هيمنت على المجال السياسي السوري، منذ بدايات القرن العشرين وحتى الآن.
هيمنت النزعة القومية الليبرالية في المرحلة الأولى، وهيمن النظام القومي التقدمي في المرحلة الثانية حيث اختفت الفكرة الليبرالية، إلى أن استعاد الفكر العربي النزعة القومية الليبرالية بحلتها الجديدة في المرحلة الثالثة... فما التوجهات التي حملتها النخب السورية تجاه الجار اللبناني، وتجاه مستقبل العلاقة به، وفي شأن الصورة المثلى التي تصبو إليها النخب السورية الجديدة اليوم؟

شمس الدين الكيلاني

مثقف وكاتب سوري له عدد من المؤلفات منها: مصير الجماعة العربية، ١٩٩٧، أزمة الماركسية (التاريخ والمصير)، ١٩٩٨، الإمام محمد عبده، ٢٠٠١، الحزب الشيوعي السوري: البدايات والنهايات، ٢٠٠٢، المثقف العربي والتحول الديمقراطي، ٢٠٠٤، الإسلام وأوروبا المسيحية، ٢٠٠٧، صورة شعوب الأقصى في الثقافة العربية، ٢٠٠٩، صورة الشعوب السوداء في الثقافة العربية، ٢٠١٠، النصوص العربية الكبرى في أوروبا، ٢٠٠٩، نصوص الثقافة العربية في الهند والصين، ٢٠٠٩.

السعر ١٤ دولارًا

ISBN 978-9953-0-2368-7

9 789953 023687



تحولات في مواقف النخب السورية من لبنان

(١٩٢٠ - ٢٠١١)

تحولات في مواقف النخب السورية من لبنان

(١٩٢٠ - ٢٠١١)

شمس الدين الكيلاني



الفهرسة أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الكيلاني، شمس الدين

تحولات في مواقف النخب السورية من لبنان، ١٩٢٠ - ٢٠١١/ شمس الدين الكيلاني.
٣٩٩ ص.؛ ٢٤ سم.
يشتمل على ببليوغرافية (ص. ٣٥٩ - ٣٦٩) وفهرس عام.
ISBN 978-9953-0-2368-7

١. سوريا - العلاقات - لبنان. ٢. لبنان - العلاقات - سوريا. ٣. النخبة (العلوم الاجتماعية) - سوريا - مواقف. ٤. المثقفون السوريون - مواقف. ٥. سوريا - السياسة والحكومة. ٦. الثورة السورية (١٥ آذار / مارس ٢٠١١). أ. العنوان.

305.552095691

العنوان بالإنكليزية

Transformations of the Elites' Attitudes Towards Lebanon

1920-2011

by Shamsuddin al-Kilani

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشر

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

شارع رقم: ٨٢٦ - منطقة ٦٦
المنطقة الدبلوماسية - الدفنة، ص. ب.: ١٠٢٧٧ - الدوحة - قطر
هاتف: ٠٠٩٧٤ - ٤٤١٩٩٧٧٧ فاكس: ٠٠٩٧٤ - ٤٤٨٣١٦٥١
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى

بيروت، أيار/ مايو ٢٠١٢

المحتويـات

مقدمـــة

حاولنا في هذه الدراسة، البحث في المواقف السياسية والتصورات الفكرية السياسية المتحولة، بما حملته من عناصر الديمومة والثبات، التي شهدها الاجتماع السياسي السوري بدلالة العلاقة بلبنان، والتعرُّف، عن قرب، إلى التوجهات التي حملتها التيارات السياسية السورية المختلفة عن الجار اللبناني، وعن مستقبل العلاقة به، والصورة المثلى التي تصبو إليها تلك التيارات لتكون عليها تلك العلاقة.

اعتمد البحث على المنهجية التاريخية المنفتحة على الزمان والمكان في ترابطهما؛ فنظرنا إلى المظاهر الفكرية ومواقف الأفراد والجماعات بعضها من بعض من خلال وضعهم في سياقات التحولات الاجتماعية التاريخية، مع محاولة دراسة الحمولات الاجتماعية للأفكار والاتجاهات السياسية ومغزاها الاجتماعي ـ التاريخي، في الترابط مع البيئة السياسية الإقليمية والدولية، في سياق مواجهة القوى «الخارجية» التي هيمنت على تطور البلاد من قوى الانتداب وغيرها، وهو ما يحيل إلى معاينة تأثيرات «الحوادث الكبيرة»، التي كان لها ثقلها في الحركية الاجتماعية السياسية، والتي أدى فيها العامل الخارجي «التدخلي» دوره في إحداثِها، فمثّلت نوعًا من «الصدمات التاريخية»، التي عملت على تغيير مجرى الأحداث الاعتيادية، كما مثّلت في حدوثها انقطاعًا في السلسلة السببية الفاعلة في حركية الاجتماع السوري والعربي أيضًا، وتركت بصماتها وتأثيرها في ماجريات الأفكار والسياسات.

لعل أبرز تلك الأحداث الصادمة المؤثرة هي اللحظة التأسيسية للكيان السوري الحديث، المكون للدولة السورية، الذي انبثق من خضم الحرب

الكونية، بالتلازم مع الثورة العربية الكبرى، ومن ثم الحدث المزلزل المتمثل بالانتداب الفرنسي لسورية وللبنان، ومن بعدها بدايات المشروع الصهيوني تحت حماية الانتداب البريطاني لفلسطين، ومن ثم الاستقلال كتتويج لنضال الشعبين الوطني. ومن بعده هزيمة الجيوش العربية وتأسيس الدولة اليهودية وما تركه هذا الحدث الكبير من آثار عظيمة في سياقات التطور الاجتماعي والسياسي والجيوسياسي؛ قيام المرحلة الناصرية؛ هيمنة النظام التقدمي البعثي على الحياة السورية؛ دخول الجيش السوري إلى لبنان وأثر ذلك في تبديل العلاقة بين البلدين من علاقة قائمة على الاحترام المتبادل والاستقلالية، إلى علاقة قائمة نسبيًا على الهيمنة والإلحاق والتبعية ومحاولة خلق تماثل في الحياة السياسية لصالح هيمنة النظام الأمني السوري على الجسد السياسي للبلدين. ثم شكلت الثورة السورية في ١٥ آذار/ مارس انقطاعًا في سلسلة التطور التاريخي الاعتيادي، سيفضي نجاحها إلى الوصل بين النزعة القومية الليبرالية لحقبة المرحلة الليبرالية السابقة لسيطرة النظام (القومي التقدمي) على السلطة من جهة، وبين التوجهات الديمقراطية الجديدة التي سبقت الثورة أو انبثقت عنها من جهة ثانية، وسيكون لهذا التحول أصداؤه على طبيعة العلاقة بين لبنان وسورية، وآثاره ستكون ملموسة في وجهة نظر النخب السورية، الحاكمة والمحكومة، من لبنان.

كان لتلك المحطات التاريخية «الانفجارية» أثرها العميق في تطور أفكار وتصورات أجيال من النخب السورية من المفكرين والسياسيين السوريين، إلى جانب تأثيرات العوامل المعتادة، العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ذات الديمومة طويلة الأمد، ولا سيما الأفكار السياسية المتشعبة عن الفكرة العربية والمتفرعة منها، التي تداولتها المجتمعات العربية المشرقية بتأثير «الجمعيات العربية» في العهد الدستوري العثماني، وازدادت انتشارًا وتعمقًا في وعي السوريين، إثر ثورة الشريف حسين، وقيام الدولة الفيصلية؛ إذ إن هذه الأفكار العروبية الوحدوية لم تُمحَ من ذاكرة السوريين بعد مجيء غورو والانتداب الفرنسي، وإن أخذت لها صورًا متباينة في سياق التطور السياسي الوطني، من خلال انتقال المجتمع السوري واللبناني من عهود الانتداب إلى كنف الدولة الحديثة المستقلة.

على هذا، لا يمكننا دراسات توجهات النخب السورية تجاه لبنان

ومصيره بمعزل عن التيارات الفكرية العامة التي هيمنت على المجال السياسي السوري، ولا سيما الفكرة العربية، في مراحل تحولاتها الكبرى، منذ بدايات القرن العشرين حتى الآن، والتي شهدت في تاريخها ثلاثة أنماط من الأيديولوجيات، دخلت في تنافس مع التيارات الأيديولوجية الأخرى في مجال الاجتماع السوري والعربي. هيمنت النزعة القومية الليبرالية، في **المرحلة الأولى**، على الفكرة العربية في النصف الأول من القرن العشرين، منذ عهد الجمعيات العربية الأولى حتى ما بعد عهود الاستقلال، في زمن هيمنة البورجوازية المدينية ممثلة بـ «الكتلة الوطنية» على الحياة السياسة في سورية. أما في **المرحلة الثانية**، في زمن سيطرة النظام «القومي التقدمي»، فهيمنت النزعة «التقدمية ـ الطليعية» على الفكرة العربية، فتراجعت النزعة الليبرالية لتأخذ المواقع الخلفية في دورة الأفكار العربية وتعاقبها، ولوّنتها بطابعها السياسي، إلى أن انهارت هذه النزعة مع غزو النظام العراقي للكويت وعقابيله المُدمرة. ثم استعاد الفكر العربي النزعة القومية الليبرالية بحلّتها الجديدة في ضوء مراجعات تجربة الفكر القومي في النظرية والممارسة في مساره الطويل؛ فاتجهت النخب السوريّة مجددًا إلى إعادة وصل ما انقطع مع الفكرة الليبرالية، وعمل المثقف النقدي السوري على ضم نضالات اللبنانيين من أجل الحرية والديمقراطية والاستقلال، إلى متنه السياسي والثقافي، ليصبح جزءًا من ذاكرته النضالية الرحبة. واتصلت مواقف النخب السورية ومثقفها النقدي، بطريقة ما ـ في رؤيتهم الإصلاحية الديمقراطية للعلاقة بلبنان ـ مع الممارسة السياسية والنظرية لتوجهات النخب الليبرالية السورية قبل حقبة سيطرة حزب البعث، أو من حكم باسمه على السلطة في سورية، أي مع توجهات النخب التي حكمت سورية منذ تأسيس الدولة السورية الحديثة حتى حركة ٨ آذار/ مارس ١٩٦٣.

خَلَطَ الكثير من الباحثين اللبنانيين وقادة الرأي العام بين النظرة إلى المواطنين السوريين إلى لبنان واللبنانيين، وما يرونه مناسبًا للعلاقة السورية ـ اللبنانية من جهة، والسلوك النمطي لرجل الأجهزة الأمنية السورية الذي عاش بين ظهرانيهم بعد دخول الجيش السوري إلى لبنان من جهة أخرى؛ فاتحدت لدى هؤلاء الباحثين اللبنانيين معاملة رجل الجهاز الأمني السوري ودوره في لبنان بصورة السوري العادي، فغدت شخصية السوري النمطية، تبعًا لذلك،

هي شخصية ذات حمولات استخباراتية، تحمل من الصفات ما تقربها من صورة رجل الجهاز، بكل ما تحمله شخصيته من تعالٍ وصلف ووصاية واستصغار للمواطن اللبناني، كما يصادفه على الحدود وعلى الحواجز الأمنية، وفي أقبية الأجهزة، وبكل ما تحمل هذه الشخصية من رعب وإنكار للكرامة الشخصية والمواطنة، ناهيك بـ «الأخوّة العربية». هذا الخلط جعل «شخصية السوري» النمطية شخصية قومجية لا ترى في لبنان سوى مقاطعة ملحقة بالكيان السوري، وتنظر إلى اللبناني نظرة تعالٍ واستصغار متلازمة مع صورة رجل الجهاز الأمني السوري الذي اعتاد أن يراه في شوارع لبنان وحواريه.

إلى ذلك، تكوَّن لدى الكثير من اللبنانيين انطباع قوي، من جراء معايشتهم أساليب عمل الأجهزة السورية في لبنان، بأن السوريين متفقون ـ على الرغم من اختلافاتهم على أشياء وموضوعات متعددة ـ على موقف موحد من لبنان، هو النظر إليه على أنه جزء من سورية، وأن لبنان لا بد من عودته بطريقة ما إلى وطنه الأم عودة الأصل إلى الفرع، والابن إلى العائلة. وإلى جانب ذلك، ثمة قطاعات أخرى، من اللبنانيين، يحملون صورة أخرى تبجيلية زائفة عن «موقف الشخصية السورية»، وخطابًا تبجيليًا تولد مع الأيام حصيلة لتبعية هؤلاء للسلطة السورية في أثناء هيمنتها على لبنان، أو لمصالح فرعية تربطهم بها؛ فالسوري تبعًا لهذه النظرة هو قائد الصمود والتصدي وزعيم الممانعة والرفض، جاهز دائمًا للمواجهة، ويقف ضامنًا لصمود لبنان واستقلاله ومقاومته. وعلى الرغم من معرفته المباشرة لسلوك الأجهزة الأمنية ورجالاتها؛ فهو في تصريحاته الشفوية يرتفع بـ «شخصية السوري» في تفكيره من مستوى اليومي والنفعي إلى مصاف البطولية الخارقة، إلى مستوى من السمو من الصعب أن يصل إليه اللبناني! وهذه الفئات الأخيرة من اللبنانيين لا تجد في سورية كبلد ووطن،أيًا من النواقص التي يجدها في بلده لبنان. فإذا كان لبنان يشكو من البطالة والتضخم، وقلة الكهرباء والماء، ومن غلاء إيجارات المنازل، وتكلفة الاستشفاء، فإن سورية على العكس من ذلك، فالطب فيها مجاني، والمنازل رخيصة والكهرباء والماء متوافران لا ينقطعان على مدار الأيام والساعات. إضافة إلى توافر العمل والتوظيف وكل ذلك بفضل قيادته الممانعة؛ فسورية كبلد تقترب من الكمال، تحمل بندقية الممانعة والمقاومة في يد، والرفاه والتقدم في اليد الأخرى!

هاتان الصورتان، عن الشخصية السورية زائفتان، وعلى الرغم من ذلك، فإنهما متداولتان بين اللبنانيين على نطاق واسع. **أولاهما** من صنع التابعين والمؤيدين للنظام الأمني السوري، الذي استمر في الهيمنة على علاقة البلدين خلال الـ ٣٠ سنه الأخيرة. **وثانيتهما** من صنع قطاع أوسع من اللبنانيين الذين عانوا سيطرة النظام السوري وهيمنته على لبنان وأهله. وهما على اختلافهما، يلتقيان على تصوير الشخصية السورية بتلك «الخشونة والقسوة والحزم»، أكان في بطولة لا تدّعيها، أو لمطابقتها جزئيًا لصورة رجل الأجهزة الأمنية الخشنة. قصَّ علي سائق أجرة أوصلني إلى منطقة المرفأ أن أحد رجال الأمن السوريين «أمره» بأن يوصله إلى محل حلاقته المفضل في منطقة الكولا، نزل من العربة إلى الحلاق، و«أمره» بأن ينتظره حتى ينتهي من الحلاقة، وفي النهاية أعاده السائق إلى مفرزته في المرفأ، من دون أن يقدم له الشكر، ناهيك بالأجر. أجاب هذا السائق عن تساؤلي المستغرب بقوله: هذا سلوك اعتيادي لرجال الأجهزة الأمنية في سورية، إلى درجة غدا فيها بعض اللبنانيين يستطيب هذه «الخدمة» اتقاءً لشرٍّ أعظم!

والحال أن السوريين لا يمكن أن تختصرهم صورة رجل جهاز الأمن الجلف المتحفِّز للانقضاض على غريمه، ولا صورة رجل قومجي قاسي القلب رخو اللسان؛ فقد شهدت الحياة السياسية والثقافية، منذ تكوين الدولة السورية الحديثة، تنوعًا سياسيًا وثقافيًا شديد الغنى والثراء. وعلى الرغم من القفَصِ السلطوي الذي وُضِع فيه المجتمع السياسي السوري في العقود الأربعة الأخيرة، ظل هذا المجتمع قادرًا على مقاومة التنميط والاختزال، وعلى استيلاد شخصيات حرة، قادرة على إبداع خطابات جديدة خارج النمط الشعبوي السلطوي المكرر، وأن تقول كلمتها بالتعارض مع ما تريده السلطة وتفعله، أكان في ما يخص قضاياه الاجتماعية، أو في ما يتعلق بممارساته السلطوية تجاه لبنان وشعبه. ولا يمكن اختزال الموقف السوري من لبنان في صورة رجل السلطة السورية الأمنية في لبنان، الذي يمنحه امتلاكه لجهازه الأمني المقدرة على التحكّم باللبنانيين وبمقدّراتهم؛ فهذه الصورة الشاحبة تنتمي إلى مرحلة قاسية من عمر السيطرة الأمنية السورية على لبنان، وإلى قطاع سلطوي ينتمي إلى تلك المرحلة من السيطرة الأمنية. تلك الصورة تحولت إلى شخصية نمطية لدى قطاع واسع

من اللبنانيين؛ فتاريخ العلاقة بين البلدين شهد دائمًا، منذ تأسيس دولتيهما الحديثتين، تنوعًا للمواقف والتصورات لأناس متنوعي المشارب، بادل السوريون فيها لبنان واللبنانيين الاحترام والتعاطف والندّية، وأيضًا الإعجاب بتجربة اللبنانيين في توطين الحداثة في حياتهم ومؤسساتهم، وبإنجازاتهم على صعيد البناء والعمل والاستثمار والتحديث، وبما ارتضوه لبناء حياتهم السياسية والثقافية من حرية، التي غدت مهيمنة على شتى مستويات حياتهم السياسية والثقافية والاجتماعية. وظلت حياتهم الديمقراطية وحرياتهم الصحافية وتنوعهم الحزبي والسياسي مصدر إلهام للنخب السورية النقدية ولجمهورهم، بعد أن انطفأت شعلة الحرية في سورية، وامتلأت بالمعتقلات في أيامهم الحالكة بسواد الاستبداد.

مرَّت أيام حلوة بين البلدين في خلال عمر علاقتهما الطويل، أيام مليئة بالتفاهم والأمل، تبادل فيها مواطنو البلدين الصحافة والكتاب والرأي والسلع، واتخذت حكومتاهما في خلالها مواقف مشتركة تضامنية وتشاركية في السراء والضراء. وقد عرَّج على تلك الأيام جوزيف أبو خليل مقارنًا بين مرحلتين في علاقة البلدين، مرحلة هيمنة حزب البعث، والمرحلة السابقة لها، فيقول «يصح القول إن جيلًا كاملًا من اللبنانيين، «جيل الحرب»، كما نسميه، لا يعرف سورية إلا من خلال أجهزة الدعاية السياسية وسلوك العسكر السوري المنتشر في لبنان منذ عام ١٩٧٦؛ والكلام نفسه ينطبق على الجيل المماثل من السوريين. لم تكن هكذا العلاقة، من قبل، بين أبناء البلدين؛ كان السوريون يفدون بالآلاف إلى لبنان، إما سُيّاحًا ومصطافين، أو رجال أعمال، أو عمالًا وأجراء. وأذكر أن من أطيب النزهات عندنا نحن اللبنانيين كانت النزهة إلى الشام، أو إلى حلب وحمص وحماه، أو إلى صيدنايا كمحجة للمسيحيين. وكان معرض دمشق الدولي ملتقى من أجمل ما يكون بين اللبنانيين والسوريين من صناعيين وتجار، وبخاصة من الفنانين والمتفرجين؛ فأين نحن من تلك الأيام السعيدة؟!»[1].

على هذا، تفرَّع البحث إلى أحد عشر فصلًا، تغطي الفصول الثلاثة

(١) جوزيف أبو خليل، لبنان وسورية: مشقة الأخوة، ط ٢ (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩١)، ص ١١٩.

الأولى منه مرحلة كانت الهيمنة الفكرية والسياسية فيها للنخبة المدينية السورية صاحبة النزعة الليبرالية القومية، التي بقيت مهيمنة خلال الفترة الزمنية التي استغرقتها حوادث الفصول الأربعة الأولى من هذا البحث.

يحاول **الفصل الأول** سبر الأصول التاريخية للأفكار والتصورات التي حملت وعودًا في شأن العلاقات العربية والعلاقات اللبنانية ـ السورية في سياق نهضة الفكرة العربية في أواخر عمر الدولة العثمانية، ومهدت للمراحل اللاحقة من عمر النخب التي أسست الفكرة العربية في ثوبها الليبرالي المنفتح على العالم؛ فيعود بنا هذا الفصل إلى الجذور الفكرية والأصول الأولى لهذه الفكرة الليبرالية القومية، لنشطاء «الجمعيات» العربية، التي أسست الأصول الفكرية السياسية للنخب الليبرالية الديمقراطية القومية، وأطّرت تطلعاتها السياسية. حيث لم يكن المثقفون العرب قد دبجوا في هذه الأثناء، النظريات العامة عن القومية العربية، ولم يكونوا قد حولوها بعد إلى مسألة نخبوية، ولم يفرضوا وصايتهم أو وصاية النخبة الداعية إلى الفكرة العربية؛ فقد نظروا إلى القضية العربية على أنها مبثوثة في الجماعة، لا خاصة بالنخبة «الطليعية»، كما حصل لاحقًا. وقد نوّه إلى ذلك توفيق برو بقوله إن المثقفين العرب لم يضطروا «إلى ابتداع النظريات العقائدية لخدمة قوميتهم، كما فعل الترك ـ وكما سيفعل العرب في فترة بين الحربين ـ وكل ما هنالك أن النابهين منهم قد وضعوا الأسس الاجتماعية التي يجب أن تتوافر في جماعة ما، لكي يجمعوا الشروط التي تجعل منهم أمة، كما عند عبد الكريم الخليل.. وخطاب عبد الغني العريسي في المؤتمر العربي»[٢].

اتسمت المشاريع القومية العربية في هذه الفترة بالطابع الليبرالي الديمقراطي، وقد ذكر أحد الباحثين، في هذا السياق «لعل من المناسب، في هذه المرحلة، تأكيد حقيقة أن القومية العربية ارتبطت في مرحلتها السياسية (التي أعقبت المرحلة الثقافية) بالتزام واضح بالديمقراطية الليبرالية أو بنظام الديمقراطية البرلمانية في نماذجها الغربية المختلفة. ويمكن

---

(٢) توفيق برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني: ١٩٠٨ ـ ١٩١٤ (دمشق: دار طلاس، ١٩٩١)، ص ٤٧٩.

ملاحظة هذا الاتجاه بوضوح منذ أوائل القرن العشرين، وطوال فترة الحرب العالمية الأولى والفترة بين الحربين»[٣].

يرسم **الفصل الثاني** لوحة لتوزيع مواقف واتجاهات النخب في سورية وبلاد الشام في بداية تكوين الدولة السورية في العهد الفيصلي، وما صاحبها من تجاذبات ورهانات لترتيب العلاقة بين لبنان وسورية وترتيب البيت العربي.

أما **الفصل الثالث** فيعاين الاتجاهات التي برزت لدى النخب السورية المختلفة، في معمعان النضال من أجل الاستقلال والجلاء، والتي تبلورت مع تقدم العمل المشترك بين النخب الاستقلالية في سورية ولبنان، في شعار ضمني يعكس الاستراتيجية الضمنية لتلك النخب، وهو: «عبر الاستقلال نحو ترتيب العلاقة بين لبنان وسورية». وضعت حينها النخب السورية الليبرالية ومثيلتها اللبنانية مسألة الاستقلال في أولوياتها، وتطلعت عبرها إلى الصيغ الممكنة للعلاقات اللبنانية ـ السورية؛ فكانت الفكرة الحاكمة لدى تلك النخب، هي التعامل بمرونة مع الوقائع الصلبة التي لا يمكن مواجهتها دفعة واحدة، والتي أعقبت تكوين لبنان الكبير، فأقامت جسرًا من التواصل مع النخب اللبنانية الاستقلالية في سبيل النضال المشترك في المسألة الوطنية المشتركة. وهو ما أفسح في المجال لانبثاق «الميثاق الوطني» عام ١٩٤٣بين النخب الاستقلالية اللبنانية.

يحلل **الفصل الرابع** تجربة حكم البورجوازية المدينية الليبرالية في علاقتها المباشر بلبنان، وتصوراتها عن تلك العلاقة، وممارستها السياسية الفعلية بعد استلامها الحكم. حين رسَّخت تقاليد شبه ثابتة لتلك العلاقة بين البلدين، وبين نخبهما، في طريقة التعامل ومواثيقها القائمة على الاحترام المتبادل والتفاهم والاعتراف باستقلال لبنان وفي حقه بتقرير مصيره. وقد ساعد في ذلك تقارب تلك النخب الاجتماعي والثقافي والتقاء مشاربها السياسية في إدارة الحكم والاقتصاد والسياسة، وانفتاحها معًا على

---

(٣) يوسف الشويري، **القومية العربية: الأمة والدولة في الوطن العربي، نظرة تاريخية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢)، ص ١٧٠ ـ ١٧١.

الحداثة وقيمها، وعلى العالم على قاعدة تبادل المصالح والمنافع.

الفصل الخامس يلقي الأضواء على الطريقة التي سلكتها سلطات الانقلابات العسكريات، ومواقف النخب السياسية المتعايشة والمعارضة لها؛ فقد تخلل فترة حكم النخبة الليبرالية السورية عدد من الانقلابات العسكرية المتقاربة بين عامي ١٩٤٩ و١٩٥٤، حاولت تلك النخب أن تتعايش معها أحيانًا في محاولة منها لامتصاص تأثيرها كي تعود الحياة الدستورية الديمقراطية إلى ما كانت عليه، أو لتكوين نوع من ازدواجية السلطة بين العسكر والسلطة المدنية الدستورية!

يتحدث **الفصل السادس** عن فترة ساد فيها المزج بين سياستين وتوجهين: توجه **قومي ليبرالي** بعد عودة الحياة الديمقراطية البرلمانية بتأثير انقلاب عسكري، جعل للثكنة دورًا ضاغطًا على الحياة السياسة وخياراتها في ظروف تداول سياسة الأحلاف، في الفترة التي افتتحت فيها حركة ٢٣ تموز/ يوليو المصرية نشر تأثيرها السياسي، فانقادت النخب بخياراتها تجاه مصر الناصرية؛ وتوجه **رسمي وشعبي** قاد إلى الوحدة مع مصر.

يدرس **الفصل السابع** الاتجاهات التي برزت في صفوف النخب السورية، في أثناء الوحدة السورية ـ المصرية، دولة الجمهورية العربية المتحدة؛ فيعاين هذا الخيارات التي تعاملت معها النخب في حقبة الجمهورية العربية المتحدة مع لبنان، والطرق التي سلكتها، في خلال تلك الفترة القصيرة المليئة بالأحلام والرهانات الكبيرة التي حملتها الوحدة، مع لبنان.

ويلقي **الفصل الثامن** الضوء على حقبة ما سمّي «الانفصال»، وهو «عهد عابر» بين مرحلة الوحدة ومرحلة سيطر فيها حزب البعث أو منظمته العسكرية على السلطة، وما تخلل هذا العهد من مواقف وتوجهات تجاه لبنان.

أما **الفصل التاسع** فيتناول الاتجاهات التي بدأت تأخذها النخب السورية تجاه لبنان في ظل حكم عسكريي حزب البعث، والاتجاهات المهيمنة على أفكار هذه المرحلة من لبنان.

ويلقي **الفصل العاشر** الضوء على الاتجاهات التي هيمنت على العلاقة السورية ـ اللبنانية في السلطة والمعارضة السورية ومثقفيها النقديين الذين قدموا خطابًا اعتراضيًا على سلوك النظام السوري «التقدمي» من لبنان.

أما **الفصل الحادي عشر** فيلقي الضوء على الاتجاهات التي أبرزتها الثورة السورية (١٥آذار/ مارس ٢٠١١)، والرهانات التي أطلقتها، قبل أن يُختم البحث بـ **خاتمة**، لاستخلاص بعض الاستنتاجات والخلاصات.

الفصل الأول

في أصول الأفكار والتصورات

تمهيد

كانت سورية ولبنان كحال بلاد الشام والعراق، ولعدة قرون، جزءًا من الدولة العثمانية، التي تألفت من أعراق بشرية مختلفة، ومن قوميات متباينة، ومن ديانات متعددة، لم يحاول الأتراك العثمانيون أن يوحدوا بينها بالقوة أو بـ «التتريك». وبالتالي فإن أكثرية العرب، في معظم فترة حكم العثمانيين، «لم يشعروا بأن الحكم التركي كان حكمًا «أجنبيًا». فضلًا عن هذا، فإن لفظة أجنبي لم تكن تعني سابقًا ما أصبحت ترمز إليه في القرن العشرين من أن «الأجنبي» ينتمي إلى القومية الأجنبية، وأحيانًا تعني، سياسيًا، شخصًا غير مرغوب فيه. وقد كان العالم الذي عاش فيه العرب والأتراك معًا قبل انصرام القرن التاسع عشر، عالمًا لا تُعرَف فيه بعد «القومية» بمعناها السياسي الحديث؛ فلم تبدُ عند معظم العرب ـ المسلمين الذين كانوا مواطنين في إمبراطورية عثمانية إسلامية، أي بادرة تدل على أنهم يطالبون بالانفصال عن الأتراك على أساس قومي، إلّا بعد عام ١٩٠٨، عندما حاول القادة الأتراك أنفسهم أن يؤكدوا قوميتهم التركية.

من جهة أخرى، في الوقت الذي كانت فيه الإمبراطورية العثمانية آخذة في التقهقر والانحلال في أثناء القرن التاسع عشر، كان العالم الغربي على عتبة تغيير كبير وازدياد عظيم في قوته العسكرية والاقتصادية بسبب التطورات الجذرية التي أسفرت عنها الثورة الصناعية الرأسمالية والتقدم السريع في التقنية.. ما يؤدي بنا إلى بحث تأثير الحضارة الغربية في البلاد العربية[١].

---

(١) زين نور الدين زين، نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية، ط ٤ (بيروت: دار النهار، ١٩٨٦)، ص ١٣٢.

بدأ التباعد يظهر، وشرعت الشكوك تراود العلاقة العربية ـ التركية في غضون القرن التاسع عشر. ترافق ذلك مع انطلاق عهد التنظيمات الذي شرّعته الدولة العثمانية، فاصطبغت أكثر بالصبغة المركزية؛ إذ حاولت التخلّص من نظام الالتزام الفاسد، حيث كان الوالي الملتزم حاكمًا فردًا في ولايته لا حدود لسلطانه ما دام يقدِّم لخزينة الدولة ما تعهد بتقديمه من أموال وجباية، وحاولت أن تستعيض عنه بنظام آخر للجباية، وبنظام آخر لإدارة المقاطعات، بتقسيم الدولة إلى وحدات إدارية متسلسلة في المراتب، ترتبط بالحكومة المركزية وتتقيد بأوامرها، بدلًا من أن تترك للطوائف الدينية ورؤساء القبائل استقلالها المحلي. وقد سبقت الإصلاحات العثمانية تلك التي قام بها محمد علي في مصر، وفي ما بعد بدأت تلك الإصلاحات في عهد السلطان مصطفى الثالث (١٧٥٧ ـ ١٧٧٣)، واستمرت مع خلفه سليم الثالث (١٧٨٩ ـ ١٨٠٧) في الإصلاح بتعثر أيضًا، غير أنها بدأت تأخذ طابعًا جديًا منذ عهد السلطان محمود الثاني (١٨٠٨ ـ ١٨٣٩)، عقب مساعدة بريطانيا للدولة العثمانية لتحجيم دور محمد علي. وبعد أن قضى على الجيش الانكشاري الذي كان يمثل العقبة الكأداء أمام الإصلاح عام ١٨٢٦، ارتدت الإصلاحات في عهده طابع الميل نحو المركزية السياسية، عندما أقدم على اختصار عدد الإيالات أو الباشويات الـ ١٨، ودمجها في أربع حاكميات، رغبة منه في إخضاع الإدارة العامة لأصول مركزية الحكم. وقد أكمل هذا التحول الإصلاحي ابنه وخليفته السلطان عبد المجيد عام ١٨٥٢[٢].

إثر الحرب العثمانية ـ الروسية (١٨٥٣ ـ ١٨٥٨)، التي خرجت تركيا منها محطمة، فرضت عليها الدول الأوروبية نوعًا من الحماية الجماعية، وأملت على السلطان برنامجًا جديدًا للإصلاحات عام ١٨٥٦ باسم «الخط الهمايوني»، حيث أصدر السلطان بيانًا ساميًا أو «خط همايون» تحت ضغط الدول الأوروبية، ولم يكن باستطاعة السلطان إلغاؤه. ركّز هذا الإصلاح «على التساوي الديني وعلى المشاريع الاقتصادية من مختلف الأنواع. وكان

(٢) توفيق برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني: ١٩٠٨ ـ ١٩١٤ (دمشق: دار طلاس، ١٩٩١)، ص ٢٦ ـ ٢٧.

هذا لمصلحة الدول الأوروبية، التي طالبت بتوسيع الحقوق والامتيازات لرعاياها ولوكلائها الذين كانوا على الأغلب من التجار المسيحيين الأرمن واليونانيين... وحاول الباب العالي أن يوسع الخدمة العسكرية لتشمل المسيحيين... ولهذا السبب ألغى الخراج... وصدر قانون الأراضي الذي ألغى نظام الإقطاعات العسكرية وتبعية الفلاحين للتيمار... وبصورة عامة أضعفت إصلاحات المرحلة الثانية من التنظيمات الباب العالي، ويسّرت تغلغل الرأسمال الأجنبي»[٣].

وأُقر قانون الولايات الجديد في عهد السلطان عبد العزيز (١٨٦١ ـ ١٨٧٦)، فكان بمثابة التنظيم للسياسة الجديدة المركزية للسيطرة على الولايات، فقُسِّمت السلطنة إلى ولايات تتألف من متصرفيات، وهذه بدورها تتألف من قائم مقاميات، تتبعها عدة نواحٍ. وعلى أساس هذا التقسيم الإداري المركزي، قُسِّمت البلاد العربية التابعة للسلطنة العثمانية إلى ولايات: حلب، بيروت، بغداد، الموصل، البصرة، طرابلس الغرب، إضافة إلى متصرفيات تابعة رأسًا للباب العالي: جبل لبنان، القدس، دير الزور، بنغازي، فضلًا عن ولايتَي الحجاز واليمن، مع العلم أن نظام الولايات لم يُطبق تطبيقًا تامًا في الولايات العربية بصورة متساوية[٤]؛ فكان لقانون الولايات أثره الواضح في إعادة التنظيم الإداري لبلاد الشام؛ فقد ضمَّت ولاية سورية كلًا من دمشق وبيروت، لكن الدولة أعادت الانقسام الإداري، فولدت ولاية بيروت، وأصبح لكل ولاية مجلس إدارة، كما حدَّدت صلاحيات المحاكم والفتوى والأوقاف والأحكام الشرعية والأحكام الشخصية، وتأسست محاكم جديدة. وعُيِّن مدحت باشا واليًا على سورية في ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٧٨، وبقي في منصبه حتى عام ١٨٨٠، فنظم الإدارة والضرائب، وشجع الحركة التعليمية المدنية[٥].

---

(٣) فلاديمير لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديث**، الترجمة العربية (موسكو: دار التقدم، ١٩٧٥)، ص ١٦٩ ـ ١٧١.

(٤) برو، المصدر نفسه، ص ٣٠ ـ ٣١.

(٥) سيّار الجميل، **تكوين العرب الحديث** (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ١٩٩٧)، ص ٤٣٥ ـ ٤٣٦.

ولقد بزغت الفكرة العربية الحديثة في القرن التاسع عشر مع الاحتكاك بأوروبا واكتشاف التقدم والحداثة الأوروبيين والتأثر بهما، مع انتشار التعليم الحديث وتأسيس الجامعات وانتشار الصحف والمطبعة الحديثة وانتشار فكرة المواطن والفكرة الدستورية، والرابطة الوطنية والقومية، في سياق مسار الإصلاحات العثماني التي بدأت تفرض نفسها منذ عهد السلطان سليم الثالث، في بدايات القرن التاسع عشر؛ فارتبطت يقظة الشعور والوعي العربيين بإدراك الفارق الحضاري، والقوة والتفوق التي باتت تفصل العرب عن أوروبا، وصولاً إلى الوعي بأن الرابطة العثمانية التي وفرت لهم ـ على الرغم من مثالب الهيمنة العثمانية ـ الحماية من العدوان الخارجي، لم تعد قادرة على حمايتهم، وهو ما بدا جليًا مع فاتحة القرن التاسع عشر أمام الحملة الفرنسية على مصر، واحتلال الجزائر وعدن والخليج، وهزائم الجيوش العثمانية أمام روسيا. ومن ثم صارت تتضح لهم رجحان ميزان القوى لصالح الغرب، فاتجه الساسة والمفكرون العرب إلى البحث عن وسائل لتجديد بناء الدولة العثمانية، ولتعزيز موقعهم فيها، وصولاً إلى الإمساك بمصيرهم بأنفسهم في اتجاه اللامركزية، قبل أن ينتقلوا إلى مطلب الاستقلال والوحدة في إطار التنظيم الديمقراطي للسلطة[٦].

ظهرت بوادر الاتجاهات القومية العربية الصريحة في لبنان وسورية والمشرق العربي، عبر الأفكار التنويرية الإصلاحية الاستقلالية التي نادى بها عدد من المفكرين العرب بطريقة جلية. نهضت في البداية على صورة حركة إحياء للثقافة العربية في مناخ حقبة «التنظيمات». و«بدأت هذه اليقظة القومية العربية كحركة فكرية خالصة، مركزة على درس لغة العرب وتاريخهم وآدابهم. وكان روادها في الغالب من المفكرين السوريين، وبنوع أخص، من نصارى لبنان الذين تثقفوا في الجامعة الأميركية في بيروت؛ فهؤلاء هم الذين شرعوا في تطويع العربية الفصحى لتغدو أداة جديدة صالحة للتعبير عن الفكر

---

(٦) شمس الدين الكيلاني، **المثقف العربي والتحول إلى الديمقراطية** (دمشق: دار السوسن، ٢٠٠٣)، ص ٧٧.

الحديث»[7]. كان من أبرز رجالاتها بطرس البستاني (١٨١٩ ـ ١٨٨٣)؛ ناصيف اليازجي (١٨٠٠ ـ ١٨٧١)؛ جمال الدين القاسمي؛ عبد الحميد الزهراوي؛ فارس الشدياق (١٨٠٥ ـ ١٨٨٧)؛ يعقوب صروف (١٨٥٢ ـ ١٩٢٧)؛ وفارس نمر (١٨٦٠ ـ ١٩٥٢). ونما بموازاة هذا النشاط الكثير من الجمعيات الأدبية والثقافية، وكان من أبرز من نشروا مفهوم الحضارة العربية الإسلامية المفكر اللبناني جرجي زيدان (١٨٦٠ ـ ١٩١٤). وقد غلبت على تفكير هؤلاء، وإن بدرجات متفاوتة، النزعة الليبرالية والتعلق بالقيم الدستورية؛ فشهدت هذه الحقبة نوعًا من إحياء اللغة والثقافة العربيتين في سياق بعث الوعي العربي القومي، واتخذت، في ما بعد، طابعًا منظمًا في عدد من الجمعيات الثقافية. ثم تطعَّم هذا الاهتمام الثقافي للنخب السورية واللبنانية بالنواحي السياسية، وبالمصير السياسي لبلادها.

برزت أول إشارة إلى هذا الاهتمام السياسي مع تأسيس أولى الجمعيات السياسية، وهي «جمعية بيروت السرّية»، في بيروت بين عامَي ١٨٧٥ و١٨٧٦ على يد خمسة شبان، أبرزهم فارس نمر باشا، هدفها استقلال سورية والاعتراف بالعربية لغة رسمية. تُعَدُّ هذه الجمعية أول تنظيم عربي معارض للحكم العثماني، دعت العرب إلى التمرد على السلطة العثمانية، وصاغت مبادئ هادية لتحركها السياسي والثقافي، واقتصرت دعوتها على وحدة سورية ولبنان فحسب:

- استقلال سورية واتحادها مع جبل لبنان.
- الاعتراف باللغة العربية رسمية.
- رفع القيود والرقابة على حرية التعبير ونشر التعليم.
- المطالبة باستخدام القوى المجندة من أهل البلاد[8].

---

(٧) فيليب حتي، **تاريخ سورية ولبنان وفلسطين**، ترجمة كمال يازجي وجبرائيل جبور، ط ٣ (بيروت: دار الثقافة، [د. ت.])، ج ٢، ص ٣٥٢ ـ ٣٥٣.

(٨) مسعود الخوند، **الموسوعة التاريخية الجغرافية** (بيروت: مؤسسة هانياد، [د. ت.])، ج ١٠: سوريا، ص ٢٩، انظر أيضًا: توفيق برو، **تاريخ العرب الحديث والمعاصر** (دمشق: منشورات جامعة دمشق، ١٩٩١)، ص ١٢٢.

وكان من أهم هذه الجمعيات، تلك التي نشأت حول الشيخ طاهر الجزائري في دمشق، ومارست نشاطات ثقافية خلال العشرين سنة من القرن التاسع عشر، وكان من الرجال الأوائل، في هذه الحلقة، علماء مصلحون ومؤلفون معروفون كالشيخ جمال الدين القاسمي، والشيخ عبد الرزاق البيطار، والشيخ سليم البخاري. وقد التحق بها عدد كبير ممن كانوا دونهم في السنّ، منهم: رفيق العظم، ومحمد كرد علي، وفارس الخوري، وعبد الحميد الزهراوي، وشكري العسلي، وعبد الوهاب المليحي، وعبد الرحمن الشهبندر، وسليم الجزائري. وقد جمعت هذه الجمعية في صفوفها الأتراك أيضًا، الذين جمعهم «السعي للقضاء على استبداد السلطان عبد الحميد وحكمه المطلق، بجعل الحكم شورى في الدولة، أي بنشر الدستور المعلق»[٩].

شهد العقد الأول من القرن العشرين نموًا مطّردًا في الوعي الفكري المشبع بالشعور القومي والأفكار الحرة، وخصوصًا عندما بدأ الشباب العربي يتقاطر نحو العاصمة العثمانية إسطنبول من أجل الدراسة، واكتساب المعارف، في كلّياتها المختلفة المدنية والعسكرية، خصوصًا من أبناء العراق وسورية ولبنان، الذين شهدوا أخطر التحولات السياسية العاصفة في نهاية عهد السلطان عبد الحميد، وانقلاب «تركيا الفتاة» عام ١٩٠٨[١٠]. وقد أُنشئت جمعية صغيرة علنية لدراسة الآداب العربية والتاريخ العربي عام ١٩٠٦، باسم «جمعية النهضة الأدبية»، كان من أبرز رجالاتها عبد الكريم الخليل، ولها مقر في دمشق، ساهم رجالها، في ما بعد، في مختلف النشاطات القومية[١١]. واشترك في تأسيسها لطفي الحفار، محب الدين الخطيب (١٨٨٦ ـ ١٩٦٩)، رشدي بك الحكيم، زكي بك الخطيب، سامي بك العظم، الأمير أحمد الشهابي، صلاح الدين القاسمي، صلاح الدين

---

(٩) مصطفى الشهابي، **القومية العربية (تاريخها وقوامها ومراميها)** (القاهرة: الجامعة العربية، ١٩٥٨)، ص ٥١؛ انظر أيضًا: وجيه كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي**، ط ٢ (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٧٨)، ص ١٥٠.

(١٠) الجميل، **تكوين العرب الحديث**، ص ٥١٥.

(١١) ناجي علوش، **الحركة القومية العربية: نشوؤها، تطورها، اتجاهاتها** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٥)، ص ٢٥ ـ ٢٦.

العظم، توفيق بساط، جرجي حداد، عثمان مردم بك، وغيرهم. كانت جمعية سرية تعمل لبث المبدأ الوطني والقومي، وتعليم الأميين في المدن السورية، ثم أُنشأت غرفًا للقراءة تُلقى فيها المحاضرات[١٢]. وتخلل نشاطَ أعضاء هذه الجمعية الثقافي تقديمُ وجهات نظر جديدة «تعكس وعيًا إنسانيًا واهتمامًا ثقافيًا يُذكِّر بتعبيرات عصر «النهضة» الأوروبية وبهموم مفكريها وأدبائها. لكن في الحالة التي نذكر، يأتي التعبير عن هموم «النهضة» العربية خليطًا من مفاهيم أوروبية «عصرية».. ومن قيم تراثية... لكن مهما قيل، كانت التطلعات القومية تعبّر عن نفسها في إطار الدولة العثمانية الإسلامية بحركة معارضة ضد الفساد والاستبداد، ومن أجل الشراكة العربية والإصلاح. وذلك هو القاسم المشترك الذي جمع بين المثقفين المسلمين العرب وإخوانهم «الأحرار» من الأتراك[١٣].

أجمعت هذه الجمعيات على إحياء اللغة والثقافة العربيتين، وبث الشعور القومي، في سياق المطالبة بالمساواة الحقوقية بين العرب والترك في إطار الرابطة العثمانية؛ فاصطبغت الفكرة العربية الثقافية في المشرق العربي بالنزعة العلمانية آنئذٍ، بينما التصقت العروبة في المغرب بالإسلام، لأن النزعة الاستقلالية المشرقية نهضت قبالة الأتراك المسلمين، بينما نهضت العروبة في المغرب ضد الأوروبي «المسيحي». وساهم حدثان في خلال هذه الفترة في إذكاء الشعور العربي: **أولهما** ثورة عرابي، التي جعلت أهل المشرق «ينظرون إلى عرابي على أنه زعيم العرب»، وعلى أن ثورته في حال نجاحها يمكن أن «تقرر مصير العرب كأمة»؛ **وثانيهما** أنهم نظروا إلى المهدي في السودان على أنه الخصم المجاهد ضد الحكم التركي[١٤].

أولًا: بعد العهد الدستوري (الاتحاد والترقي)

إثر نجاح الحركة الانقلابية عام ١٩٠٨، أُعلن الدستور، الذي عُطِّل لمدة ثلاثين سنة، في عهد عبد الحميد، فعمَّت الفرحة سائر أرجاء

---

(١٢) الخوند، **الموسوعة التاريخية الجغرافية**، ص ٣٠.

(١٣) كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي**، ص ١٥٣.

(١٤) زين، **نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية**، ص ٦٨.

السلطنة، وحصل ائتلاف معنوي بين عناصر الأمة العثمانية، واندفعت جموع الشعب في الشوارع تحركها موجة من الاستبشار والغبطة، هتفوا للحرية والعدالة والمساواة والإخاء وسائر الشعارات التي نادى بها العهد الجديد. ولم يكن العرب أقل من غيرهم ترحيبًا واستبشارًا بهذا الحدث السعيد؛ إذ استقبلوا، جمهورًا ونخبة، التحولَ الديمقراطي وعودة الدستور بروح الحماسة والتفاؤل بمستقبل الشراكة العربية ـ التركية على أسس ديمقراطية لامركزية، وبلغت هذه الحماسة وهذا التفاؤل حدًا كان يكفيهم معه، «وقد اطمأنوا إلى جدوى الحكم الدستوري، أن تُحفظ مكانتهم في العهد الجديد بصفتهم عثمانيين، وتُراعى حقوقهم على قدم المساواة مع بقية العناصر. وقد مالت أكثريتهم إلى وجوب الإصلاح والتقدم بالتآزر مع الترك، بعد أن كانت الآراء منقسمة، في أواخر عهد السلطان عبد الحميد، ومتنوعة تنوعًا كثيرًا. . . وكان آخرون يدعون إلى الاشتراك مع أحرار الترك للمطالبة بإصلاحات عامة، تشمل جميع الولايات العثمانية، وتفيد في الوقت نفسه الولايات العربية. أما بعد إعلان الدستور وقيام عهد المشروطية (الحكم الدستوري)، فقد قوي هذا الاتجاه الأخير، أملًا أن يؤدي وجود ممثلين للعرب في مجلس المبعوثان إلى إنصافهم والقضاء على الفساد، والسير على طريق الإصلاح والنهوض»[١٥].

منح المثقفون العرب القوميون في سورية ولبنان الفرصة للعهد الدستوري الجديد، آملين أن يتوصلوا إلى حقوقهم القومية من خلال التحول الديمقراطي الدستوري اللامركزي. وكانت جماعة «الاتحاد والترقّي» قد تصدرت الانقلاب واستلمت السلطة فعليًا، فحاولت هذه الجماعة مدّ جسمها التنظيمي ليشمل الولايات العربية؛ فلم يمضِ شهران على استعادة الدستور حتى انتظم كثيرون من العرب في أطرها التنظيمية، بينهم زعماء من العرب القوميين، قبل أن تتكشف سياستها الشوفينية القومية، مثل رفيق العظم، وحقي العظم، ومحسن السعدون، وياسين الهاشمي، وطالب النقيب، وعزيز المصري، وعبد الرحمن الشهبندر، وسليم الجزائري، وكثير من الموظفين من سورية والعراق.

---

(١٥) برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني: ١٩٠٨ ـ ١٩١٤، ص ٨٣.

وكانت أغلبية المتنورين العرب آنئذٍ مع بقاء بلادهم داخل الرابطة العثمانية في ظل دولة لامركزية ديمقراطية؛ فعندما دعا نخلة مطران ورشيد مطران باسم «الجمعية السورية» في باريس إلى استقلال سورية استقلالًا إداريًا، تصدى لهذه الدعوة بالهجوم: شكري غانم وسليمان البستاني ورفيق العظم وحقي العظم على صفحات الجرائد، يستنكرون ما جاء في المنشور، وانهالت على مجلس المبعوثان ٣٠٠ برقية من دمشق، ومثلها من حلب تستنكر فكرة استقلال سورية أو انفصالها عن الدولة العثمانية؛ فقد كانت الفكرة التي توجه الساسة البارزين من العرب في بداية العهد الدستوري أمثال رفيق العظم وحقي العظم وشبلي الشميل وشكري غانم وسليمان البستاني وغيرهم، هي البقاء في كنف الرابطة العثمانية؛ فإذا كان لا بد من تأسيس جمعيات لتنظم العمل السياسي، فيجب ألا تخرج هذه الجمعيات عن دائرة الجامعة العثمانية، وجريًا مع هذا الاتجاه شجب رفيق العظم ما قام به شفيق المؤيد العظم ولفيف من رجال العرب في تأسيس أول جمعية عربية بعد الدستور، وهي جمعية الإخاء العربي ـ العثماني، حرصًا على عدم التشويش على جمعية الاتحاد والترقي بكثرة الجمعيات التي تؤلفها العناصر المختلفة[16]؛ علمًا أن جمعية الإخاء العربي ـ العثماني، قد نصَّت في برنامجها على تأييد خطة جمعية الاتحاد والترقي، وجاء في المادة الأولى «أنها ستعمل على معاونة جمعية الاتحاد والترقي في سبيل الحفاظ على أحكام القانون الأساسي، وجمع كلمة الملل المختلفة العثمانية، من دون تفريق في الجنس والمذهب، وتمكين الرابطة الجامعة بينهم، وذلك لأجل خدمة الدولة العثمانية وإصلاح الشؤون المختلفة، مع عدم إهمالها شأن العرب؛ إذ ستعمل على إعلائهم واتخاذ جميع الوسائط والتدابير لنشر أنوار العلوم والمعارف بين أبناء الأمة العربية»[17].

إلَّا أن سلوك «الاتحاد والترقي» تجاه السوريين واللبنانيين وغيرهم من العرب كان يثير الشكَ والحذر، وحمل معه نوعًا من التمييز ضدهم؛ إذ

(١٦) المصدر نفسه، ص ٩٤ ـ ٩٥.

(١٧) أمين سعيد، الثورة العربية الكبرى (القاهرة: مكتبة مدبولي، [د. ت.])، مج ١: النضال بين العرب والترك، ص ٧ ـ ٨.

حرصوا على إبعاد العرب عن المواقع الإدارية وخصوصًا المواقع المهمة، والتضييق على تعليم اللغة العربية، وتدخّلوا في انتخاب «المبعوثان» لمصلحة الترك على حساب العرب، وعبّروا عن آراء واضحة، على صفحات الجرائد، تدعو إلى التمييز ضد العرب والقوميات الأخرى لمصلحة النزعة القومية التركية، ودمج جميع عناصر الدولة العثمانية في البوتقة التركية، ما دفع المثقفين العرب إلى التشكيك في نيّات الحاكمين الجدد، وإلى الانحياز تدريجًا نحو الفكرة العربية، والمطالبة بالمزيد من اللامركزية، وصولًا إلى مطلب الاستقلال العربي عن الأتراك بعد أن برزت بوضوح خطورة سياسة التتريك ومحاولة محو الهوية العربية. وقد تبين لهم في مجرى انتخاب هيئة المبعوثين محاولات الاتحاد والترقي ترتيب العملية الانتخابية لإبعاد الشخصيات العربية عن احتمال النجاح، وحرصوا على أن يكون نواب البلاد العربية غير منتسبين إلى جمعيات متحمسة للقضايا القومية العربية، وغير مثقفين بثقافة عصرية، ومن غير أصحاب النشاطات والمراكز والحركات الاجتماعية والسياسية[١٨]؛ فبدا هذا لبعض الزعماء العرب ومثقفيهم أن الترك سائرون في سياسة صهر العرب وبقية العناصر في القومية التركية، وربطهم بعجلة الحكم المركزي الذي تسيطر عليه الآستانة.

حلم الاتحاديون بأن يمزجوا، في بضع سنوات، العناصر القومية في البوتقة التركية، بطريقة لم تحققها الدولة خلال مئات السنين، ورأوا في النظام اللامركزي تفكيكًا للدولة ودمارًا للمملكة العثمانية، في حين كان الإصلاحيون العرب يرَون فيه قوة للسلطنة، ففرضوا بالتدريج سلطة حزب الاتحاد والترقي فرضًا، وشيدوا نمطًا سلطويًا شبيهًا بسلطة السلطان عبد الحميد في ما يتصل بعلاقة الدولة بالمجتمع؛ إذ أرادوا إذابة المجتمع بدولتهم القومية التركية الدمجية على نموذج الدولة القومية الفرنسية.

---

(١٨) محمد عزة دروزة، **نشأة الحركة العربية الحديثة** (صيدا: مطبعة العرفان، ١٩٧١) (بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٧١)، ص ٢٩٩؛ انظر أيضًا: محمد الناصر النفزاوي، **التيارات الفكرية والسياسية في السلطنة العثمانية ١٨٣٩ ـ ١٩١٨** (صفاقس: دار محمد علي للنشر، ٢٠١١)، ص ٤٠٣.

وعملت صحافتهم على «تعزيز القومية الطورانية، والتحامل على القوميات الأخرى، وحض الحكومة على القضاء عليها»[١٩].

ويمكن القول إنه منذ استلام هؤلاء الضباط الثلاثة (طلعت وجمال وأنور) الحكم عام ١٩١٠، «بدأ السجال السياسي العربي ـ التركي يتخذ من جانب «القوميين الأتراك» طابع السجال من موقع «المستعمِر»، لكن من دون أن يملك الحكم التركي، أو السيطرة التركية، الركائز الفعلية للاستعمار في الولايات العربية، أي الرساميل، الأسواق، المواد الأولية... إلخ. وأمام التعبير عن هذه النزعة، كان العرب يحاولون كشف هذا الخطأ، من خلال تأكيد أنهم شركاء في السلطنة، وبلادهم ليست مستعمرات»[٢٠]؛ فباتت فكرة لامركزية الدولة تأخذ مجراها في صفوف الإصلاحيين العرب، وإن تكن قد ظهرت نواتها في بداية العهد الدستوري. أما الفكرة القومية العربية، فقد كان تأثيرها محصورًا بين فئات الشباب الناشئ، وخصوصًا بين طلاب المدارس العليا، الذين أسسوا «المنتدى الأدبي»، بعد أن ألغى الأتراك جمعية الإخاء العربي ـ العثماني، بدعوى أن أعضاءها كان لهم ضلع في ثورة عبد الحميد المضادة، وكانت الأفكار القومية اللامركزية تنمو جنبًا إلى جنب، وتتغلغل شيئًا فشيئًا في وعي السواد الأعظم من الإصلاحيين العرب في سورية ولبنان، واتجهوا نحو الشعور بكيان قومي مستقل، من دون أن يمتزج ذلك بالدعوة إلى الاستقلال عن دائرة الرابطة العثمانية[٢١].

خلق الاتحاديون بذلك أسس التنابذ بين الإصلاحيين العرب والحكم الجديد ذي النزعة القومية المتعصبة، وساهموا في إيقاظ النزعة الاستقلالية العربية. وعلى الرغم من تعذُّر القضاء على التيار الإصلاحي اللامركزي، مضى الاتحاديون في سياستهم «المركزية» وطبقوها على الولايات

(١٩) سعيد، الثورة العربية الكبرى، ص ١٢.

(٢٠) وجيه كوثراني، وثائق المؤتمر العربي الأول ١٩١٣: كتاب المؤتمر والمراسلات الدبلوماسية الفرنسية المتعلقة به، اللجنة العليا لحزب اللامركزية بمصر (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٠)، ص ٤٤ ـ ٤٥.

(٢١) برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني: ١٩٠٨ ـ ١٩١٤، ص ١٤٨ ـ ١٤٩.

العربية[٢٢]؛ فلم تمضِ سنة واحدة على إعلان الدستور، حتى اندلعت الثورات في معظم الولايات العثمانية التي تسكنها عناصر غير تركية، وكانت الأسباب فيها تختلف من واحدة إلى أخرى، إنما يجمعها سبب عامّ واحد، هو عدم تمكُّن الحكومة الاتحادية من اكتساب احترام غير الترك من رعاياها ومحبتهم، إضافة إلى خيبة أمل هؤلاء في العهد الجديد، وفقدان الثقة فيه، وخصوصًا لما ارتكبه الاتحاديون من أعمال تُعطي الدليل على رغبتهم في التسلط على القوميات الأخرى[٢٣].

في المقابل، تنامى الوعي القومي لدى العرب في سورية ولبنان باطّراد، وبرزت زعامات سورية ولبنانية تحلّق حولها الجمهور المحلي بسبب دفاعها عن الحقوق العربية في المساواة، ومنحها ثقته، أمثال شفيق المؤيد العظم الذي ما فتئ يوالي هجماته على حكومة الاتحاديين، ويركّز حملاته على أعمالها في سياستها الداخلية، وتضييقها على حرية القول والكتابة، فنالته من جراء ذلك ضروب من الكراهية. ووقف إلى جانبه، في دمشق، الشيخ أحمد النحاس، وفارس الخوري[٢٤]. وما زاد الأمر سوءًا على الاتحاديين، انكشاف إهمالهم الفاضح وغفلتهم وتقصيرهم، أمام الغزو الإيطالي لطرابلس الغرب في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩١١، ولاحظ الباحثون أن تأييد الشعب في بلاد الشام للنواب العرب المدافعين عن القضايا العربية بدا واضحًا، آنئذٍ، وقد تجلى ذلك في الاستقبالات الشعبية في بيروت ودمشق للنواب العرب (عبد الحميد الزهراوي، شكري العسلي، خالد البرازي، كامل الأسعد ولطفي فكري بك)، في أثناء عودتهم إلى بلادهم عام ١٩١٢، وتراجع شعبية جمعية الاتحاد والترقي[٢٥].

على هذا، بدأت تنشأ مجموعة من الجمعيات السياسية والثقافية بعد إعلان الدستور، وبما أن الدستور (قانون ٧/٧/١٩٠٩)، يمنع قيام جمعيات

---

(٢٢) النفزاوي، التيارات الفكرية والسياسية في السلطنة العثمانية ١٨٣٩ ـ ١٩١٨، ص ٤١٨ ـ ٤١٩.

(٢٣) برو، المصدر نفسه، ص ١٨١.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٢٣٦ ـ ٢٤٠.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٣١٢.

وأحزاب سياسية بتسمية قومية، فكان للعرب في سورية ولبنان جمعياتهم السرية والعلنية؛ فما كان منها بتسميات قومية أُنشئ سرًّا، أما الجمعيات الأخرى التي لا تحمل تسمية قومية، فمارست نشاطها علنًا، فكانت أشهر الجمعيات السرّية: الجمعية القحطانية، جمعية العلم الأخضر، جمعية اليد السوداء، جمعية العهد، الجمعية العربية الفتاة؛ أما الجمعيات والأحزاب والأندية العلنية فهي: المنتدى الأدبي، حزب اللامركزية العثماني في مصر، الجمعية الإصلاحية في بيروت، وجمعية البصرة الإصلاحية، وغيرها من الجمعيات الصغيرة[٢٦].

وتأسست «جمعية الشورى العثمانية»، في مصر عام ١٩٠٧، وكان من مؤسسيها رفيق العظم (١٨٦٧ ـ ١٩٢٥)، ورشيد رضا (١٨٦٥ ـ ١٩٣٥)، ودعت إلى نظام حكم دستوري وبرلماني، في مجتمع عثماني مفتوح، بغض النظر عن العرق والدين والقومية. رَأَسَ الجمعيةَ رشيد رضا، وانتخبت رفيق العظم أمينًا لصندوقها[٢٧]. وقد جاء في لائحة الجمعية:

مادة ١ ـ «جعل الحكومة العثمانية دستورية شورية بالفعل»، مادة ٢ ـ «الجمعية ستبذل ما في وسعها للوصول إلى غرضها هذا بكل الوسائل المشروعة»، ٣ ـ «جمعية الشورى العثمانية تؤلف من العثمانيين من غير التفات إلى الدين والجنس»[٢٨]؛ فكانت «جمعية الإخاء العربي العثماني» أول جمعية تأسست في العهد الدستوري الجديد، وضمّت نوابًا وضباطًا وطلابًا وموظفين، وأصدرت صحيفة تحمل اسمها **الإخاء العربي**، وشددت في أهدافها على الحفاظ على الدستور، وتحسين الأوضاع في البلاد العربية، وتأييد الحرية والعدل والمساواة بين عناصر الأمة العثمانية، وزيادة ثروة الأهالي وتأسيس الشركات الصناعية والزراعية، والحض على الحفاظ على اللغة والعادات العربية. . .»[٢٩]. وبعد أن ألغى الاتحاديون جمعية

---

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٢٦٠.

(٢٧) **المنار**، ج ١، م ١٢، ص ١٤.

(٢٨) حسين ضناوي، **السيد رشيد رضا، فكره، نضاله السياسي** (لبنان: دار الإنشاء والصحافة والطباعة والنشر، ١٩٨٣)، ص ١٩٧.

(٢٩) كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي**، ص ٢٠٣ ـ

الإخاء العربي العثماني، عقب ثورة ١٣ نيسان/ أبريل المضادة، تداعى فريق من الشباب العربي في الآستانة، وفي مقدمهم طالب الحقوق عبد الكريم قاسم الخليل، من أبناء جبل عامل في لبنان، يحدوهم الأمل بتكوين ناد علمي يجمع شباب العرب، فألفوا المنتدى الأدبي بتاريخ ٨ شباط/ فبراير ١٩١٠، وتكاتفت جهودهم لخدمة القضية العربية؛ فضمّ المنتدى نخبة من طلاب العرب في الآستانة، منهم الفلسطيني والسوري واللبناني، أبرزهم يوسف مخيبر وسليم حيدر من بعلبك، رفيق رزق سلوم من حمص، سيف الدين الخطيب من دمشق، وأحمد خليل الحسيني من القدس(٣٠).

كان المنتدى يعبّر عن توجهات سياسية عروبية، وقد جمع نشطاؤه بين النزعة العروبية والتمسك بالدستور الديمقراطي وفكرة اللامركزية الناظمة لعلاقة بلادهم بالآستانة. وكان رئيس المنتدى عبد الكريم الخليل، ومعه الأعضاء الآخرون في المنتدى، حريصين على الرابطة العثمانية، وتسيطر عليه فكرة أن من الضروري أن تحتفظ «كل قومية من القوميات العثمانية بطابعها المميز ولغتها وتقاليدها، وإحياء أمجادها، وتنمية الشعور القومي لديها، ضمن الرابطة العثمانية. . . وأن تنضوي القوميات تحت جناحيها في نظام ديمقراطي حر، وفي جو من الإخاء والمساواة الذي يهيئ لجميع العناصر والأديان العيش الهنيء الرغيد، والحياة الاقتصادية والاجتماعية الرافهة»(٣١).

ثانيًا: الجمعية العربية الفتاة

تأسست «الجمعية العربية الفتاة» في باريس، في هذا السياق، في العهد الدستوري، في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١١، وهي من أهم الجمعيات العربية تأثيرًا، الجمعية العربية الفتاة، في الطلاب العرب الذين كانوا يتلقون العلم في باريس، ومنهم محمد رستم حيدر (بعلبك)، وعوني عبد الهادي ورفيق

٢٠٤؛ انظر أيضًا: جورج أنطونيوس، يقظة العرب، تاريخ حركة القوميين العرب، ترجمة ناصر الدين الأسدي وإحسان عباس، ط ٢ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٧)، ص ١٢٠ ـ ١٢٥.

(٣٠) برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني: ١٩٠٨ ـ ١٩١٤، ص ٢٦٠ ـ ٢٦١.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٢٦٤.

التميمي (نابلس)، وجميل مردم (دمشق)، محمد محمصاني، وعبد الغني العريسي (بيروت)، وتوفيق الأسدي البغدادي[٣٢]؛ وكان مطلب الاستقلال العربي من أهدافها السرية. ساندت الدولة العثمانية في بداية الحرب، ثم ما لبثت أن انقلبت عليها بعد حملة الإعدامات التي قام بها جمال باشا السفاح، وتعاونت هي وجمعية العهد مع الشريف حسين في قيام الثورة العربية الكبرى من أجل استقلال العرب، واستمرت بصفتها منظمة سرية حتى عام ١٩٢٠[٣٣]. كانت تتطلع إلى دولة عربية اتحادية دستورية ديمقراطية في المشرق، تحترم التنوعات الإقليمية والطائفية. وقد جذبت هذه الجمعية إلى صفوفها مجموعة من مثقفي مدن المشرق العربي، من بيروت وصيدا وطرابلس ودمشق، لكن النشاط السياسي لهؤلاء لم يظهر إلّا في إطار الشرعية التي نالها حزب علني، كان قد تأسس في القاهرة هو «حزب اللامركزية الإدارية العثماني»[٣٤]. ولم تكن تدعو في بداية انطلاقها إلى الانفصال عن الدولة العثمانية، بل إلى الإدارة اللامركزية، غير أنها تخطَّت هذا الهدف إلى شعار الاستقلال عن العثمانيين في خلال الحرب العالمية الأولى، وصار لها دورها المهم مع جمعية العهد في تفجير الثورة العربية الكبرى ١٩١٦، بعد انتقال مركزها إلى دمشق في أثناء الحرب[٣٥].

ثالثًا: حزب اللامركزية الإدارية العثماني عام ١٩١٢

كان واجهة حزبية علنية للجمعية العربية الفتاة. تأسس في القاهرة عام ١٩١٢ على يد بعض المثقفين السوريين المقيمين في مصر، بمبادرة من المثقفين والمفكرين من أبناء الجالية السورية واللبنانية، وفي مقدمهم محمد رشيد رضا ورفيق العظم (رئيس الحزب) وإسكندر عمون (نائب الرئيس).

---

(٣٢) محمد عزة دروزة، **حول الحركة العربية الحديثة** (بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٥١)، ج ١، ص ٢٧؛ انظر أيضًا: كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي**، ص ٢٠٣.

(٣٣) يوسف الشويري، **القومية العربية: الأمة والدولة في الوطن العربي، نظرة تاريخية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢)، ص ١٠٣ ـ ١٠٤.

(٣٤) كوثراني، المصدر نفسه، ص ٢٠٤.

(٣٥) برو، **تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، ص ١٢٦.

وضمّت قيادة الحزب التأسيسية كلًّا من: رفيق العظم رئيسًا (دمشق)، وأعضاء القيادة: إسكندر عمون (لبنان)، وفؤاد الخطيب (لبنان)، وسليم عبد الهادي (شُنق)، وحافظ السعيد (يافا، شُنق)، وفايق تلو (دمشق، شُنق)، وعلي النشاشيبي (فلسطين، شُنق)، ورشيد رضا[٣٦]، ومحب الدين الخطيب، وشبلي شميل، وسامي الجريدي؛ واتفقوا على الدعوة إلى اللامركزية، بحيث تكون لكل ولاية لغتان رسميتان: التركية واللغة المحلية، ويكون التعليم باللغة المحلية، مع التشديد على القيم الدستورية والحريات العامة[٣٧].

كان مركز الحزب العامّ في القاهرة، لذا اتسم نشاطه القيادي بالعلنية، وصدر عنه بيان تأسيسي أكد أن حل المسألة القومية العربية في إطار دولة متعددة القوميات يرتبط بتأسيس نظام ديمقراطي للحكم، يقيم علاقات ديمقراطية بين القوميات، وهو ما يتجلى في اللامركزية؛ فجاء فيه: «أفضل أشكال الحكومات هو الحكم الدستوري، وأفضل أشكال الحكم الدستوري هو الحكم اللامركزي، خصوصًا في الممالك التي تعددت فيها العروق والمذاهب واللغات، واختلفت العوائد واللغات والأخلاق، وأنه ثبت أن اللامركزية هي أفضل مربٍ لأفراد الأمة على الاستقلال الذاتي، الذي هو خير وسيلة لترقي الأمم، لأنها، أي اللامركزية، تأبى بطبيعتها أن تكون تبعة الحكم مقصورة على أفراد قليلين، تصدر عنهم القوة والعمل إلى كل ناحية من أنحاء المملكة»[٣٨]. و«ما يلفت النظر في برنامج الحزب اللامركزي العثماني، كونه شكّل نقطة تلاقٍ بين مختلف الاتجاهات الليبرالية والإصلاحية في المشرق العربي. فاللامركزية الإدارية التي دعا إليها البرنامج، شكلت القاسم المشترك بين المثقفين والمفكّرين المسيحيين «الليبراليين» النازعين نحو الاستقلال عن الدولة العثمانية، والإصلاحيين المسلمين الذين يعارضون

---

(٣٦) الخوند، **الموسوعة التاريخية الجغرافية**، ص ٣٣.

(٣٧) هادي حسن عليوي، **الاتجاهات الوحدوية في الفكر القومي العربي المشرقي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ٤٠.

(٣٨) برو، **العرب والترك في العهد الدستوري العثماني: ١٩٠٨ ـ ١٩١٤**، ص ٣٥٨ ـ ٣٥٩، قارن مع: زين، **نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية**، ص ٩٤.

التتريك. ومن جهة أخرى، شكلت أيضًا مطالب الإصلاح، مرحليًا، العامل الموحد. لكن دون أن تُلغي عند الاتجاه «الليبرالي» موقف النزوع نحو الغرب والمراهنة على مساعدته وتدخله»[٣٩]. وكان من أبرز أعضاء هذا الحزب: رفيق العظم، حقي العظم، شبلي شميل، إسكندر عمون، محمد رشيد رضا. في موازاة ذلك، أبرق أشراف بغداد والبصرة ودمشق وحلب ودمشق وبيروت والقدس إلى الحكومة، طالبين أن تصدر إرادتها بإعلان لامركزية الحكم في بلادهم[٤٠]. انتقلت الجمعية العربية الفتاة عام ١٩١٣ إلى بيروت، بعودة مؤسسيها إلى بلادهم، وأسست فرعًا لها في دمشق تحت إشراف أحمد قدري، وما لبث مقرها أن انتقل إلى دمشق بعد الحرب العالمية، وأصبح معظم رجالها يقيمون في هذه المدينة، عندها اتجهت الحركة العربية نحو مطلب الاستقلال عن الأتراك. من أعضاء الجمعية شكري القوتلي وعبد الغني العريسي ١٨٩٠ ـ ١٩١٦[٤١].

رابعًا: الجمعية القحطانية

تأسست الجمعية القحطانية عام ١٩٠٩، واتسم نشاطها بالسرية. جمعت في عضويتها أفرادًا عسكريين ومدنيين، هدفها رفع مستوى العرب الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، والمطالبة بحقوق العرب في المشاركة في الدولة، وكان من أركانها عبد الكريم الخليل، الأمير عادل أرسلان، حسن بك حمادة (لبنان)، الأمير عارف الشهابي وأمين لطفي الحافظ (دمشق)، عزت الجندي (حمص)، علي النشاشيبي (القدس). كما انتظم فيها كثير من الضباط العرب، وبقيت هذه الجمعية متمسكة بالشراكة العربية ـ التركية في إطار «الرابطة العثمانية» على قاعدة اللامركزية والمنظومية الديمقراطية للحكم[٤٢]. وقام «المنتدى الأدبي» بدور واجهة علنية لعملها منذ شباط/ فبراير ١٩١٠. ومن أبرز أعضاء هذا النادي عبد الكريم الخليل الذي شنقه

(٣٩) كوثراني، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، ص ٢٠٤.

(٤٠) برو، المصدر نفسه، ص ٣٦٢.

(٤١) سعيد، الثورة العربية الكبرى، ج ١، ص ٩.

(٤٢) برو، المصدر نفسه، ص ٢٧١.

جمال السفاح عام ١٩١٦، ومثلت هذه الجمعية مع جمعية «العهد» اتجاهًا «ينادي بإنشاء مملكة عربية تتمتع بالاستقلال الذاتي، وترتبط بالدولة العثمانية ارتباط المجر بالنمسا في الإمبراطورية النمساوية ـ الهنغارية في تلك الفترة من الزمن»[٤٣]. وكانت «العهد» مثل القحطانية، منظمة سرية.

خامسًا: جمعية الإصلاح في بيروت عام ١٩١٣

بناء على نصيحة والي بيروت في أواخر عام ١٩١٢ إلى الصدر الأعظم كامل باشا، اجتمع القائمون بمشروع الإصلاح في بيروت، وأسسوا جمعية انتخبت من بين صفوفها ٢٥ شخصية، منها: سليم علي سلام، وأحمد مختار بيهم، وخليل زينية، وأيوب تابت، والشيخ أحمد حسن طبارة، وألبير سرسق، وإسكندر عازار، ورزق الله أرقش، وسليم طبارة، وكامل الصلح، ومحمد إبراهيم طبارة، وجان بطرس، ويوسف هاني، ومحمد فاخوري، وبترو طراد، وجميل الحسامي، وحسن ناطور، وحبيب فرعون. وتوصلوا إلى صوغ اللائحة الإصلاحية، وجوهرها الجمع بين الديمقراطية في الحكم واللامركزية في علاقة المركز بالولايات العربية، وقد صاغ أعضاؤها برنامجها في ١٥ بندًا، ووضعوا في التوطئة لبرنامجهم تعريفًا للحكومة العثمانية على أنها «حكومة دستورية تمثيلية»، واقترحوا تقسيم إدارة الولاية إلى قسمين:

الأول يشمل الأعمال المتعلقة بكيان السلطة وبشؤونها الأساسية، وهي المسائل الخارجية والعسكرية والجمارك والبريد والمكوس وسن القوانين التي تتعلق بالسلطة المركزية.

والثاني يتعلق بالشؤون الداخلية للولاية فتخضع للسلطة المحلية. وقرروا، أن يقوم «مجلس عمومي للولاية»، ينتخب من أعضائه رئيسًا بالاقتراع السري، على أن يُنتَخب هؤلاء الأعضاء على قاعدة التمثيل النسبي العددي في دوائر الانتخابات. ومن حقوق المجلس تقرير جميع أعمال

---

(٤٣) علي محافظة، **أبحاث في تاريخ العرب المعاصر** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٠)، ص ٤٦.

الولاية الداخلية. كما قامت في دمشق جمعية مماثلة تدعو إلى أفكار مماثلة بالاتفاق مع إدارة بلدية دمشق[٤٤].

سادسًا: جمعية العهد عام ١٩١٣

تأسست جمعية العهد، ذات الطابع العسكري، في إسطنبول بزعامة الضابط عزيز المصري، الذي كان قد أبلى بلاءً حسنًا في الحرب الإيطالية ـ الطرابلسية، وانضم إليه سرًا بعضُ الضباط المتحمسين للقضية العربية، وأنشأت فروعًا لها في الموصل وبغداد مطلع عام ١٩١٤[٤٥]. هدف الجمعية أن يصل العرب إلى حقوقهم في الدولة العثمانية، على قاعدة الحكم اللامركزي الواسع، في إطار دولة عثمانية دستورية ديمقراطية؛ إذ كان برنامجها «يدعو إلى تشكيل اتحاد فدرالي يضم الولايات العربية مع السلطنة العثمانية، تتمتع فيه الولايات باستقلال واسع، وتُقرِّر فيه كل منها نظامها الداخلي بكل حرية، على أن يجمع الكلَّ برلمان مشترك». تحول هذا البرنامج مع بدايات الحرب العظمى الأولى إلى المطالبة بالاستقلال عن الدولة العثمانية، شأنها في ذلك شأن الجمعية العربية الفتاة. كما تزايدت عضوية جمعية العهد، حتى تجاوز عدد أعضائها ٥٠ ضابطًا عربيًا، أشهرهم عزيز المصري، وسليم الجزائري، وياسين الهاشمي، وطه الهاشمي، وعلي جودت الأيوبي، وجعفر العسكري، على أن عدد أعضائها قد تجاوز الـ ٣٠٠ عضو في أوائل الحرب العالمية الأولى. كانت للجمعية فروع في دمشق وحلب، وفي مختلف مدن العراق الكبرى؛ أما الأقطار العربية الأخرى، فكان لها فيها مندوبون يقومون بالدعاية والترويج لأفكارها وبرامجها[٤٦].

لم تتراجع جمعية الاتحاد والترقي عن نهجها المعادي للعرب وللديمقراطية معًا، بل زادت مظاهر هذا العداء بعد عام ١٩١٣، وبخاصة بعد أن تفردت بالسلطة عن طريق انتخابات مزورة فرضتها على الجميع

---

(٤٤) برو، المصدر نفسه، ص ٣٦٥ ـ ٣٧٤؛ انظر أيضًا: كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي**، ص ٢٠٨ ـ ٢٠٩. قارن مع: زين، **نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية**، ص ٩٨.

(٤٥) الجميل، **تكوين العرب الحديث**، ص ٥١٩.

(٤٦) برو، **تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، ص ١٣٠.

أواخر عام ١٩١٣، وتخلت عن عهودها التي قطعتها للعرب وبخاصة لممثلي مؤتمر باريس، الذي عقده القوميون العرب عام ١٩١٣؛ فعمدت إلى الاستعانة بالبوليس السرّي لقمع معارضيهم، واستعملت أساليب البطش، فأقامت عهدًا شبيهًا بعهود الإرهاب. بالمقابل، عندما شعر السوريون واللبنانيون وبقية عرب المشرق بالخطر المحدق بهم، وبمحاولات القوميين الأتراك في الاتحاد والترقي محوَ قوميتهم وإذابتها في البوتقة التركية باسم العثمانية ظاهرًا؛ تشبثوا بكيانهم القومي دفاعًا عن شخصيتهم القومية، فأخذت الأفكار القومية تنمو تدريجًا في أذهانهم، قبل أن تتخذ منذ حرب طرابلس الغرب عام ١٩١١، مظهرًا جديدًا تجلّى في المطالبة باللامركزية، وهو ما بدأ يتضح أكثر فأكثر حتى ما بعد الحرب البلقانية الأولى، حرصًا على بلادهم من الضياع من جرّاء تنافس الدول الكبرى على الهيمنة عليهم. غير أن آراء المثقفين السوريين واللبنانيين العرب الشباب، في هذه المرحلة، لم تخلُ من التفكير بالاستقلال عن الدولة العثمانية والتفكير في إقامة كيان عربي خاص بهم، وإن كانوا ما زالوا يتداولون هذه الفكرة على الأغلب في السر لا في العلن. ثم إنهم في بداية الحرب الكونية، توقفوا عن الدعوة إلى مطالبهم الخاصة بهم من أجل دفع الخطر عن الدولة، إلى أن اصطدموا بمواقف التعصب القومي للاتحاديين وتمييزهم وبطشهم، فاتجهوا نحو مطلب الاستقلال[٤٧].

سابعًا: مؤتمر باريس: المؤتمر العربي الأول عام ١٩١٣

توّجت هذه الجمعيات نشاطاتها بعقد «المؤتمر العربي الأول» في باريس ما بين ١٨ و٢٣ حزيران/يونيو ١٩١٣، الذي سمّي أيضًا «مؤتمر الشهداء»؛ ذلك بأن أغلبية المشاركين فيه، أو الذين أيدوه قد أُعدموا أو لُوحِقُوا في ما بعد[٤٨]. احتل هذا المؤتمر محطة رئيسية في بلورة «الفكرة العربية»، كما

(٤٧) برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني: ١٩٠٨ ـ ١٩١٤، ص ٤٨٠ و٤٨٣.

(٤٨) محمد كامل الخطيب (تحرير وتقديم)، المؤتمر العربي الأول المنعقد في القاعة الكبرى للجمعية الجغرافية بشارع سن جرمن في باريس من يوم الأربعاء ١٣ رجب سنة ١٣٣١ ـ ١٨ حزيران ١٩١٣ إلى يوم الإثنين ١٨ رجب سنة ١٣٣١ ـ ٢٣ حزيران ١٩١٣، ط ٢ (دمشق: وزارة الثقافة، [١٩٦٦])، ص ١٩.

نجدها في أطروحات المؤتمرين ومناقشاتهم، وفي المطالب التي بلورها المؤتمرون في ختام أعمالهم، فعكسوا في حواراتهم ومقرراتهم طبيعة موقف النخبة العربية الليبرالية من المسألة القومية العربية ووعيها لها. تناولت هذه النخبة القضايا العربية في سياق توجهها نحو الديمقراطية ونضالها من أجلها تحويل الدولة العثمانية إلى دولة دستورية ديمقراطية، تحكم اللامركزية أو الإدارة الذاتية علاقتها بالولايات العربية، ويتشارك العرب مع الأتراك في إدارة هذه الدولة من خلال مؤسسات وآليات ديمقراطية نافذة. إلى جانب ذلك، حكمت رؤية هذه النخبة للعالم نظرةٌ منفتحة، حاولت فيها استعارة دروس الحداثة الأوروبية ومكتسباتها الثقافية من دون عقد وتحامل على الغرب، متخذةً منه سياسيًا نظرة نسبية ومصالحية، فهان على أفراد هذه النخبة أمام اشتداد مشاكلهم مع «الاتحاديين» أن يستعينوا بالغرب في صراعهم.

اجتمع بذلك ٣٠٠ ناشط ومثقف من الجالية السورية واللبنانية العربية في باريس، واستقر رأيهم على تأليف «لجنة تحضيرية»، تألفت من: عبد الغني العريسي، ومحمد طبارة، وجميل مردم بك، وعوني عبد الهادي، وشكري غانم، وندرة مطران، وشارل دباس، وجميل معلوف. ارتأت هذه اللجنة أن يكون حزب اللامركزية الإدارية العثماني المشرفَ على المؤتمر، فأرسلت كتابًا إلى اللجنة العليا للحزب في القاهرة، عرضت فيه عليها إشرافه (الحزب) على أعمال المؤتمر، واقترحت عليها انتخاب من يمثلها في المؤتمر ليرئس جلساته، وذلك ـ كما قالت اللجنة ـ «لأن الخطة التي رُسِمت للمؤتمر، هي أن يكون انعقاده وسيلة لحفظ كيان الأمة العربية، وإزالة العقبات من طريق ارتقائها حتى يتسنى لها التجهيز بأدوات الحضارة، والانتفاع بتجارب العلم والتمرن على النظام، والأخذ بقوانين التهذيب، فتقوى بذلك ويقوى مجموع الدولة العثمانية بقوتها»[٤٩]؛ فكلف الحزب من أعضائه عبد الحميد الزهراوي وإسكندر عمون.

---

(٤٩) كوثراني: الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، ص ٢١٤، ووثائق المؤتمر العربي الأول ١٩١٣: كتاب المؤتمر والمراسلات الدبلوماسية الفرنسية المتعلقة به، ص ٤ ـ ٦، قارن مع: الخطيب، المصدر نفسه، ص ٥ ـ ١١.

أعلن مؤتمر باريس لأول مرة «أن العرب أمة تامة»، وطرح مسألتين رئيسيتين: حقوق العرب، والإصلاح الإداري والدستوري على أسس اللامركزية، ولم يبحث الاستقلال عن الدولة العثمانية والانفصال عنها؛ إذ نصَّت الفقرات الأولى من قرارات المؤتمر الصادرة بتاريخ ٢١ حزيران/ يونيو ١٩١٣، على ما يلي:

«١ ـ الإصلاحات الحقيقية واجبة وضرورية للمملكة العثمانية، فيجب أن تنفذ بوجه السرعة. ٢ ـ من المهم أن يكون مضمونًا للعرب التمتع بحقوقهم السياسية، وذلك بأن يشتركوا في الإدارة المركزية للمملكة اشتراكًا فعليًا. ٣ ـ يجب أن تنشأ في كل ولاية عربية إدارة لامركزية تنظر في حاجاتها وعاداتها...»؛ وأنه «يجب أن تكون مُعتبرة في مجلس النواب العثماني، ويجب أن يقرر هذا المجلس كون اللغة العربية لغة رسمية في الولايات العربية»، وأن «تكون الخدمة العسكرية محلية في الولايات العربية، إلّا في الظروف والأحيان التي تدعو للاستثناء الأقصى». كما «صادق المؤتمر وأظهر ميله لمطالب الأرمن العثمانيين القائمة على اللامركزية»، وأيد مطالب ولاية بيروت المُتَمثلة بتوصيات «الجمعية الإصلاحية البيروتية التي صادقت عليها في ٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩١٣»، والتي تضمنت مبدأين «توسيع سلطة المجالس العمومية، وتعيين مستشارين أجانب»[٥٠].

بعد أن عجزت جمعية الاتحاد والترقي الحاكمة عن منع انعقاد المؤتمر، أرسلت مدحت باشا، أمينها العام، إلى العاصمة الفرنسية ليفاوض أعضاء المؤتمر في شأن مطالب الإصلاح في الولايات العربية، علّه ينجح في الوصول إلى اتفاق مع المؤتمرين. وقد أعلنت الحكومة التركية، في منتصف تموز/ يوليو ١٩١٣ أنها قد نجحت في الوصول إلى اتفاقية مع العرب، تمنح بموجبها الولايات العربية جميع المطالب التي تقدمت بها، وتُجري الإصلاح في البلاد العربية على قواعد اللامركزية الإدارية. وتحتوي الاتفاقية على ١٣ بندًا، تتضمن: ١ ـ يكون التعليم في البلاد العربية باللسان

(٥٠) الخطيب، المصدر نفسه، ص ١١٣؛ انظر أيضًا: كوثراني، وثائق المؤتمر العربي الأول ١٩١٣: كتاب المؤتمر والمراسلات الدبلوماسية الفرنسية المتعلقة به، ص ١١٣ ـ ١١٩.

العربي في الابتدائي والإعدادي، ويكون بلسان الأكثرية في القسم العالي. ٢ ـ يتقن جميع المأمورين اللغة العربية. ٥ ـ العسكريون يخدمون في البلاد العربية. ٧ ـ يكون في هيئة الوزراء ثلاثة عرب على الأقل، ومثل ذلك من مستشارين ومعاونين للوزراء. ٨ ـ يُعيَّن خمسة ولاة على الأقل من العرب وعشرة من المتصرفين. ١٢ ـ تكون المعاملات الرسمية في البلاد العربية باللسان العربي. ١٣ ـ توسَّع سلطة المجالس العمومية...»[٥١]. وكانت تلك الحقوق والمطالب تفترض أن الدولة العثمانية يجب أن تقوم على قاعدة النظام الدستوري الديمقراطي، وأن هذه الحقوق تندرج في كنفه. غير أن الأحداث أخذت منحًى آخر، على غير ما يشتهي العرب، زاد في ذلك تنامي النزعة الطورانية لدى الاتحاديين والنخبة التركية عمومًا، ولا سيما بعد الهزائم المتعاقبة للجيوش العثمانية.

كان واضحًا تأثرُ أصحاب الفكرة العربية الإصلاحيين بالتنوير الأوروبي، وبالنزعة الاستقلالية الدستورية؛ إذ مزجوا العروبة بالفكرة الدستورية، لكنهم قبلوا الحفاظ على ولائهم للدولة العثمانية، ما دامت هذه الدولة تقوم على أساس من الشراكة العربية ـ التركية والنظام الدستوري الديمقراطي؛ فاتسم خطاب هذه النخبة بالانفتاح على أفكار الحداثة الغربية، ونزعاتها التنويرية والليبرالية، ودعوتها إلى النظام الدستوري الديمقراطي، ما دامت لم تصطدم بعد بصورة مباشرة بالوجه الآخر للحداثة الغربية، وهو الاستعمار، لهذا اتسم خطابها بالنزعة العلمانية، ما دام مقصدها فك الارتباط مع الدولة العثمانية، وهو ما جعلها على تباين مع الحركة الوطنية المغاربية، ومع أغلبية الشعب في المشرق التي ما زالت تربط بين الإسلام والعروبة[٥٢].

ما لبث العرب أن دخلوا طورًا جديدًا في إثر ارتداد «تركيا الفتاة» عن عهودها، وانتهاجها سياسة التتريك، واضطهادها القادة العرب. ترافقَ ذلك

---

(٥١) زين، نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية، ص ١٠١ ـ ١٠٢.

(٥٢) سعيد مراد، «تطور الفكرة القومية بين الحربين العالميتين،» في: بحوث في الفكر القومي العربي (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٣)، مج ١، ص ٨٦.

مع تراجع ثقتهم بقدرة الدولة العثمانية على حمايتهم، ولا سيما بعد احتلال إيطاليا لليبيا، وأتت مفاعيل الحرب العالمية ومشانق جمال باشا لتفتح فصلًا جديدًا من القطيعة، لم يعد في الإمكان ردمُها؛ فقد برزت جليًا للسوريين واللبنانيين وغيرهم من عرب المشرق «القومية التركية المتعصبة على حقيقتها، وراحت تتحدى الكرامة العربية في أعز ما لديها من دين ولغة. وفي الحقيقة، إن ظهور القومية التركية بهذا المظهر هيّأ التربة الصالحة لبذور الحركة القومية العربية الانفصالية كي تنمو وترعرع». كما أن برنامج التتريك الذي حاولت تركيا الفتاة تحقيقه «كان حافزًا قويًا للزعماء العرب للتشديد على القومية العربية في مطالبتهم بالاستقلال التام للبلاد العربية وعاملًا على توحيد قواهم؛ فلا نكون بعيدين عن الحقيقة إذا قلنا إن السياسة العرقية القومية التي كانت تركيا الفتاة تتبعها هي التي ألهبت شعور القومية في نفوس العرب»[٥٣]؛ فالضغط الطوراني والاستبداد العسكري «كانا يدفعان الحكم في ظروف انفجار الحرب إلى تصفية كل أشكال المعارضة، لا في الولايات العربية فحسب، بل في تركيا نفسها، بحيث طالت تدابير القمع كل المعارضين أتراكًا وعربًا وعناصر إثنية أخرى. ومن جهة أخرى، كانت مشاريع أوروبا التوسعية والإلحاقية تشكل العنصر الحاسم في تقرير مصير المناطق والشعوب والأقوام»[٥٤].

كان لإلغاء الاتحاديين مجلس المبعوثان عام ١٩١٢ وإجرائهم انتخابات جديدة مزورة، أثرٌ في ميل النخب السورية واللبنانية بطريقة حاسمة إلى النظام اللامركزي، مع وضوح أكثر في الطابع القومي لتوجهاتهم السياسية. وصدرت في هذه الأثناء منشورات نشرت بعضَها الجرائد، تُظهر هذا التحول في الأفكار نحو المطالبة باللامركزية والتشديد على الطابع الديمقراطي للدولة، وعلى دور الهيئات المنتخبة في الحكم والمراقبة؛ فصاغت النخب المطالبَ والتصورات القومية في سياق نضالها الديمقراطي أكان في بناء آلية عمل الدولة، أم في ترتيب العلاقة بين مكوناتها القومية، ونشرتها الأهرام

(٥٣) زين، المصدر نفسه، ص ٨٧ و٩٠.

(٥٤) كوثراني، وثائق المؤتمر العربي الأول ١٩١٣: كتاب المؤتمر والمراسلات الدبلوماسية الفرنسية المتعلقة به، ص ٦٦.

في ١٩١٢/٨/٨، على نحو التالي: «١ ـ أن تعتبركم الحكومة أمة حية ذات حقوق قولًا وفعلًا. ٢ ـ أن تعتبر لسانكم رسميًا. ٣ ـ أن تجعل زمام الوظائف في بلادكم العربية في أيديكم. ٤ ـ أن تُحصر خدمة جنود العرب وضباطهم ببلادكم. ٥ ـ أن تعمل على توسيع سلطة المجالس العمومية ليكون الحكام مسؤولين أمامهم عن كل صغيرة وكبيرة...»[٥٥].

ثم اكتسبت هذه النزعة القومية قوة وصلابة مع تصاعد قمع جمال باشا للقيادات العربية؛ فلم تتوقف تصرفات حكومة الاتحاد والترقي، مع قيام الحرب، عند حد تأجيل الوعود بالإصلاحات التي اتُّفقَ عليها في إثر مؤتمر باريس، بل تعدّت ذلك إلى الانتقام من زعماء الحركة الإصلاحية العربية في المشرق. وكان جمال باشا الأداة المنفذة لاضطهاد الزعامات العربية وتدمير فكرة الشراكة العربية ـ التركية في الدولة العثمانية، وكان حينها أحدَ الضباط الأتراك (الثلاثة) الذين سيطروا على شؤون الدولة والحزب سيطرة تامة، وأدى دورًا كبيرًا في إسقاط حكومة «الحرية والائتلاف»، وفي القضاء على المعارضين عقب مقتل محمد شوكت باشا. وكان معروفًا بميوله الطورانية واتصاله القوي بدعاة القومية التركية وتشجيعهم؛ فالتزم سياسة البطش في توليه شؤون سورية. وفي ٢٠ آب/ أغسطس ١٩١٥، علّق جمال باشا السفاح أعواد المشانق «لأحد عشر شابًا من أحسن شباب سورية وأوفاهم عهدًا، وهم عبد الكريم الخليل رئيس المنتدى الأدبي، وسليم الأحمد عبد الهادي، شقيق أمين بك عبد الهادي مبعوث نابلس، وصالح أسعد حيدر من بعلبك، وعلي الأرمنازي من حماة، ومحمد ومحمود المحمصاني، وعبد القادر الخرسا من بيروت، ونايف تلو من دمشق، ومسلم العجم من وادي العجم، ومحمود العجم ونوري القاضي، وحكم على آخرين منهم بالإعدام غيابيًا. وهؤلاء هم قافلة الشهداء»[٥٦].

أما القافلة الثانية من الشهداء، فمؤلفة من ٢٣ شخصية؛ فقد قبض

---

(٥٥) برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني: ١٩٠٨ ـ ١٩١٤، ص ٣٢٤ ـ ٣٢٥.

(٥٦) بشير العظمة، جيل الهزيمة بين الوحدة والانفصال: مذكرات (لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩١)، ص ٥٢.

جمال باشا على مَن وجده في منطقة سلطته، وأمر أن يرسل إليه من كان خارجها «فجاء بعبد الحميد الزهراوي العضو في مجلس الأعيان، وعبد الوهاب الإنكليزي مفتش الملكية من الآستانة، وشكري العسلي مفتش الملكية في حلب، وعبد الغني العريسي والأمير عارف الشهابي، وجلال البخاري من البادية، وكان معهم الشاعر عمر حمد... وقبض على شفيق المؤيد العظم وعمر الجزائري ورشدي الشمعة وبقية الرفاق من مأمنهم في سورية»[٥٧]. ومن الثابت، كما تقول سلمى الحفار الكزبري، «أن تنفيذ حكم الإعدام بالقافلة الثانية من العرب المجاهدين كان الشرارة التي أشعلت الثورة العربية الكبرى ضد الأتراك بقيادة الشريف الملك حسين في ١٠ حزيران/ يونيو ١٩١٦[٥٨].

وفي ضوء نجاح الحركات القومية لشعوب البلقان وحصولهم على الاستقلال عن الدولة العثمانية بمساعدة الدول الكبرى الأوروبية، ظهر، في تلك الأثناء، ميل لدى بعض النخب العروبية السورية واللبنانية إلى الاستعانة بهذه الدول للحصول على حقوقهم القومية؛ فتميزت هذه الفترة «بميل العرب لضرورة الاستعانة بالدول الأجنبية كي تؤيدهم في تحقيق الإصلاح لبلادهم، أسوة ببقية الأقوام كالأرمن والصقالبة والمكدونيين، وبخاصة بعد أن وافقت الدول على استقلال ألبانيا المحررة، وأسوة بمتصرفية جبل لبنان المستقلة بضمان الدول ومساعيها، وشعورًا منهم بالعجز عن إدراك نهضة الغرب، من غير هذه المعاونة»[٥٩].

إذا كان الوعي العربي الحديث قد ظهر في سورية ولبنان، في صيغة النضال لإبراز مكانة العرب داخل الرابطة العثمانية على أساس الإصلاح الإداري والدستوري: اللامركزية وحكم القانون أولًا؛ فإنه اتجه، في ما بعد، نحو مطلب الاستقلال عن الدولة العثمانية، مع انكشاف ضعف هذه

---

(٥٧) **أوراق فارس الخوري**، تحقيق وتعليق كوليت الخوري (دمشق: دار طلاس، ١٩٨٩)، ص ١٢٥ ـ ١٢٦.

(٥٨) سلمى لطفي الحفار، **لطفي الحفار ١٨٨٥ ـ ١٩٦٨: مذكراته، حياته وعصره** (لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٧)، ص ٧٤.

(٥٩) برو، **العرب والترك في العهد الدستوري العثماني: ١٩٠٨ ـ ١٩١٤**، ص ٣٧٩.

الدولة وقصورها عن حماية البلاد العربية، الذي بات جليًا في أثناء تخليها عن ليبيا أمام احتلال إيطاليا لها، ومع صعود نخبة قومية تركية ذات نزعة إقصائية متعصبة، اتبعت سياسة التتريك. عندها شعر قسم من النخب المدينية في المشرق العربي في لبنان وسورية، بأن الدعوة إلى إعادة ترتيب البيت العثماني، بطريقة تأخذ في الحسبان مصالح العرب ووزنهم ودورهم كشريك، قد وصلت إلى طريق مسدودة في عهد جماعة «الاتحاد والترقي» القومية الراديكالية، فاتجهت تلك النخب العربية إلى التحالف مع الشريف حسين في أثناء الحرب العالمية الأولى، لإعلان الثورة على العثمانيين، لتأسيس مملكة العرب في المشرق تحت قيادته، وذلك بالاستناد إلى دعم البريطانيين، الذين وعدوا فيه الشريف حسين بدعم «مملكة العرب».

وصلت العلاقة العربية ـ العثمانية إلى القطيعة في أثناء الحرب العالمية الأولى لتصاعد خطورة نزعة التتريك، واضطهاد جمال باشا وإعداماته لأحرار سورية؛ فاتجهت الجمعيات العربية في سورية ولبنان وبلدان المشرق العربي الأخرى إلى طلب الوحدة والاستقلال، وقد هان عليها في ظل العسف التركي الطوراني أن تمدّ يدها إلى بريطانيا العظمى طلبًا للمساندة لتحقيق أهدافها، وكان الأمير فيصل، ابن الشريف حسين، قد أقام اتصالات ومباحثات مع الجمعيتين العربيتين في دمشق، «العهد» و«العربية الفتاة». أسفرت هذه المباحثات، التي اطلع فيها أعضاء الجمعيتين على بداية مراسلات الشريف حسين ومكماهون، عن صوغ مذكرة سُلِّمت لفيصل لتكون قاعدة للتحالف المقترح مع إنكلترا. الفكرة الأساسية فيها كانت اعتراف إنكلترا باستقلال البلاد العربية في المشرق العربي[٦٠]؛ فاختارت النخب الإصلاحية القومية التحالف مع الشريف حسين لإشعال الثورة العربية في ظروف قاهرة لم تترك له فسحة من الخيارات، وقبلوا التعامل مع بريطانيا العظمى خشية مما هو أسوأ. وفي كل الأحوال، جاءت الثورة العربية في ١٠ حزيران/يونيو ١٩١٦ «موافقة لآراء متنوّري العرب ورغباتهم تمام الموافقة». بل إن الثورة العربية خلقت دينامية جذبت التعاطف من

---

(٦٠) كوثراني، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، ص ٢٧١.

الجمهور؛ فعندما وصلت «جيوش الثورة إلى دمشق قوبلت في جميع أنحاء سورية بحماسة منقطعة النظير، وصارت المدن السورية ترفع الأعلام العربية، وتعلن انضمامها إلى الثورة، وانصياعها لأوامر القيادة العربية، حتى قبل أن تصل إليها كتيبة من كتائب الجيش العربي الذي كان يسير تحت لواء فيصل بن الحسين»[٦١].

لم يكن في مقدور المثقف السوري أن يتنبأ بمدى التبدل الذي سيصيب الجغرافيا السياسية لبلاد الشام وللأرض العربية نتيجة للحرب الكونية الأولى؛ فهذا المثقف في صورتيه الرئيسيتين اللتين انقسم إليهما: العثمانية والعربية، كانت قد استقرت في ذهنه حقائق أخرى. أملَ **الأول**، مثل شكيب أرسلان، بنصر عثماني يؤمّن للعرب، من خلال مشاركتهم فيه، دور الشريك في إدارة دولة عثمانية لامركزية وحديثة، وانجذب **الثاني** إلى الجمعيات العربية وانشدّ إلى ثورة الشريف حسين، وخدعته وعود الإنكليز. كان يأمل على الأقل بدولة تضم بلاد الشام، أو بلاد آسيا العربية تحت راية الهاشميين، ولم يزحزحه عن آماله تلك انفضاح ستر وعود بلفور ومعاهدة سايكس ـ بيكو.

كانت سورية ولبنان، عشية نهاية علاقة البلدين بالدولة العثمانية، منقسمين إلى ثلاث ولايات: (دمشق وحلب وبيروت)، وسنجقين (لبنان والقدس). كانت ولاية دمشق تضم القسم الجنوبي من سورية الحالية، والأردن الحالي، وقسمًا من لبنان الحالي. وكانت ولاية حلب تضم القسم الشمالي من سورية الحالية وقضاء عنتاب وأورفه (الرهى)، وهما حاليًا في تركيا. ولواء الإسكندرون (ضُم عام ١٩٣٩ إلى تركيا). وكانت ولاية بيروت تضم المناطق الساحلية من لبنان ومنطقة اللاذقية، والقسم الشمالي من فلسطين. وكان سنجق (متصرفية) لبنان مستقلًا إداريًا ويشمل الأقضية الجبلية من لبنان الحالي؛ وكان سنجق القدس يضم القسم الجنوبي من فلسطين. أما القسم الشرقي من سورية الحالية (دير الزور والجزيرة)، فقد كان تابعًا

(٦١) ساطع الحصري، **محاضرات في نشوء الفكرة القومية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ١٥٨.

لولاية الموصل في العراق حاليًا[٦٢]. وقد تنازعت ولاية سورية مع متصرفية جبل لبنان ـ كما يقول عوض ـ «على ملكية بعض الأراضي الواقعة في قضاء البقاع الذي يتبع لواء دمشق، واستغرق النزاع أكثر من سنة، وشُكلت لجان مشتركة ضمَّت ممثلين عن ولاية سورية ومتصرفية جبل لبنان للنظر في هذا النزاع وحسمه. وخلاصة الخلاف هو ادعاء متصرفية جبل لبنان بتجاوز ولاية سورية على حدودها وضم بعض الأراضي التابعة للمتصرفية، فلذلك طالبت بتعديل الحدود الفاصلة بين الولاية والمتصرفية، وتمكنت الدولة العثمانية من حل النزاع سلميًا. ومن أسباب النزاع على ملكية البقاع، خصبُ أراضيه وحاجة متصرفية جبل لبنان إلى محصولاته. وقبيل الحرب العالمية الأولى أثارت بلدية زحلة النزاع من جديد، ولكن على نطاق أوسع؛ إذ طالبت في مذكرة رفعتها مع بلديات المتصرفية الأخرى إلى قناصل الدول الحامية ناشدتهم فيها مساعدتها على ضم البقاع إلى متصرفية جبل لبنان. وما يجدر ذكره، أن قضاء البقاع كان تابعًا للواء الشام قبل إعلان قانون جبل لبنان الأساسي في سنة ١٨٦٤»[٦٣].

وكان سنجق لبنان أقل المناطق الشرقية في الإمبراطورية العثمانية تأثرًا بالعراقيل التي فرضها السلطان عبد الحميد؛ فقد ضمن له الحكمُ الذاتي الذي ظفر به عام ١٨٦١، استمرارَ تدفق الأفكار وسائر المؤثرات الثقافية الغربية. ذلك التدفق لم يكن قد انقطع منذ فترة طويلة، وتعزَّز في عهد فخر الدين المعني والأمير بشير الشهابي. ومع احتلال إبراهيم باشا سورية (١٨٣١ ـ ١٨٤٠)، تسنى لإرسالية الجيزويت عام ١٨٣٢ أن تعود لتستأنف نشاطها، وأن تجد الإرسالية الأميركية مستقرًا لها. تأسست المطبعة الأميركية في بيروت عام ١٨٣٤، تلتها مطبعة الجيزويت، كما تأسست في بيروت جامعة القديس يوسف عام ١٨٧٤، تلتها تأسيس الجامعة الأميركية. وفي خلال ذلك، أخذت المدارس والمطابع والصحف والمجلات

(٦٢) **تاريخ الأقطار العربية المعاصر ١٩١٧ ـ ١٩٧٠**، ٢ ج (موسكو: دار التقدم، ١٩٧٥)، ج ١، ص ٧٨.

(٦٣) عبد العزيز محمد عوض، **الإدارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤ ـ ١٩١٤** (القاهرة: دار المعارف بمصر، ١٩٦٩)، ص ٧٤ ـ ٧٥.

والترجمات للكتب والأفكار الحديثة، والجمعيات الأدبية بالازدهار والتكاثر، وكان أقوى ما تسرب من الأفكار الجديدة وأعظمها حيوية، من دون نزاع، اليقظة القومية والديمقراطية السياسية[٦٤]. ويمكن القول «إن انفتاح سورية ولبنان وفلسطين، في القرن التاسع عشر، على الجديد من الأفكار الاقتصادية والعلمية والسياسية، كان أرسخ أثرًا وأكثر استمرارًا منه في القرن السابع عشر؛ فكان أشبه بانفتاح العالم العربي برمته، قبل ذلك بقرون عديدة على المؤثرات الثقافية الأوروبية اليونانية.. وكانت هذه الفترة برمتها فترة تطور وانتقال؛ فنشوء الحركة القومية واستيلاؤها على حياة الشعب، واقتباس مبادئ الديمقراطية السياسية، والسير في الاتجاه العلماني التجددي الحديث، وجميع هذه التحولات، تؤلف فصلًا جديدًا في تاريخ لبنان وسورية»[٦٥].

(٦٤) حتي، تاريخ سورية ولبنان وفلسطين، ج ٢، ص ٣٥٢.

(٦٥) المصدر نفسه، ص ٣٥٧.

الفصل الثاني

خيارات سياسية
في مرحلة تأسيس الكيان السوري الجديد:
العهد الفيصلي

دخل الأمير فيصل دمشق، في الثالث من تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٨، على جواد أبيض، تحيط به كوكبة من ١٥٠٠ فارس، وسط تهليل الأهالي وأفراحاهم. وكان وجهاء دمشق قد اجتمعوا قبل أيام من قدومه وانتخبوا سعيد الجزائري رئيسًا للحكومة، الذي أقسم يمين الولاء والإخلاص للشريف الحسين في ١٧ أيلول/سبتمبر[١]؛ وذلك كترتيب أولي لملء فراغ السلطة الناجم عن تراجع الجيوش العثمانية، ريثما يتقدم فيصل لاستلامها. انطلاقًا من ذلك، رأى الجزائري نفسه حاكمًا على كل سورية نيابة عن فيصل، فأرسل أوامره إلى رؤساء البلديات في بيروت والمدن السورية الأخرى يُعلمهم بتسلّمه الحكم باسم الشريف الحسين، وطلب من عمر الداعوق، رئيس بلدية بيروت آنذاك، أن يعلن قيام الحكومة العربية، كما طلب من الياس حويك، بطريرك الموارنة، أن يؤلّف حكومة في بعبدا، مركز متصرفية جبل لبنان، فلم يفعل، وانتظر حتى ألّف الداعوق الحكومة في ولاية بيروت، أو ربما كان ينتظر المآل النهائي للأحداث. تسلّم الداعوق السلطة في بيروت في أول تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٨، ورفع العلم العربي، وأبلغ حكومة دمشق بذلك؛ وكانت فاطمة أخت الشهيدين محمد ومحمود المحمصاني، هي التي رفعت العلم. وأمر فيصل بعد دخوله دمشق بإرسال شكري الأيوبي إلى بيروت مع قوة من مئة جندي لتسلُّم الحكم، فوصل إلى بيروت في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٨، وأعلن انضمام لبنان إلى الحكومة العربية، وعيّن حبيب باشا السعد حاكمًا مدنيًا في بعبدا بعد مداولات طويلة، فأقسم السعد يمين الولاء لحكومة فيصل[٢].

(١) يوسف الحكيم، **سورية في العهد الفيصلي** (بيروت: [د. ن.]، ١٩٦٦)، ص ٣٨، وعلي سلطان، **تاريخ سورية ١٩١٨ ـ ١٩٢٠ حكم فيصل بن الحسين** (دمشق: دار طلاس، ١٩٨٧)، ص ١٨.

(٢) سلطان، المصدر نفسه، ص ٣٤، وذوقان قرقوط، **تطور الحركة الوطنية في سورية ١٩٢٠ ـ ١٩٣٩** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٥)، ص ٦.

وأعاد الأيوبي إلى جبل لبنان جميع امتيازاته، وأعلن رضا الصلح حينئذٍ، بمساعدة الأهالي، إقامة الحكم عربي في صيدا، وكان قد وصل إليها من دمشق مندوبًا على رأس ٥٠ رجلًا، وأعلنت الإدارة العربية أيضًا في طرابلس وصور وبقية المدن[٣]؛ فكانت الحكومات التي ألّفها الركابي تضم بين أعضائها سوريين ولبنانيين وعراقيين وفلسطينيين، «وقد عمدت هذه الحكومات في وقت قصير إلى تنظيم الحكم بكل فروعه تنظيمًا يدعو إلى الإعجاب، وكان من أهم مظاهره تأسيس وانتخاب ما سُمّي المؤتمر السوري المُنتخَب، وقد اشترك فيه أعضاء من المدن السورية الداخلية كلها، ومن بيروت وطرابلس واللاذقية، ومن القدس والمدن الفلسطينية»[٤].

ما لبثت هذه الترتيبات الحالمة والمشروعة أن تهاوت أمام حقائق الانتداب الفرنسي الزاحف، وإرادته في التقسيم والسيطرة؛ فما إن وصلت القوات الإنكليزية ومعها الأسطول الفرنسي إلى بيروت في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، حتى أنزل القائد البريطاني العلم الذي رفعه شكري الأيوبي، فكان هذا بداية تنفيذ اتفاقية سايكس ـ بيكو الشهيرة[٥]. واجه الفرنسيون عند دخول جيوشهم الساحل السوري، كما يشير الجنرال الفرنسي كاترو، الاختيارَ بين مشروعين:

الأول أن يحترم الفرنسيون الوحدة السورية «كما انصهرت في أيام العثمانيين في إطار «ولاية سورية»، بعد استثناء قسمها الجنوبي، فلسطين، الذي وُضع تحت الوصاية البريطانية».

والثاني «تجزئتها بتشجيع الاتجاهات الإقليمية الخاصة التي ظهرت آنذاك، أو تبنّي صيغة وسط، تقضي بتقسيم سورية إلى وحدات إدارية مميزة

---

(٣) ستيفن هامسلي لونغريغ، **تاريخ سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي**، ترجمة بيار عقل (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٨)، ص ٨٧ ـ ٨٨.

(٤) أسعد الكوراني، **ذكريات وخواطر ـ مما رأيت وسمعت وفعلت** ([د. م.]: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٠)، ص ٣٦.

(٥) سلطان، **تاريخ سورية ١٩١٨ ـ ١٩٢٠ حكم فيصل بن الحسين**، ص ٣٦ ـ ٣٧، وقرقوط، **تطور الحركة الوطنية في سورية ١٩٢٠ ـ ١٩٣٩**، ص ٧٦.

مع احترام إطارها التاريخي والجمع في ما بينها برابط فدرالي». لكن، كما يقول كاترو، «بدلًا من هذا الحل الأخير، الذي كنت شخصيًا اخترته لو كنت يوم ذاك في سورية، اختار الجنرال غورو ومستشاروه السياسيون الحل الثاني؛ فقُسمت سورية إلى حكومات مستقلة الواحدة عن الأخرى، فأنشئت دولة حلب، ودولة دمشق، ودولة العلويين، وسنجق الإسكندرون المستقل، وفي ما بعد دولة الدروز»[٦]؛ إذ، عينت الحكومة الفرنسية الجنرال غورو في ٩ تشرين الأول/أكتوبر من عام ١٩١٩، مندوبًا ساميًا في سورية وكيليكية. وأعلن غورو من زحلة بالذات، ضم أقضية حاصبيا وراشيا وبعلبك والمعلّقة إلى لبنان المستقل[٧]، وأصدر قرارًا في ٣١ آب/أغسطس ١٩٢٠، عيَّن فيه حدود «لبنان الكبير» كما يلي: «شمالًا: من مصب النهر الكبير على خط يوافق مجرى النهر إلى نقطة اجتماعه بوادي خالد... وشرقًا: خط القمة الفاصل بين وادي خالد ووادي العاصي (أورونت) مارًا بقرى مصرعة مربعانة ـ حيط أبيح ـ فيصان على علو قريتي بريفا ومتربة. هذا الخط تابع حدود قضاء بعلبك الشمالية من الجهة الشمالية الشرقية والجهة الجنوبية الشرقية، ثم حدود أقضية بعلبك والبقاع وحاصبيا وراشيا... وجنوبًا: حدود فلسطين كما هي معينة في الاتفاقات الدولية... وغربًا: البحر المتوسط»[٨].

ورثت التيارات الفكرية والسياسية، في العهد الفيصلي، التوجهات الفكرية والسياسية لـ «الجمعيات والمنظمات الحزبية» التي نهضت في مطلع النهضة العربية الحديثة في أثناء الفترة الأخيرة من عمر الدولة العثمانية، قُبيل الحرب العالمية. ثم تحولت في ضوء الوقائع الجديدة، إلا أنها ظلت تحلم بأن تتوحَّد سورية الطبيعية على الأقل كمرحلة أولى للتوصل إلى صيغة اتحادية دستورية لكل العرب.

---

(٦) وجيه كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي**، ط ٢ (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٧٨)، ص ٣٤٩ ـ ٣٥٠.

(٧) جوزيف أبو خليل، **لبنان وسورية: مشقة الأخوة**، ط ٢ (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩١)، ص ٦٧.

(٨) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية** (بيروت: أوراق لبنانية، ١٩٦٠)، مج ١، ص ٣١١.

على هذا الأساس، فإنها انطلقت في بداية تحركها السياسي من هذا المنظور الوحدوي الذي جمع لبنان وسورية في بوتقة واحدة بالتزامن مع التمسك بالقيم الدستورية الديمقراطية ومؤسساتها بوصفها ناظمة للعلاقة بين البلدان المنضوية في هذه الوحدة؛ فعندما ألّف فيصل حكومته الأولى، «ضمت في صفوفها رياض الصلح اللبناني وزيرًا للداخلية[٩]، في حين أجمعت أحزاب العهد الفيصلي في سورية على رفع شعار وحدة «سورية الطبيعية»، وفي مقدمها «حزب الاستقلال» الواجهة الحزبية لـ «الجمعية العربية الفتاة»، و«الحزب الوطني السوري»[١٠]، وهما الحزبان الرئيسيان اللذان ظهرا في ذلك العهد، واستقطبا معظم النخب السياسية. رَئِسَتْ حزب الاستقلال العربي هيئةٌ، كان من أبرز أعضائها: سعيد حيدر، وشكري القوتلي، وأسعد داغر، ومحمد عزة دروزة، وتركي التميمي[١١]. وقد أشرفت الجمعية العربية الفتاة على نشاط الهيئة القيادية لهذا الحزب، كما أشرفت على نشاط «حزب التقدم» الذي قام بدور كتلتها البرلمانية في العهد الفيصلي، ليرعى تحقيق أهداف «الفتاة» داخل البرلمان[١٢].

أما «الحزب الوطني السوري»، فقد نشأ في دمشق في ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٢٠، من مخاض الخلافات التي بدأت تعصف بين صفوف «الفتاة»، وفي خضم الصراع القائم بين الشباب القائمين على دفة الجمعية والشيوخ، بين التقدميين والمحافظين. ضمّ هذا الحزب عند تأسيسه الوجهاء والأعيان، وأظهر موالاته لفيصل، وانتسب إليه عدد من مؤسسي «العربية الفتاة»، منهم سكرتيره محمد الشريقي. تبنى منهاجه مطلب استقلال «سورية الطبيعية»، مثل

---

(٩) وليد المعلم، **سورية ١٩١٨ ـ ١٩٥٨: التحدي والمواجهة** (نيقوسيا: شركة بايل للنشر، ١٩٨٥)، ص ٧.

(١٠) هاشم عثمان، **الأحزاب السياسية في سورية السرية والعلنية** (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠١)، ص ٢٣ ـ ٢٤.

(١١) محمد عزة دروزة، **حول الحركة العربية الحديثة** (بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٥١)، ج ١، ص ١٠١.

(١٢) محمد حرب فرزات، **الحياة الحزبية في سوريا: دراسة تاريخية لنشوء الأحزاب السياسية وتطورها بين ١٩٠٨ ـ ١٩٥٥** (دمشق: منشورات دار الرواد، [١٩٥٥])، ص ٦٤ ـ ٦٥.

حزبي الاتحاد السوري والاستقلال، مع تأكيده الملكية الدستورية[13]. إلا أنه رمى أيضًا «إلى تقوية الصلات القومية والأدبية بين الشعوب العربية، والتساوي في الحقوق المدنية والسياسية بين جميع أبناء «الوطن السوري» على اختلاف المذاهب والعناصر، وهو يؤيد المبدأ الملكي الديمقراطي برئاسة الأمير فيصل»[14].

تضمّن برنامج الحزب النقاط التالية: «١ ـ السعي إلى استقلال سورية السياسي التام بحدودها الطبيعية (وهو ما يعني لبنان والأردن وفلسطين وسورية)، والمطالبة بذلك والدفاع عنه بكل الوسائل الفعالة. ٢ ـ تقوية الصلات القومية والأدبية والاقتصادية بين الشعوب العربية عامة، والبلاد السورية خاصة، والسعي إلى تقوية الفكرة العلمية في الأمة العربية لتنهض إلى مستوى الأمم الراقية. ٣ ـ التساوي في الحقوق المدنية والسياسية بين جميع أبناء الوطن السوري على اختلاف المذاهب والعناصر. ٤ ـ تأييد المبدأ الملكي الديمقراطي بتأليف حكومة ملكية نيابية تكون من الشعب ومسؤولة أمام الشعب. يرأسها سمو الأمير فيصل باسم ملك سورية، ويمثلها تمثيلًا سياسيًا كما هو الحال في الحكومات الملكية المقيدة...»[15].

كما انبثق من تفرعات «العربية الفتاة» حزب جديد تحت اسم «حزب الاتحاد السوري»؛ فقد كان حزب اللامركزية واجهة لعمل «العربية الفتاة» في القاهرة، وقد تابع العاملون في نطاق حزب اللامركزية، الذي جمع لبنانيين وسوريين، نشاطهم السياسي والثقافي في القاهرة في أثناء الحرب العالمية الأولى، ثم في العهد الفيصلي. اجتمع هؤلاء وانتخبوا لجنة مؤلفة من سبعة أشخاص، هم رفيق العظم، وعبد الرحمن شهبندر، وفوزي البكري، والشيخ كامل القصاب، وخالد الحكيم، ومختار الصلح، وحسن حمادة. تقدمت هذه اللجنة المُنتخَبة، في ربيع عام ١٩١٨، إلى وزير الحربية البريطانية بسبعة أسئلة تتعلق بموقف بريطانيا من حدود البلاد

---

(١٣) قرقوط، تطور الحركة الوطنية في سورية ١٩٢٠ ـ ١٩٣٩، ص ٣٣.

(١٤) فرزات، المصدر نفسه، ص ٦٧ ـ ٧٧.

(١٥) عثمان، الأحزاب السياسية في سورية السرية والعلنية، ص ٢٣ ـ ٢٤.

العربية ومن استقلال العرب، وأعربوا فيها عن رغبتهم في تطبيق نظام اللامركزية الإدارية في المملكة العربية الاتحادية العتيدة؛ فتلقت اللجنة جوابًا من الحكومة البريطانية، في صيغة تصريح، وهو التصريح المعروف بـ «العهد البريطاني للسوريين السبعة»، في ١٦ حزيران/يونيو ١٩١٨، وتلقاه عبد الرحمن الشهبندر في القاهرة، وقد تظاهر فيه الإنكليز بصداقة العرب، وأكدوا من جديد احترامهم «الأماني العربية بالاستقلال والتحرير». اجتمع في إثر ذلك عدد كبير من السوريين واللبنانيين في مصر، وأسفرت أبحاثهم عن تأسيس حزب يمثّل جميع الهيئات السياسية السورية الناشطة في القاهرة، تحت اسم «حزب الاتحاد السوري». وصاغ الحزب برنامجًا من ١٤ مادة تهدف إلى «تكوين دولة سورية (بوحدتها القومية)، من طوروس شمالًا إلى العقبة جنوبًا، ومن الفرات والصحراء شرقًا إلى البحر المتوسط غربًا، على أن تكون مستقلة استقلالًا تامًا بضمانة عصبة الأمم، تحكمها حكومة ديمقراطية على مبدأ اللامركزية بقوانين مدنية، ما عدا ما يتعلق منها بأحكام الأحوال الشخصية، فإنها تبقى على ما هي عليه. ونصّ على حماية حقوق الأقليات، و[على أن] يكون مقر الحكومة الاتحادية في دمشق صيفًا وبيروت شتاءً، كما نصَّت على وجوب توحيد برامج التعليم، وقبول الانضمام إلى الوحدة العربية عند قيامها مع المحافظة على كيان البلاد القومي... وأن الحزب يرى أن يطلب كل قُطر الاستقلال لنفسه فيكون ذلك تمهيدًا للوحدة التي يتمناها كل عربي، ولكن على قاعدة اللامركزية التي يستحيل الاتفاق والاتحاد من دونها»[١٦]؛ فكان برنامج الحزب استمرارًا لاتجاهات حزب اللامركزية في القاهرة. واختير الأمير ميشيل لطف الله اللبناني لرئاسة الحزب، ورشيد رضا وكيلًا، وعبد الرحمن الشهبندر وسليم سركيس سكرتيرين، كما انضم إليهم رفيق العظم والشيخ كامل القصاب وخالد الحكيم وغيرهم. وتابع الحزب نشاطه السياسي في القاهرة، وأسس عبد الرحمن

(١٦) فرقوط، تطور الحركة الوطنية في سورية ١٩٢٠ ـ ١٩٣٩، ص ٣٣، وفرزات، الحياة الحزبية في سوريا: دراسة تاريخية لنشوء الأحزاب السياسية وتطورها بين ١٩٥٥ ـ ١٩٠٨، ص ٧٠.

الشهبندر فرعًا للحزب في دمشق، ثم دخل إلى جمعية العربية الفتاة، وتسلّم وزارة الدفاع[17].

انسجم موقف «جمعية العهد» التي أصبح مركزها دمشق مع توجهات «العربية الفتاة»، ثم انقسمت إلى جمعيتَي العهد السورية، والعهد العراقية، ليتاح لكل منهما الاهتمام بمشاكل بلده، والتأقلم مع الوضع الجديد، وكان ذلك أول إشارة إلى تأثير الطابع الإقليمي على هذا التنظيم القومي[18]؛ فكانت أغلبية الأحزاب السورية في العهد الفيصلي، وعلى رأسها «الجمعية العربية الفتاة»، وحزب الاستقلال العربي، قد تمسكت بوحدة سورية الطبيعية، وبالاستقلال[19].

لم يطلْ عمر العهد الفيصلي طويلًا؛ فالبريطانيون إلى جانب وعودهم للشريف حسين كانوا قد عقدوا صفقات مع فرنسا، ومع الصهيونية، وذلك لترتيب أوضاع المشرق على أنقاض المصالح العربية ومشاريعها، بتقسيمه في ما بينهم. وقعت سورية ولبنان في حصة فرنسا، وذهب عرض فيصل للقضية العربية أمام مؤتمر الصلح في باريس، في شباط/فبراير ١٩١٩، أدراج الرياح. وكانت النتيجة الوحيدة التي عاد بها فيصل من جولته الأوروبية، إصرار الولايات المتحدة على تأليف لجنة خاصة لمعرفة رأي السوريين في مصيرهم[20].

اقتُصرت اللجنة في عضويتها على الأميركيين، وسُميت لجنة كينغ ـ كراين، فوجهت الحكومة الفيصلية جهودها للتحضير لانتخاب المؤتمر الوطني السوري، بصفته مؤسسة تشريعية معبّرة عن رأي الشعب، والتهيئة

(١٧) المصدر نفسه، ص ٧٢.

(١٨) أمين سعيد، **الثورة العربية الكبرى** (القاهرة: مصطفى البابي الحلبي، ١٩٣٥)، ج ٢، ص ٢٥ ـ ٤٦؛ نجاح محمد، **الحركة القومية العربية في سورية ١٩٤٨ ـ ١٩٦٣** (دمشق: دار البعث، ١٩٨٧)، ج ١، ص ٦٧، وفرزات، **الحياة الحزبية في سوريا: دراسة تاريخية لنشوء الأحزاب السياسية وتطورها بين ١٩٥٥ ـ ١٩٠٨**، ص ٧٩ ـ ٨٠.

(١٩) قرقوط، **تطور الحركة الوطنية في سورية ١٩٢٠ ـ ١٩٣٩**، ص ٣٣.

(٢٠) ماري ألماظ شهرستان، **المؤتمر السوري العام ١٩١٩ ـ ١٩٢٠** (بيروت: دار أمواج، ٢٠٠٠)، ص ٢٠ ـ ٢٢.

لحضور لجنة التقصي الأميركية. دعا فيصل فور عودته من أوروبا في أيار/ مايو ١٩١٩، إلى تشكيل المؤتمر السوري العام؛ فأصدر رئيس الحكومة رضا الركابي مرسومًا يقضي بالشروع في انتخاب المؤتمر[٢١].

جرت الانتخابات في سورية الداخلية مباشرة من جانب السكان، بينما جرت الانتخابات في كل من لبنان وفلسطين عن طريق تنظيم «مضابط توكيل»، لأن سلطات الاحتلال الأجنبي لم تسمح للأهالي بعقد اجتماعات وإجراء انتخابات علنية[٢٢]. اعتمدت الحكومة على قانون الانتخاب العثماني لإجرائها في المناطق الداخلية: دمشق، حمص، حماة، حلب؛ بينما لم تسمح السلطات الإنكليزية والفرنسية بمثل هذه الانتخابات في الساحل السوري وفلسطين، فاختير ممثلون عن تلك المناطق باللجوء إلى الناخبين الثانويين الذين انتُخبوا عام ١٩١٣ بصفتهم مصدرًا لانتخاب النواب، فبلغ عدد المندوبين في منطقة الحكم العربي ٦٠ مندوبًا، أما المناطق الغربية والجنوبية (فلسطين والساحل) التي تحت الاحتلال فبلغ عدد مندوبيها بين ٥٠ و٦٠ ممثلًا[٢٣].

عُقد المؤتمر الوطني السوري العام ابتداء من أوائل حزيران/ يونيو ١٩١٩، واستمر حتى أواخر تموز/ يوليو ١٩٢٠، وصدرت عنه وثيقتان مهمتان لخّصتا موقف تلك النخب المشاركة من بناء العلاقات الوحدوية ورؤيتهم لطابع علاقة سورية بلبنان: **الأولى** تضمنتها مذكرة المؤتمر إلى البعثة الأميركية في ٢ تموز/ يوليو ١٩١٩، **والثانية** الوثيقة الدستورية التي أُعِدَّ لها ونوقشت ما بين آذار/ مارس وتموز/ يوليو ١٩٢٠. جاء في مذكرة المؤتمر إلى لجنة كينغ ـ كراين: **أولًا**، «إننا نطلب الاستقلال التام للبلاد السوريّة التي تحدها شمالًا جبال طوروس وجنوبًا رفح... وشرقًا نهر الفرات... وغربًا البحر المتوسط. **ثانيًا**، إننا نطلب أن تكون حكومة هذه

---

(٢١) المصدر نفسه، ص ٣٣.

(٢٢) توفيق برو، **تاريخ العرب الحديث والمعاصر** (دمشق: منشورات جامعة دمشق، ١٩٩١)، ص ١٥٢ ـ ١٥٣.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٣٥ ـ ٣٧، ومحمد الأرناؤوط، **دراسات حول الحكومة/ الدولة العربية في دمشق ١٩١٨ ـ ١٩٢٠** (عمان: مؤسسة حمادة للدراسات والنشر، ٢٠٠٠)، ص ٢٢ ـ ٢٣.

البلاد السورية ملكية، مدنية، نيابية، تدار مقاطعاتها على طريقة اللامركزية الواسعة، وتحفظ حقوق الأقليات، على أن يكون ملك هذه البلاد الأمير فيصل [...] تاسعًا، إننا نطلب الاستقلال التام للقُطر العراقي المحرر ونطلب بعدم إيجاد حواجز اقتصادية بين القُطرين...»[٢٤]. دمَجَ المؤتمر بين التمسك بصيغتي الدولة الدستورية الديمقراطية، واللامركزية الشبيهة بالصيغة الفدرالية، ليتحكم بالعلاقة بين أقطار سورية الكبرى، أي بلاد الشام. في هذا السياق، تعامل مع وضعية لبنان في هذه الصيغة المرنة للوحدة، أما عن العلاقة مع العراق، فقدَّم صيغة مرنة مدخلها «عدم إيجاد حواجز اقتصادية»، ثم طوَّر هذه الصيغة في وثيقة «إعلان الاستقلال». وأكد المؤتمر في إعلان الاستقلال هذا الدمج بين النظام الدستوري الديمقراطي والصيغة اللامركزية الفدرالية للوحدة السورية والعربية؛ فبعد المقدمة شدد على: «... استقلال بلادنا السورية بحدودها الطبيعية ومنها فلسطين استقلالًا تامًا لا شائبة فيه، على الأساس المدني النيابي، وحفظ حقوق الأقليات، ورفض مزاعم الصهيونية في جعل فلسطين وطنًا قوميًا لليهود... وقد اخترنا سمو الأمير فيصل ابن جلالة الملك حسين... ملكًا دستوريًا على سورية... على أن تُدار مقاطعات هذه البلاد على طريقة اللامركزية الإدارية، وعلى أن تراعى أماني اللبنانيين الوطنية في كيفية إدارة مقاطعاتهم لبنان ضمن حدوده المعروفة قبل الحرب العامة بشرط أن يكون بمعزل عن كل تأثير أجنبي». أما في شأن العلاقة مع العراق، فإن المؤتمر طوّر ما جاء في إعلان الاستقلال من مدخل (اقتصادي)، فتقدم بصيغة، اتحادية اقتصادية ـ سياسية؛ حيث يُعلن «... وبما أن بين القطرين صلات وروابط لغوية وتاريخية واقتصادية وطبيعية وجنسية تجعل أحد القطرين لا يستغني عن الآخر، فنحن نطلب استقلال القطر العراقي استقلالًا تامًا، على أن يكون بين القطرين الشقيقين اتحاد سياسي اقتصادي»[٢٥]؛ فقد قرّر المؤتمر، في هذا الإعلان، استقلال سورية الطبيعية وأن تكون الحكومة نيابية، مع إدارة لامركزية تراعي مسألة

(٢٤) الأرناؤوط، المصدر نفسه، ص ١٠٩ ـ ١١١.

(٢٥) المصدر نفسه (وثيقة إعلان الاستقلال)، ص ١١٥ ـ ١١٨.

الأقليات، فركزوا جهودهم على سورية الطبيعية، على أن ينضم إليها العراق في ما بعد[٢٦].

ثم عمّق المؤتمر الجوانب الديمقراطية من خطاب النخب القومية الإصلاحية المشارِكة في المؤتمر في وثيقته عن «القانون الأساسي» الدستوري، حيث ألّف المؤتمر لجنة لوضع الدستور من ٢٠ عضوًا برئاسة هاشم الأتاسي لإعداد اللائحة الدستورية لتقديمها إلى المؤتمر لإقرارها، واستغرق عمل هذه اللجنة عدة أسابيع، درست فيها دساتير الدول المختلفة، ووضعت مشروع الدستور على أساس النماذج الديمقراطية في الدول الأوروبية، وقد بدأ المؤتمر مناقشة مواد الدستور والمصادقة عليها منذ مطلع تموز/يوليو ١٩٢٠؛ فأقر القانون المذكور في القراءة الأولى بمجمله، لكن اشتداد الأزمة بين سورية وفرنسا في إثر إنذار الجنرال غورو في ١٤ تموز/يوليو ١٩٢٠، حال دون تصديق كامل المواد، فاقتصر على تصديق المواد السبع الأولى؛ إذ علّق المؤتمر جلساته بسبب تهديد الجيش الفرنسي لدمشق. عكست المادة الأولى من الدستور هذا الوجه الديمقراطي العميق؛ إذ نصت على «١ ـ أن حكومة المملكة السورية العربية حكومة ملكية مدنية عاصمتها دمشق الشام ودين ملكها الإسلام»؛ وقد أوضحت لجنة وضع الدستور في مضبطة الأسباب الموجبة لوضع القانون الأساسي، الدوافع وراء وضع المادة الأولى المتعلقة بنوع نظام الحكم (ملكي مدني نيابي)، فذكرت أنه «أُريدَ بذلك أن تكون البلاد نيابية مدنية تتجلى فيها حاكمية الأمة، وألا يُترك للعوامل الدينية البحتة مجال في السياسة والأحكام العمومية مع احترام حرية الأديان والمذاهب في البلاد من دون تفريق بين طائفة وأخرى»[٢٧].

حصرت هذه المادة العلاقة بين الدولة والدين (الإسلام) في ديانة الملك فحسب. وتتجلى التمسك بالديمقراطية في شتى مواد هذا القانون

(٢٦) ذوقان قرقوط، **المشرق العربي في مواجهة الاستعمار ـ قراءة في تاريخ سوريا المعاصر** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧)، ص ١٧.

(٢٧) الأرناؤوط، **دراسات حول الحكومة/ الدولة العربية في دمشق ١٩١٨ ـ ١٩٢٠**، ص٢٤؛ انظر أيضًا: شهرستان، **المؤتمر السوري العام ١٩١٩ ـ ١٩٢٠**، ص١٨٢ و٢٣١.

الأساسي، فأكد مرجعية الأمة في التشريع والحكم، وأن السلطة العامة بيد الشعب، يتصرف بها بواسطة نواب ينتخبهم الشعب لينوبوا عنه في وضع القوانين ومراقبة تنفيذها، كما أكّد أن قوانين البلاد وأنظمتها يجب أن تكون مبنية على قواعد الحرية والعدل والمساواة. ووضعت اللجنة الدستورية مواد أيدت فيه الحكم النيابي المدني، الكافل للمساواة بين الأفراد في الحقوق والواجبات، بحيث لم يفرّق بين الوزير وغيره من عامة الناس في الجرائم العادية والحقوق الشخصية والتضمينات المالية؛ إذ من مقتضاه أن تجري محاكمته عن هذه الأمور في المحاكم العمومية كسائر الأفراد. كما أكد القانون الأساسي ضمانه لحرية الرأي والانتخاب والدفاع عن الحقوق وحرية الاجتماع والمراسلة والتدريس والطباعة والنشر والخطابة واستقلال المحاكم والحكام، وصون حقوق الموظفين والمساكن، ومنع السخرة والنفي الإداري، ومنع تكوين محكمة أو لجنة استثنائية أو خاصة ما عدا المحاكم القانونية ولجان التحكيم التي ينص عليها القانون، لمنع استبداد الموظفين والحكام في أمور الشعب ومصالحه[٢٨].

كما تجلّى ذلك النهج الديمقراطي في تنظيم السلطة على أساس اللامركزية الإدارية، وأيضًا في ذلك الاعتراف الصريح بتعددية المجتمع والتنوع المذهبي والقومي؛ فشدَّد (القانون الأساسي) على حقوق الأقليات، وهو ما ظهر جليًا في قانون الانتخاب الذي حرص على تمثيل الأقليات بطريقة ملائمة؛ فنص القانون على أن يُنتخب نائب واحد لكل ٤٠ ألفًا من السكان، وعلى أن الدائرة الانتخابية التي لا يبلغ عدد سكانها ٤٠ ألفًا ولا ينقص عن ٢٠ ألفًا تنتخب نائبًا واحدًا. وأن الدائرة الانتخابية التي يزيد عدد سكانها على ٦٠ ألفًا تنتخب نائبين. «أما الأقليات فإنه يجب أن تراعى حقوقهم الانتخابية وتُحفظ أصواتهم من دون أن يخسروا منها شيئًا... لذلك وجدت اللجنة، أن تكون كل مقاطعة بطولها وعرضها دائرة انتخابية واحدة بالنسبة إلى الأقليات القاطنة فيها كي يتسنى لهم أن يحصلوا على

(٢٨) الأرناؤوط، المصدر نفسه (مضبطة الأسباب الموجبة لوضع لائحة القانون الأساسي التي وضعتها لجنة المؤتمر السوري)، ص ١٢٠ و١٣٤ ـ ١٤٦؛ انظر أيضًا: شهرستان، المصدر نفسه، ص ٢٣٠ ـ ٢٣١ و٢٤٥ ـ ٢٤٧.

مجموع كافٍ لانتخاب نواب من بينهم بنسبة المجموع العمومي للسكان من طائفتهم مهما كانوا متفرقين في سائر المديرات والقرى الكائنة ضمن حدود مقاطعتهم، ينتخبون عن كل ٤٠ ألفًا من كل أقلية نائبًا واحدًا والكسر معتبر في ما دون النصاب ٢٠ ألفًا، والمقاطعة التي تحتوي على أقلية لا يبلغ مجموعها ٢٠ ألفًا تُضم تلك الأقلية إلى أقلية إحدى المقاطعات المجاورة لها كي لا تذهب أصوات أهلها سدى؛ فتشترك مع أبناء طائفتها المجاورين لها في حقوق الرأي والتصويت ولا تفقد شيئًا من هذا الحق مهما كانت كثافتها قليلة في محل من المحلات»[٢٩].

وفي سياق هذا التنظيم الدستوري الديمقراطي والعلاقات اللامركزية ومراعاة حقوق الأقليات، تناول المؤتمر المسألة اللبنانية، وعلاقة لبنان في الاتحاد السوري. وبالحصيلة، أعلن المؤتمر السوري، بإجماع أعضائه المشاركين، رفضه القاطع للانفصال بين البلدين: سورية ولبنان، مع تأكيده القيم الدستورية اللامركزية التي تحكم علاقتهما، «لكن ما أن هزم الجنرال غورو جيش فيصل، وكان قد أصبح ملكًا على سورية، بقيادة وزير دفاعه يوسف العظمة في ميسلون في تموز/ يوليو ١٩٢٠، حتى أُعلن دولة لبنان الكبير في أيلول/ سبتمبر ١٩٢٠»[٣٠].

وما لا ريب فيه، أن المؤتمر كان مجلسًا تمثيليًا بالمعنى الفعلي للكلمة، وعبّرت قراراته عن آراء السكان وعواطفهم آنئذٍ، وقد توصل أعضاء لجنة كينغ ـ كراين الأميركية (King - Crane Commission) إلى هذه النتيجة بعد استقصاءاتهم الواسعة بين الأهالي[٣١]. وجاء المؤتمر/ البرلمان ليمثل في أغلبيته الاتجاه السياسي لجمعية العربية الفتاة/ حزب الاستقلال أكثر مما

(٢٩) الأرناؤوط، المصدر نفسه (مضبطة الأسباب الموجبة لوضع لائحة القانون الأساسي التي وضعتها لجنة المؤتمر السوري)، ص ١٢٦ ـ ١٢٧ و١٤٢ ـ ١٤٣؛ انظر أيضًا: شهرستان، ص ٢٣٨ و٢٥٤ ـ ٢٥٦.

(٣٠) رياض نجيب الريس، «لماذا شعب واحد في بلدين؟» ورقة قدمت في: مؤتمر العلاقات السورية اللبنانية، دمشق، ١٤ ـ ١٨ نيسان/ أبريل ٢٠٠٩، ص ٣٦٣.

(٣١) خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق ١٩١٨ ـ ١٩٢٠، ط ٢ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢)، ص ١١٠.

يمثل الاتجاهات الأخرى[٣٢]؛ فحظي المؤتمر بدعم وتأييد من الأحزاب القومية، وبالأخص حزب الاستقلال (العربية الفتاة) وحزب الاتحاد السوري[٣٣]. في هذا السياق، فإن حزب «الاتحاد السوري» الذي ترأسه عبد الرحمن الشهبندر، بعد انتقال نشاطه إلى سورية، دعا في برنامجه التأسيسي إلى تكوين دولة سورية بحدودها الطبيعية، على أن تكون مستقلة استقلالاً تامًا، وتحكمها حكومة ديمقراطية، تقوم على مبدأ اللامركزية، ثم دَعَم عقد مؤتمر في جنيف، في آب/أغسطس١٩٢١، تحت رعاية شكيب أرسلان وإحسان الجابري، هذا المؤتمر الذي أقر بحق استقلال سورية ولبنان وفلسطين، وبحق هذه البلدان في «أن تتحد في ظل حكومة مدنية مسؤولة أمام مجلس نيابي ينتخبه الشعب، وأن تتحد مع باقي الدول العربية المستقلة في صورة ولايات متحدة»[٣٤].

كما أن أحزاب العهد الفيصلي، التي كانت استمرارًا للجمعيات والتكوينات السياسية الليبرالية التي برزت في فترة النضال من أجل الحقوق العربية في الدولة العثمانية في فصلها الأخير، وعلى الأخص في خلال العهد الدستوري عقب ثورة عام ١٩٠٨، واصطبغت بالنزعة الليبرالية المنفتحة على الفكرة الديمقراطية، وحملت صورة إيجابية عن الحداثة والثقافة الغربية، بصرف النظر عن الوجه الآخر الاستعماري للغرب؛ شدَّدت على وحدة سورية بما فيها لبنان مع إعطاء نوع من الخصوصية للبنان المتصرفية، مع التمسُّك بالصيغة الدستورية الديمقراطية منهجًا حاكمًا، أكان في علاقة السلطة بالمجتمع، أو في علاقات الأقطار العربية في ما بينها في إطار الوحدة أو الاتحاد.

دخل جيش غورو التخوم السورية، وبلغ ميسلون على مشارف دمشق، في ٢٤ تموز/يوليو ١٩٢٠، حيث التقى بالقوات السورية بصحبة

---

(٣٢) الأرناؤوط، دراسات حول الحكومة/ الدولة العربية في دمشق ١٩١٨ ـ ١٩٢٠، ص ٢٣.

(٣٣) قاسمية، المصدر نفسه، ص ١١٠ ـ ١١١.

(٣٤) فرزات، الحياة الحزبية في سوريا: دراسة تاريخية لنشوء الأحزاب السياسية وتطورها بين ١٩٠٨ ـ ١٩٥٥، ص ٦١ ـ ٦٥، وقرقوط، تطور الحركة الوطنية في سورية ١٩٢٠ ـ ١٩٣٩، ص ٤٨ ـ ٤٩.

متطوعين لبنانيين وعراقيين وفلسطينيين، بقيادة وزير الدفاع يوسف العظمة الذي سقط في معركة غير متكافئة دفاعًا عن الدولة الديمقراطية الوليدة. ودخل غورو دمشق دخولَ الغزاة في ٢٥ تموز/ يوليو ١٩٢٠[٣٥]. كانت باكورة أعمال غورو تقسيم سورية إلى عدة دويلات، في المقابل أصدر قرارًا بتأسيس «دولة لبنان الكبير»، بعدما ضاعف حجم سنجق لبنان كما كان معروفًا عام ١٨٦٤، وألحق به بيروت وصيدا وصور وسهل البقاع، إضافة إلى سنجق لبنان. ولجأ غورو إلى إصدار نقد سوري ورقي جديد، وأنشأ بنك سورية ولبنان، وهو مؤسسة فرنسية حصر فيها حق إصدار النقد السوري الجديد، بموجب القانون الخاص بهذا البنك الذي صودق عليه في ٢٣/ ١/ ١٩٢٤[٣٦].

---

(٣٥) نزار الكيالي، دراسة في تاريخ سورية السياسي المعاصر ١٩٢٠ ـ ١٩٥٠ (دمشق: دار طلاس، ١٩٩٧)، ص ٤٠.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٤٧ و٥٠؛ انظر أيضًا: أحمد طربين، الوحدة العربية في تاريخ المشرق المعاصر ١٨٠٠ ـ ١٩٥٨ (دمشق: جامعة دمشق، (د. ت.])، ص ١٨٤ ـ ١٨٥.

الفصل الثالث

في مواجهة واقع الانتداب
عبر الاستقلال نحو ترتيب علاقة ديمقراطية بلبنان

بدأت الآمال الاتحادية العربية تتبلور حول فيصل، وانتقل مركز الثقل العربي من دمشق إلى بغداد، مع تعيين فيصل ملكًا على العراق، واستُبدلت عاصمة العباسيين بعاصمة الأمويين، وما لبث أصحاب الفكرة العربية أن تعلقوا بالعراق، «وأصبح هدفهم في الدرجة الأولى هو التخلص من الانتداب الفرنسي، والظفر باستقلال سورية الموحدة، بما فيها البقاع والأقضية التي أُلحقت بجبل لبنان. لأن نوال الاستقلال والوحدة السوريين، كان في نظرهم ضروريين للغاية كمرحلة في الطريق إلى الاتحاد العربي المقبل»[1]. هذا الموقف سرَّع في وضع مهمة الاستقلال في مقدمة أولوياتهم ومهامهم. وكان يواكبه، ويتداخل معه نشاط سياسي وفكري من النشطاء الوطنيين، خارج البلاد، يحمل في أولوياته الفكرة الاتحادية، حيث لجأ كبار المناضلين السويين وقادة الأحزاب: حزب الاستقلال وحزب الاتحاد السوري والحزب الوطني السوري إلى الدول العربية المجاورة، أو إلى أوروبا. استقر قادة حزب الاستقلال في الأردن وألّفوا هيئة مركزية لمعاودة النضال ضد الانتداب الفرنسي، وما لبثوا أن اختلفوا مع سياسة الأمير عبد الله، فتفرقوا في مصر والحجاز والقدس وأوروبا، وانتقل «حزب الاتحاد السوري» برئاسة ميشيل لطف الله، واللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني إلى القاهرة، وانتقل نشاط قادة هذه الأحزاب إلى أوروبا، وكان حزب الاتحاد السوري من أنشط هذه الأحزاب في أوروبا، وذلك بإذاعة البيانات وكتابة المقالات وإرسال الوفود إلى مقر جمعية عصبة الأمم. ووجهت اللجنة التنفيذية للحزب في ٩ نيسان/ أبريل ١٩٢١ منشورًا إلى الأحزاب والجمعيات المطالبة بالاستقلال والوحدة السورية للتباحث في حقوق سورية في الحرية والاستقلال. وبناء على

(١) أحمد طربين، الوحدة العربية في تاريخ المشرق المعاصر ١٨٠٠ ـ ١٩٥٨ (دمشق: جامعة دمشق، [د.ت.])، ص ٢٢٧ ـ ٢٢٨.

النداء، انعقد مؤتمر جنيف برئاسة رئيس الحزب الأمير ميشيل لطف الله؛ إذ انتخب المؤتمر الأمير ميشيل لطف الله رئيسًا للمؤتمر، والسيد رشيد رضا نائبًا لرئيس المؤتمر، وختم أعماله في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٢١، حاول فيه المؤتمر إيضاح ما يراه من مظاهر «وحدة القومية السورية»، وإثبات كفاءة البلاد الثقافية والاجتماعية والسياسية[٢]. وتلخصت مطالب المؤتمر من عصبة الأمم في: «الاعتراف باستقلال وسيادة سورية الطبيعية بما فيها لبنان وفلسطين، وفي الاعتراف بحق هذه البلاد بأن تتحد معًا من جهة، وأن تؤلف، مع باقي الأقطار العربية، اتحادًا فدراليًا من جهة أخرى»[٣].

حضر المؤتمر عدد من الأحزاب والتنظيمات السورية، وعدد من المثقفين العرب وقادة الرأي، وكان أبرزهم قادة حزب «الاتحاد السوري» الذين رحلوا إلى مصر بعد الانتداب الفرنسي، إضافة إلى ممثلي «حزب الاستقلال العربي» و«الوفد الفلسطيني» و«اللجنة الفلسطينية» في مصر، و«حزب تحرير سورية» في نيويورك. انتهى المؤتمر إلى تأليف «اللجنة التنفيذية السورية الفلسطينية»، وجعل مقرها القاهرة. وعملت اللجنة على تقسيم مرحلة النضال زمنيًا إلى مرحلتين، تبدأ بإنجاز الاستقلال بتحرير سورية وفلسطين ولبنان، والعمل في المرحلة التالية على وحدة هذه البلدان، على أن يُترك أمر إنجازها إلى رغبة مواطني كل منها واعتمادها الطرق الدستورية التعاقدية من أجل ذلك. وعملت هذه اللجنة، في أوروبا، على الدفاع عن القضية السورية في المحافل الدبلوماسية للدول الغربية، وانتدبت لها وفدًا دائمًا في جنيف، مؤلفًا من شكيب أرسلان وإحسان الجابري وسليمان كنعان، وحلَّ محل الأخير رياض الصلح، وكان للوفد نشاط دعاوي وثقافي واتصالات واسعة في الدفاع عن القضية السورية والعربية[٤]؛ فكان قادة اللجنة التنفيذية

---

(٢) محمد حرب فرزات، **الحياة الحزبية في سوريا: دراسة تاريخية لنشوء الأحزاب السياسية وتطورها بين ١٩٠٨ ـ ١٩٥٥** (دمشق: منشورات دار الرواد، [١٩٥٥])، ص ٨٦ ـ ٨٧.

(٣) طربين، المصدر نفسه، ص ٢٢٩، قارن مع: أحمد طربين، **تاريخ المشرق العربي المعاصر**، ط ٧ (دمشق: منشورات جامعة دمشق، ٢٠٠١)، ص ٤٥٨.

(٤) نجاح محمد، **الحركة القومية العربية في سورية ١٩٤٨ ـ ١٩٦٣** (دمشق: دار البعث، ١٩٨٧)، ج ١، ص ٧٢، وذوقان قرقوط، **تطور الحركة الوطنية في سورية ١٩٢٠ ـ ١٩٣٩** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٥)، ص ٤٩.

هؤلاء، قد تركوا بحث علاقة سورية بلبنان زمنيًا إلى ما بعد الاستقلال، وربطوها أيضًا برضا الشعوب وتفاهمها. وأصدر المؤتمر الذي جمع أهم الأحزاب السورية، بيانًا عرض فيه مطالبه في خمسة عناوين، تنص «على الاعتراف بالاستقلال والسلطان القومي لسورية ولبنان وفلسطين. والاعتراف بحق هذه البلاد في أن تتحد معًا في حكومة مدنية مسؤولة أمام مجلس نيابي ينتخبه الشعب، وأن تتحد مع باقي الدول العربية المستقلة في شكل ولايات متحدة (فيديراسيون) (Fédérations)، وإعلان إلغاء الانتداب حالًا، وجلاء الجيوش الأجنبية عن سورية وفلسطين ولبنان وإلغاء تصريح بلفور. واقترح المؤتمر على عصبة الأمم إرسال لجنة لمعرفة رغبات السكان»[٥].

ظهرت مطالب مماثلة، قدمها وفد من دمشق، في أواخر عام ١٩٢٤، إلى الجنرال ويغان، الذي أفسح في المجال، لأول مرة، لتشكيل الأحزاب، وترك الفرصة للاتصال بالشعب للاستماع إلى مطالبه، فعرض عليه الوفد الدمشقي «مطالبه في ثلاثة عشر مادة تطالب بالوحدة السورية، ودعوة جمعية تأسيسية منتخبة انتخابًا حرًّا لوضع القانون الأساسي، وحصر حق التشريع بالمجلس النيابي، وتأمين الحريات الشخصية وتوحيد القضاء»[٦]. ومنذئذٍ، شرعت بعض الشخصيات والنخب في تأسيس الأحزاب بعد الانتداب. وعلى هذا تأسس «حزب الشعب» في أيار/ مايو ١٩٢٥، قُبيل اشتعال الثورة السورية، وهو أول حزب سياسي أُنشئ بعد الاحتلال الفرنسي، ووقف وراء تأسيسه عبد الرحمن شهبندر وفخري البارودي ونزيه العظم وفارس الخوري، وكان القصد من تأسيسه جمع الصفوف الوطنية في هيئة سياسية تنطق باسمها، وتضمّن برنامج الحزب العمل على «تأمين استقلال سورية ووحدتها»[٧]. وحدد فارس الخوري، أحد قادة الحزب، في أثناء الاحتفال بتأسيسه، برنامجه على النحو التالي «يعمل حزب الشعب المؤسس في دمشق على تحقيق المبادئ الآتية: ١ ـ تحقيق استقلال

(٥) فرزات، الحياة الحزبية في سوريا: دراسة تاريخية لنشوء الأحزاب السياسية وتطورها بين ١٩٠٨ ـ ١٩٥٥، ص ٨٧ ـ ٨٨.

(٦) المصدر نفسه، ص ٩٢ ـ ٩٣.

(٧) المصدر نفسه، ص ١٠١ ـ ١٠٢.

سورية والاعتراف بسيادتها الوطنية وحقوقها في الحصول على حكومة ديمقراطية. ٢ ـ وحدة البلاد السورية بحدودها الطبيعية (وهذا يتضمن لبنان). ٣ ـ ضمان الحرية الشخصية بأنواعها. ٤ ـ يسعى الحزب لتحقيق مبادئه بالطرق القانونية...»[(٨)].

تضمن برنامج «حزب الشعب» مبدأ وحدة سورية الطبيعية[(٩)]، وكان المحرك الأول لإقامة أول حزب سياسي وطني قانوني هو عبد الرحمن الشهبندر، الذي كانت محكمة عسكرية خاصة قد حكمت عليه بالسجن لمدة ٢٠ عامًا، بسبب دوره في الاضطرابات التي تلت زيارة تشارلز كرين إلى دمشق. وبعد أن قضى ١٧ شهرًا في جزيرة أرواد، نفاه الجنرال ويغان، فتوجه الشهبندر فورًا إلى باريس ثم لندن، وحطّ في أميركا بضيافة صديقه تشارلز كرين. كرس رحلاته هذه «لبثّ الدعاية من أجل قضية استقلال سورية باسم المؤتمر السوري ـ الفلسطيني». وبحلول حزيران/ يونيو ١٩٢٥، بلغت عضوية الحزب ألف شخص، كان معظمهم من النخبة المتعلمة في المدينة. وفي أثناء الافتتاح الرسمي لحزب الشعب في ٥ حزيران/ يونيو ١٩٢٥، استهل فارس الخوري، نائب رئيس الحزب، الحفلة بالدعوة إلى حكومة دستورية تدعم السيادة الوطنية. وقال الشهبندر: «إن حزبه ليس معنيًا فقط بوحدة سورية الطبيعة، بل إن هدفه أيضًا الإبقاء على الأمة العربية جمعاء موحدة مستقلة»؛ ولعل ما يميز قيادة حزب الشعب «على نحو شديد الوضوح، عن المجموعات السياسية الأخرى في سورية هو توجهها العلماني القوي»[(١٠)]. كان الهدف وراء تأسيس الشهبندر ورفاقه هذا الحزب من الوطنيين، هو أن يتمكنوا من صوغ مطالب الشعب، للتفاوض في شأنها مع المندوب السامي، الجنرال سراي، الذي وصل إلى بيروت في كانون الثاني/ يناير ١٩٢٥. غير أن فرنسا حاربت الحزب، وعملت على القضاء عليه، ثم أصدرت قرارًا بحله في تشرين الأول/

---

(٨) قرقوط، المصدر نفسه، ص ٥١، وهاشم عثمان، الأحزاب السياسية في سورية السرية والعلنية (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠١)، ص ١١٦ ـ ١١٧.

(٩) فرزات، الحياة الحزبية في سوريا: دراسة تاريخية لنشوء الأحزاب السياسية وتطورها بين ١٩٠٨ ـ ١٩٥٥، ص ١٠٤ ـ ١٠٥.

(١٠) فيليب خوري، سوريا والانتداب الفرنسي ـ سياسة القومية العربية من ١٩٢٠ ـ ١٩٤٥ (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٧)، ص ١٨٠.

أكتوبر ١٩٢٥. وبعد تأسيس «الكتلة الوطنية» انضم أعضاؤه إليها[١١].

خلق الانتداب وقائع جديدة على الصعيدين السوري واللبناني (لبنان المتصرفية)، وهو ما سهَّل بروز أرضية أو فروع جديدة للخلاف في شأن المسألة القومية العربية وتفرعاتها الجديدة بين السوريين، وكذلك بين اللبنانيين أنفسهم. تبلورت في اتجاهات سياسية فاعلة، وقوية، بدلالة الموقف من ضم الأقضية الأربعة، والساحل (بيروت وجنوبها) إلى متصرفية جبل لبنان. وبقيت النخب السورية حتى عام ١٩٣٦، متمسكة على الرغم من توجهاتها العروبية، باستعادة الأقضية الأربعة والساحل إلى الدولة السورية، إلى أن ارتضت النخب الليبرالية من الطبقة الوسطى النافذة أخيرًا التوجه نحو نهج جديد فضلت فيه الذهاب إلى استقلال البلدين أولًا، ثم حاولت عبر الاستقلال أن تُناقش مسألة صوغ عقد سياسي بين لبنان وسورية، على أساس الاحترام المتبادل والاستقلال والحفاظ على النظام الديمقراطي؛ فتبلور بدلالة مسألة الأقضية الأربعة والساحل التي ضُمَّت إلى لبنان المتصرفية الكثير من المواقف، وتفرقت النخب اللبنانية بين مَن يقف مع هذا الضم للمتصرفية، مِن منطق وطني لبناني صرف، ومَن يريد وحدة تلك الأقضية والساحل مع سورية. ثم تبلورت وجهة نظر ثالثة، في منتصف ثلاثينيات القرن الماضي، لها طابعها عروبي، شدَّدت على أهمية تأمين الوحدة الوطنية اللبنانية، والذهاب إلى الوحدة العربية، عبر الاستقلال والتفاهم الوطني، فنظر هذا الاتجاه إلى الاستقلال الوطني والتحرر من الانتداب، والقرار الديمقراطي كخطوة نحو الوحدة، وتبلور هذا الاتجاه، وعبَّر عنه كاظم الصلح ورفاقه في التيار العروبي الجديد المتمثل بـ «الحركة السرية العربية»، أو تيار «الكتاب الأحمر»، وهو تيار برز في بداية الثلاثينيات، جامعًا بذلك بين الوطنية اللبنانية والفكرة العربية في تكامل متصل، ثم انضمت إلى هذا الاتجاه، النخب المسلمة اللبنانية التي كانت قد طالبت بعودة الساحل والأقضية الأربعة إلى سورية.

خضع «جبل لبنان» منذ عام ١٨٦١ لـ «نظام المتصرفية»، بدلًا من التقسيم القديم إلى قائمقاميتين، فصار ولاية واحدة يحكمها متصرف

(١١) عثمان، الأحزاب السياسية في سورية السرية والعلنية، ص ٢٦.

مسيحي يعيِّنه الباب العالي، مع موافقة الدول العظمى، فأصبح استقلال لبنان حقيقة معترف بها على الصعيد الدولي منذ ذلك الحين، تضمنه الدول الأوروبية. وكان المتصرِّف مسؤولًا لدى الباب العالي، وهو يجمع الضرائب ويعيّن القضاة وينفذ الأحكام، ويحفظ الأمن، يعاونه مجلس منتخب يُعرف بـ «مجلس الإدارة»، الذي كان يضم ١٢ ممثلًا من الطوائف الدينية المختلفة، ٥ منهم مسيحيين. ولم يكن لبنان آنئذٍ يشمل البقاع، كما أن بيروت وصيدا فُصلتا عنه، فكانت موانئ لبنان القديمة (بيروت وصيدا وطرابلس) تحت إشراف الدولة العلية مباشرة[١٢]؛ فعلى خلاف أكثرية دول المشرق العربي (الأردن ـ سورية)، فإن الدولة اللبنانية هي الشكل الحديث لنواة كيان سياسي عُرِف بـ «متصرفية جبل لبنان»، واتصف بخصوصية معينة في ممارسة السلطة والحكم داخل السلطة العثمانية؛ فقد عُرف جبل لبنان بزمن طويل قبل إعلان دولة لبنان عام ١٩٢٠، كوحدة سياسية بحدّها الأدنى، عزّز تماسكها توالي أنواع من الحكم وممارسة السلطة، إبان عهد الإمارة ونظام القائمقاميتين، ونظام المتصرفية و«مجلس الإدارة». ساهمت هذه الأنماط من السلطة والممارسة في إطار السلطة العثمانية، في تركيز إطار من ثوابت الحكم، ونشأت قاعدة سياسية لها خصوصية في جبل لبنان في إطار السلطة العثمانية، كان من علائمها، تمتع الطائفة المارونية بقدرات دينامية، وبسرعة نموها الديموغرافي وانتشارها من الشمال إلى الجنوب وباتجاه الساحل والسهل. وظهور زخم ثقافي ونتاج فكري عربي وتوسع قاعدة التعليم وتنوع النخب السياسية، وتنامي نفوذ الكنيسة على حساب الأسر والإقطاعية. وشُرع في تكوين مجتمع مدني يقرُّ بالحريات الفردية، فضلًا عن اعتماد التعددية السياسية عن طريق تمثيل جميع الفئات الاجتماعية داخل الحكم والإدارة. إلى جانب ذلك، شهدت بيروت نموًا مطردًا، واحتضنت عملية تثاقف وعصرنة تولدت عنها إنتليجنسيا حديثة، صاغت رؤية تحديثية ذات طابع إصلاحي واستقلالي، تحمل في جوانبها الدعوة إلى تكوين شخصية ثقافية عربية بارزة الملامح داخل الدولة العثمانية، وكان من اللافت أن الكثير من المثقفين الإصلاحيين التحديثيين الذين تجاوبوا مع الدعوات العربية الإصلاحية كانوا على الأغلب من المسيحيين، عملوا على

---

(١٢) فيليب خوري، تاريخ لبنان، ط ٢ (بيروت: دار الثقافة، ١٩٧٢)، ص ٥٣٦ ـ ٥٣٧.

تأسيس حركات وجمعيات وصحف ومجلات في سبيل بلورة تنظير ثقافي - سياسي يدفع نحو تجاوز التأخر الحضاري العام. هكذا توزع الفكر السياسي، داخل هذا المناخ الثقافي النشط، في اتجاهين أساسيين: **الأول** طرح رؤية إصلاحية عثمانية، **والثاني** تطلّع إلى قيام حكم عربي مستقل، وإن ظلت الغلبة لمفهوم العروبة اللغوي والثقافي. ويمكن أن نلاحظ أن الدعوات إلى قيام دولة عربية ظلت تشترط آنذاك توافر نظام دستوري ديمقراطي وعلماني، وخلت هذه الساحة الثقافية، حتى عام ١٩٠٨، من دعوة واضحة إلى كيان سياسي لبناني[١٣].

أصدر غورو عند وصوله إلى بيروت في ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٩ مرسومًا بإقامة دولة لبنان الكبير، في ٣١ آب/ أغسطس ١٩٢٠، وضمّ إلى متصرفية جبل لبنان بيروت ومدنَ الساحل طرابلس وصيدا وصور وملحقاتها، والبقاع والأقضية الأربعة، فاعترضت الأكثرية المسلمة في المناطق المضمومة على هذا الإجراء، ورفضت قبوله ترتيبًا نهائيًا. وما إن أُعلنَ قيام لبنان الكبير، حتى هبَّ المسلمون في بيروت والبقاع ومناطق طرابلس وصيدا وصور إلى المعارضة، وأعلنوا مقاومتهم الانضمام، وطالبوا بالالتحاق بسورية. وجد المسلمون، في موقفهم هذا، بعض التأييد من الروم الأورثوذوكس، وغيرهم من المسيحيين اللبنانيين، الذين كانت الفكرة العربية بمفهومها العلماني ما زالت تستثيرهم. وسادت النقمة، على نحو خاص، في طرابلس، وذلك لأن هذا ضم المدينة إلى متصرفية جبل لبنان، الأمر الذي كان له أثره الواضح في تراجع مركزها في الحركة الاقتصادية والتجارية، وهي التي كانت مرفأ للمدن السورية الشمالية والعراق، فزاد ذلك من استعداد الطرابلسيين للارتباط بالداخل السوري بدلًا من الارتباط بلبنان[١٤].

---

(١٣) سامي عون، «تعقيب على مداخلة تركي الحمد،» في: **الوحدة العربية: تجاربها وتوقعاتها**، تقديم مجدي حماد (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ١٦١ - ١٦٢.

(١٤) كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ط ٣ (بيروت: دار النهار، ١٩٧٢)، ص ٢٠٩ - ٢١٤؛ طربين، **الوحدة العربية في تاريخ المشرق المعاصر ١٨٠٠ - ١٩٥٨**، ص ٢٩٣؛ خوري، **تاريخ لبنان**، ص ٧٣ - ٧٤؛ وجيه كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي**، ط ٢ (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٧٨)، ص٣٥٣، ورغيد الصلح، **لبنان والعروبة: الهوية الوطنية وتكوين الدولة** (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٦)، ص ٢٩.

ونتيجة لرفض سكان تلك المناطق المسلمين أن يعدّوا أنفسهم لبنانيين، اضطُرت سلطات الانتداب إلى منحهم بطاقات شخصية خاصة لا تحمل اسم لبنان الكبير، وقد ملأت دعوتهم إلى الوحدة السورية أجواء مناطقهم في أثناء الثورة السورية الكبرى[١٥]. ورفض الكثير من المسلمين، خصوصًا في الأعوام العشرة الأولى من الانتداب، المشاركة في إدارة الشؤون اللبنانية، وذلك إما لاقتناعهم بصحة موقفهم، أو خوفًا من العزلة الشعبية والانتقاد، فقامت التظاهرات في عام ١٩٢٥، وأعمال الشغب في مختلف المناطق الإسلامية في لبنان، حين دعا المندوب السامي (دو جوفنيل) المجلس التمثيلي إلى سن دستور لبناني يكرس حدود لبنان الكبير[١٦]. وكانت مقررات المؤتمر السوري عام ١٩٢٠، قد أعطت الإطار العام لتوجهات أصحاب الفكرة العربية، في لبنان، من مسألة التعاطي مع الوضع الناشئ عن الانتداب الفرنسي، بما فيها قضية ضم الأقضية والساحل، ووجّهت نشاطهم السياسي، في ما بعد، نحو الانتظام داخل «الكتلة الوطنية السورية» من جهة، والعمل، من جهة أخرى، على تنظيم «مؤتمرات الساحل» في كل عام.

تألفت «الكتلة الوطنية» من تحالف عدد من القادة الوطنيين السوريين، واهتمَّت بالمطالب العامة للسوريين المتعلقة بالاستقلال والوحدة، أي وحدة الساحل والأقضية بسورية، بينما ركّزت «مؤتمرات الساحل» التي ضمَّت ممثلين عن أهالي الساحل والأقضية الأربعة، وعُقدت في ما بينها تباعًا ثلاثة مؤتمرات في أعوام ١٩٢٨ و١٩٣٣ و١٩٣٦، انصبت على مناقشة مستقبل علاقة الساحل والأقضية الأربعة بسورية. وانعقد مؤتمرها الأخير عشية المفاوضات بين فرنسا ووفد «الكتلة الوطنية». دأبت هذه المؤتمرات على المطالبة بالانضمام إلى سورية؛ إذ دعا مؤتمر عام ١٩٢٨ إلى إعادة توحيد المناطق المتنازع عليها مع الداخل السوري، كما طالب مؤتمر عام ١٩٣٣ بالوحدة الكاملة وفقًا لخطوط الحل الذي اتخذها المؤتمر السوري. ثم قدَّم وجهاء المسلمين من أبناء الساحل والأقضية الأربعة مذكرة عام ١٩٢٣ إلى

(١٥) طربين، **الوحدة العربية في تاريخ المشرق المعاصر ١٨٠٠ ـ ١٩٥٨**، ص ٢٣٩.

(١٦) الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص ٢١٥.

المفوض السامي الجديد الجنرال ويغان (Weygand)، طالبوه فيها بإعادة الوحدة مع البلاد السورية، «لأن إلحاق الولاية البيروتية، أو قسم منها، وهما لواء بيروت ولواء طرابلس في الساحل مع بقية البلدان المنضمة من الداخل بمتصرفية جبل لبنان، تمَّ من دون رضا الأهالي، وبغير استفتاء». ومن ثم شددت المذكرة على «أن الوحدة السورية أجزل خيرًا وأعم نفعًا، وأكثر عدلًا، وجبل لبنان جزء من سورية لا يصح عقلًا شذوذه من المجموع، ومع ذلك، فلمّا رفض الالتحاق بالوحدة السورية ما رأينا محاولة إرغامه للالتحاق»، وينتهي النداء بطلب الانفصال عن لبنان الكبير والالتحاق بسورية «طالبين الانفصال عن لبنان، والالتحاق بالوحدة السورية على قاعدة اللامركزية»[١٧]. وعقدت الهيئات الوحدوية في لبنان الممثلة للساحل والبقاع، مؤتمرًا في دمشق بتاريخ ٢٣/٦/١٩٢٦، بعد توقف الثورة السورية الكبرى. وترأس المؤتمر عبد الحميد كرامي، بمشاركة رياض الصلح، وعبد الله اليافي، وأحمد الداعوق، وعمر بيهم (بيروت)؛ وثيودور حكيم (طرابلس)؛ وحسين عطية (عكار)؛ وملحم فرزلي، ومخائيل فلفلي، وسمعان خزعل، وإبراهيم القيم (البقاع)، ومراد غلمية (مرجعيون). وشارك فيه نائبان مسلمان من المجلس النيابي اللبناني هما حياة عمر الداعوق (بيروت) وصبحي حيدر (بعلبك). طالب المؤتمر بالوحدة السورية، أي بضمّ الساحل والأقضية الأربعة إلى سورية[١٨]. وكان الناس، في هذه الأثناء، «يقابلون الجنرال ويغان، أثناء طوافه بالبلاد، مطالبين بالوحدة، وبإعادة الأقضية الأربعة، وبضمّ لبنان باتحاد مع سورية، ولدى زيارته دمشق، صدرت الصحف مُجلَّله بالسواد ولوحظت فيها فراغات كثيرة بيضاء»[١٩]. ونتبيَّن من هذه الرواية، أن مطلب ضمّ الأقضية والساحل والوحدة مع لبنان، لم يقتصر تداوله على النخبة فحسب، بل كان مُتداولًا، آنئذٍ، بين الجمهور.

---

(١٧) حسان علي حلاق، **مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة ١٩٣٦** (بيروت: الدار الجامعية، ١٩٨٣)، ص ١٨ ـ ١٩، وانظر أيضًا: الصلح، **لبنان والعروبة: الهوية الوطنية وتكوين الدولة،** ص ٢٩.

(١٨) خطار بوسعيد، **عصبة العمل القومي ودورها في لبنان وسوريا ١٩٣٣ ـ ١٩٣٩** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ٢١.

(١٩) قرقوط، **تطور الحركة الوطنية في سورية ١٩٢٠ ـ ١٩٣٩،** ص ٥٦.

أولًا: في الطريق إلى المعاهدة والمسألة اللبنانية

يمكن الاستنتاج «أن الثورة السورية الكبرى كانت ذات طابع وطني واضح بعد التمحيص النهائي. . . ومع أن القادة القوميين كانوا دائمًا يقدّمون إلى فرنسا وعصبة الأمم فكرة أمة سورية ـ عربية موحدة ومستقلة، مع شرط ضمان حقوق الأقليات الدينية والعرقية، فإن ذلك لم يكن يعني أنهم قدموا الفكرة القومية إلى الجماهير السورية في عبارات علمانية خالصة. . . إن الثورة الكبرى قد أدخلت مُثلًا علمانية عليا، وخاطبت طبقات جديدة، كما أنها أثارت معايير ومبادئ مُتجذِّرة واعتمدت على قوى التقليد. ولكنها، فوق كل ذلك، أنبأت بعصر جديد من السياسة، وإن كان عصرًا يحتاج إلى أعوام طويلة كي ينضج»[٢٠]. ولعل نداء الثورة السورية الكبرى في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٢٥، بلسان قائدها سلطان باشا الأطرش إلى الشعب السوري، قد لخّص تلك التوجهات في عرضه مطالب السوريين، آنئذٍ، إذ جاء فيه: «. . . إن حربنا اليوم حرب مقدسة، ومطالبنا هي: ١ ـ وحدة البلاد السورية. ٢ ـ قيام حكومة شعبية تجمع المجلس التأسيسي لوضع قانون أساسي على مبدأ سيادة الأمة سيادة مطلقة. ٣ ـ سحب القوى المحتلة من البلاد السورية وتأليف جيش محلي لصيانة الأمن. ٤ ـ تأييد مبدأ الثورة الفرنسية وحقوق الإنسان في الحرية والمساواة والإخاء»[٢١].

تكرَّست هذه المطالب لدى الهيئات السياسية الأخرى؛ فلمناسبة تعيين دي جوفنيل مندوبًا ساميًا، تقدَّمت «اللجنة التنفيذية السورية الفلسطينية»، ممثَّلةً بشكيب أرسلان ونجيب الأرمنازي وجورج لطف الله، بمذكرة عرضت فيها مطالب السوريين الوطنية. مستعيدة مضمون مقررات «المؤتمر الوطني السوري» (آذار/مارس ١٩٢٠)، وانتهت إلى تحديد أساس للبحث والتفاوض مع الفرنسيين، في قواعد ست: «١ ـ تتألف الدولة السورية من جميع الأراضي التي وضِعَت تحت الانتداب الفرنسي، **وأما لبنان فيجب أن يُستفتى جميع سكانه في الانضمام إلى هذه الدولة أو الانفصال عنها استفتاء حرًا**

(٢٠) خوري، سوريا والانتداب الفرنسي ـ سياسة القومية العربية من ١٩٢٠ ـ ١٩٤٥، ص ٢٦٢ ـ ٢٦٣.

(٢١) قرقوط، المصدر نفسه، ص ٧٠.

مباشرًا. ٢ ـ تُؤسَّس حالًا في البلاد حكومة وطنية موقتة حائزة ثقة الأمة تباشر الانتخابات للجمعية التأسيسية. ٣ ـ تُدعى جمعية تأسيسية للاجتماع مؤلفة بالانتخاب العام. ٤ ـ يُلغى الانتداب. ٥ ـ يُسحب جيش الاحتلال. ٦ ـ يُسجَّل الاتفاق لدى عصبة الأمم»[٢٢]. وقد تحدث أرسلان عن هذه الاقتراحات التي تتضمن بعض التنازلات من أجل نيل الاستقلال؛ فكتب في **الشورى** في ١١ شباط/ فبراير ١٩٢٦: «السوريون يطلبون قبل كل شيء استقلالهم التام الناجز نظير سائر الأمم المستقلة، ويبتغون التمتع التام بسلطانهم القومي، ويريدون إذن أن يكونوا داخلين في جمعية الأمم، أي أنهم يريدون الاستمتاع بجميع نتائج الاستقلال من الوجهة الفعلية ومن الوجهة القانونية». بعد هذا يذكر أن لبنان (يقصد لبنان المتصرفية) يريد الاستقلال بنفسه ولا مانع من ذلك، ويرى أن أقضية صيدا وصور ومرجعيون ومقاطعة طرابلس، وأقضية البقاع وبعلبك وراشيا وحاصبيا، يكون لها الحق في اختيار أي القطرين (سورية أم لبنان المتصرفية) لتنضم إليه»[٢٣]. ثم يقرُّ أرسلان ببعض المصالح الاقتصادية لفرنسا في سورية، ويوافق على وجود مدربين فرنسيين للجيش السوري، وأن يكون تعليم اللغة الفرنسية إجباريًا، وأن تعقد سورية حلفًا مع فرنسا لمدة ثلاثين سنة. وقد كتب أرسلان في ما بعد في ٢٢ نيسان/ أبريل ١٩٢٦، «أنه حين قدَّم شروط التساهل، ومن بينها قبول المعاهدة بين سورية وفرنسا لمدة ثلاثين سنة، كان يظن أن جوفنيل قادم إلى سورية لحقن الدماء وإجابة المطالب»[٢٤]. كما اقترحت اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني السوري ـ الفلسطيني، في حينه، على جوفنيل أن يسافر وفد وطني سوري للتباحث مع الفرنسيين في شأن تلك المسائل.

في هذه الأثناء، أوعزت السلطات العسكرية الفرنسية، في دمشق، بالعمل على تأليف وفد من دمشق، لنقل طلباتها إلى المفوض السامي في

---

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٧٦ ـ ٧٧.

(٢٣) أحمد الشرباصي، شكيب أرسلان: داعية العروبة والإسلام، سلسلة أعلام العرب؛ ٢١ (القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، ١٩٦٣)، ص ٤٩.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٥٠.

بيروت؛ فانتهت المشاورات بانتخاب ٢٠ شخصية، وبالاتفاق على المطالب التالية: «١ ـ إنشاء حكومة وطنية موقتة. ٢ ـ تدعو هذه الحكومة الشعب لانتخاب مجلس تأسيسي انتخابًا حرًا. ٣ ـ وحدة سورية بحدودها الطبيعية. ٤ ـ تأجيل العقوبات المتعلقة بالثورة»[٢٥]. وعشية الموعد المضروب من المفوض السامي لاستقبال وفد دمشق الذي يحمل المطالب الوطنية، فإن صبحي بركات، رئيس الحكومة السورية الموالية للانتداب، صوّر في كتاب استقالته الذي قدَّمه في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٦، آراء السوريين الوطنية الأكثر عمومية، وتصوُّرهم للعلاقة بلبنان وطبيعة الدولة التي يرتضونها، وقد جاء في كتابه «لا بد لي، وأنا في الساعة الأخيرة من الحكم، أن ألفت نظركم إلى أن هذه البلاد لا يستقر قرارها الحقيقي، ولا تعود لها أمانيها وطمأنينتها إلا إذا أُجيبت مطالبها العادلة مثل تأليف مجلس تأسيسي، يضع قانونها الأساسي على أساس السيادة القومية وإنشاء حكومة دستورية، تكون وحدها مسؤولة عن سياسة البلاد وإدارتها، وأن يُعلن فيها عن عفو عام من دون استثناء إلا في ما يتعلق بالحق الخاص، وأن تؤيدوا سورية في دخول جمعية الأمم... أما المسألة ذات العقد الكثيرة، وهي مسألة الوحدة السورية بين الحكومات التي تؤلف الدولة السورية وجبل الدروز وبلاد العلويين من جانب، والبلاد التي أُضيفت إلى لبنان من جانب آخر، فإن حلَّها يحتاج إلى إقدام وبعد نظر... لأن الوطنيين السوريين يعتبرون أن في بلادهم وحدة حقيقية في العادات والتقاليد والآمال والعنصر واللغة...»[٢٦].

نبّهت «الثورة السورية الكبرى»، التي انطلقت من جبل الدروز بقيادة سلطان باشا الأطرش وعمَّت المناطق السورية، الانتداب إلى عدم تقبل السوريين لأساليبه الاستعمارية القديمة، وأنه لا بد له من تغيير نهجه القديم. وأقنعت باريس بإعادة النظر في استراتيجيتها السياسية. وتعرضت الأساليب القديمة والباهظة التكاليف في الحكم الاستعماري لانتقادات حادة، في ظل الأجواء الجديدة في الفكر السياسي الذي تمثله أوساط صنع السياسة الفرنسية لفترة ما بعد الحرب؛ فغدت الخارجية الفرنسية على

(٢٥) قرقوط، المصدر نفسه، ص ٨٠.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٨١.

استعداد لأن تنبذ تلك الوسائل التي عفا عليها الزمن لمصلحة علاقات دقيقة أكثر، تقوم على الدبلوماسية بدلًا من التهديد المكشوف باستمرار السيطرة العسكرية؛ فبادرت فرنسا إلى سحب مندوبها والإعلان عن نيتها تعديل سياستها، فانتدبت دو جوفنيل في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٦، الذي دعا إلى الهدوء، فأجابه الثائرون بالدعوة إلى «تحقيق الوحدة السورية، وإقامة حكومة وطنية، وإجراء انتخابات المجلس التأسيسي لوضع الدستور، والعفو عن الثوار، وتعويض المنكوبين»[٢٧].

أعلن دو جوفنيل في الفترة القصيرة التي قضاها مفوضًا ساميًا، وهي فترة لم تتجاوز بضعة أشهر، أن لبنان غدا جمهورية، وصرح أن سياسة فرنسا تستشرف عقد معاهدة تحالف فرنسية ـ سورية لتحل محل الانتداب، اقتداء بما فعلته بريطانيا في العراق، وحاول أن يبدأ مفاوضات لأجل تلك الغاية مع الزعماء الوطنيين، إلا أن المفاوضات سرعان ما توقفت[٢٨]. وبدلًا من أن يستجيب دو جوفنيل لمطالب السوريين، حاول التحايل عليها، فألف وزارة برئاسة الداماد أحمد نامي (صهر السلطان عبد الحميد)، بعد أن حمَّلها بالوعود الغامضة مدفوعة إلى المستقبل البعيد. لكن وظيفة هذه الحكومة الحقيقية كانت إخماد نار الثورة السورية، فاستمر الداماد في الحكم حتى ٨ شباط/فبراير ١٩٢٧، عندما أيقنت السلطات الفرنسية أن هناك ضرورة لتغيير أسلوب التعامل مع السوريين. وفتح باب الحوار معهم؛ فترك دو جوفنيل الأمر لخَلَفه بونسو في آب/أغسطس ١٩٢٦، فبدأت بتعيين الأخير الفترة الثانية من الانتداب الفرنسي، فأقام بونسو في منصبه سبع سنوات، أي مدة أطول من التي قضاها أسلافه الأربعة جميعًا. وقام بمحاولة ليحسن أساليب الإدارة، وليصل إلى تفاهم مع الزعامات الوطنية، فشرع في اتصالاته مع الوطنيين بينما كانت الثورة مستمرة «غير أن الخلاف على موضوعَي الوحدة السورية وحدود لبنان الكبير، جعل الرجل يرى أن من

---

(٢٧) طربين: **الوحدة العربية في تاريخ المشرق المعاصر ١٨٠٠ ـ ١٩٥٨**، ص ١٨٧، و**تاريخ المشرق العربي المعاصر**، ص ٤١٧.

(٢٨) جورج أنطونيوس، **يقظة العرب، تاريخ حركة القوميين العرب**، ترجمة ناصر الدين الأسدي وإحسان عباس، ط ٢ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٧)، ص ٥٠٣.

الحكمة التسويف وإطالة أمد المباحثات»[٢٩]؛ فبقيت مسألة الوحدة مع لبنان أو ضم الأقضية، حتى ذلك الحين، إحدى المسائل الخلافية بين فرنسا والوطنيين السوريين. وبعد أن قضى بونسو سنة ونصف السنة في تجواله في أنحاء سورية ولبنان، تحادث فيها مع القضاة والوزراء والحكام والمندوبين، وأجرى محادثات سرّية طويلة مع هاشم الأتاسي وإبراهيم هنانو، وافق بونسو على إحداث تغيير حكومي، وعلى أن تكون مهمة الحكومة الجديدة «تسليم زمام الحكم بأسرع وقت ممكن لحكومة دستورية»، وعلى أن يكون الاستقلال تدريجيًا؛ فقبل استقالة حكومة الداماد وكلّف الشيخ تاج الدين الحسني تأليف الحكومة الجديدة. وأعلن في ٢٧ تموز/ يوليو ١٩٢٧، في بيان إلى الشعب، رغبة فرنسا في التفاوض، وأنه ملتزم بإصدار دستور للبلاد يضعه ممثلون منتخبون من الشعب[٣٠].

لاحت أمام الوطنيين، الذين كانوا ما زالوا مُقيمين في سورية ولم يبتلوا بالنفي، فرصة للتعاون في ما بينهم في صيف ١٩٢٧، لمناسبة أول تصريح أو بيان رئيسي عن السياسة الفرنسية في شأن العلاقات الفرنسية ـ السورية[٣١]؛ غير أنهم لم يتفوهوا طيلة ثلاثة أشهر بردّ واضح على تصريحات بونسو. وأدركوا من خلال مشاوراتهم الواسعة «أن الخيارات المفتوحة أمامهم قليلة» في هذه الظروف، و«أصبح لا مفر من انتهاج مقاربة أكثر اعتدالًا»، ولا سيما أن طرح الفرنسيين الدستور المُعدَّل للبنان أثار لدى الوطنيين مشكلة خطرة؛ فهذا الدستور لم يقتصر على تشريع وجود لبنان منفصل، ليظل مستقلًا عن دمشق سياسيًا وإداريًا، بل لمّح أيضًا إلى خصائص الدستور أو القانون الأساسي الذي كان بونسو وعد سورية به؛ فبدت الأزمة في شأن الدستور اللبناني عاملًا مساعدًا في صدور ردّ الوطنيين

---

(٢٩) طربين: الوحدة العربية في تاريخ المشرق المعاصر ١٨٠٠ ـ ١٩٥٨، ص ١٨٧، وتاريخ المشرق العربي المعاصر، ص ٤١٧. انظر أيضًا: أنطونيوس، يقظة العرب، تاريخ حركة القوميين العرب، ص ٥٠٣ ـ ٥٠٤.

(٣٠) نزار الكيالي، دراسة في تاريخ سورية السياسي المعاصر ١٩٢٠ ـ ١٩٥٠ (دمشق: دار طلاس، ١٩٩٧)، ص ٦٤.

(٣١) خوري، سوريا والانتداب الفرنسي ـ سياسة القومية العربية من ١٩٢٠ ـ ١٩٤٥، ص ٢٩٢.

على إعلان بونسو في ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٧[٣٢]. كما أن الزعامة الوطنية السورية، التي واكبت الثورة السورية، كانت تعاني أزمة عميقة، وهو ما ظهر جليًا في الخلافات بين الحزبين الكبيرين: الاستقلال والشعب، حول مفاوضات الصلح، يضاف إلى ذلك الانقسام، أن لجنة المؤتمر الوطني السوري ـ الفلسطيني في مصر انشقت إلى لجنتين، وذكرت الصحف أن الخلاف نشب بين أكثرية أعضاء اللجنة التنفيذية وحزب الاستقلال من جهة، وفريق يقوده ميشيل لطف الله مع فريق عبد الرحمن الشهبندر (حزب الشعب) من جهة أخرى، وتدخل وسطاء لحل الخلافات بينهما، وقد حدد بيان الوسطاء أن الخلاف «كان على أمر جوهري واحد هو مسألة لبنان في أمرين: **أولهما**، الرجوع إلى حدوده كما كانت في سنة ١٩١٤، **وثانيهما**، أن المقاطعات الأربع المضافة إليه يجب إرجاعها إلى سورية كما كانت، وأما باقي الأراضي المسلوخة عن سورية، فيكون أمرها موكولًا لإرادة أهاليها في استفتاء حر عام، كما هو مسطور في الميثاق القومي»[٣٣]؛ فكان فريق لطف الله، قد شرع في الانحياز إلى فكرة لبنان الكبير المستقل، أما الفريق الآخر، بما فيه حزب الاستقلال ورشيد رضا، فتمسّك بأطروحاته القديمة؛ ويذهب فيليب خوري، في تحليله، إلى أن الخلافات بين جماعة حزب الاستقلال وحزب الشعب، أو بين لجنة القدس (المفتي الحسيني) واللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري ـ الفلسطيني التي يسيطر عليها ميشيل لطف الله، كانت لها جذور تتعلق «بالاستراتيجية الدبلوماسية والسياسية للحركة الاستقلالية الوطنية السورية، وطريقة قيادتها، وتوجهها الأيديولوجي؛ فالجناح الأرسلاني ـ الاستقلالي من الحركة، كان عروبيًا ومعاديًا للهاشميين ومعارضًا للتعاون مع البريطانيين. وقد وقف إلى جانب التحرير الكامل لجميع الشعوب والبلاد العربية من الحكم الأجنبي وإقامة دولة عربية موحدة. أما حزب الشعب، بزعامة الشهبندر والفئة المسيطرة على اللجنة التنفيذية في المؤتمر السوري ـ الفلسطيني، فكانا على علاقة وثيقة بالهاشميين وعلى استعداد للتعاون مع البريطانيين في سبيل تحقيق

---

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٢٩٥.

(٣٣) قرقوط، تطور الحركة الوطنية في سورية ١٩٢٠ ـ ١٩٣٩، ص ٩٠ ـ ٩١.

هدفهم المحدود المُتَمثِّل في إقامة دولة سورية مستقلة. وفي ما يختص بمسألة لبنان، فيبدو أن جناح لطف الله ـ الشهبندر كان مستعدًا بتأثير من ميشيل لطف الله للقبول بلبنان الكبير»[٣٤]. وكانت تعمل بحلول كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٧، في القاهرة، لجنتان منفصلتان ومتعاديتان، تدّعي كل منهما أنها اللجنة التنفيذية الشرعية للمؤتمر السوري ـ الفلسطيني. كانت **أحدهما**، لجنة عابدين التابعة لميشيل لطف الله، ويقع مكتبها قرب قصر عابدين، وتضم الدكتور عبد الرحمن الشهبندر وقادة آخرين للثوار، أما **ثانيتهما**، فتألفت من رشيد رضا وعدد من الاستقلاليين يقودهم شكري القوتلي، ما أدى إلى انهيار الثورة السورية الكبرى، و«إلى حدوث صدع نهائي في المؤتمر السوري ـ الفلسطيني، وإلى انقسام القيادة الوطنية السورية إلى فئتين متناحرتين. كما أنه ترك الشعب السوري من دون قيادة محلية ومن دون أداة للتعبير السياسي»[٣٥]؛ فصعدت زعامة «الكتلة الوطنية» في هذه الأجواء من الفراغ في الزعامة الوطنية السورية.

ثانيًا: قيادة جديدة لنيل الاستقلال: المعاهدة السورية ـ الفرنسية والاتجاه إلى الاعتراف باستقلال لبنان

هكذا، انقضت المرحلة الأولى من عمر الانتداب الفرنسي التي امتدت ما بين ١٩٢٠ و١٩٢٧، وتميزت بأجواء من المجابهة الخشنة، ولا سيما المجابهة العسكرية، بين الفرنسيين والزعامة الوطنية؛ فبعد إسقاط حكومة فيصل العربية، في دمشق، أقام الفرنسيون جهازًا إداريًا فصل لبنان عن سورية، ومن ثم قسموا سورية إلى وحدات منفصلة على أسس عرقية ـ دينية ومناطقية. وقد حوَّل الوطنيون الانتفاضة المحلية التي نشبت في جبل الدروز عام ١٩٢٥ إلى ثورة على المستوى الوطني دامت لمدة عامين؛ فتحوّلت الثورة السورية هذه، على الرغم من الأثمان الباهظة التي دفعها السوريين في خضمها، إلى خط فاصل لأنها أحدثت ميزانًا للقوى أكثر استقرارًا بين حكومة الانتداب والمجتمع، بين الزعامات الوطنية وقادة

(٣٤) خوري، المصدر نفسه، ص ٢٨٧.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٢٨٨.

الانتداب، سمح بعدها بانتقال الصراع بين الطرفين من مجال الصدام العسكري إلى المجال السياسي الأشمل. وامتدت هذه الفترة الثانية من عمر الانتداب من عام ١٩٢٧ حتى عام ١٩٣٦، تبنت فيها الزعامة الوطنية، التي تمثلت، في هذه المرحلة، بـ «الكتلة الوطنية» بشخصياتها اللبنانية والسورية، أسلوبًا (سياسيًا) تدرُّجيًا للحصول على الأهداف الوطنية في الوحدة والاستقلال.

بناء على التفكك والتمزق اللذين أصابا الهيكليات السياسية الوطنية في خضم الثورة السورية وتداعياتها، خرجت زعامات جديدة وأطر جديدة لقيادة العمل الوطني. تمثلت في ما عُرف بـ «الكتلة الوطنية». وأتى ردُّ الزعامات الوطنية الإيجابي على التوجهات الفرنسية الجديدة مستندًا إلى وقائع التمزقات التي أصابت القيادات الوطنية وأطرها المنظمة، وواقع الأزمة في شأن الدستور اللبناني، وفي ضوء دروس تجربة الثورة السورية، والأخطار والرهانات الجديدة. وكان من المعتاد أن تنضم النخب السورية واللبنانية إلى أنشطة سياسية وتنظيمية مشتركة حتى منتصف الثلاثينيات؛ فشارك الكثير من الشخصيات الوطنية اللبنانية، في مقدمهم رياض الصلح، في الاجتماعات التي مهدت لتأسيس «الكتلة الوطنية» التي قادت مرحلة النضال الاستقلالي والجلاء في سورية. فعندما تداعى كبار رجال الحركة الوطنية إلى الاجتماع في بيروت في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٧ ردًا على دعوة المفوض السامي بونسو إلى التفاوض، تحول هذا الاجتماع (المؤتمر) إلى إعلان ميلاد «الكتلة الوطنية»، فاجتمع ١٥ مندوبًا سوريًا ولبنانيًا، أسس ٧ منهم نواة الكتلة الوطنية، وهم إحسان الشريف (دمشق)، وإبراهيم هنانو، وعبد الرحمن الكيالي (حلب)، وهاشم الأتاسي، ومظهر أرسلان (حمص)، ونجيب البرازي، وعبد القادر الكيلاني (حماة)؛ ثم توسعت لتشمل المعفى عنهم من المعتقلات مثل فوزي الغزي ولطفي الحفار وفارس الخوري وحسني البرازي وسعد الله الجابري[٣٦]؛ وأكد فيه المؤتمرون تمسكهم على الأقل بوحدة العمل السياسي بين لبنان وسورية لمحاربة الانتداب، وضمَّت الكتلة مندوبين من بيروت وطرابلس، إلى جانب ممثلين عن دمشق وحمص

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٢٩٦ ـ ٢٩٧.

وحماة وحلب[٣٧]، حيث عقدت الشخصيات المؤسِّسَة لها مؤتمرها المنوَّه عنه برئاسة هاشم الأتاسي، ومشاركة إبراهيم هنانو وعبد الرحمن الكيالي، وحضره من الجانب اللبناني كلًّا من عبد الحميد كرامي، عبد الله اليافي، عبد الرحمن بيهم، ومظهر أرسلان؛ وقرر فيه المؤتمرون خوض الانتخابات المقرَّرة لانتخاب جمعية تأسيسية باسم الكتلة الوطنية في تموز/ يوليو عام ١٩٢٨م[٣٨]. وقدّمت الكتلة الوطنية عريضة طالبت فيها «بالمطالب التي سبق أن ردَّدتها الهيئات السابقة، وهي وحدة البلاد واستقلالها، وتأليف مجلس تأسيسي، وعقد معاهدة»[٣٩]؛ فانبثقت «الكتلة الوطنية» بصفتها أوسع تجمُّع سياسي في سورية ما قبل الاستقلال من حيث النطاق الجغرافي وحجم العدد والدعم الطبقي الاجتماعي المتنوع له. «كانت قيادة الكتلة ذات مستوى تعليمي مرتفع بصورة غير عادية، وكان أكثر من ٩٠ في المئة من زعماء الكتلة قد تلقوا تعليمًا علمانيًا بدلًا من التعليم الديني التقليدي، وحصل أكثر من نصفهم على تعليم مهني عالٍ في اسطنبول لإعدادهم للخدمة الإدارية والعسكرية في الإمبراطورية العثمانية، والتحق ٢٠ في المئة آخرون بجامعات أوروبا أو بالكلية البروتستانتية السورية في بيروت، حيث درسوا القانون والإدارة العامة والطب. وتُظهر الخلفية المهنية للقيادة أن ٤٠ في المئة منهم كانوا «سياسيين محترفين». وكان ثلثهم محامين أو أساتذة قانون في الجامعة السورية في دمشق، ومنخرطين في السياسة المحلية، بينما اشتمل الثلث الآخر على ثلاثة أطباء وتاجرين ووجيه ديني، وموظف وضابط متقاعد. وكان كثيرون من الأعضاء يحصلون على دخل سنوي كبير من ريوع الأراضي، ما أعفاهم من الالتزام بعمل ما فتفرغوا للسياسة»[٤٠]. لم تشذ

(٣٧) قرقوط، تطور الحركة الوطنية في سورية ١٩٢٠ ـ ١٩٣٩، ص ٢٣٢؛ عبد الرحمن كيالي، المراحل (حلب: مطبعة الضاد، ١٩٦٠)، ج ١، ص ١٨٥ ـ ١٨٦، وأمين سعيد، الثورة العربية الكبرى (القاهرة: مكتبة مدبولي، [د. ت.])، مج ٣، ص ٥٣٩.

(٣٨) فرزات، الحياة الحزبية في سوريا: دراسة تاريخية لنشوء الأحزاب السياسية وتطورها بين ١٩٠٨ ـ ١٩٥٥، ص ١٠٦؛ انظر أيضًا: بوسعيد، عصبة العمل القومي ودورها في لبنان وسوريا ١٩٣٣ ـ ١٩٣٩، ص ٢٨، ووليد المعلم، سورية ١٩١٨ ـ ١٩٥٨: التحدي والمواجهة (نيقوسيا: شركة بابل للنشر، ١٩٨٥)، ص ١٥.

(٣٩) فرزات، المصدر نفسه، ص ١٠٩.

(٤٠) خوري، سوريا والانتداب الفرنسي ـ سياسة القومية العربية من ١٩٢٠ ـ ١٩٤٥، ص ٢٩٩.

قيادات الكتلة عن منظومة الأفكار التي تداولتها النخب العربية المشرقية لسنوات ما بين الحربين، وقامت هذه المنظومة على أساس اللغة والتعليم والثقافة السياسية المشتركة، وعلى أساس التجربة المشتركة في المدرسة والثكنة والبرلمان العثماني، والمنفى في القاهرة والثورة العربية والعهد الفيصلي في دمشق. إلا أن رجال الكتلة عملوا على إعادة صوغ الفكرة العربية في ضوء تجربة التقسيم المُرَّة للمشرق العربي، بما يُلائم الظروف المحددة لسورية المُقسَّمة الأوصال، وذلك لتحقيق أوسع الممكنات بتحويلها إلى وقائع صلبة. وحافظت على «المحتوى العلماني»، الذي كان «إحدى خصائص القومية المُميزة التي أيدتها الكتلة الوطنية». غير أن «علمانية الكتلة ما كان لها أن تبلغ هذا المستوى من القوة، لو لم يكن نفوذ القيادة الدينية التقليدية في المدن آخذًا في الانحدار منذ فترة»[٤١].

ورثت «الكتلة الوطنية» تقاليد حزبَي الشعب والاستقلال وأهدافهما ونظرتهما الليبرالية ونهجهما القانوني وتطلعهما نحو استقلال ووحدة بلاد «سورية الطبيعية» بما فيها لبنان. وبقيت محافظة على هذا الموقف حتى قُبيل توقيعها المعاهدة السورية ـ الفرنسية عام ١٩٣٦. و«أدى الشقاق المُتسع في صفوف الحركة الوطنية في المنفى، الذي أثاره حزب الشعب بزعامة عبد الرحمن الشهبندر ضد حزب الاستقلال، إلى تمكين «الكتلة» من التطور على أسس غير ثورية»[٤٢]؛ فوافقت الكتلة الوطنية على المشاركة في انتخاب جمعية تأسيسية ملاقاة منها لتصريحات بونسو، وفي ذلك دفع بونسو وزارة أحمد نامي في ٢ شباط/ فبراير ١٩٢٨ إلى الاستقالة، واختار الشيخ تاج الدين لتأليف حكومة موقتة مهمتها الإشراف على الانتخابات. وأصدر أربعة قرارات تقضي بإنهاء حالة الطوارئ في سورية، وإلغاء الرقابة على الصحف، والعفو عن الثوار، والإفراج عن المعتقلين السياسيين. جرت انتخابات الجمعية التأسيسية لوضع دستور دائم، فهيمن أعضاء الكتلة الوطنية على أكثرية مقاعد الجمعية التأسيسية، برئاسة هاشم الأتاسي؛ فصاغت دستورًا للبلاد حذف منه الفرنسيون ست مواد بداعي تعارضها مع

---

(٤١) المصدر نفسه، ص ٣١٠ ـ ٣١١.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٢٩٧.

سلطة الانتداب، ومع أوضاع قامت في لبنان وفلسطين وشرق الأردن[٤٣].

انتخبت الجمعية التأسيسية هاشم الأتاسي رئيسًا للمجلس، وانتخبت إبراهيم هنانو رئيسًا للجنة وضع الدستور. وانتهت الجمعية التأسيسية، في صيف ١٩٢٨، من وضع مسودة دستور من ١١٥ مادة. حيث عقدت الجمعية التأسيسية، برئاسة إبراهيم هنانو، خمسة عشر جلسة، خاتمتها كانت في ١١آب/أغسطس ١٩٢٨، وضعت دستورًا متقدمًا، نصَّ على «أن سورية وحدة سياسية لا تتجزأ، وأنها جمهورية نيابية، دين رئيسها الإسلام وعاصمتها مدينة دمشق»[٤٤].

ونصَّ الدستور، في مادته الثانية، على «وحدة البلاد السورية المنفصلة عن الدولة العثمانية، وعدم الاعتراف بما طرأ عليها من تجزئة منذ نهاية الحرب العالمية حتى اليوم. وأفرد بابًا خاصًا يتألف من ٢٢ مادة لتعيين حقوق الشعب، وهو قد تبسَّط في شرحها ليسترد المواطنون حرياتهم التي سُلِبت منهم»[٤٥]. وبما أن المادة الثانية من دستور عام ١٩٢٨ قد نص على «وحدة الأراضي المنفصلة عن الدولة العثمانية وعدم تجزئتها»، لذا «حرصت الكتلة الوطنية، في تكوينها، على تمثيل الأقضية الأربعة، في مجلسها التنفيذي. وظلَّت تُطالب بإعادة ضمها إلى سورية، كما طالبت باستفتاء لبنان (القديم) في أمر تأسيس وحدة أو اتحاد مع سورية»[٤٦]. لهذا تألفت قيادة الكتلة الوطنية في هذه الأثناء من سوريين ولبنانيين، منهم هاشم الأتاسي وفارس الخوري وجميل مردم ورياض الصلح وسعد الله الجابري وفخري البارودي وفايز الخوري وشكري القوتلي وناظم القدسي ومنير العجلاني ورشدي الكيخيا»[٤٧].

---

(٤٣) أسعد الكوراني، ذكريات وخواطر ـ مما رأيت وسمعت وفعلت ([د. م.]: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٠)، ص ٩٦، والكيالي، دراسة في تاريخ سورية السياسي المعاصر ١٩٢٠ ـ ١٩٥٠، ص ٦٤.

(٤٤) فرزات، الحياة الحزبية في سوريا: دراسة تاريخية لنشوء الأحزاب السياسية وتطورها بين ١٩٠٨ ـ ١٩٥٥، ص ١٢٢.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ١١٤، والكيالي، المصدر نفسه، ص ٦٥.

(٤٦) فرقوط، تطور الحركة الوطنية في سورية ١٩٢٠ ـ ١٩٣٩، ص ١٥٦.

(٤٧) فرزات، الحياة الحزبية في سوريا: دراسة تاريخية لنشوء الأحزاب السياسية وتطورها بين ١٩٠٨ ـ ١٩٥٥، ص ١٢٨.

ويمكن القول إنه «بوحي من أنظمة ديمقراطية أوروبية، تبنت الجمعية التأسيسية صيغة جمهورية برلمانية ذات مجلس واحد يُنتَخب لمدة أربعة أعوام باقتراع شامل يجري على مرحلتين. وجاء الدستور وثيقة حديثة مصقولة لا تعكس ما لدى واضعيها الرئيسيين (فوزي الغزي وفايز الخوري) فحسب، من ذهنين قانونيين منسجمين بدقة، بل أيضًا النخبوية الديمقراطية للكتلة الوطنية. . . كما تعكس توكيد المساواة بين أفراد كل الطوائف الدينية، مع حرية ممارسة الشعائر الدينية، والمساواة بين مدارس الطوائف. . . مادة واحدة فقط من مواد الدستور عُدَّت بالية: أن تناط السلطة التنفيذية برئيس للجمهورية يكون مسلمًا. ولو أن الوطنيين وسّعوا مفهوم المساواة الدينية ليطاول أعلى مراتب الحكم بالذات لَوُوجهوا، من دون شك، برد فعل عنيف من أوساط دينية محافظة ومن الجماهير السورية، التي كانت لا تزال متعلقة ومسترشدة بمعتقداتها وممارساتها الدينية. . . ولو فعلوا خلاف ذلك لانهدم أساس نظام الدعم الذي قام عليه نفوذهم وقوتهم». كما احتوى الدستور ست مواد أعلنت «أن سورية، بما فيها لبنان وشرق الأردن وفلسطين، وحدة لا تتجزأ، وأن الحكومة السورية ستنظم جيشها الوطني، وأن رئيس الجمهورية يتمتع بصلاحيات عقد اتفاقات، واستقبال سفراء، ومنح عفو، وإعلان الأحكام العرفية؛ فكان من الصعب جدًا أن تقبل سلطة الانتداب هذه المواد[٤٨]. ونص الدستور بوضوح على وحدة البلاد السورية المنفصلة، وعدم الاعتراف بما طرأ عليها من تجزئة منذ نهاية الحرب، مع احترام خيارات لبنان المتصرفية[٤٩]. ثم كرَّس ميثاق الكتلة الوطنية هذه التوجهات؛ إذ جاء فيه في إثر اجتماعها/ مؤتمرها في حمص في ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢٩، ليجسد الالتزام بتلك المبادئ، حيث تضمن: «المبادئ العامة: المادة ١ ـ الكتلة الوطنية هيئة سياسية غايتها: تحرير البلاد السورية المنفصلة عن الدولة العثمانية من كل سلطة أجنبية، وإيصالها إلى الاستقلال التام والسيادة الكاملة، وجميع أراضيها المجزأة في دولة ذات حكومة واحدة،

---

(٤٨) خوري، سوريا والانتداب الفرنسي ـ سياسة القومية العربية من ١٩٢٠ ـ ١٩٤٥، ص ٣٨١ ـ ٣٨٥.

(٤٩) فرزات، المصدر نفسه، ص ١١٤.

على أن يبقى للبنان (لبنان المتصرفية) الحق في تقرير مصيره ضمن حدوده القديمة. ٢ ـ تأليف المساعي مع العمل القائم في الأقطار العربية الأخرى لتأمين الاتحاد بين هذه الأقطار على ألا يحول هذا المسعى دون الأهداف الواجب بلوغها في كل قُطر. ٣ ـ تأمين الحرية والمساواة في الحقوق والواجبات بين كل أفراد الشعب على اختلاف طوائفه، ورفع مستوى الحياة الاجتماعية والاقتصادية ونشر الثقافة، وبث الأخلاق القومية بين جميع الطبقات مع إنمائها وتغذيتها...»(٥٠).

كانت الكتلة حتى ذلك الحين مع عودة الأقضية الأربعة، والساحل اللبناني، مع مراعاة موقع لبنان المتصرفية وإعطائه حق تقرير المصير؛ فشددت «الكتلة الوطنية» في برنامجها على «تحرير البلاد السورية المنفصلة عن الدولة من كل سلطة أجنبية وإيصالها إلى الاستقلال التام والسيادة الكاملة، وجمع أراضيها المجزأة في دولة ذات حكومة واحدة، على أن يبقى للبنان (= أي لبنان المتصرفية) الحق في تقرير مصيره ضمن حدوده القديمة، بتأليف المساعي مع العمل القائم في الأقطار العربية الأخرى، لتأمين الاتحاد مع هذه الأقطار، على ألا يحول هذا السعي دون الأهداف الواجب بلوغها في كل قُطر»(٥١). من ناحية أخرى، يمكن أن يُعَدّ الدستور الذي أقره المجلس التأسيسي في ٧ شباط/ فبراير ١٩٢٨ «مُعبِّرًا عن أهداف الكتلة الوطنية، وعن محتوى هذه الأفكار وعلاقتها بالديمقراطية. يقول فيليب خوري «على مستوى عملي أكثر تحديدًا، كشفت أهداف الكتلة الوطنية، في الثلاثينيات، عن ميول ديمقراطية بورجوازية... وقد عبَّرت الكتلة عن مطالبها الأساسية من خلال مفاهيم سياسية غربية. وركَّزت هذه المطالب على إقامة مؤسسات ديمقراطية تنسجم إلى هذا الحد أو ذاك مع الطرق التقليدية في ممارسة السلطة والحفاظ

---

(٥٠) رياض الجابري، **سعد الله الجابري وحوار مع التاريخ: أوراق مضيئة** (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٦)، ص ٧٣، وقرقوط، **تطور الحركة الوطنية في سورية ١٩٢٠ ـ ١٩٣٩**، ص ١٠٤.

(٥١) بو علي ياسين [وآخ.]، **الأحزاب والحركات القومية العربية**، ترجمة وتحقيق محمد جمال باروت وفيصل دراج (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، [٢٠٠٢])، ج ٢، ص ٥٥ ـ ٥٦؛ وانظر أيضًا المعلم، **سورية ١٩١٨ ـ ١٩٥٨: التحدي والمواجهة**، ص ١٥ و٢٦٣، وبوسعيد، **عصبة العمل القومي ودورها في لبنان وسوريا ١٩٣٣ ـ ١٩٣٩**، ص ٢٨.

على المصالح المكتسبة. وكانت هذه المطالب مُتزنة وبراغماتية، وتنطوي على تنازلات محددة، الأبرز بينها هو دستور ليبرالي، وحكومة تمثيلية، ومعاهدة تُطبِّع العلاقات بين سورية وفرنسا، ومناصب في الإدارة العامة والقضاء، وتدابير اقتصادية معينة تصب في منفعة المصالح الطبقية لقيادة الكتلة»[٥٢]. غير أن المفوض السامي اعترض على ست مواد، رآها تمسّ صلاحية الانتداب، ولمّا ترددت الجمعية التأسيسية في الأخذ بملاحظات المفوض السامي، أجَّل موعد انعقاد اجتماعاتها.

عُرفت الكتلة الوطنية باسمها هذا بعد عام ١٩٢٧، ثم برزت بصفتها منظمة سياسية فاعلة ٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٢، في إثر المؤتمر الذي عقده أعضاؤها في حمص، وأقروا فيه «القانون الأساسي» للكتلة[٥٣]. وعند ترؤس هاشم الأتاسي مؤتمر الكتلة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٢، أعلن المجتمعون رسميًا تأسيس الكتلة الوطنية بوصفها تنظيمًا سياسيًا، وصاغت ميثاقها أو قانونها الأساسي، وتضمن ٤٤ مادة. وأسست مكتبها الدائم من سبعة أعضاء، انتخبهم مجلسها العام؛ فكان هاشم الأتاسي رئيسًا، وفارس الخوري وإبراهيم هنانو نائبين للرئيس، وجميل مردم بك سكرتيرًا، وشكري القوتلي أمينًا للصندوق، فيما كان عفيف الصلح (لبناني) وسعد الله الجابري عضوين[٥٤]. وتألف مجلسها العام من ٣٨ شخصًا، وضمَّ ثمانية أشخاص من لبنان، وهم رياض الصلح، وعبد الرحمن بيهم من بيروت؛ والأمير أمين أرسلان، والأمير شكيب أرسلان من جبل لبنان؛ وسعيد حيدر من بعلبك، ومحمد عارف الحسن وعبد اللطيف بيسار وعبد الحميد كرامي، من طرابلس الشام[٥٥].

وبالرجوع إلى برنامج الكتلة لعام ١٩٣٢، لاحظ فيليب خوري أن هذا البرنامج قد دعا إلى الوحدة الكاملة لسورية، وإلى تكامل أراضيها

---

(٥٢) خوري، **سوريا والانتداب الفرنسي ـ سياسة القومية العربية من ١٩٢٠ ـ ١٩٤٥**، ص ٣١٢ ـ ٣١٣.

(٥٣) بوسعيد، المصدر نفسه، ص ٢٨.

(٥٤) قرقوط، **تطور الحركة الوطنية في سورية ١٩٢٠ ـ ١٩٣٩**، ص ١٠٤، وخوري، **سوريا والانتداب الفرنسي ـ سياسة القومية العربية من ١٩٢٠ ـ ١٩٤٥**، ص ٣١٣ ـ ٣١٤.

(٥٥) قرقوط، المصدر نفسه، في الهامش ١١، ص ٢٣٢.

واستقلالها، وإلى جانب ذلك أضاف فقرة تنص على «أنه يحق للبنان تقرير مصيره السياسي ضمن حدود ما قبل سنة ١٩٢٠»، كما دعا إلى «تأليف المساعي مع العمل القائم بين الأقطار العربية الأخرى، لتأمين الاتحاد بين هذه الأقطار، على ألا يحول هذا المسعى دون الأهداف الواجب بلوغها في كل قطر». وبالمقارنة بمسودة الدستور السوري لعام ١٩٢٨، يمكن القول: «إن صيغة ١٩٣٢، هي بوضوح حل وسط، صيغت بما يتلاءم مع الوقائع السياسية القائمة؛ إذ لم يكن بمقدور الكتلة أن تتجاهل الإطار المرجعي الجغرافي المتغير الذي فرضه التقسيم الأوروبي على الوطنية السورية في نهاية الحرب. ومع أن المبادئ العامة للكتلة صِيغَت على نحو يجعلها تبدو نهائية، فإن هذه المبادئ كانت في الواقع عرضة أيضًا لإعادة التحديد»[٥٦].

على هذا، فإن مؤتمر «الكتلة الوطنية» في حمص عام ١٩٣٢، بقراراته التي شدّد فيها على وحدة القضية السورية، كان آخر المؤتمرات «الموحدة» أو الوحدوية، التي جمعت تحت سقف حزبي واحد، قادة الجيل الأول من القوميين العرب اللبنانيين من جهة، والقوميين العرب في سورية من الجهة الأخرى، أصحاب التوجهات الليبرالية؛ فاتّجه هؤلاء القادة، الذين تحولوا إلى زعماء لاستقلال بلادهم، كلٌ على حدة في بلده، مع التضامن والمساندة وتوحيد المواقف، ومركزوا نشاطهم تدريجيًا على الشأن الوطني (القُطري)، للتوصل إلى الاستقلال، ودخلوا في علاقات تفاوضية طويلة، وتعايش قلق مع المحتلين الفرنسيين، واستمر الصراع بين الكتلة الوطنية والفرنسيين عامَي ١٩٣٣ و١٩٣٤، في شأن الأراضي التي سلخها الفرنسيون من سورية وضمُّوها إلى لبنان المتصرفية وأطلقوا عليها اسم «لبنان الكبير»، وقد أبت الكتلة الوطنية آنذاك الدخول في محادثات مع الفرنسيين إلا على أساس إعادة الأقضية الأربعة والساحل و«تحقيق رغبة أهالي طرابلس بضم مدينتهم إلى سورية الأم»[٥٧].

ولم يكن مطلب إعادة ضم الأقضية إلى سورية آنئذٍ مطلبًا للنخبة

(٥٦) خوري، المصدر نفسه، ص ٣١١.

(٥٧) الجابري، سعد الله الجابري وحوار مع التاريخ: أوراق مضيئة، ص ٨٢.

فحسب، بل كان كما يقول قرقوط «مطلبًا شعبيًا جماهيريًا من هذا الجانب وذاك؛ فمنذ أن أقدم غورو على فصلها عن سورية وإلحاقها بلبنان. . . لم تتوقف المطالبة بتصحيح وضع هذه المناطق من السوريين ومن سكانها على حد سواء؛ وفي أيام الثورة، جرت على تخومها من جهة لبنان أشد المعارك مع الفرنسيين، وكثيرًا ما جاءت جموع اللبنانيين من دمشق، لتعلن قرارها بالعودة إلى سورية، أو حقها في تقرير المصير. وقد رمزت تسمية لبنانيين أعضاء في مجلس الكتلة الوطنية إلى هذا الغرض»[٥٨].

ولم يختلف موقف الفرقاء عن الآخرين من القوى الوطنية الليبرالية الأخرى السورية، وعن موقف الكتلة، من مسألة العلاقة بلبنان، وبالأخص من مسألة ضم الساحل والأقضية، ومن مفهومها للعلاقة العربية ـ العربية؛ فإلى جوار الكتلة، ضمت قوى وشخصيات أخرى، بينها «الجبهة الوطنية المتحدة»، كهيئة سياسية منافسة للكتلة الوطنية. تأسست هذه الجبهة في ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٥، وضمت الأفراد والجماعات الوطنية والليبرالية، وفي مقدمهم عبد الرحمن شهبندر؛ فهؤلاء لم ينضموا إلى الكتلة، واتجهوا إلى التنافس معها على تمثيل الساحة الوطنية. وتبنت هذه «الجبهة» في برنامجها الدعوة إلى «وطن عربي واحد وعلم واحد، ولكنها قصرت جهودها على سورية (لتحريرها وإزالة تجزئتها). وكانت ترفض سياسة المراحل في ما دون ذلك. وكانت ترمي إلى توحيد المناطق الساحلية والداخلية السورية، مع اجتناب قاعدة اللامركزية على أن يُستفتى جبل لبنان في تقرير مصيره. وتقبل بعقد معاهدة مع فرنسا تضمن إلغاء الانتداب والاعتراف بالاستقلال والسيادة والوحدة، وتكفل من الحقوق لسورية ما تضمنه المعاهدة العراقية المعقودة عام ١٩٣٠، مع مراعاة الفارق الزمني. كما أنها لا تجيز أن يتنافى العمل المحلي مع مصلحة القضية العربية العامة»[٥٩]. ثم اقتبست هذه الأفكار القديمة «الهيئة الشعبية» أيضًا، التي قامت على أنقاض «الجبهة الوطنية المتحدة»، واشتركت فيها هيئات، وضمت عددًا من السياسيين في دمشق،

(٥٨) قرقوط، تطور الحركة الوطنية في سورية ١٩٢٠ ـ ١٩٣٩، ص ١٦٤.

(٥٩) فرزات، الحياة الحزبية في سوريا: دراسة تاريخية لنشوء الأحزاب السياسية وتطورها بين ١٩٠٨ ـ ١٩٥٥، ص ١٣٦ ـ ١٣٧، وقرقوط، المصدر نفسه، ص ١٧٧.

منهم زكي الخطيب، ومنير العجلاني، وترأسها أيضًا عبد الرحمن شهبندر. وهكذا «كانت هذه الهيئة كالكتلة الوطنية مؤلفة من مجموعة أشخاص، وإن هي اتفقت على برنامج سياسي فاتفاقها موقت لمعالجة ظرف معين. أما هذا البرنامج فقد تضمن: العمل للوحدة السورية الشاملة، وألا تقلَّ المعاهدة المزمع عقدها عن معاهدة العراق نظامًا وتطبيقًا، وأن تكون خطوة للاستقلال، والسعي إلى جعل سورية عضوًا في الاتحاد العربي المُنتظر، وضمان الحريات والمساواة للطوائف والمذاهب...»(٦٠)؛ فحافظت، بذلك، الأحزاب السورية والنخب النافذة حتى منتصف الثلاثينيات على هذا الهدف «وحدة سورية الطبيعية»، وضم الأقضية الأربعة، مع حق تقرير المصير للبنان المتصرفية، من دون إغفالها الهدف الأبعد: الوحدة العربية، في سياق تصور فدرالي دستوري تعاقدي لها.

كانت انطلاقة الحركة الاستقلالية في البلدين قد تجددت خلال عامَي ١٩٣٤ و١٩٣٥، كما هو معروف. وكان من أبرز معالمها انتفاضات المدن السورية ضد الانتداب، وبروز تضامن لبناني معها، تجلّى في تحرك شعبي لبناني ضد احتكار شركة الريجي والتبغ والتنباك، وفي إضراب السائقين، وحركة مقاطعة «شركة الجر والتنوير»، ومطالبة البطريرك عريضة باستقلال لبنان عن فرنسا، وتعزيز الصلات مع الحركة الوطنية السورية(٦١). وكان من ثمرة هذا التقارب والتعاون ومظاهره: «أن قام المصلون في دمشق، في الجامع الأموي الذي هتف فيه المسلمون بحياة مئة خليفة من خلفاء الإسلام، يكبّرون الله ثم يشكرون البطريرك... فإن النصرة المادية التي تقدم بها البطريرك وأعوانه القائلون بقوله، للقضية السورية، سواء بمعارضتهم الإيجابية للسياسة الفرنسية الحالية، أم بمعارضتها السلبية «قد أدت أجلَّ خدمة لتلك القضية ولقضايا الاستقلال عمومًا»(٦٢)؛ فترافق

---

(٦٠) فرزات، المصدر نفسه، ص ١٨٠، وقرقوط، المصدر نفسه، ص ١٧٨.

(٦١) فواز طرابلسي، صلات بلا وصل، ميشال شيحا والأيديولوجيا اللبنانية (بيروت: شركة رياض الريس والكتب والنشر، ١٩٩٩)، ص ٩٥ ـ ٩٦.

(٦٢) كاظم الصلح، كراس مشكلة الاتصال والانفصال (بيروت: [د. ن.]، ١٩٣٦)، ص ٨، و«مشكلة الاتصال والانفصال في لبنان،» في: حلاق، مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة ١٩٣٦، ص ٨٤ وما بعدها.

تصاعد الاعتراض الوطني السوري على الانتداب بتقارب لبناني سوري على أرضية مطالب الاستقلالية، حتى شمل هذا التضامن الكنيسة المارونية القاعدة الصلبة لـ «لاستقلالية» اللبنانية.

أصدرت الكتلة الوطنية بيانًا، بعد وفاة زعيمها الكبير إبراهيم هنانو في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٥، طالبت فيه بإعلان استقلال سورية وإنهاء الانتداب الفرنسي عليها، وتوثيق صلات التعاون مع البلاد العربية الشقيقة. ثم تتالت الاجتماعات والاحتفالات في ذكرى غياب الزعيم هنانو، في النصف الأول من كانون الثاني/يناير عام ١٩٣٦. وبادرت الكتلة أيضًا إلى إعلان ميثاقها الوطني بسبعة نقاط في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٣٦، نصّ مُجددًا على «تحرير البلاد السورية المنفصلة عن الدولة العثمانية من كل سلطة أجنبية، وجَمع أراضيها المجزّأة في دولة واحدة ذات حكومة واحدة، ورفض وعد بلفور ومقاومة الوطن القومي الصهيوني، والسعي إلى اتحاد الأقطار العربية. على ألا يحول هذا دون الأهداف الواجب بلوغها في كل قطر. وتأييد الحرية والمساواة للشعب كله على اختلاف طوائفه»[٦٣]؛ فعملت قوى الانتداب على اعتقال عدد من الزعامات الوطنية؛ فكان رد الفعل الشعبي كبيرًا وشاملًا، أعقبته دعوة الكتلة الوطنية السوريين، في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٣٦، إلى إضراب عام يدوم حتى تعيد فرنسا الحياة الدستورية إلى سورية؛ فامتد هذا الإضراب من دمشق حتى سائر المدن السورية، وظل مستمرًا لمدة خمسين يومًا؛ فاعتقلت السلطات الفرنسية عددًا كبيرًا من زعماء البلاد، كما أغلقت مكاتب الكتلة الوطنية»[٦٤]؛ وفجأة أخذت السياسة الفرنسية في التبدل. أصدر المفوض السامي دي مارتيل تصريحًا في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٣٦، فتح فيه الباب أمام الشروع في مفاوضات مباشرة من أجل معاهدة بين فرنسا وسورية، وبيَّن أنه على استعداد لإصدار عفو عام عن المعتقلين السياسيين، وأن يدعو الزعماء الوطنيين إلى التشاور. تلا ذلك عقد لقاء بينه وبين زعماء الكتلة الوطنية،

(٦٣) فرزات، الحياة الحزبية في سوريا: دراسة تاريخية لنشوء الأحزاب السياسية وتطورها بين ١٩٠٨ ـ ١٩٥٥، ص ١٢٨، وقرقوط، تطور الحركة الوطنية في سورية ١٩٢٠ ـ ١٩٣٩، ص ١٥٦.

(٦٤) الكيالي، دراسة في تاريخ سورية السياسي المعاصر ١٩٢٠ ـ ١٩٥٠، ص ٧١.

قرر بعدها إرسال وفد سوري إلى باريس للتفاوض[٦٥]. وكان هاشم الأتاسي، رئيس الكتلة الوطنية، قد أصدر في ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٣٦، بيانًا شديد اللهجة، أعلن فيه أن برنامج الوطنيين، هو الحل الوحيد المقبول للمسألة السورية، فأدى ذلك إلى تظاهرات حاشدة في أنحاء البلاد. وفي اليومين التاليين عقد قادة كتلويون وحكومة الأيوبي اجتماعًا مع المندوب السامي في بيروت، تمخَّض عنه اتفاقًا مرضيًا، أعلن هاشم الأتاسي إثره، أن وفدًا سوريًّا سيتوجه إلى باريس فورًا للتفاوض للتوصل إلى اتفاقية، وأن السجناء السياسيين والمنفيين سيحَرَّرون، وأن الصحف الوطنية ستعاود الصدور[٦٦]. وقد اشترطت الكتلة الوطنية على الفرنسيين لنجاح المفاوضات، أن تنطلق من الاعتبارات التالية: «**أولًا** ـ الموافقة على ألا تقل حقوق السوريين في المعاهدة العتيدة عن حقوق إخوانهم العراقيين في معاهدتهم الأخيرة مع بريطانيا.. **ثانيًا** ـ تصريح الجانب الفرنسي بأنه ليس له مصلحة في تجزئة البلاد السورية.. **ثالثًا** ـ الموافقة على نقل ساحة العمل (المفاوضات) إلى العاصمة الفرنسية بواسطة وفد من الوطنيين، يتولى البحث مع المراجع العليا في باريز في النواحي التي لا يمكن بتّها في سورية.. **رابعًا** ـ إعادة الحياة النيابية الحرة بأسرع ما يمكن على أساس الانتخاب الشعبي. **خامسًا** ـ الإلغاء في الحال لجميع الأحداث التي ولدتها الحالة الحاضرة في كل البلاد السورية منذ كانون الثاني/ يناير الماضي حتى الآن من عفو عن المحكوم عليهم، وإعادة حرية المعتقلين وإطلاق سراح الموقوفين، وإلغاء التدابير الإدارية المُتخذة في معاهد العلم»[٦٧].

تداعت في أجواء التحضير لمباحثات الوفدين السوري والفرنسي، القوى الحزبية و«الوحدوية اللبنانية»، من مختلف المناطق، إلى عقد «مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة»؛ فعقد المؤتمر جلساته في بيروت في ١٠ آذار/ مارس ١٩٣٦، وذلك لدراسة الموقف اللازم، في شأن مصير المناطق التي

(٦٥) أنطونيوس، **يقظة العرب، تاريخ حركة القوميين العرب**، ص ٥٠٦ ـ ٥٠٧.

(٦٦) خوري، **سوريا والانتداب الفرنسي ـ سياسة القومية العربية من ١٩٢٠ ـ ١٩٤٥**، ص ٥١١ ـ ٥١٦.

(٦٧) عثمان، **الأحزاب السياسية في سورية السرية والعلنية**، ص ١٢٧.

ضمّت إلى (جبل لبنان)، ولاتخاذ الموقف اللازم لإبلاغه للمتفاوضين في شأن المعاهدة السورية ـ الفرنسية. جمع هذا المؤتمر آراء قديمة، وظهرت فيه وجوه وآراء جديدة، فلم يعد الأمر يتعلق بالجواب عن سؤال بسيط، هو هل تريدون الانضمام أم لا إلى سورية؟ بل ظهرت أجوبة، تستند إلى تحليل مركب، مرتبط بمغزى هذا الشعار أو ذاك ومفاعيله النهائية، إن كان على الصعيد الداخلي اللبناني ـ اللبناني، أو في ما يتعلق بتأثيره في مسألة (الاستقلال)، أو بتصور الرابطة النهائية التي يجب أن يرتبط بها لبنان بالرابطة السورية (القوميين السوريين)، أو بالرابطة العربية (أصحاب الفكرة العربية).

سافر الوفد السوري في ٢٨ آذار/ مارس ١٩٣٦ برئاسة هاشم الأتاسي رئيس الكتلة الوطنية، وعضوية فارس الخوري وجميل مردم بك وسعد الله الجابري، من رجال الكتلة الوطنية، ومصطفى الشهابي وإدمون حمصي عن الحكومة السورية، التي كان يرئسها عطا الأيوبي[(٦٨)]. وتشير بعض المصادر أن رياض الصلح نفسه، كان حاضرًا إلى جانب المفاوضين السوريين، وقام بدورٍ مهم في إنجاز معاهدة عام ١٩٣٦، بين فرنسا وكل من سورية ولبنان، وقد واظب على اجتماعه مع الوفد السوري، ولم يكن رياض الصلح في تلك الاجتماعات، كما يقول كمال الصليبي، «يشدد على الوحدة»[(٦٩)]. فقد كان الأهم لديه آنئذٍ نجاح «الاستقلال». . . ويُستَدَلّ من رسالة خاصة بعث بها شكري القوتلي إلى الدكتور أحمد قدري، أن قضية هذه (الأراضي المُلحقة بلبنان)، كانت مطروحة بصورة جدية على بساط البحث في المفاوضات، وأنها كانت تلقى تعنتًا شديدًا من الجانب الآخر. إذ بنا بعد إقرار مشروع المعاهدة، نجد جميع الأطراف تسكُت عن الإشارة إلى هذه القضية، ويُقال همسًا وتلميحًا، إن هذا السكوت كان تقديرًا لموقف البطريرك عريضة الوطني»[(٧٠)].

إذ اتجه المفاوض السوري، ومن ورائه الكتلة الوطنية، إلى أولوية الاستقلال، وغدت العلاقة مع لبنان ومستقبل الوحدة معه مرتبطة بالسير معًا

---

(٦٨) الكيالي، دراسة في تاريخ سورية السياسي المعاصر ١٩٢٠ ـ ١٩٥٠، ص ٧٢.

(٦٩) ٣٠ ـ قناة الجزيرة، حلقة عن رياض الصلح، ١/ ٧/ ٢٠٠٥.

(٧٠) قرقوط، تطور الحركة الوطنية في سورية ١٩٢٠ ـ ١٩٣٩، ص ١٦٤ ـ ١٦٥.

لتحقيق الاستقلال للبلدين. وعبر ذلك يمكن تلمُّس مسألة طبيعة العلاقة الممكنة. يذكر طرابلسي، في هذا الصدد، «وإذ جرى التوقيع على معاهدتي الاستقلال بين حكومتي البلدين وفرنسا عام ١٩٣٦، تحولت معادلة الاتصال والانفصال لدى قطاع مهم من الوحدويين السوريين واللبنانيين ومن الكيانيين اللبنانيين على حد سواء؛ فنما تيار مشترك يقدِّم مطالب استقلال البلدين عن فرنسا على مسألة الاتصال والانفصال، مؤجلًا البحث في العلاقة بينهما إلى ما بعد تحقيق الهدف المشترك. وقد تضمن توقيع المعاهدة السورية ـ الفرنسية التعليق العملي من الوطنيين السوريين لمطالبتهم بضم أجزاء من لبنان. والحقيقة أن المعاهدة إذ رسَمَتْ حدودَ الجمهورية السورية، عيَّنت استتباعًا حدود الجمهورية اللبنانية وكرستها. . . وعلى الرغم من أن «مؤتمر الساحل» في بيروت، كرر المطالبة بانضمام الساحل والأقضية الأربعة إلى سورية، فقد شجعت مفاوضات الاستقلال السورية ـ الفرنسية على نمو تيار استقلالي بين المسلمين، يتحلق حول رياض الصلح وأصدقائه، يغلِّب فكرة وحدة اللبنانيين في المطالبة بالاستقلال عن فرنسا على استمرار انشقاقهم حول موضوع الوحدة مع سورية»[٧١].

وهكذا صارت لمسألة «الاستقلال الوطني» الأرجحية الزمنية، لدى رجال «الكتلة الوطنية»، وعلى مطلب الوحدة السورية ـ اللبنانية، أو ضم الأقضية والساحل، إذ أدركت «الكتلة الوطنية»، من خلال مكابدتها لنكوص الانتداب عن عهوده، «أن تحقيق استقلال سورية ووحدتها لن يتم إلا بمساعدة الأطراف اللبنانية لتوحيد مواقفها على قاعدة المطالبة باستقلال لبنان. واعتقدت الكتلة الوطنية بعد خروجها من الحكم أن وجود الانتداب هو المسبب لإشكالية العلاقات بين البلدين، والمانع لتطورهما الوطني واتفاقهما. لذا اكتفت بالصمت حيال المطالبة بالأراضي الملحقة بلبنان، ورأت أن المصلحة القومية والوطنية تستدعي تقديم المساعدة للمحافظة على الكيان اللبناني»[٧٢]. لقد بدا لـ «الكتلة الوطنية» أن شعار عبر الاستقلال نحو الوحدة هو الشعار المناسب

(٧١) طرابلسي، صلات بلا وصل، ميشال شيحا والأيديولوجيا اللبنانية، ص ٩٦.

(٧٢) غسان عيسى، العلاقات اللبنانية السورية، ترجمة وتحقيق صالح الأشمر (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٧)، ص ١١٩.

لسورية وللبنان، بالالتصاق مع توجه أخر لها، هو الربط بين الوحدة والتعاقدية الدستورية الديمقراطية، على قاعدة احترام التنوعات الإقليمية (القُطرية) وغيرها من التنوعات وأخذها بطريقة جدية بعيدًا من فكرة الإلحاق والضم والصهر والدمج التي سادت في ما بعد، في مرحلة النظام «القومي التقدمي»، ولا سيما مرحلة حكم حزب البعث لسورية. إن هذا التوجه الدستوري، لم يقتصر على الفريق السوري من «الكتلة الوطنية»، بل ينطبق على توجهات رجالات الفكرة العربية في الجانب اللبناني، وأصبحت مسألة «الاستقلال الوطني» لرجال الحركة الوطنية في كلا البلدين في لبنان وسورية، هي المسألة الراهنة، بمعنى الضرورية والممكنة، التي بدلالتها وحدها يمكن تلمس مستقبل العلاقة الصحيحة بين البلدين.

لم تقتصر هذه القناعة على الفريق السوري من «الكتلة الوطنية»، بل انسحب الأمر على رجالاتها في الجانب اللبناني، وهذا ما ظهر جليًا أثناء المباحثات بين وفد «الكتلة الوطنية» السوري والسلطات الفرنسية في باريس، بعد أشهر من انعقاد «مؤتمر الساحل»، وكان رياض الصلح على قُرب من ذلك الوفد، فعندما اصطدم الوفد بموقف فرنسا الصلب من ضم الساحل والأقضية إلى سورية، فضل انتزاع الاستقلال لسورية، ثم لبنان على بقاء الانتداب، وقد شجع رياض الصلح الوفد على حسم خياراته في ذلك الاتجاه.

أدت معاهدة ١٩٣٦، السورية ـ الفرنسية، إلى اعتراف الوفد السوري بلبنان وبانفصاله عن سورية، واستقلاله، فأسس ذلك لواقع استقلال البلدين، وأصبحت مسألة «الاستقلال الوطني» لرجال الحركة الوطنية في كلا البلدين في لبنان وسورية مسألة راهنة، وبدلالتها وحدها يمكن تلمس مستقبل العلاقة بين البلدين. ثم من المفيد الإشارة هنا إلى أن هذا التطور في فكر القوميين العرب اللبنانيين نتج من تطور مبكر، ظهرت علاماته في التحولات في فكر «الكتلة الوطنية» السورية، وفي أسلوب مفاوضاتها مع الانتداب الفرنسي وطلبها من جناحها اللبناني، بقيادة رياض الصلح، التفاوض مع الفرنسيين لعقد معاهدة مماثلة، وترتيب البيت اللبناني. وبذلك يمكن أن يُعَد «عام ١٩٣٦ عامًا تبلورت فيه تلك الوطنيات المحلية، بعد تطور وتبلور مشاريع وقوى وحركات ومصالح وطنية (سمّها بورجوازية إن

شئت)، لم تعد تجد في الاستقلال الوطني خيانة قومية، وهي عقدت في ذلك العام المعاهدة الشهيرة مع الأجنبي: من مصر إلى العراق، ومن سورية إلى لبنان إلى المغرب والجزائر وتونس. وهنا يبرز الميثاق الوطني ومعركة الاستقلال كعلامات على هذا النضج وتلك الرؤية، التي لم تكن لتختلف عن رؤية رياض الصلح أو صائب سلام»[٧٣].

وفي هذا المناخ السياسي الجديد، عبَّر البطريرك عريضة نفسه، آنئذٍ، عن اطمئنانه لتلك التوجهات السياسية وثقته بها في شأن العلاقة بين البلدين، التي باتت تهيمن على فكر النخبة الليبرالية السورية الحاكمة، وذلك في تصريحه إلى جريدة لوجور الفرنسية في ٢٧ شباط/ فبراير ١٩٣٦، بقوله: «قبل كل شيء، ورغم كل شيء، ورغم كل ما يمكن أن يُقال، نتمسك باستقلال لبنان بحدوده الحاضرة... وسيؤكد هذا الاستقلال علاقات الأخوّة التي تربط لبنان بسورية. ومن المؤكد أن الحواجز السميكة بين هذين البلدين لا يمكن أن تكون لها إلا نتائج مشؤومة، وبصورة خاصة في المجال الاقتصادي. ليست تجربة الأراضي اللبنانية موضوع الخلاف أبدًا في المطالب السورية؛ لقد أصبح استقلال لبنان مبدأً صريحًا ومسلّمًا به في دمشق كما في بيروت»، ويعود فيقول في مناسبة أخرى: «... فقد أظهر السوريون المسلمون، المسلمون والمسيحيون، إبان مفاوضاتهم مع ممثلي فرنسا وفي تصريحات عديدة وصريحة رغبة صادقة [في] ألا ينتزعوا شبرًا واحدًا من الأراضي اللبنانية بحدودها الحاضرة. كذلك أظهر قادة الكتلة الوطنية السورية الاحترام لمشاعرنا وموقفنا.. لقد ترك الموقف السوري في قلوبنا شعورًا يتعذر محوه؛ فقد ألقى على كل هذه الرقعة من المشرق نورًا جديدًا... نتمنى أن نجد لدى جميع من في لبنان ما وجدناه لدى أشقائنا السوريين، من الإنسان البسيط حتى المسؤول الكبير، في اجتماعاتهم كما في جوامعهم»[٧٤].

يمكن القول إن أحكام المعاهدة السورية ـ الفرنسية لعام ١٩٣٦، كانت، بوجه عام، مماثلة لأحكام المعاهدة العراقية ـ البريطانية لعام ١٩٣٠.

---

(٧٣) الصلح، لبنان والعروبة: **الهوية الوطنية وتكوين الدولة**، ص ٦٠.

(٧٤) جوزيف أبو خليل، لبنان وسورية: **مشقة الأخوة**، ط ٢ (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩١)، ص ٧٤.

وكان الفارق الوحيد بين المعاهدتين ينحصر في النص الوارد في المعاهدة السورية ـ الفرنسية لعام ١٩٣٦، والمتعلق بحماية حقوق الأقليات؛ فقد تعهدت الحكومة السورية باحترام حقوق الأفراد والطوائف الدينية الواردة في الدستور السوري[٧٥]. أما مسألة عودة الأقضية الأربعة، أو ضمها إلى سورية «فما أُشير إليها من قريب أو بعيد، وتعهدت سورية بأن تحترم استقلال دولة لبنان وتعدل عن مشروع اتحاد سورية ولبنان»[٧٦].

تضمنت المعاهدة اعتراف فرنسا باستقلال سورية، واعتراف الكتلة الوطنية ضمنيًا بالدولة اللبنانية، وبالحدود القائمة بين البلدين، كما تمخضت المفاوضات بين الجانبين اللبناني والفرنسي، في ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٣، عن توقيع المعاهدة اللبنانية ـ الفرنسية، ووقع عليها الرئيس إميل إدة عن الجانب اللبناني، والمفوض السامي، دي مارتيل عن الجانب الفرنسي، وتضمنت اعتراف فرنسا باستقلال لبنان، ومساعدته للانضمام إلى عصبة الأمم كدولة مستقلة، وبحقها في إبقاء جنود لها في لبنان، وتمثيله في الشؤون الخارجية والعسكرية[٧٧]. وبعد توقيع المعاهدة اللبنانية ـ الفرنسية، التي لم تختلف عن المعاهدة الفرنسية ـ السورية، توقف الوطنيون السوريون عن مطالبتهم بضم الأقضية الأربعة من لبنان. وقد أبدت النخبة الحاكمة السورية لمرحلة الاستقلال الوطني «إرادة واضحة بعدم مس حدود لبنان وأراضيه، وظهر ذلك من خلال تصريحاتهم ومطالبهم التي رفعوها إلى ممثلي فرنسا»[٧٨].

وكما يقول أبو خليل «عادت سورية تؤكد هذا الموقف (الاعتراف باستقلال لبنان)، عام ١٩٤٣، عندما نزل حكامها، عهدذاك، عند طلب رياض الصلح بهذا المعنى، مقابل أن يتخلى الموارنة عمومًا عن الحماية الفرنسية، ومقابل أن يكون لبنان بـ «وجه عربي» على الأقل، لا بالوجه الذي له وهو في

---

(٧٥) الكيالي، دراسة في تاريخ سورية السياسي المعاصر ١٩٢٠ ـ ١٩٥٠، ص ٧٣.

(٧٦) طربين، الوحدة العربية في تاريخ المشرق المعاصر ١٨٠٠ ـ ١٩٥٨، ص ١٨٩، وقارن مع: طربين، تاريخ المشرق العربي المعاصر.

(٧٧) الصلح، لبنان والعروبة: الهوية الوطنية وتكوين الدولة، ص ١٦٩.

(٧٨) عيسى، العلاقات اللبنانية السورية، ص ٤٩.

ظل الانتداب. وقد اعترفت سورية، صراحة وفي صورة رسمية، باستقلال لبنان وحدوده المنصوص عليها في دستوره، سواء كان من خلال توقيعها ميثاق جامعة الدول العربية، أو من خلال الرسائل والمذكرات المتبادلة بين حكومات البلدين»[٧٩]. وبعد الكثير من التردد، استقرت النخب الليبرالية، ممثلة بأوساط الكتلة الوطنية ومثقفيها على الاعتراف باستقلال لبنان والبحث عن أفضل السبل لترتيب العلاقة بين البلدين، وهذا ينطبق بوضوح على صاحب جريدة **القبس** الدمشقية، التي عبَّرت عن وجهة نظر الكتلة؛ ففي بداية تعليقه على المعاهدة السورية ـ الفرنسية، اعترف نجيب الريس ضمنًا إنها تعني تخلي سورية عن المطالبة باستعادة الساحل والأقضية الأربعة. لكنه استدرك ليقول إن العهود والمواثيق لا تدوم. على أن الريس نفسه، بعد عام من ذلك التاريخ، أخذ يجهر أكثر فأكثر بتأييده ومعه «الكتلة الوطنية»، التي ينطق باسمها، «للرؤية الجديدة التي كان يحملها رياض الصلح وأصدقاؤه القائلة بكيان لبنان مستقل ولكنه عربي»[٨٠].

هكذا، ونتيجة لما أفرزه الانتداب من وقائع، بما فيها تقسيم سورية نفسها إلى دويلات صغيرة، وانخراط النخب السياسية المدنية ممثلة بـ «حزب الكتلة الوطنية» في بداية الثلاثينيات في عمليات التفاوض للوصول إلى صبغة استقلالية تعاقدية، عن طريق معاهدة شبيهة بالمعاهدة العراقية، ثم عملها في المؤسسات الحكومية والإدارية والبرلمانية، ظهر في صفوفها وإلى جوارها نمط من المثقف ركَّزَ عمله على المسائل المرحلية والراهنة، التي اعتبرها أكثر أهمية وجدوى لنشاطه، بما فيها العمل على وحدة سورية بحدودها الراهنة، ولا سيما بعد أن تكشف لديه، من خلال تجربته العملية في الإدارة والحكم والتشريع عقب معاهدة ١٩٣٦، مدى الصعوبات التي راكمها الانتداب أمام مشروع وحدة الأقطار السورية، ناهيك من العربية، فانصرفت النخب النافذة في كلا البلدين: سورية ولبنان، على السواء، نحو البحث عن السبل الأقصر والأسهل للاستقلال، مع الاحتفاظ بشعار الوحدة العربية شعارًا أبعد من استراتيجي، من دون

---

(٧٩) أبو خليل، لبنان وسورية: مشقة الأخوة، ص ٧٧.

(٨٠) طرابلسي، صلات بلا وصل، ميشال شيحا والايديولوجيا اللبنانية، ص ٩٧.

المرور بالحلقة الوسيطة وحدة سورية الطبيعية، أو من دون طرح برنامج عملي لهذه الوحدة. وشهدت مرحلة ما بعد المعاهدتين الفرنسية ـ السورية، والفرنسية ـ اللبنانية، تحولات مهمة باتجاه صيغة التعايش المسيحي ـ الإسلامي في دولة لبنان، مرتكزة على أُسس المشاركة والمساواة في الحقوق والواجبات. وطرأت تطورات اقتصادية اجتماعية دفعت فئات متعددة من التجار والصناعيين اللبنانيين إلى التوافق في ما بينهم بحكم تلاقي مصالحهم المشتركة، وانضم إليهم اتجاه مسيحي التقى معهم على قاعدة المطالبة باستقلال لبنان التام، وفك ارتباطه التبعي السياسي والاقتصادي بدائرة المحور الفرنسي. لذا التفّت القوى المسيحية ذات القدرات الصناعية والتجارية حول الشيخ بشارة الخوري، ودعمت نهجه الاستقلالي[(٨١)]. وتألفت كتلة من بعض النواب بزعامة بشارة الخوري، وظهرت جليًّا في ٣/٣/١٩٣٦، عندما قدمت مُذكَّرة إلى المندوب السامي، دي مارتيل، تطالبه بعقد معاهدة مع فرنسا تحل محل الانتداب، وبإعادة الدستور[(٨٢)]. ومن ثم قَبِل رياض الصلح وفريقه، من أصحاب التوجهات العربية، التخلي عن مطالبهم بالوحدة مع سورية، أو عودة الساحل والأقضية الأربعة إليها، مقابل تعهُّد الدستوريين تبني استقلال لبنان الناجز عن فرنسا، وكان الهدف من وراء هذه الصيغة إطلاق مرحلة من العلاقات الوفاقية بين لبنان والعروبة «من خلال حل توفيقي بين تطلعات كل من القوميين اللبنانيين إلى حماية سيادة واستقلال البلد، والأهداف التوحيدية للقوميين العرب»[(٨٣)].

ثالثًا: أصوات لبنانية جديدة وأصداء سورية: عبر وحدة لبنان واستقلاله واختيار شعبه نحو الوحدة

مثّل إعلان دولة لبنان الكبير، عام ١٩٢٠، تحولًا حاسمًا في المشروع السياسي الذي ارتسمت معالمه في صفوف مفكري النهضة في لبنان

---

(٨١) اسكندر الرياشي، تذكارات اسكندر الرياشي (بيروت: دار الحياة، ١٩٥٣)، ج ١، ص ٢٦١ ـ ٢٦٢.

(٨٢) بوسعيد، عصبة العمل القومي ودورها في لبنان وسوريا ١٩٣٣ ـ ١٩٣٩، ص ٤٠.

(٨٣) الصلح، لبنان والعروبة: الهوية الوطنية وتكوين الدولة، ص ٣١٧.

وسورية، وفي الاتجاهات الوحدوية لديهما، عندما انفتحت أمامهم خيارات، وتحديات شتى؛ فبعد أن شكلت التوصيات التي صدرت عن «المؤتمر السوري»، القواسم السياسية المشتركة لأصحاب التوجهات العربية في بلاد الشام، التي دعت إلى توحيد سورية في ملكية دستورية ديمقراطية واحدة، تراعي حقوق الأقليات، وتعترف بخصوصية «جبل لبنان» والانفتاح على الوحدة العربية، ولا سيما العراق والجزيرة العربية، اعتمادًا على نسق فدرالي، فإن الحقائق التي زرعها الانتداب الفرنسي في سورية ولبنان، تركت أثرها العميق في التوجهات السياسية الوحدوية تلك؛ فظهرت انحيازات فكرية جديدة، لها خصوصيتها وملامحها المميزة، المنتمية إلى التربة الفكرية الجديدة، وإلى الطبعة «الأيديولوجية» للفكرة العربية، التي حملها جيل جديد من المثقفين القوميين في عقد الثلاثينيات، وسيكون له موقعه الخاص من المحور الجديد للعمل القومي، الذي يتعلق بالإشكالية التي نشأت عن إلحاق «الأقضية الأربعة والساحل» بجبل لبنان، في دولة لبنان الكبير. وهو ما برز جليًا أثناء مفاوضات الكتلة الوطنية السورية في شأن معاهدة الاستقلال عام ١٩٣٦، وأثناء انعقاد «مؤتمر الساحل»، في العام نفسه، في لبنان، لبحث الخلاف الناشئ عن ضم السلطات الفرنسية للأقضية الأربعة، والساحل، إلى متصرفية جبل لبنان. برز، حينئذ، اتجاه قومي عربي لبناني يدعو إلى استقلال لبنان الجديد، بالتعاون مع كل أبنائه (مسيحيين ومسلمين، لبنان المتصرفية والمناطق التي ضُمَّت إليه)، والعمل، في سياق ذلك، لبحث مسألة الوحدة العربية والعلاقة مع سورية على قاعدة احترام رأي الشعب واختياراته، بدلًا من الحديث عن الساحل والأقضية بمعزل عن مصير لبنان بجميع أبنائه. وهو اتجاه ساهم، في الحصيلة، في بناء أسس الميثاق الوطني، في عام ١٩٤٣، وعبّر عنه بشارة الخوري ورياض الصلح؛ ففي خضم التحضير للمفاوضات بين الوفد السوري والحكومة الفرنسية حول توقيع «معاهدة» شبيهة بالمعاهدة العراقية ـ البريطانية تمهد للاستقلال، ظهرت إلى العلن المواقف كلها دفعة واحدة، وبزت بوضوح في مؤتمر الساحل عام ١٩٣٦؛ فلم يصل الوفد السوري المفاوض إلى باريس، حتى أخذ الأفراد والجماعات في طرابلس، بيروت، وحاصبيا وراشيا، وصيدا، وصور والنبطية، بتقديم العرائض وإرسال

البرقيات، أو القيام بالإضرابات مطالبين بالوحدة. في المقابل، فإن الوفد السوري، ظل، حتى بداية التفاوض، متمسكًا بفكرة الوحدة. إذ يستدل من رسالة خاصة بعث بها شكري القوتلي إلى أحمد قدري، أن قضية هذه «الأراضي الملحقة بلبنان» كانت مطروحة بصورة جدية على بساط البحث في المفاوضات، وأنها كانت تلقى معارضة شديدة من الجانب الفرنسي[٨٤].

وبعد إلقاء الكلمات والمداخلات في مؤتمر الساحل عام ١٩٣٦، قدم رئيس المؤتمر «المذكرة» المقترحة لتقديمها إلى المندوب السامي، التي تضمنت طلب ممثلي أهل الساحل والأقضية بضم مناطقهم إلى سورية، فصوتت الأكثرية لصالح هذه المذكرة، وما أن جرى التصويت، حتى انسحب فريق من المؤتمرين، على رأسهم كاظم الصلح، وشقيقه تقي الدين الصلح، ومعهما عادل عسيران، وشفيق لطفي، من دون أن يوقعوا المذكرة. وكان هؤلاء منخرطين في تنظيم «الحركة العربية السرية»، أو ما سُمي لدى البعض «الحزب القومي»، أو جماعة «الكتاب الأحمر». وهو كناية عن الكراس الأحمر الذي ضم برنامج الحزب/الحركة، وانتشر بطريقة سريّة بين الأعضاء[٨٥].

وبعد أيام من انفضاض مؤتمر الساحل، نشر كاظم الصلح في الصحف ردًا مسهبًا على مقررات المؤتمر، ثم نشر هذا الرد في كراس حمل عنوان **مسألة الاتصال والانفصال في لبنان**، معبّرًا عن وجهة نظر جديدة كُتِبت لها الغلبة على فكر النخب القومية العربية اللبنانية لاحقًا من قضية انضمام الساحل والأقضية إلى سورية؛ فلم يعد جوهر المسألة لدى هذا الفريق تقرير مصير الأراضي المتنازع عليها، بل مسألة البيت اللبناني نفسه، والعلاقة بين اللبنانيين الموارنة وإخوانهم اللبنانيين الآخرين؛ فرأى كاظم الصلح أن المناداة بسورنة الأراضي المتنازع عليها، أي عودتها إلى سورية، سيدفع الموارنة إلى الارتماء في أحضان الفرنسيين، والانكماش تجاه العرب والعروبة، فيقطع ذلك الطريق على توحيد مستقبلي لجميع الأراضي اللبنانية

---

(٨٤) قرقوط، تطور الحركة الوطنية في سورية ١٩٢٠ ـ ١٩٣٩، ص ١٦٤.

(٨٥) شمس الدين الكيلاني، ليبرالي لبناني عروبي: نموذجًا كاظم الصلح، مخطوط غير منشور.

مع بقية البلاد العربية، وبالتالي فإنه كان من واجب المؤتمر أن يوفر الشروط لاستمرار الميول الإيجابية تجاه العروبة لدى المسيحيين العرب، بالتأكيد على الطبيعة غير الطائفية/الدينية للفكرة العربية، والقبول باتباع الطرق الديمقراطية، وضمان تأييد أغلبية اللبنانيين، واعتماد إرادتهم كي يقرِّروا مستقبلهم الوطني ومستقبل علاقتهم بالعروبة. لم يُخضع هذا الفريق نفسَه إلى المفاضلة بين الوحدة مع «سورية»، أو البقاء في ظل لبنان الكبير، المسألة الرئيسية لديه هي كيفية الانتقال بلبنان الكبير، وأيضًا بسورية إلى الاستقلال الوطني، وكيفية الانتقال بلبنان الكبير وطن المسلم والمسيحي، أو بالأصح انتقال الوطن اللبناني العربي نحو التفاهم الوطني واللحمة الداخلية للانتقال بعدها إلى تقرير الوحدة مع سورية، أو مع غيرها من الأقطار العربية؟ فلم تعد العروبة تعني لدى فريق كاظم الصلح، رفع شعار وحدة «الساحل والأقضية الأربعة» مع سورية، بل وحدة لبنان كله بكل أطيافه السياسية ـ الاجتماعية في الوحدة العربية عبر التحرر الوطني والاستقلال. كما رأى أن تطور المشاعر والآراء الوطنية لدى المسيحيين، نحو مطلب الاستقلال، وهو أمر مهم للغاية، لا يتطابق بالسعة نفسها مع مطلبهم في الوحدة، فإذا كانت أغلبية المسيحيين قد أجمعت على مطلب الاستقلال، فإنها لم تصل إلى الدرجة نفسها من الإجماع على الوحدة، هكذا يصبح شعار التحرر الوطني والاستقلال هو المطلب الآني، واللازم، الذي من الضروري اعتماده، لأنه يجمع الرأي العام (المسيحي والإسلامي) داخل الوطنية اللبنانية.

كما أن هذا المطلب يجعل طرفي المعادلة الوطنية على توافق مع نضال السوريين من أجل الاستقلال، ويوحد مشاعر كلا البلدين حوله. أما «الوحدة» فيجب انتظار الوقت الملائم، كي يصبح هناك توافق وطني حقيقي تجاهها[٨٦]. ومن هنا يأتي تأكيد هذا الفريق على استبعاد فكرة وحدة «جزء من لبنان» من دون بقية أجزائه مع سورية، بأي شكل من الأشكال. فرأى كاظم الصلح إما أن يتحد لبنان كله، الذي هو عربي بكامل أجزائه، أو

---

(٨٦) الصلح، كراس مشكلة الاتصال والانفصال، و«مشكلة الاتصال والانفصال في لبنان،» ص ٨٤ وما بعدها.

فعلى لبنان الوطن المحرر أن يذهب إلى الوحدة مع سورية بعد اتفاق أهله بطريقة ديمقراطية، أي بعد أن يحظى هذا الاختيار باجتماع الإرادة المشتركة لأبنائه، «بل نريد ـ إذا كان لا بد من انضمام لبنان وملحقاته إلى الوطن السوري ـ أن يحصل ذلك بالاتفاق والتراضي والاقتناع والإيمان بأن هذا كان بخير الجميع لا بخير فريق واحد»[٨٧]. وذهب كاظم الصلح إلى التأكيد أنه «تعلَّم بعد طوال التحليل والتجريب النزيهين الحكيمين، أن الوطن شيء والمنطقة شيء آخر»، وأنه في سبيل الوطن الكبير يجب تقديم التضحيات «فإذا كنا في بيروت والساحل أو الأقضية الأربعة أبناء منطقة نعدّها مظلومة، فإننا مستعدون لأن نقدم مصلحة الوطن على كل مصلحة للمنطقة، وحيثما نقدم مثل هذا البرهان الجلي لإخواننا اللبنانيين الصميمين على نزاهة مرامينا القومية، لا يمكن أن ننتظر منهم إلّا أنهم سيدفعون حتى بلبنان الأصلي إلى الدائرة المرنة التي يسمونها سورية»[٨٨].

إن موقف فريق كاظم الصلح هذا لا يأتي نتيجة إنكاره الفكرة العربية، والرابطة العربية، بل لاعتقادهم أن هذه العروبة لا تنحصر في علاقة لبنان، أو الساحل والأقضية الأربعة في سورية؛ فالعروبة تتسع لتشمل بلاد المشرق والمغرب من الخليج إلى المحيط، وأن رابطة «لبنان الحالي» العربية لا تنحصر في علاقته بسورية فحسب، بل هي تتسع لتشمل علاقته بباقي البلدان العربية وتحتويها. ففكرة كاظم الصلح العربية، تتعدى الاهتمام بوحدة الساحل والبقاع بالداخل السوري، لتضم الوطن العربي برمته[٨٩]؛ فهو يقول: «إن الوحدة التي تمتد إليها مطامحي وآمالي وخيالاتي قد لا تصل مثلها مطامحهم وآمالهم! فأنا أريد وأحب أن تكون كل أرض يسكنها عربي، وطني تربتي، وإذا جاز لي أن أسرق تعبيرًا جغرافيًا فإنما أسرق من فخري البارودي تعبيره، فأقول: إن وطني يمتد من بغداد إلى تطوان!»[٩٠].

اعتَقَد كاظم الصلح، تبعًا لذلك، أن التقسيمات القائمة الآن في ديار

---

(٨٧) المصدر نفسه، ص ٨٥.

(٨٨) المصدر نفسه.

(٨٩) شمس الدين الكيلاني، مخطوط.

(٩٠) الصلح، كراس مشكلة الاتصال والانفصال، ص ١٢.

الشام، «كلها تقسيم سياسي»، وليست حدودًا أو تقسيمات قومية، بين أمم منفصلة، وعلى هذا «فإن القومية ستكون الضابط لوطنيات المستقبل والصفة التي تتميز بها، وهو يرى أن إحدى المسائل التي تواجه تلك البلاد المقسمة سياسيًا، إنما هي في التوفيق أو المزج بين الوطنية المحلية والشخصية القومية، عبر الانضواء إلى العروبة؛ فهو يقول: «إني لأرى في لبنان اليوم اتجاهًا قويًا إلى اعتناق الفكرة العربية، على اعتبار أنها المخرج الذي سيوفق بين الشخصية اللبنانية الحرة وبين الشخصيات القطرية الأخرى في سائر بلاد العرب، وبعبارة أخرى إن الفكرة القومية العربية ستعلو فوق الأفكار المحلية السياسية، فتنزهها عن العصبيات الطائفية، فتكون كالقاسم المشترك تجمعها في الصعيد الواحد الأكبر، ولو كانت في جزئياتها متفرقة[٩١]؛ فالهوية «العربية» لا تذيب أو تمحو الخصوصيات الوطنية والمحلية في البلاد العربية، إنما هي هوية جامعة تحتويها في تنوعها وفي جزئياتها، وأشار إلى أن بقاء لبنان خارج نطاق الوحدة مع سورية موقتًا، لا يقلقه ذلك من وجهة نظر الفكرة العربية التي يستلهمها، ما دامت الفكرة العربية تزداد تأثيرًا في المجتمع اللبناني، وفي كل قُطر عربي، ممهدة بذلك للاتحاد، أو كما قال: «لست أرى ـ إذا نظرت كعربي ـ من الكوارث الكبرى، أن يظل لبنان على شكله الحالي إلى الأجل الذي يريد (على فرض أنه متحرر من السيطرة الأجنبية) شريطة أن يعتنق منذ اليوم الفكرة والقومية العربيتين، فإن انفصاله عن سورية الكبرى العربية هو عندي كانفصال سورية العربية عن العراق العربي، أي إنني لا أجد في هذا الانفصال بأسًا ما دامت تلك القومية تترعرع وتصان في كل قطر، إلى أن تثبت لهذه الأقطار مصلحتها في الاتحاد فتتحد، وأن تزيد في الاتحاد بنسبة ما تجد لها من مصلحة. وفي هذه الحالة نرى أننا لم نكن مخطئين إذا تساهلنا في قبول التقسيم السياسي لقاء شمول الفكرة العربية وتغذيتها وصيانتها، ولم نكن مخطئين إذا بثثنا في الأراضي العربية جمعاء ـ بما فيها لبنان ـ مادة تعاوننا في يوم من الأيام المقبلة على حركة التوحيد الكبرى»[٩٢].

(٩١) المصدر نفسه، ص ١٣.

(٩٢) المصدر نفسه، ص ١٣ ـ ١٤.

هكذا وضع كاظم الصلح، ومعه «الحركة السرية العربية»، وبدعم من رياض الصلح وتشجيعه، مسألة العلاقة اللبنانية مع سورية، في سياق أوسع، سياق مستقبل العلاقة العربية، وضمن تصوره المستقبلي لشكل الاتحاد أو الوحدة، أو الطرائق والأساليب الواجب اتباعها للوصول إلى الاتحاد؛ فعلى الرغم من انتقاله إلى تربة فكرية «قومية» جديدة، متصلبة ذات إهاب أيديولوجي نخبوي، فإن كاظم الصلح لا تزال تربطه وشائج قوية، بالفكرة العربية كما طرحها أصحاب الجمعيات العربية في نهاية القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين، وكانت متحررة إلى حد كبير من الشحنة الأيديولوجية، ومن تشوشها وغموضها ونخبويتها، لحساب بساطة الهدف السياسي المباشر الذي تراوحت فيه بين فكرة الوحدة التعاقدية، غالبًا الفدرالية، والدستور، والتدرجية في العمل الوحدوي، لهذا نجد الصلح يراهن على نجاح المشروع القومي، وذلك من خلال ترعرع الفكرة القومية «في كل قُطر، إلى أن تثبت لهذه الأفكار مصلحتها في الاتحاد فتتحد، وأن تزيد في الاتحاد بنسبة ما تجد لها من مصلحة».

ثم بعد أن وضع وراءه خيار وحدة جزء من لبنان (= الأقضية والساحل) مع سورية، وجعل نقطة انطلاقه «لبنان الكبير» برمته، ككيان وطني يقوم على تفاهم أبنائه جميعًا، وضع حل المسألة الوطنية (الاستقلال الوطني) كمقدمة لازمة للنظر في مسألة الوحدة، وهذا ما نجده في جميع فقرات كراسه «مشكلة الاتصال والانفصال». بل إنه رأى أن تلك الوطنية ستكون العامل الأول في تقريب لبنان كله من الاتحاد مع سورية وغيرها من الأقطار العربية، وذلك لاعتقاده «أن من أول شروط الوطنية أن يتولى المرء مقدرات نفسه... وإني لأغتبط وأُسَرّ أن أعلن أن المراجع اللبنانية الشعبية الكبرى، قد وقفت أمام هذه الحقيقة وجهًا لوجه، فلم تجد أي موجب للحذر، بل عمدت إلى تشجيع المطالب بالسيادة القومية الكاملة وهي تعلم أن هذه السيادة تؤدي حتمًا إلى الوحدة». وختم كاظم الصلح تقريره باقتراح لافت، في ضوء ما عرضه من أفكار، واستنادًا إلى الحقائق، وسرده المنطقي الجدلي، بالتمني أن «يقوم فريق من كرام الناس المفكرين، فيجتمعوا أو يتباحثوا أو يتناجوا ويتشاوروا، فيجدون صيغة فكرية وبرنامجًا سياسيًا قوميًا يخرجون به الوطنية اللبنانية الانفصالية، والوطنية «الوحدوية» الاتصالية من

عالم الإبهام والتنافر فيوفقون بينهما لخيرهما معًا، وعندي من الأدلة ما يبعث الأمل، بل الثقة، في أن اجتماع هؤلاء المجتمعين سيكون مثمرًا، ولا أذيع سرًا إذا قلت إن «الكتلة الوطنية» وسائر محافل الوطنية السورية تعطف عليه وأن غبطة البطريرك عريضة واللبنانيين المختصين يشجعونه ويغذُّونه بالقوة والبركة»[٩٣].

فالمسألة التي طرحها كاظم الصلح على البحث تدور حول التوفيق بين الوطنية اللبنانية، والرابطة العربية الوحدوية الاتصالية، وذلك لإزالة التعارض بين تلك الفكرتين أو النزعتين اللتين يحتضنهما، ويوفق بينهما، انطلاقًا من تصوره أن ليس هناك من تعارض بين «الفكرتين» أو الشعورين، ما دام يؤمن بأن الوطنية اللبنانية الاستقلالية هي مدخل للنزعة الوطنية العربية، وهذا يذكرنا بمعالجة محمد عابد الجابري، التي أتت بعد ما يقارب من نصف قرن من مقالة الصلح، حيث رأى الجابري أن استقلال الدولة القُطرية، أو الوطنية، هي مقدمة موضوعية، للشروع في تلمس مشروع الوحدة العربية، الاتحادية الدستورية، التي تحترم الخصوصيات القطرية ولا تقوم على نفيها، بل على احتوائها. وقد طالب هذا التيار، الذي له صلة قوية برياض الصلح «بتفهُّم وضع المسيحيين، وتأجيل المطالبة بالوحدة إلى أن يتم التراضي حولها بين كل الفرقاء والعمل من أجل استقلال لبنان»[٩٤]. لهذا غدا «مؤتمر الساحل» عام ١٩٣٦ في الحوليات السياسية، آخر مؤتمر «وحدوي» عُقد في لبنان، وتنامت من حينها اتجاهات الرأي في صيدا وبيروت، وصور وطرابلس والبقاع نحو سياسة الاندماج بلبنان الكبير، مع المطالبة بالعدل والمساواة بينهم وبين الطوائف المسيحية.

نتيجة المناخ الجديد، السياسي والفكري، وانطلاقًا من الأطروحات الجديدة التي عبّر عنها كاظم الصلح (في الاتصال والانفصال) ازدادت العلاقات التي كانت قد بدأت تربط ما بين تقي الدين الصلح ويوسف

---

(٩٣) المصدر نفسه، ص ١٦.

(٩٤) بوسعيد، عصبة العمل القومي ودورها في لبنان وسوريا ١٩٣٣ ـ ١٩٣٩، ص ٤١.

السودا، وسليم إدريس، ونصري المعلوف، وتوفيق يوسف عواد، وغيرهم من الشخصيات، وأفضت بالنهاية إلى إطار منتظم من الصلات، هدفها العمل على استقلال لبنان. وكان الهدف بالنسبة إلى الفريق الأول تعزيز الصلات مع المسيحيين المعارضين لسياسة فرنسا، والراغبين في استقلال لبنان، وكان منهم إضافة إلى يوسف السودا، يوسف الجميل وبشير الجميل، وسعيد عقل، ووديع عقل، وجبران تويني، وكان الرمز الأكبر الذي يمثلهم جميعًا بشارة الخوري. ثم اتُّفق في ما بينهم على إنشاء «حركة الميثاق الوطني» بدعوة من يوسف السودا، وسليم إدريس، وتقي الدين الصلح. حيث عقد هذا الفريق من النخبة اللبنانية عدة اجتماعات ما بين ١٠ آذار/ مارس، و٦ أيار/ مايو ١٩٣٨، في منزل يوسف السودا، رئيس «الجبهة الوطنية»، للتباحث في الأوضاع السياسية، انتهت اجتماعاتهم إلى إصدار بيان حمل قواسم مشتركة، تعبّر عن صيغة وفاقية وطنية حول الوضع اللبناني، وتضمن البيان في بنده **الأول**، «استقلال لبنان في حدوده الراهنة وكيانه الجمهوري وحكومته الوطنية»، ونص البند **الثاني**، على «تعزيز علاقات لبنان بالدول العربية المجاورة، تمهيدًا لعقد تحالف يضمن للبنان، ولهذه البلاد الاستقلال التام، والإنماء الاقتصادي والكرامة الوطنية، على أن يبقى كل ذلك في إطار كيانه الخاص»، وفي البند **الخامس**، «اللغة العربية هي اللغة الرسمية الوحيدة». وجاء في البند **السادس**، «تأمين حرية الصحافة والاجتماعات والجمعيات والأحزاب السياسية»، وفي **السابع**، «إلغاء كل الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلفة وتطبيق مساواة الجميع أمام العدالة». وعلّق تقي الدين الصلح على هذا الاجتماع بقوله: «اجتمعنا على قاسم مشترك، هو القبول بالحلف العربي، وبالميثاق، وبالانفراد عن العرب شرط التحرر من الارتباط بالأجنبي»[٩٥]؛ فالبند **الثاني**، يطالب بتعزيز علاقات لبنان بالأقطار العربية، وهو ما يتماشى مع التيارات العروبية،

---

(٩٥) باسم الجسر، **ميثاق ١٩٤٣، لماذا كان؟ وهل سقط؟** (بيروت: دار النهار، ١٩٧٨)، ص ٨٦، وانظر أيضًا: عمر زين، **تقي الدين الصلح؛ سيرة حياة وكفاح** (بيروت: شركة المطبوعات للطباعة والنشر، ٢٠٠٧)، ص ٦٨، حيث يذكر أنه «في عام ١٩٣٧، تم الاتفاق على إنشاء (حركة الميثاق الوطني) من الدكتور سليم إدريس الطبيب العالم، ومن يوسف السودا، وتقي الدين الصلح القيادي في الحزب القومي العربي».

ويؤكد استقلال لبنان في سياق هذه الرابطة التي تربط لبنان في مجالها القومي العربي، وهو ما يتماشى مع التيارات اللبنانية الاستقلالية، فسهّل ذلك على الطرفين الوقوف على أرضية وطنية مشتركة، تعزّز توجهما نحو مطالب الاستقلال، وقد نوّه يوسف السودا في رسالة له، في عام ١٩٣٩، لأحد أصدقائه بهذه الحقيقة، حين كتب «لم نتمكن، على الرغم من كل الجهود، إقناع إخواننا المسلمين للعمل من أجل الكيان اللبناني، غير أننا لم نيأس، وهكذا بعد سنتين من الاجتماعات والمناقشات توصلنا إلى الاتفاق على هذا «الميثاق الوطني»، فلأول مرة في التاريخ يناضل المسلمون والمسيحيون سياسيًا في جانب واحد تحت رمز الأرز وفي إطار الكيان اللبناني، لقد توصلنا إلى هذه النتيجة بفضل نفر من الوجهاء المسلمين منهم الدكتور سليم إدريس وكاظم وتقي الدين الصلح وأنيس نجا وعمر منيمنة وصلاح بيهم»[٩٦]. ثم «من المفيد الإشارة، هنا، إلى أن هذا التطور في الفكر الإسلامي اللبناني نتج من تطور مبكر في سورية، كانت أبرز علاماته توجهات «الكتلة الوطنية» السورية، ومفاوضاتها المنفردة مع الانتداب الفرنسي وطلبها من جناحها اللبناني، بقيادة رياض الصلح، التفاوض المستقل وترتيب البيت اللبناني، وهنا يبرز الميثاق الوطني ومعركة الاستقلال كعلامات على هذا النضج. ولقد لخص هنري لورانس هذا الميثاق بالمبادئ الثلاثة التالية: «١ ـ الاستقلال الشامل للبنان في علاقته مع البلدان الأجنبية كما مع البلدان العربية، الأمر يتضمن الاعتراف النهائي بوجود الدولة اللبنانية من قِبَل السنَّة، وبالوقت نفسه يتخلى المسيحيون عن دعم القوى الغربية، وبالدرجة الأولى فرنسا. ٢ ـ مساواة جميع اللبنانيين مع اقتسام الوظائف العامة تبعًا للأهمية العددية للطوائف، ما يعني أن الطائفية غدت القاعدة التي تتوزع على أساسها جميع الوظائف السياسة والإدارية. ٣ ـ التأكيد على الوجه العربي للبنان واستعداده للتعاون مع الدول العربية ضمن إطار احترام استقلاله.. ورفض أي اتحاد معها»[٩٧].

(٩٦) الجسر، المصدر نفسه، ص ٨٤.

(٩٧) هنري لورنس، اللعبة الكبرى، الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية، ترجمة وتحقيق محمد مخلوف (بيروت: دار قرطبة، ١٩٩٢)، ص ٣٧.

رابعًا: أصوات راديكالية

ظهرت أصوات راديكالية إلى جانب الاتجاهات الليبرالية التي مثلتها «الكتلة الوطنية» و«الجبهة الوطنية المتحدة»، وفي مقدمها «عصبة العمل القومي» والحزب القومي السوري الاجتماعي، فأبدت معارضتها لتوجهات الكتلة الوطنية وللمسار الذي أخذته المفاوضات بين الكتلة والفرنسيين، «وقفت العصبة في هذه المرحلة الثانية من فترة المعاهدة، أيضًا، موقف المعارض المتطرف. وقد كانت ضعيفة في صفوف الشعب وقوية في صفوف المثقفين والطلاب في دمشق وحمص والإسكندرون. وقد سبب موقفها من المعاهدة انشقاقًا في صفوفها عام ١٩٣٦، فانسحب أمينها العام صبري العسلي وانضم إلى الكتلة، وفاز في الانتخابات في قائمتها»[٩٨].

برزت عصبة العمل القومي، في بداية الثلاثينيات، حينما تنادى بعض الشباب المثقف من سورية ولبنان لعقد مؤتمرها التأسيسي في جبل لبنان، اتفق بعض القوميين، وفي مقدمهم علي ناصر الدين، المحامي فهيم الخوري، صلاح بيهم، كاظم الصلح، وقسطنطين يني، وسواهم من القوميين الراديكاليين في مطلع الثلاثينيات، مع عبد الرزاق الدندشي على تأسيس «عصبة العمل القومي»، لمناسبة لقائهم في ذكرى شهداء أيار/ مايو في الحرب العالمية الأولى ووفاء لهم، في سياق علاقتهم بـ «عصبة تكريم الشهداء»[٩٩]. عُقد المؤتمر التأسيسي لعصبة العمل القومي في بلدة قرنايل من لبنان، في فندق سعد زغلول من ٢٤ حتى ٢٩ آب/أغسطس ١٩٣٣، بطريقة سرية، ودامت أعماله خمسة أيام، وتولى الإشراف على أعمال المؤتمر رشدي بك الجابي. وتولى أبو الهدى اليافي سكرتارية أعمال المؤتمر، والمحامي عبد الرزاق الدندشي مفوضًا بإذاعة أخبار المؤتمر. أما أكرم زعيتر، الذي سيصبح شريكًا لكاظم الصلح في عضوية «الحركة العربية السرية» في ما بعد، فقد تقلّد موقع نائب الرئيس[١٠٠]. حضر المؤتمر

---

(٩٨) فرزات، الحياة الحزبية في سوريا: دراسة تاريخية لنشوء الأحزاب السياسية وتطورها بين ١٩٠٨ ـ ١٩٥٥، ص ١٨٨.

(٩٩) بوسعيد، عصبة العمل القومي ودورها في لبنان وسوريا ١٩٣٣ ـ ١٩٣٩، ص ٥٣ ـ ٥٥.

(١٠٠) المصدر نفسه، ص ٥٧.

إضافة إلى كاظم الصلح وتقي الدين الصلح، قسطنطين يني، وفهيم الخوري، ورشيد معتوق، ونقولا خير، وفؤاد النكدي، وصلاح الدين بيهم، وعزت قريطم، ومحمد الباقر، وفريد زين الدين (لبنان) وعبد الرحمن جوخدار، وفهمي المحايري، وصبري العسلي، وعبد الكريم العائدي، وشفيق سليمان، وعبد القادر الميداني، ومكرم الأتاسي، ومظهر القوتلي، ومدني الخيمي، وسيف الدين الطباخ، وأحمد الشرباتي (سورية)، وعبد المجيد القصاب، وسعيد الحاج ثابت، ومولود مخلص، وثابت العزاوي، وسامي شوكت (العراق)، وواصف كمال (فلسطين)، وبدر الدين الصفدي، وجلال السيد، وعرفان الجلاد، ومنير عطية، وأبو الهدى اليافي، وصادق البصام، وسعيد فهيم، وعبد الحميد عباس، وأحمد أسود، ومحمد عثمان الألوسي، وجورج فارس[١٠١]. وبلغ عدد المؤتمرين ما يقارب الـ ٥٠ عضوًا. وأصدر المؤتمر بيانًا، كوثيقة برامجية لـ «العصبة»، وجاء فيه ما يجعل منها «المحاولة الأولى لإضفاء الطابع الأيديولوجي على الحركة القومية العربية»[١٠٢].

ضمّت العصبة جيلًا ثانيًا من الوطنيين السوريين الذين «كانت أعمارهم، في المعدل، أقل عشرين عامًا من أعمار نظرائهم في الكتلة الوطنية. وفي الحقيقة، كان عمر العضو النشيط الفاعل الأكبر سنًا من العصبة، مكرَّم الأتاسي، لا يتجاوز الـ ٣٤ عامًا. وكان متوسط عمر القادة ٢٩ عامًا. وبالنسبة إلى الخلفيات الثقافية، فإن جميع قادة العصبة كانوا قد تلقوا تدريبًا متقدمًا، نصفهم في أوروبا، في فرنسا غالبًا، ونصفهم الآخر في الجامعة السورية في دمشق»[١٠٣]. وكان قد سبق لقاءهم هذا، اجتماع الكثير من هؤلاء مع غيرهم، في «المؤتمر العربي» في القدس عام ١٩٣١، الذي عُقد في منزل عوني

(١٠١) المصدر نفسه، ص ٥٧ ـ ٥٨، وياسين [وآخ.]، **الأحزاب والحركات القومية العربية**، ص ٦٩ ـ ٧٠ و٨٥.

(١٠٢) مصطفى دندشلي، **حزب البعث العربي الاشتراكي، ١٩٤٠ ـ ١٩٦٣**، تعريب يوسف جباعي (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٩)، ص ١٢.

(١٠٣) خوري، **سوريا والانتداب الفرنسي ـ سياسة القومية العربية من ١٩٢٠ ـ ١٩٤٥**، ص ٤٦٦.

عبد الهادي. وخرجت من مؤتمرها في قرنايل ببرنامج قومي راديكالي، كان بمثابة التربة التي استقت منها الأحزاب القومية التي ولدت لاحقًا في المشرق (حركة القوميين العرب، والبعث) اتجاهاتها الرئيسية. شدَّد برنامج العصبة على رفض الاعتراف بالانتداب، وبكل الحدود التي صاغها الاستعمار، ونظر إلى جميع الأقطار العربية كأمة واحدة، ذات جنسية ولغة واحدة، وتحدث عن إزالة الحواجز الجمركية بين الدول العربية، واعتبار البلاد العربية وحدة اقتصادية واحدة، ودعا إلى العناية بالشعور القومي العربي، ومقاومة أي عصبية أخرى، ووضع هدفها الأول: تأليف دولة العرب الكبرى، ودعا إلى التسليم بأن قضية فلسطين هي جزء من قضية الوطن العربي الأكبر، وأن مصيرها مرتبط بمصير الأقطار العربية الأخرى[١٠٤]. استقر مركز العصبة في دمشق، وترأستها لجنة تنفيذية بسكرتير عام، وصار لها فروع في بعض المدن السورية واللبنانية. ومن أعضائها عبد الرزاق الدندشي، وفهمي المحايري، وصبري العسلي، وفريد زين الدين، وزكي الأرسوزي[١٠٥]. وقد كان أمينها العام، عبد الرزاق الدندشي، شابًا مثقفًا وخطيبًا مفوَّهًا، تخرج في المعاهد الحقوقية الفرنسية، «كان متقدمًا بثقافته ووعيه على رجال الرعيل الأول، ويتجلى ذلك من منهاج عصبة العمل القومي، التي أسسها بتشجيع من الملك فيصل، ملك العراق، ومباركة هاشم الأتاسي رئيس الكتلة الوطنية، واشترك العديد من شباب آل الأتاسي بحمص، حيث تشكلت أقوى قاعدة شعبية لهذا الحزب. وبعد انتساب صبري العسلي وبعض شباب الكتلة الوطنية بدمشق للعصبة ازدادت قوة وانتشارًا»[١٠٦].

وعلى الرغم من أن برنامج العصبة لم يتحدث عن شكل الدولة الموحدة المقبلة، إلّا أنه أظهر انحيازه لقيام دولة واحدة تضم العرب

---

(١٠٤) عثمان، **الأحزاب السياسية في سورية السرية والعلنية**، ص ١٥١، وانظر أيضًا: أسامة زكي عواد، **تاريخ الأحزاب السياسية في سورية في القرن العشرين** (بيروت: دار مشرق مغرب، ١٩٩٧)، ص ٢١ ـ ٢٢.

(١٠٥) فرزات، **الحياة الحزبية في سوريا: دراسة تاريخية لنشوء الأحزاب السياسية وتطورها بين ١٩٠٨ ـ ١٩٥٥**، ص ١٤٠ ـ ١٤١.

(١٠٦) أكرم الحوراني، **مذكرات أكرم الحوراني** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٠)، ج ١، ص ١٣٦.

جميعًا، مع إنكاره لشرعية الحدود القطرية، وتجاهله لمسألة الأقليات، التي أعارها اهتمامه ـ من قبل ـ «المؤتمر الوطني السوري» في وثيقته الدستورية. وتبنى البرنامج النقد الاشتراكي للوجه الاستعماري للحداثة الأوروبية، غير أنه ألحق معالجته للمسألة الاجتماعية بالقضية القومية. وقد جاء فيه، «أن البلاد العربية بكليتها وطن عربي واحد، وما أحدثه الاستعمار من التجزئة الطارئة لا تقره الأمة... والقومية العربية فوق كل شيء وقبل كل شيء»، وبأنه اعتبر القومية العربية روح هذه النهضة ومحورها، أقر بأنه «ليس من الجائز اعتناق أي مذهب من المذاهب الاجتماعية يكون من شأنه إضعاف الحس القومي أو الخروج على التقاليد العربية الصالحة، وأن من الواجب مقاومة كل العصبيات العائلية أو المذهبية أو المحلية التي يجب أن تذوب وتفنى في سبيل المصلحة القومية، وألا يتخذ من إحداها أساسًا للحركات الوطنية»[١٠٧].

وقرّر البرنامج الأهداف العليا لـ «العصبة»، وتتمثل في مبدأين: «أ. سيادة العرب واستقلالهم المطلقين. ب. الوحدة العربية الشاملة»، فأما السيادة والاستقلال فحق طبيعي هو للأمم كحق الحياة للأفراد... وأن نوال السيادة والاحتفاظ بها موقوف على وحدة البلاد العربية». ثم أكدت العصبة في برنامجها ـ استباقًا منها للتنظير الأيديولوجي الذي سيبدأ في الثلاثينيات ـ لمفهوم الأمة وللعوامل المحددة لها، على أن الأمة العربية تتوافر فيها «وحدة التاريخ والتقاليد والعادات واللغة والغايات والوضع الجغرافي كل عوامل الوحدة التي تشغل الأمم وتوحد بلادهم»[١٠٨]. إلا أن هذا البرنامج الوحدوي الراديكالي، يستدرك اندفاعه نحو الوحدة الاندماجية، بالدعوة إلى الانتباه إلى المشكلات المحلية/ القُطرية، والوطنية بالقول «غير أنه لم يكن من مفهوم هذه الخطة ترك الجهاد المحلي، بل إن الأمر على العكس من ذلك تمامًا، لأن تعدد المستعمرين وتعدّد طرائقهم الاستعمارية في مختلف الأقطار العربية جعل لكل قطر ظرفه الخاص، الذي تجب معالجته بوسائل خاصة، وتتطلب

---

(١٠٧) بوسعيد، عصبة العمل القومي ودورها في لبنان وسوريا ١٩٣٣ ـ ١٩٣٩، ص ٢٥٦.

(١٠٨) المصدر نفسه، ص ٢٤٧ ـ ٢٤٨.

وضع برامج محلية تراعي فيها الظروف القُطرية، ضمن ضوابط محددة تمنع شذوذ العمل السياسي عن الأهداف العليا»[109]. ولأن الرابط بين العمل القومي، والعمل المحلي، يجد مبتغاه، عند العصبة في «توحيد حركة المقاومة القومية في الأقطار العربية، وتضامن العرب وتآلفت جهودهم للقضاء على الثغرات الإقليمية بمعناها القاصر، ووصل ما انقطع من الروابط بين الصفوف المجاهدة في كل قطر «لهذا كان» من الطبيعي أن تؤسس الحركة (العصبة) على أساس شعبي، وتنظم تنظيمًا محكمًا يضمن لها البقاء والاستمرار والاطراد والنشاط وحسن القيادة»[110]. ولعل هذا التأكيد على «التنظيم القومي» هو استباق آخر، لما روج له القوميون الأيديولوجيون الراديكاليون في ما بعد، أكان في «الحركة السرية العربية» أو «حركة القوميين العرب»، أو «البعث العربي»، ودشن لفكرة «الطليعة» ولدورها المتبصر بحقيقة الأمة، وحاجاتها، المعبرة عنها.

وخلافًا لبرنامج العصبة، كانت الوثيقة الدستورية، التي أقرها «المؤتمر الوطني السوري»، من قبل، مفعمة بروح الديمقراطية وبالنزعة الدستورية، وبمراعاتها لمسألة الأقليات، وذلك بالإقرار بوجودها أولًا، ثم معالجتها بطريقة ديمقراطية، بينما نجد أن هذه النزعة الدستورية الديمقراطية، ومعالجة مسألة الأقليات على أساسها، تختفيان تمامًا من برنامج العصبة، وتتواريان تحت ضغط التأكيدات على «الوحدة»، والشأن «القومي»، وتحت ضغط الميل نحو تأكيد العام على حساب الخاص والانتماءات الفرعية والطرفية؛ فقد جاء في برنامجها «وحيث إنه لا فرق في الحقوق والواجبات بين مواطن ومواطن أيًا كان مذهبه أو منبته أو لغته، فإننا نُنْكر ولا نعترف بوجود الأقليات، المذهبية أو العنصرية، أو اللغوية، وليس لسكان البلاد العربية غير جنسية واحدة هي الجنسية العربية، ولغة رسمية واحدة هي اللغة العربية، وكل إخلال بهذه الوحدة جريمة وطنية»[111]؛ فهنا، ينظر البرنامج إلى الأمة العربية كجسم صلب خالٍ من التنوعات اللغوية والثقافة الدينية،

---

(١٠٩) المصدر نفسه، ص ٢٥٠.

(١١٠) المصدر نفسه، ص ٢٤٩.

(١١١) المصدر نفسه، ص ٢٥٢.

أو يجب أن تكون، ولا يعترف بهذه التنوعات إن وجدت، وذلك حرصًا منه على صفاء «الهوية» العربية ونقاء ملامحها، وعلى مواطنة عربية لا تقبل بالتنوعات والفروقات! وبهذا نكون قد دخلنا عتبة الأيديولوجيات القومية الصلبة.

وأمام هذا التعلق في المطلق، والنموذجي، يختفي النسبي، والتدرج، والاعتراف بتوازنات القوى، والممكن، التي هي المفاهيم القاعدية للسياسة، لذا فالبرنامج، يشدد على «مبدأ اللاتعاون مع المستعمرين والحكومات التي يقيمونها، وينتقد سياسة «الكتلة الوطنية» السورية، بدعوى «أن سياسة التفاهم كادت أن تنقلب شرًا مستطيرًا، وتتجه نحو «سياسة الأمر الواقع»، أو «السياسة الماتَيَسَّرية»، أي إلى الخضوع»[١١٢].

جمعت العصبة، في مؤتمرها التأسيسي وفي إطارها التنظيمي، حلقات من المثقفين الراديكاليين، استقطبتهم الدعوة لتكوين إطار تنظيمي قومي جديد يجمع شتات المثقفين القوميين، بطريقة تسمح لهم بألا تستغرقهم النضالات الوطنية لأقطارهم، أو تصرفهم عن نضالهم القومي الوحدوي. وحَّدَهم التعطُّش للبحث عن «نظرية» قومية تؤطِّر، وتشكل مرجعًا نظريًا لنضالهم السياسي الوحدوي وللبحث في السبل الضرورية لمواجهة الخطر الصهيوني. أما في ما عدا ذلك، فالتباينات في الآراء كثيرة ومتنوعة. فلقد غطت العصبة موقتًا على هذه التباينات بين العناصر المتنافرة، إلا أن الزمن ما لبث أن كشف عنها، وهو ما تجلى في التفكك الذي أصاب العصبة لاحقًا، وانتقال الكثير من أفرادها إلى أطر تنظيمية جديدة، كما هو حال كاظم الصلح ورفاقه، وحال قوى أخرى اتجهت إلى تأسيس «البعث»، أو إلى اختيار طريق «حركة القوميين العرب».

لعل علي ناصر الدين، .كان الرمز، والممثل الحقيقي لحقبة «العصبة»، التي شكلت المدماك الأول، في تجربة بناء الحزب القومي، الذي حمل أيديولوجية قومية صلبة، وضعت الأرجحية للتعليلات النظرية والمفهومية عن الأمة وعوامل تكونها، التي امتزج فيها أحيانًا الأسطوري والتخيلي

---

(١١٢) المصدر نفسه، ص ٢٦٤.

بالواقعي، على حساب العنصر السياسي، وعنصر البحث الجدي عن الطرق الدستورية التعاقدية للعمل القومي الوحدوي، بعد أن تجاهلت اهتمام الرعيل القومي الأول بالمسألة الدستورية والتعاقدية لعملية التوحيد القومي. يقول أكرم الحوراني: «كان الاستقلال والوحدة السورية بحدود سورية الطبيعية هما الهدف المرحلي للكتلة الوطنية، بينما رجعت عصبة العمل القومي إلى منابع الجمعيات العربية الأولى، وجعلت من العمل للوحدة العربية هدفها الأول ومحور سياستها الداخلية والعربية والدولية، وكانت الخطوة المرحلية في مفاهيم العصبة هي الوحدة بين القطرين الشقيقين سورية والعراق»[١١٣]. ولكن الحوراني تجاهل في حكمه هذا استخفاف العصبة للجسم الدستوري الديمقراطي من فكر الجمعيات.

نشأ للعصبة فرع في لبنان عام ١٩٣٦، وبقي مركزها في دمشق. وحضر ممثلوها مؤتمر الساحل، بقيادة ممثل الفرع علي ناصر الدين، وقد وقفت «عصبة العمل القومي» من الناحية العملية، وفي مطالبها الملموسة المعبر عنها في قرارات المؤتمر، في صف القوى التقليدية، التي طالبت بضم الساحل والأقضية الأربعة إلى سورية، من دون النظر إلى موقف «جبل لبنان»، أو انتظار موقف أهله، حتى يذهب لبنان برمته إلى الوحدة. إذ بدأت العصبة تطرح نفسها بديلًا من «الكتلة الوطنية» في سورية ولبنان، وناكفتها في العديد من المسائل، ومن بينها القضية اللبنانية؛ فإذا كانت الكتلة قد بدأت، في سبيل نيل الاستقلال، بالتراجع، في منتصف الثلاثينيات، عن المطالبة بعودة الأقضية الأربعة التي ضُمت إلى لبنان القديم عام ١٩٢٠، فإن العصبة، في المقابل، صعَّدت من تحركها من أجل وحدة سورية ـ لبنانية، على الأخص المناطق المتنازع حولها: الأقضية والساحل؛ فالتقت مواقف علي ناصر الدين مع مواقف القوميين العرب اللبنانيين التقليديين، في مؤتمر الساحل لعام ١٩٣٦، وذلك في المطالبة بالإعادة الفورية لتلك المناطق إلى سورية. على الرغم من تأكيده أن جبل لبنان أرض عربية، ويجب أن تكون جزءًا من الدولة العربية المرتقبة، يعود لسكان جبل لبنان تحديد العلاقة التي يريدونها مع الداخل السوري. ولقد كانت

(١١٣) الحوراني، مذكرات أكرم الحوراني، ص ١٣٩.

«العصبة» والشخصيات الإسلامية في الساحل: طرابلس، بيروت، صيدا، وصور، والبقاع والأقضية الأربعة، على وفاق حول مطالبهم الآنية على الأقل، ويمكن التعبير عن موقفهم ذاك، بأنهما كانوا «انفصاليين»، إن صح التعبير، بدلالة موقفهم من «جبل لبنان»، فهم يطالبون بـ «الانفصال» عن جبل لبنان، وبالتالي عن لبنان الكبير لـ «يتحدوا» بسورية؛ فانطوى التطبيق الفعلي لمطلبهم الوحدوي على مطلب الانفصال من جهة، وعلى الوحدة من جهة أخرى، بصرف النظر عن تصورهم إن كانت هذه الوحدة ستندرج في الوحدة العربية الجامعة لاحقًا، أم لا.

حضرت «عصبة العمل القومي» المؤتمر، فتباعدت مواقفها عن موقف الكتلة الوطنية من جهة، وعن موقف «الحركة السرية العربية» جماعة «الكتاب الأحمر» من جهة أخرى، فاقترحت عمليًا عودة الأقضية والساحل إلى سورية، بشخص مسؤولها في لبنان علي ناصر الدين، وبمشاركة أحد قادتها صلاح الدين بيهم، وحضور أربعة من مؤسسيها: علي ناصر الدين، صلاح الدين بيهم، الذي انتخب نائبًا للرئيس وسكرتيرًا للمؤتمر، قسطنطين يني، وعزت قريطم. وشارك في المؤتمر ممثلًا عن طرابلس (الشيخ عبد الحميد كرامي)، وعن صيدا وصور (الشيخ أحمد عارف الزين)، وشوقي شريف الدندشي عن عكار، والمحامي فوزي بردويل عن زحلة، والشيخ سليمان ضاهر عن النبطية، وحضر أيضًا يوسف يزبك ممثلًا الموارنة «الوحدويين»، والشاعر صلاح لبكي، مأمون أياس، نعمة ثابت عن الحزب السوري القومي الاجتماعي، محمد جميل بيهم رئيس اتحاد الشبيبة الإسلامية، فضلًا على كاظم الصلح وزملائه من «الحركة العربية السرية»[١١٤].

على الرغم من دعوة العصبة إلى الوحدة العربية، تمسكت «العصبة» بالدعوة إلى عودة الساحل والأقضية الأربعة إلى سورية، وعبّرت عن هذه المطالب في مؤتمر الساحل عام ١٩٣٦، على لسان ممثلها علي ناصر الدين ورفاقه[١١٥]. ومن هنا أتت موافقتها على مقررات مؤتمر الساحل ١٩٣٦،

(١١٤) بوسعيد، عصبة العمل القومي ودورها في لبنان وسوريا ١٩٣٣ ـ ١٩٣٩، ص ١٥٧.

(١١٥) المصدر نفسه، ص ١٥٧.

وهي المطالبة بـ: «أ ـ وحدة البلاد السورية الشاملة، وإنشاء حكومة وطنية على أساس السيادة القومية تمثل البلاد تمثيلًا صحيحًا. ب ـ تسليم إدارة الجمارك العامة إلى هذه الحكومة الوطنية. ج ـ السماح للمبعدين السياسيين بالعودة.. ورفض المؤتمرون الانضمام إلى جبل لبنان (باعتبارهم ممثلين للساحل والأقضية الأربعة واختيارهم الانضمام إلى سورية)»[116]. ولقد أوضح علي ناصر الدين، حينئذٍ، «أن طلب الاستقلال يجب أن يكون لسورية والمناطق المنسلخة عنها»[117]. وقد خاطب ناصر الدين المؤتمر بقوله «أنا رجل عربي لبناني من لبنان الصحيح (يقصد لبنان المتصرفية)... والمؤتمر عقده السادة الذين يعتبرون نفوسهم سوريين سُلخوا عن سورية لا لبنانيين، فهم يستطيعون أن يطلبوا الوحدة والاستقلال لسورية لا للبنان.. وإذا كان أبناء لبنان الصحيح قد وجدوا أنفسهم قد اقتنعوا بضرورة الوحدة، وأيقنوا بأنها أمنية وطنية كما هي فعلًا، وليست دينية.. فليتقدموا بالشكل الذي يرونه مناسبًا بطلب هذه الوحدة.. غير أني اعتقد أن تقبل لبنان الصحيح لفكرة الوحدة السورية، على الرغم من أنه متمم لها جغرافيًا، يقتضي له شيئًا من الوقت بعد، فلندع الأيام تعمل عملها والتطور يسير في مجراه»[118]. غير أن العصبة في سورية ولبنان غيرت موقفها من وحدة الأقضية مع سورية بعد معاهدة عام ١٩٣٦، تحديدًا عام ١٩٣٧، حين «أعلنت عن موافقتها على لبنان كقطر عربي وليس كجزء من قطر، على قاعدة العمل من أجل تحريره من الأجنبي. وأعرب علي ناصر الدين عن هذا الموقف قائلًا».. تبين للعصبة بعد تجارب عديدة ودروس وأبحاث، أن فكرة معينة تتعلق بلبنان، الذي كان القوميون العرب العارفون المخلصون في كل مكان، يرون فيه إقليمًا من أقاليم ديار الشام، تستحق أن تُدرس. وأن هذه الفكرة قد تجمع اللبنانيين على صعيد واحد، وتتجه بهم الاتجاه الصحيح. وقد أوحى للعصبة بهذه الفكرة عوامل عديدة كان في مقدمها التطور الذي بدأ يظهر في تفكير بعض اللبنانيين في شأن قومية أهل لبنان

(١١٦) المصدر نفسه، ص ١٥١ ـ ١٥٢.

(١١٧) المصدر نفسه، ص ١٥٨.

(١١٨) حلاق، مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة ١٩٣٦، ص ٥٠ ـ ٥٢.

وعروبته؛ فقد طغت يومذاك إلى حدٍّ ما، في أقلام الكتَّاب وعلى ألسِنة بعض الناس عبارة: لبنان وطن عربي مستقل. وكان هؤلاء أنفسهم حتى عهد غير بعيد من ذلك اليوم يتنكرون لكل ما هو عربي.. أما الفكرة فهي مماشاة القائلين بكيان لبنان في قولهم، واعتباره قطرًا عربيًا قائمًا بنفسه وليس جزءًا من قطر، على أن يجارينا المتنكرون للعرب والعروبة في العمل لتحرير لبنان من الأجنبي.. ولتوجيهه وجهة الشرق العربي وتقريبه من الأقطار العربية الشقيقة»[119]. ويتبين من الموقف الجديد للعصبة الذي عبر عنه ناصر الدين، أنها «أصبحت، في بداية عام ١٩٣٨، مُتَخلِّية عن العمل من أجل الوحدة السورية، ومُقرَّة بلبنان كما هو عليه، ومستعدَّة للالتقاء مع الهيئات غير الوحدوية (في لبنان) إنما المعارِضة للانتداب، وذلك على قاعدة العمل من أجل استقلال لبنان التام، وتقاربه مع الأقطار العربية على أساس القومية العربية»[120].

إثر هذا التغيُّر، قَبِل فرع العصبة في لبنان ما هو أقل من الوحدة العربية الكاملة، وذلك عندما أذاع في بيان له في الأول من آذار/ مارس ١٩٣٩، «أن العصبة تعتبر لبنان بكيانه الجغرافي الحاضر قطرًا عربيًا مستقلًا، وتعتبر اللبنانيين كافة إخوة ومواطنين، لا فاضل فيهم ولا مفضول إلا بالمواهب والأعمال الوطنية المُثمرة. ولا تعترف بأكثرية أو أقلية في لبنان إلا من الناحية السياسية، لأنها لا تقوم على أساس ديني أو مذهبي أو عائلي، ولأنها تنظر إلى اللبنانيين كشعب واحد»[121]. فقد ذكر علي ناصر الدين، أن العصبة تبينت، منذ عام ١٩٣٨، وبعد تجارب عديدة ودروس وأبحاث، «أن فكرة معينة تتعلق بلبنان.. قد تجمع اللبنانيين على صعيد واحد، وتتجه بهم الاتجاه الصحيح. وقد أوحى للعصبة بهذه الفكرة عوامل عديدة كان في مقدمتها التطور الذي بدأ يظهر على تفكير بعض اللبنانيين في شأن قومية أهل لبنان وعروبته؛ فقد طغت يومذاك إلى حد ما، على

(١١٩) طربين، **الوحدة العربية في تاريخ المشرق المعاصر ١٨٠٠ ـ ١٩٥٨**، ص ٢٣٨.

(١٢٠) بوسعيد، **عصبة العمل القومي ودورها في لبنان وسوريا ١٩٣٣ ـ ١٩٣٩**، ص ١٧٩.

(١٢١) طربين، المصدر نفسه، ص ٢٣٨، قارن مع: طربين، **تاريخ المشرق العربي المعاصر**، ص ٤٦٨.

أقلام الكتاب وألسنة بعض الناس عبارة: لبنان وطن عربي مستقل، وكان هؤلاء أنفسهم إلى عهد غير بعيد من ذلك اليوم يتنكرون لكل ما هو عربي. . أما الفكرة (فكرة العصبة الجديدة)، فهي مماشاة القائلين بكيان لبنان في قولهم واعتباره قطرًا عربيًا قائمًا بنفسه وليس جزءًا من قطر آخر. على أن يجارينا المتنكرون للعرب وللعروبة في العمل لتحرير لبنان من الأجنبي، واستقلاله على أساس أن أهله عرب وليسوا فينيقيين»[١٢٢]. وأعلنت العصبة، أيضًا، في بيان آخر لها، في ٣ نيسان/أبريل: «أن العصبة تعتبر لبنان بكيانه الجغرافي الحاضر قطرًا عربيًا له ما لغيره من الأقطار العربية الحق التام في الحرية والاستقلال، وأن العصبة التي تعتبر الأقطار العربية كلها وطن لكل عربي، تريد أن تجعل من لبنان الحلقة الذهبية في سلسلة هذه الأقطار»[١٢٣]. ما لبثت العصبة أن تفككت في نهاية الثلاثينيات بفعل الضربات المتلاحقة لقوى الانتداب.

أما «الحزب السوري القومي الاجتماعي»، الذي تأسس في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٢، وظهر إلى العلن في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٥. تحدث مؤسسه أنطون سعادة عن دواعي هذه النشأة، بالقول: «. . . فأسَّستُ الحزب السوري القومي الاجتماعي، ووحدتُ فيه العقائد القومية في عقيدة واحدة هي: سورية للسوريين. والسوريون أمة تامة. ووضعتُ مبادئ الجهة الإصلاحية كفصل الدين عن الدولة، وجعل الإنتاج أساس توزيع الثروة والعمل، وإيجاد جيش قوي ذي قيمة فعلية في تقرير مصير الأمة والوطن، واتخذت صفة السرية للحزب صيانة له من هجمات الفئات التي تخشى نشوءه ونموه، ومن السلطات التي قد لا ترغب في وجوده»[١٢٤]. وتمسك الحزب في دستوره بالوحدة السورية التي لا تنفصم عراها، وتضم سورية الطبيعية. ثم أضاف إليها سعادة قبرص والعراق. ولم يتقيد الحزب دائمًا، في مسلكه السياسي، من أجل هذه الوحدة بالطرق الديمقراطية الدستورية،

---

(١٢٢) طربين، الوحدة العربية في تاريخ المشرق المعاصر ١٨٠٠ ـ ١٩٥٨، ص ٢٣٨.

(١٢٣) المصدر نفسه، ص ٢٣٩، قارن مع: طربين، تاريخ المشرق العربي المعاصر، ص ٤٦٩.

(١٢٤) عثمان، الأحزاب السياسية في سورية السرية والعلنية، ص ١٦٥.

أكان في لبنان وسورية. وجعله ذلك يدخل في علاقات خطرة مع الحكومتين السورية واللبنانية، وعرّضه لصدمات كبيرة معهما. ونشر الحزب نص دستوره، في ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٧، بيَّن أن غايته «بعث نهضة سورية قومية اجتماعية تكفل تحقيق مبادئه، وتعيد إلى الأمة السورية حيوتها وقوتها، وتنظيم حركة تؤدي إلى استقلال الأمة السورية استقلالًا تامًا، وتثبيت سيادتها وإقامة نظام جديد يؤمن مصالحها، ويرفع مستوى حياتها والسعي لإنشاء جبهة عربية». وقرن الدستور هذه المقدمة بثمانية مبادئ أساسية، وخمسة مبادئ إصلاحية. المبادئ الأساسية، هي: ١ ـ سورية للسوريين والسوريون أمة تامة. ٢ ـ القضية السورية هي قضية قومية قائمة بنفسها مستقلة كل الاستقلال عن أي قضية أخرى. ٣ ـ القضية السورية هي قضية الأمة السورية والوطن السوري. ٤ ـ الأمة السورية هي وحدة الشعب السوري المتولدة من تاريخ طويل يرجع إلى ما قبل الزمن التاريخي. ٥ ـ الوطن السوري هو البيئة الطبيعية التي نشأت فيها الأمة السورية، وهي ذات حدود جغرافية تميزها عن سواها، تمتد من جبال طوروس في الشمال الغربي، وجبال البختياري في الشمال الشرقي، إلى قناة السويس والبحر الأحمر في الجنوب. شاملة جزيرة قبرص، إلى قوس الصحراء الغربية، وخليج العجم في الشرق. ويُعَبَّر عنها بلفظ عام الهلال السوري الخصيب ونجمته قبرص. ٦ ـ الأمة السورية مجتمع واحد. ٧ ـ تستمد النهضة السورية القومية الاجتماعية روحها من مواهب الأمة السورية وتاريخها الثقافي السياسي القومي. ٨ ـ مصلحة سورية فوق كل مصلحة».

أما المبادئ الإصلاحية، فتشمل: «١ ـ فصل الدين عن الدولة. ٢ ـ منع رجال الدين من التدخل في شؤون السياسة والقضاء القوميين. ٣ ـ إزالة الحواجز بين الطوائف والمذاهب. ٤ ـ إلغاء الإقطاع وتنظيم الاقتصاد القومي على أساس الإنتاج وإنصاف العمل وصيانة مصلحة الأمة والدولة. ٥ ـ إعداد جيش قوي يكون ذا فعالية في تقرير مصير الأمة والوطن»[١٢٥].

وكان الحزب حذرًا من المعاهدة السورية ـ الفرنسية، وقدَّم سعادة توصية

(١٢٥) المصدر نفسه، ص ١٦٦ ـ ١٦٩.

باسم الحزب إلى الوفد السوي المفاوض في شأن المعاهدة مع فرنسا «بوضع تحفظات في المعاهدة من أجل العقيدة القومية في لبنان، وترك الباب مفتوحًا لاتصاله بالشام»[١٢٦]. وأعرب عن أسفه في خطاب عام ١٩٣٨، لعدم تعاون الكتلة الوطنية مع الحزب في معالجة القضية الوطنية والمسائل السياسية[١٢٧].
وأمام توجه الكتلة الوطنية إلى الاعتراف باستقلال لبنان، أتخذ الحزب القومي الاجتماعي سياسة ذات وجهين: استمر بالدعوة إلى الوحدة السورية، واغتنام أي فرصة لتحقيقها من جهة، واعترف لفظيًا بالكيان اللبناني من جهة أخرى؛ فقد أخذ الحزب «يسعى لنشر فكرة الوحدة السورية القومية (بعد أن أقفل الكتلويون عمليًا باب الوحدة السياسية ـ من نشرة رسمية للحزب القومي). واعترف الحزب بكيان لبنان (على ألا يمنع هذا من اعتبار الواقع أن سورية الجغرافية تشكل وحدة اجتماعية ـ اقتصادية من خطاب الزعيم)...»[١٢٨].

لقد حصر الحزب السوري القومي اهتمامه بالمسألة السورية، رافعًا موقعها إلى أمة متكونة من قديم الزمن بفعل البيئة السورية، رافعًا من شأن الجغرافيا والبيئة إلى مستوى العامل الوحيد الفاعل في تكوينها على حساب العوامل التاريخية والإنسانية. وقرر سعادة في **نشوء الأمم**، أن وحدة البيئة الجغرافية... وحدة للوطن، هي الأساس في تحديد الأمة: «إن الأمة تجد أساسها قبل كل شيء في وحدة أرضية معينة يتفاعل معها الناس، وتشتبك وتتحد ضمنها»[١٢٩]. اعتقد سعادة أن الهجرات العربية من الجزيرة العربية أحد مثالب التاريخ السوري، فكتب «الحقيقة أن ما تألمت منه سورية منذ أقدم عصورها حتى اليوم هو كونها موازية من الجنوب للصحراء الهاجعة على أرضها، وأنها معرضة دائمًا لتسلط تيارات من هجرة القبائل المتبدية عليها»[١٣٠]. إلا أن سعادة حاول أن يُكيِّف نظريته مع واقع تأثير تيارات

---

(١٢٦) «من خطاب الزعيم أنطون سعادة في آذار/ مارس ١٩٣٨،» في: **الحياة الحزبية في سوريا**، ص ١٦٠.

(١٢٧) المصدر نفسه، ص ١٥٩ ـ ١٦٠.

(١٢٨) المصدر نفسه، ص ١٩٢.

(١٢٩) أنطون سعادة، **نشوء الأمم**، ط ٢ (دمشق: [د. ن.]، ١٩٥١)، ص ١٦٦.

(١٣٠) المصدر نفسه، ص ١١٣.

الفكرة العربية، فأشار إلى أن «العالم العربي مؤلف من عدة أمم منها الأمة السورية. وعلى أمم العالم العربي أن تناضل لإنشاء جبهة عربية واحدة تؤلف الأمة السورية سيف تلك الجبهة وترسها»[١٣١]. غير أنه نظر إلى علاقة سورية بالعروبة على ضوء نظريته القومية «المتعالية»، فهي «وإن لم تقُل بالتفوق العرقي، لكنها تقول بتفوق المزيج السلالي: إن الأمم الحية القوية الفعالة تمتد وراء حدود بلادها الطبيعية». وينطلق من هذه الفرضية ليرى «أن الأمة السورية هي الأمة المؤهلة للنهوض بالعالم العربي، ولكنها لا تستطيع القيام بهذا العمل، إلا إذا كانت ذات عصبية قوية بذاتها، لجعل ثقافتها مسيطرة وإرادتها»[١٣٢].

واعتبر الحزب القومي الاجتماعي المسألة اللبنانية جزءًا من المسألة السورية، أو كما قال سعادة: «تؤلف المسألة اللبنانية جزءًا متممًا من للقضية السورية، وجميع المسائل السورية بما فيها المسائل اللبنانية يجب أن توَّحَّد في برنامج واحد وقضية واحدة»[١٣٣]. واشترك في النشاط الذي قام في لبنان «لإعادة الأقضية الأربعة والساحل إلى الجمهورية السورية، بدعوته إلى (القومية السورية والوحدة السورية) وبوحدة لبنان مع سورية. وحضر مندوبون عنه مؤتمر الساحل في بيروت عام ١٩٣٦، ولكن لم تُقْبَل آراؤهم التي عرضوها قبولًا حسنًا»[١٣٤]. وشدد أنطون سعادة، في هذه الفترة، «على وحدة الأمة السورية وندد بالإقليمية الانفصالية، والعصبية الطائفية.. وتوسل السوريون القوميون، في عام ١٩٣٦، الشعب لنشر دعوتهم إلى الوحدة السورية، التي اعتقلت السلطات زعيمهم ومساعديه الكبار»[١٣٥].

---

(١٣١) عبد الله حنا، **الاتجاهات الفكرية في سوريا ولبنان ١٩٢٠ ـ ١٩٤٥** (دمشق: دار التقدم العربي، ١٩٧٣)، ص ٧٤.

(١٣٢) «نشرة الإذاعة في الحزب السوري القومي الاجتماعي،» (المجلد الثالث، العدد ٥، ٣١ آب/أغسطس ١٩٤٧)، في فرزات، **الحياة الحزبية في سوريا**، ص ١٥٢.

(١٣٣) حنا، المصدر نفسه، ص ٧٢.

(١٣٤) فرزات، **الحياة الحزبية في سوريا: دراسة تاريخية لنشوء الأحزاب السياسية وتطورها بين ١٩٠٨ ـ ١٩٥٥**، ص ١٥٩.

(١٣٥) الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص ٢٢٦ ـ ٢٢٧.

ومن الممكن القول، إن الحزب السوري القومي كان له في هذه المرحلة «موقفان أساسيان: الموقف **الأول**، يتجلى في تأييده لوحدة سورية ولبنان من حيث المبدأ، وقد جاهر بذلك في المحاكم، وفي ما قام به من نشاط في لبنان. . . والموقف **الثاني**، يتعلق بالمعاهدة. فهو يرى أن الشروط التي توصل إليها الوفد المفاوض غير كافية لتحقيق المطالب القومية»[١٣٦].
وعبَّر ممثلو الحزب، في مؤتمر الساحل عام ١٩٣٦، عن تمسكهم بوحدة لبنان، كل لبنان، لا الساحل والأقضية الأربعة، بسورية فحسب. حفَّزهم توجه عميق وصلب نحو وحدة سورية الكبرى من دون اكتراث بالحدود السياسية القائمة، فأنطلق الحزب في نشاطه في المجال السوري الشامل، الذي ينظر إليه ككيان عضوي منصهر لا يقبل التعدد والتنوع، ويعلو على ذلك التنوع والتعددية. لهذا لم يعترف بالحدود السياسية القائمة بين سورية ولبنان، واستلهم دائمًا خططًا حاول فيها تقريب فرص الاندماج بين البلدين، ولم يأخذ بالاعتبار الطرق الدستورية في عمله وخططه. وقد انحاز إلى فكرة علمانية جذرية مفصولة تمامًا عن الجذر الدستوري الديمقراطي. وجدَّد ممثلو الحزب القومي، في مؤتمر الساحل عام ١٩٣٦، دعوتهم إلى الوحدة وانضمام لبنان إلى سورية، فانتقدوا ما قرره المؤتمرون من دعوة إلى «عودة» الساحل والأقضية إلى سورية، من دون لبنان المتصرفية، وذلك لأنهم يريدون وحدة لبنان كله إلى سورية، لأن لا فرق لديهم بين الأقضية ولبنان المتصرفية، فكلاهما من سورية؛ فقال نائب رئيس الحزب، صلاح لبكي، في المؤتمر «أرجو أن يُسجَّل أن خمسة عشر ألف فتى من فتيان لبنان يطلبون الوحدة السورية. وإذا قلت إن خمسة عشر ألف فتى لبناني يطلبون الوحدة، فإني على ثقة مما أقول إن لبنان أيها السادة هو قطعة من سورية، وشباب لبنان اليوم لا يرضون أن ينفصلوا عن أمهم». ثم تابع القول في مناسبة أخرى من جلسات المؤتمر «نحن كلنا فُصلنا عن سورية وليس أنتم وحدكم أيها السادة (يقصد سكان الأقضية والساحل)؛ فإذا كان أبناء الأقضية المنسلخة يطلبون الرجوع إلى أمهم التي سُلخوا عنها، فإن لبنان هو جزء من سورية ونحن نصر على ذكر لبنان في طلب الوحدة لأن لبنان مُعترف به

---

(١٣٦) قرقوط، تطور الحركة الوطنية في سورية ١٩٢٠ ـ ١٩٣٩، ص ١٨١.

دوليًا في عصبة الأمم وصك الانتداب هو لسورية ولبنان معًا، نحن نطلب الوحدة السورية الشاملة خوفًا من أن نقع في صهيونية أخرى»[١٣٧].

وقد عكس الحزب الشيوعي السوري، الذي كان يضم شيوعيي لبنان وسورية آنئذ، توجهات الكومنترن العروبية، في وثائقه عام ١٩٣١، ونقل نشاطه من الهموم النقابية والاقتصادوية، أو الإنسانية العامة، إلى مواجهة موجودات السيطرة الغربية: التجزئة، تهويد فلسطين، التبعية والتأخر التاريخي. وحوَّل انتباهه ونشاطه نحو الوحدة العربية، والتحرر القومي، والتوجه نحو بناء حزب شيوعي عربي يكون أداة للنشاط السياسي على الصعيد القومي؛ فوضع الحزب نفسه، نظريًا على سكة الاندماج في الوسط الشعبي العربي، ساعده في ذلك إشراف محمود الأطرش (الجزائري الأصل)، على تطبيق هذا التوجه، يعاضده في ذلك سليم خياطة. وقد تدعَّم هذا التوجه، عندما تحول الحزب عام ١٩٣٣، عن خطه اليساري الانعزالي السابق (طبقة ضد طبقة) إلى خط تحالف وطني على قاعدة العمل المشترك من أجل الاستقلال الوطني، والتحرر القومي[١٣٨]، وكان ذلك استجابة للتعديلات التي طرأت على سياسة الأممية إثر صعود النازية في ألمانيا، ودعم توجه الكتلة الوطنية: الاستقلال **أولًا**، والتنسيق السوري ـ اللبناني من أجل الاستقلال **ثانيًا**.

---

(١٣٧) حلاق، **مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة ١٩٣٦**، ص ٤٦ و٥٤.

(١٣٨) أرتين مادويان، **حياة على المتراس: ذكريات ومشاهدات** (بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٦)، ص ١٢٥، وانظر أيضًا: يوسف خطار الحلو، **أوراق من تاريخنا** (بيروت: الفارابي، ١٩٨٨)، ص ٣٥٧.

الفصل الرابع

تعزيز نزعة الاعتراف باستقلال لبنان في غمار العهد الوطني الليبرالي

تعززت اتجاهات النزعة الاستقلالية لدى النخب النافذة في البلدين أمام استحقاقات الفصل الختامي للحرب العالمية الثانية؛ فقد وقعت سورية ولبنان تحت نفوذ حكومة فيشي الموالية للألمان، فعملت بريطانيا على المساعدة في تخلّص سورية من القوات الفاشية بدعم جيش فرنسا الحرة، أصدر الجنرال كاترو قائد القوات الفرنسية الحرة، بيانًا، مع بداية زحف قواته على سورية بدعم من البريطانيين، لطرد حكومة فيشي العميلة، وعد فيه السوريين بالاستقلال فور انتهاء الحرب: «فقد جئت لأضع نهاية لنظام الانتداب، ولأعلن لكم بأنكم أحرار في أن تشكلوا دولًا مستقلة، أو توحدوا أنفسكم في دولة واحدة. وفي كلتا الحالتين، فإن وضعكم المستقل وسيادتكم سيكونان مضمونين بمعاهدة تحدِّد علاقتنا المتبادلة تحديدًا تامًا». ومن ثم فقد طلب الجنرال كاترو، بعد تعيينه مندوبًا عامًا لفرنسا الحرة في دول المشرق، من حكومة خالد العظم أن تستمر في تأدية مهامها، مؤكدًا لها أن استقلال سورية سيتم إعلانه بعد انتهاء عمليات القتال ضد قوات فيشي[1]. وأعلن إلغاء الانتداب واعترف بسورية ولبنان دولتين مستقلتين حرتين، وأصدرت بريطانيا في الوقت ذاته ضمانًا بالاستقلال، كي تُطَمْئن السوريين. وفي ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٤١، قام الجنرال كاترو بإصدار بيان يتضمن إعلان استقلال سورية وسيادتها. جاء فيه «بدأ العهد الذي تباشر فيه سورية ممارسة الحقوق والصلاحيات المنوطة بها كدولة مستقلة ذات سيادة»[2]. وكان الجنرال كاترو قد أوعز، بتاريخ ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٤١، لخالد العظم بالاستقالة، وعين الشيخ تاج الدين الحسني رئيسًا للجمهورية.

---

(١) نزار الكيالي، دراسة في تاريخ سورية السياسي المعاصر ١٩٢٠ ـ ١٩٥٠ (دمشق: دار طلاس، ١٩٩٧)، ص ١١١ ـ ١١٨.

(٢) جوردون هـ. تودي، السياسة السورية والعسكريون ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، ترجمة محمود فلاحة (دمشق: مكتب الدراسات في رئاسة الدولة، ١٩٦٨)، ص ١١.

ثم بعد أسبوع من هذا التاريخ، أذاع كاترو بيانًا إلى السوريين جاء فيه: «. . . كذلك ترى فرنسا الحرة أن دولة سورية تشكل من الوجهة السياسية والاقتصادية والجغرافية وحدة لا تتجزأ. وأنه من الضروري أن تتضمن سلامة كيانها من أي تجزئة كانت، ولذلك فهي ستساعد على توثيق الروابط السياسية والثقافية والاقتصادية التي تجمع بين أجزاء الوطن السوري. . .»، وتابع القول: «تتعهد فرنسا الحرة بالتوسط لدى سورية ولبنان لإيجاد وضع أسس التعاون الاقتصادي بين البلدين، ولإزالة الصعوبات التي يجابهها هذا التعاون في الوقت الحاضر. وهذا الاتفاق الضروري بين بلدين أخوين وجارين يجب أن يضمن حقوق الطرفين المشروعة المتبادلة. وأن يثبت العلاقة بينهما على أساس الثقة المتبادلة»[٣].

وأعلن الجنرال كاترو من بيروت، في ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤١، استقلال لبنان. فنهض، من جراء ذلك، المحور القيادي للكتلة الوطنية، في سورية، بزعامة شكري القوتلي، بأعباء العمل السياسي الوطني سعيًا لنيل الاستقلال، وقامت الكتلة الوطنية في حشد الطاقات من أجل ذلك هذا الهدف، فقامت **أولًا**، بتعزيز موقع الكتلة الوطنية القيادي للقوى الوطنية الشعبية، تهيئةً لمعركة الاستقلال على الصعيدين الوطني والعربي، وقامت **ثانيًا**، بـ «تعزيز العلاقات اللبنانية ـ السورية المشتركة بتوفير الدعم السوري للوفاق الوطني اللبناني، على قاعدة إنشاء معارضة وطنية لبنانية لـ «الانتداب» من مختلف الفئات، لتلتقي مع المعارضة الوطنية السورية فيتمكنا من إزالة الانتداب الفرنسي وتحقيق الاستقلال»[٤]. وقد حصلت الكتلة الوطنية على استقلال سورية بالطريقة التي كانت تفضلها، أي بالتفاوض الطويل النفس والضغط الشعبي المدروس، لا بالوسائل الثورية التي كان يمكن أن تخلخل الوضع القائم المحلي بطريقة تُخرجه عن سيطرتها. ومن أجل نيل الاستقلال أبدت استعدادها لدفع متطلباته، ومن ضمنها التعامل ببراغماتية مع واقعة انبثاق الكيان اللبناني، وصولًا إلى

(٣) أكرم الحوراني، مذكرات أكرم الحوراني (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٠)، ص ٢٣٤.

(٤) غسان عيسى، **العلاقات اللبنانية السورية**، ترجمة وتحقيق صالح الأشمر (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٧)، ص ١٢٢.

الاعتراف باستقلال لبنان وحريته على أسس من الاحترام المتبادل. وبناء على ذلك، أُجريت انتخابات نيابية على مرحلتين في سورية، في ١٠ و٢٦ تموز/يوليو ١٩٤٣، انتهت بفوز قوائم الكتلة الوطنية بزعامة شكري القوتلي، الذي ما لبث أن انتخبه المجلس النيابي، في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٤٣، رئيسًا للجمهورية، بعد أن اعتذر هاشم الأتاسي عن ترشيح نفسه، فكلف سعد الله الجابري في تأليف الحكومة. وانتُخب فارس الخوري لرئاسة المجلس النيابي؛ فاعتُبِرَ هذا الدور عودة لعهد الكتلة الوطنية بين ١٩٣٦ و١٩٣٩[٥].

صحيح أن الانتخابات مكنت الوطنيين من طرح مطالب تُمثِّل الإرادة الشعبية في سورية، غير أن ما ساعدها في ذلك، وعزَّز من موقف الوطنيين أكثر، هو دخول عامل جديد، تجلى في التعاون الدبلوماسي مع لبنان، يسَّره انتخاب حكومة وطنية هناك بعد وقت قصير من الانتخابات السورية. وهكذا، شعرت حكومة الجابري في تشرين الأول/أكتوبر، أنها قوية كفاية لطرح شروطها ضمن مذكرة إلى الفرنسيين. وكان من تلك الشروط تخلي الفرنسيين عن السلطات كافة قبل عقد الاتفاقية. وكان بروز جبهة تفاوض سورية ـ لبنانية موحدة في خريف ١٩٤٣، محصلة مواقف سياسية متقاربة في لبنان وسورية في شأن مستقبل العلاقات السورية ـ اللبنانية[٦].

وفي موازاة الانتخابات السورية، فقد جرت في لبنان انتخابات عامة لاختيار أعضاء المجلس النيابي، وذلك في شهر آب/أغسطس ١٩٤٣، انتهت بفوز مرشحي الحزب الدستوري، ومن ثم انتخب المجلس بشارة الخوري رئيسًا للجمهورية في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٤٣، فشكل رياض الصلح الحكومة على مشارف عهد الاستقلال. وقد بادر رئيس الحكومة رياض الصلح «إلى الاتصال بالحكومة الوطنية في سورية للاشتراك في المطالبة باستلام المصالح المشتركة والقوات الخاصة من أيدي

---

(٥) محمد حرب فرزات، **الحياة الحزبية في سوريا: دراسة تاريخية لنشوء الأحزاب السياسية وتطورها بين ١٩٠٨ ـ ١٩٥٥** (دمشق: منشورات دار الرواد، [١٩٥٥])، ص ٢١٠.

(٦) فيليب خوري، **سوريا والانتداب الفرنسي ـ سياسة القومية العربية من ١٩٢٠ ـ ١٩٤٥** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٧)، ص ٦٧٧.

الفرنسيين، وإدارتها من قِبَلِ كلٍّ من الحكومتين السورية واللبنانية»[7].

انشدَّ انتباه النخب السورية، أكان في أوساط الكتلة الوطنية، أو في أوساط النخب القومية العربية الجديدة، إلى مشهد الانتخابات في لبنان وتفاعلت معها، حيث عبَّرت هذه النخب عن انحيازها إلى جماعة الكتلة الدستورية وتحالف بشارة الخوري ـ رياض الصلح، وفرحها بهذا التطور، وقد عبَّر عن ذلك بوضوح أكرم الحوراني، وهو يتذكر: «... كانت المعركة الانتخابية محتدمة بدقة ووضوح بين أعوان الانتداب وبين طلاب الاستقلال. وإذا كان التناقض الاستعماري بين فرنسا وبريطانيا قد لعب دورًا مهمًا في دعم الاتجاه التحرري، فما أحراه أن يلعب دورًا أكثر أهمية في سورية. كنا نتابع بفرح واستبشار وتفاؤل تصاعد الحركة التي يقودها بشارة الخوري ورياض الصلح وعبد الحميد كرامي وإخوانهم، والتي انتهت بانتصارهم على أميل إدة وأنصار فرنسا. وقد اتضحت هذه الحركة أكثر فأكثر عندما انتخب المجلس النيابي الجديد بأكثرية ساحقة بشارة الخوري رئيسًا للجمهورية». وأكد ذلك في خطابه الأول قائلًا: «أسأل الله أن يعيننا على خدمة هذا الوطن اللبناني المستقل المتمتع بسيادته كاملة غير منقوصة، مهما تكن التضحية في سبيل هذه الخدمة كبيرة. هذا الوطن اللبناني الذي نضع حبّه فوق كل شيء، يجب أن يظل للبلدان العربية الشقيقة المحيطة به جارًا أمينًا وأخًا صادقًا تربطه بها روابط تعاون يسودها الود والإخلاص». واستمر خط الثورة الصاعد عندما ألف رياض الصلح وزارته التي نالت الثقة على أساس بيانها التاريخي، مع أن «إخواننا في الأقطار العربية لا يريدون للبنان إلا ما يريده أبناؤه الأباة الوطنيون، فنحن لا نريده للاستعمار مستقرًا، وهم لا يريدونه للاستعمار إليهم ممرًا، فنحن وهم إذًا نريده وطنًا عزيزًا مستقلًا سيدًا حرًا»... قد كانت جلسة منح الثقة لهذه الوزارة الأولى في العهد الاستقلالي ٩ ـ ١٠ ـ ١٩٤٣، تظاهرة وطنية كبرى طُرحت فيها، لأول مرة، قضية استقلال لبنان وعروبته وثورته الدستورية على الانتداب...».

---

(٧) الكيالي، دراسة في تاريخ سورية السياسي المعاصر ١٩٢٠ ـ ١٩٥٠، ص ١٢٩ ـ ١٣٠، ورياض الجابري، سعد الله الجابري وحوار مع التاريخ: أوراق مضيئة (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٦)، ص ١٢٢.

وتابع الحوراني هذا المشهد بقوله: «لهذا ارتفع شأن قادة حركة الاستقلال في لبنان، الصلح والخوري وكرامي ورفاقهم، إلى مرتبة عالية في نظر السوريين، بالقياس إلى قادة الحكم بدمشق، ما جعل الصحافة اللبنانية يتسع انتشارها في سورية أكثر من الصحف السورية نفسها. كان للعهد الدستوري الجديد في لبنان أثر بعيد المدى في تآلف البلدين وتوثيق الروابط بين الشعبين وإزالة الخلافات القديمة التي أورثها الانتداب بينهما، كما كان ذلك حافزًا للحركة الوطنية في سورية أن تشق طريقها في ظروف دولية وعربية مواتية»[٨].

استُقْبِلت بشائر الاستقلال اللبناني، وعهد خوري ـ الصلح الجديد، بالترحاب الحار، في ربوع سورية؛ فعندما زار الرئيس رياض الصلح وسليم تقلا، وزير الخارجية، دمشق، بتاريخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٣، جرى لهما استقبالًا حارًا: رسميًا وشعبيًا، وكما ذكر الحوراني، أنه استقبلتهم «حكومة سعد الله الجابري استقبالًا رسميًا. وما أن سمع الشعب بالنبأ حتى انطلق في تظاهرات عارمة يستقبل رياض الصلح القائد الجريء مؤيدًا ومباركًا الحركة الوطنية التحررية التي يقودها مع الشيخ بشارة وبيار الجميل ورفاقهما. ولم يُفاجأ رياض الصلح، الرجل الذكي، بهذا الاستقبال الشعبي، بل أدرك دوافعه ودواعيه، فقال للصحافيين: «إنني جد مسرور بأنني تمكنت مع زميلي سليم تقلا من رد الفضل الذي سبقتنا إليه سورية حكومة وشعبًا. وإننا لأكثر سعادة أن هذه الحفاوة موجهة لاستقلال لبنان استقلالًا صحيحًا أكثر مما هي موجهة إلينا شخصيًا»...»[٩].

تلازم هذا الإكبار، آنئذٍ ـ من القوميين العرب السوريين، حتى الراديكاليين منهم أمثال الحوراني ـ لشخصيات الاستقلال اللبناني: الصلح والخوري، مع تقدير دورهم الوطني في إنجاز الاستقلال اللبناني حتى لو لم يمر بالوحدة مع سورية، ومع الإعراب عن اعترافهم باستقلال الدولة اللبنانية، واحترامهم لهذه الدولة واستقلالها.

(٨) الحوراني، مذكرات أكرم الحوراني، ج ١، ص ٢٨٣ ـ ٢٨٤.

(٩) المصدر نفسه، ص ٢٩٣.

وعندما حلّت فرنسا، بتاريخ ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٣، المجلس النيابي، وعلقت الدستور في لبنان، واعتقلت بشارة الخوري ورياض الصلح وعبد الحميد كرامي وكميل شمعون وبيار الجميّل، وعددًا آخر من زعماء لبنان، لم يتردد الشعب السوري في إظهار تضامنه الأكيد مع الوطنيين اللبنانيين. يصف أكرم الحوراني رد فعل السوريين بالقول: «قامت مظاهر الاحتجاج الشعبية العارمة في لبنان وفي كافة المدن السورية، وأعلنت دمشق وحماه وحمص الإضراب العام الشامل. وجرت تظاهرات وإضرابات في مصر والعراق تأييدًا للبنان في معركته مع الاستعمار الفرنسي»[١٠]. وعندما رجع الأديب السوري الكبير عبد السلام العجيلي، إلى تلك الأيام، ذكر أنه في أواخر عام ١٩٤٣ «هاجت دمشق وماجت انتصارًا لرجالات لبنان الاستقلاليين الذين اعتقلتهم السلطة الفرنسية آنذاك، الرئيسين بشارة الخوري ورياض الصلح ورفاقهما. خرجنا نحن طلاب الجامعة، في تظاهرات تلك الأيام احتجاجًا في أول الأمر عند اعتقال أولئك الأقطاب، ثم ابتهاجًا عند الإفراج عنهم. وأذكر الآن كيف ارتجلت تصميمًا لعلم لبناني حملناه في مقدمة تظاهرات الاحتجاج»[١١].

بل إن أكرم الحوراني، وهو من الجيل القومي الجديد الراديكالي، وأبرز قادة حزب البعث العربي الاشتراكي في الخمسينيات، ذهب في استنتاجاته، إلى أن الإنجاز، الذي حققه قادة الاستقلال اللبناني، أصبغ الشرعية والتأييد على ضم الأقضية إلى لبنان المتصرفية؛ فإذا كانت الكتلة الوطنية قد تنازلت عن «الأقضية» في معاهدة ١٩٣٦، فإن «الانتفاضة» الاستقلالية اللبنانية أعطت الشرعية الشعبية لضمها إلى لبنان؛ فقد أطلق على ما قام به هؤلاء القادة بـ «الانتفاضة التحررية»، وعلّق على الهبّة الشعبية اللبنانية التي رافقت اعتقال الرئيس اللبناني وقادة لبنانيين آخرين وأعقبته، فيقول: «وإذا كان موقف الكتلة الوطنية ويأس الجماهير سببًا في التسليم بحدود لبنان الكبير في ظروف عام ١٩٣٦، فإن ظروف عام ١٩٤٣، كانت

(١٠) المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٩٥.

(١١) عبد السلام العجيلي، ذكريات أيام السياسة: الجزء الأول من كتاب صدر جزؤه الثاني (بيروت: رياض الريس للطباعة والنشر، ٢٠٠٢)، ص ١٩ ـ ٢٠.

مختلفة. وقد فتحت الأبواب الموصدة لضم الأقضية الأربعة إلى سورية، ولا سيما أن ميثاق الأطلنطي يقوم على حق تقرير المصير. وكانت النتيجة معروفة سلفًا في أي استفتاء يجري في هذه الأجزاء السورية المنسلخة عن وطنها الأم. لكن كل ذلك زال إثر الانتفاضة العربية التحررية في لبنان، في أواخر عام ١٩٤٣». ثم تابع قائلًا: «خرج زعماء لبنان الوطنيون من معتقلات راشيا وبشامون أبطالًا منتصرين في معركة الحرية والاستقلال... إن دقة الظروف التي يمر بها لبنان وسورية، وجرأة بشارة الخوري ورياض الصلح، وإقدامهما في معركة الاستقلال، لم تفسح أي مجال للاحتجاج على استئثار بعض الأشخاص، من دون العودة إلى الجماهير واستلهامها، في تقرير شكل العلم اللبناني المتحرر من عبودية فرنسا. ثم ألقى رياض الصلح، في تلك الجلسة خطابًا قويًا ينضح بالرجولة وإصرار على حرية لبنان وإلغاء الانتداب وممارسة الاستقلال فعلًا، مؤكدًا هوية لبنان العربية التحررية بوعي كامل للظروف الدولية والداخلية المواتية لهذا الموقف الرائع»[١٢].

في هذا المناخ من الحماسة الوطنية العارمة، صرَّح الحوراني في جلسة المجلس النيابي السوري آنئذٍ: «فأنا أُعلن لإخواننا اللبنانيين أن يضموا إليهم ما اختاروا من الداخل (أي من أرض سورية الداخل)؛ فأي أرض أرادوا ضمها هي أرضهم وبلادهم، وأي سكان في هذه البلاد هم أهلهم وإخوانهم. فلا نُعَد نحن الواهبين ولا هم الموهوبون. ما كان لبنان في يوم من الأيام أجنبيًا. بل كان دومًا بلدًا مجاهدًا عربيًا، وهو البؤرة التي تشع منها أنوار النهضة واليقظة والوعي في الشرق العربي منذ أجيال»[١٣]. وهكذا، فتقديرًا لموقف قيادة الاستقلال اللبناني الوطني (بشارة الخوري ورياض الصلح) المثير للإعجاب، وللمشاعر الشعبية التضامنية الفياضة مع معركة الاستقلال اللبناني ولقيادة هذا الاستقلال، لم يعد أكرم الحوراني، والتيار القومي العربي الجديد الراديكالي، يرى أي غضاضة في ضم لبنان إلى «الأقضية»، وفي إعطاء الشرعية لذلك. والملاحظ، هنا، أن هؤلاء القوميين، استخدموا التوجه القومي ذاته سابقًا (قبل معركة الاستقلال

---

(١٢) الحوراني، المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٠٧.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٢٩٧.

اللبناني) للمطالبة بضم «الأقضية» إلى سورية، أو إعادة ضمها إلى سورية، ثم أعادوا استخدامه لتبرير ضم لبنان لهذه الأقضية، ولإعطائه الشرعية! غير أن الظروف اختلفت في الحالتين.

شرح أكرم الحوراني الأوضاع التاريخية التي دعته والسوريين إلى تغيير موقفهم من لبنان، والانتقال إلى الاعتراف باستقلال الدولة اللبنانية، وبشرعية ضم «الأقضية» إلى هذه الدولة؛ فذكَّر بقرار غورو «بضم مناطق من سورية إلى «لبنان الصغير» الذي كان منحصرًا بالمناطق الجبلية المسيحية. وقد عُرفت هذه المناطق باسم الأقضية الأربعة (عكار وطرابلس وبعلبك وراشيا وجبل عامل وصور وصيدا وقسم من بيروت). وظلَّت سورية خلال كل فترة الانتداب تطالب ـ كما كان أبناء هذه المناطق ذاتها يطالبون ـ بإعادة الأقضية الأربعة إلى سورية». ثم بعد هذه المقدمة، ينتقل الحوراني للحديث عن التحول إلى المرحلة الثانية التي دعت إلى تغيير موقفه وموقف الشعب السوري وقواه السياسية من لبنان الجديد، ومن الأقضية الأربعة؛ فيقول: «. . . إلى أن قامت الحركة الاستقلالية في لبنان الكبير بقيادة بشارة الخوري ورياض الصلح ورفاقهما، وحققت انتصارها على الانتداب الفرنسي في ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٣، فانقلبت الآية، ولم يعد يرتفع في سورية صوت واحد للمطالبة بعودة الأقضية الأربعة إلى الأم سورية، بعد أن عبَّر لبنان في حركته الاستقلالية المظفرة عن هويته العربية، وهزم المحاولات القديمة المشبوهة التي كانت تريد أن تصبغه بهوية غير عربية»؛ ثم انتقل إلى القول: «وقد عبَّرت عن ذلك. . . في المجلس النيابي، إذ قلت إنني أعلن لإخواننا اللبنانيين أن يضموا إليهم ما اختاروا من الداخل. فأي أرض أرادوا ضمها هي أرضهم وبلادهم، وأي مكان في هذه البلاد هم أهلهم وأخوانهم. . . هل هذا رأي شخصي؟ هل هو شعور ذاتي؟ لو كان الأمر كذلك لكان لا بد من تحملي مسؤولية وطنية جسيمة، الأمر الذي لم يحدث، لأن ما عبّرت عنه كان شعور السوريين بعد الانتفاضة التحررية في لبنان عام ١٩٤٣»؛ ومن ثم يؤكد أن تسليم الكتلة الوطنية بضم الأقضية إلى لبنان أثناء عقد معاهدة ١٩٣٦، لم يكن كافيًا لإقناع السوريين بهذا التسليم، بل إن نضال اللبنانيين من أجل الاستقلال، بالتوازي مع نضال السوريين أنفسهم، هو من أقنعهم بذلك «هل كان تسليم الكتلة الوطنية عام ١٩٣٦

بحدود لبنان الكبير كافيًا لطي هذا الموضوع عام ١٩٤٣ لو لم يكن وليد اقتناع عام في سورية، البلد العريق بنضاله في سبيل الوحدة؟!»[١٤].

لقد توجه وفد حكومي سوري برئاسة رئيس وزراء سورية سعد الله الجابري، ووزير خارجيته جميل مردم بك، إلى بيروت في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٣. عقد الوفد اجتماعات مع الرئيسين بشارة الخوري ورياض الصلح، جرى في هذا الاجتماعات التباحث حول تأليف مجلس مشترك ليدير الصلاحيات التي كان يتسلمها الفرنسيون، واتفقا على أن يجتمع هذا المجلس بطريقة دورية وبالتناوب، في سورية ولبنان، فعندما يجتمع في سورية يرأسه سوري، وعندما يجتمع في لبنان يرأسه لبناني، وهذه الصلاحيات تتعلق بـ «المصالح العامة والجمارك». وقد خرج سعد الله الجابري من هذا الاجتماعات، مع الوفد اللبناني، ليصرح، بـ «أن رئيس الجمهورية السورية وجميع رجالات الحكومة يؤيدون استقلال لبنان ويدافعون عنه، شرط أن يكون استقلالًا حقيقيًا وكاملًا، وألا يكون للأجنبي أي تدخل في شؤونه، أو أي مجال لاستغلاله ضد البلدين»[١٥]؛ فبحلول عام ١٩٤٣، «أدرك رئيسا الوزراء: الصلح والجابري، ميزة وضرورة طرح موقف تفاوضي موحد، يقوم على مبدأ الاستقلال التام للبنان وسورية معًا. ولم يسبق للبلدين قط أن تبنيا مثل هذه الروح التعاونية، وهذه الأهداف السياسة المتطابقة، فلا يعود لبنان أبدًا حجر شطرنج يستخدمه الفرنسيون ضد السوريين»[١٦].

وقد حدد هذا الاجتماع بين رياض الصلح وسعد الله الجابري، الذي اعتبره الباحثون تاريخيًا، الأطر الناظمة والمبادئ العامة الحاكمة للعلاقة بين البلدين، وأهم هذه المبادئ والأطر: « ١ ـ كل من البلدين يتمتع باستقلال تام ويمارس سيادته الكاملة. ٢ ـ يتعهد لبنان ألا يكون مقرًا أو ممرًا لأي قوة تهدد استقلال سورية. ٣ ـ يتعاون البلدان إلى أقصى الحدود في الشؤون

(١٤) المصدر نفسه، ص ٣٠٦.

(١٥) الجابري، سعد الله الجابري وحوار مع التاريخ: أوراق مضيئة، ص ١٢٥.

(١٦) خوري، سوريا والانتداب الفرنسي ـ سياسة القومية العربية من ١٩٢٠ ـ ١٩٤٥، ص ٦٧٨.

الاقتصادية وغيرها على قدم المساواة»[١٧]. ثم اجتمع الفريقان، بحضور الفرنسيين، في جلستين متتاليتين، السوري برئاسة سعد الله الجابري رئيس الوزراء، واللبناني برئاسة الرئيس رياض الصلح، حضرهما ممثلو السفارات الأجنبية وسفراء الدول ووجهاء البلاد، وتوصلا إلى الاتفاق على أن تتسلم حكومتا سورية ولبنان من فرنسا الصلاحيات التي كانت تمارسها الدولة المنتدبة. وقد شرح الرئيس الجابري مجريات المباحثات ونتائجها بإسهاب، أمام مجلس النواب السوري[١٨]. إثر ما تمخضت عنه اجتماعات البلدين، عمّت الأفراح والاحتفالات الشعبين الجارين، وهرعت الوفود من البلدين تتبادل التهاني، وتُعرب عن غبطتها وتأييدها. غير أن بعض الأوساط السياسية أثارت بعض التشكك حول موقف الحكومة السورية من الحدود الحالية للدولة اللبنانية (لبنان الكبير)، ولا سيما بعد ظهور بعض التحفظ من أطراف سياسية سورية على هذا التعديل، وعلى نص التعديل الذي أكد الاعتراف بالحدود القائمة الحالية بين البلدين، إذ أتى النص المعدل الجديد على الشكل الآتي: «إن لبنان دولة مستقلة موحدة وذات سيادة، وحدودها هي التي تحدده حاليًا...»؛ فتدخّل الرئيس الجابري في هذا النقاش العلني ليبدد المخاوف، بالقول: «... إذا كان هناك بلد يحق له أن يشكو من تعديل الدستور اللبناني، فهو سورية. لكن الحكومة السورية عندما علمت أن رئيس الحكومة اللبنانية قد حصل على تأييد اجتماعي من الرأي العام، قررت دعمه. إن الحكومة الوطنية في سورية، قد فهمت أن هذا التعديل هو لتبديد مخاوف اللبنانيين الذين كانوا يخشون سيطرة السوريين»[١٩].

كما نسّقت النخب الحاكمة في البلدين أعمالها المشتركة، لنيل متطلبات الجلاء؛ فقد أجرت الحكومتين السورية واللبنانية مع فرنسا مفاوضات، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٣، لضمان حقهما في تشكيل جيش وطني، ولتسليم «الوحدات الخاصة»، غير أن فرنسا اشترطت لقاء ذلك توقيع معاهدة عسكرية ودبلوماسية وثقافية ومالية، بيد أن حكومتي سورية

(١٧) الجابري، المصدر نفسه، ص ١٢٥.

(١٨) المصدر نفسه، ص ١٣١.

(١٩) المصدر نفسه، ص ١٣٣.

ولبنان، أكدتا إصرارهما الشديد على عدم عقد أي اتفاق كان. . . غير متكافئ، وتوقفت المباحثات في آذار/ مارس ١٩٤٥، حول تسليم «الوحدات الخاصة». غير أن فرنسا، وبحجة تبديل الوحدات المُعسكرة في لبنان، أنزلت قوات فرنسية في بيروت أيار/ مايو ١٩٤٥، من دون إذن مسبق. وأعلن بينيه، رئيس وزراء فرنسا، عن استعداد حكومته تسليم «الوحدات الخاصة» شرط أن تحصل فرنسا على امتيازات في قواعد لبنان البحرية، وفي القواعد الجوية السورية. لذا أعلنت حكومتا البلدين في ٢١ حزيران/ يونيو ١٩٤٥، في بيان مشترك سوري ـ لبناني «أنهما تعتبران أن إنزال القوات الفرنسية خرق لسيادتهما، وأن المقترحات المُقدمة في المُذكرة لا تتطابق مع مبدأ استقلال سورية ولبنان»[٢٠]. وفي مواجهة التهديدات الفرنسية للبلدين اجتمعت جامعة الدول العربية في ٤ حزيران/ يونيو ١٩٤٥، وأعلنت تأييدها لسورية ولبنان. ونشرت حكومتا سورية ولبنان في ٢١ حزيران/ يونيو ١٩٤٥، بيانًا مشتركًا أكدتا فيه من جديد «إصرارهما على عدم منح امتيازات»، وفي النهاية أعلنت حكومة فرنسا في ٨ تموز/ يوليو ١٩٤٥، موافقتها على تسليم «الوحدات الخاصة» لسورية ولبنان. ولكنها لم تذكر في تصريحها جلاء قواتها؛ فبادرت سورية ولبنان في طرح مسألة الجلاء في مجلس الأمن في ٤ شباط/ فبراير ١٩٤٦، وطلبتا من مجلس الأمن «اتخاذ قرار يعالج الجلاء الكامل، وبآن واحد، لجميع القوات الأجنبية من أراضي سورية ولبنان»[٢١].

هذا التوافق والتراضي بين نخبتي البلدين الليبرالية حول احترام سيادة البلدين، لم يكن ابن ساعته، فقد مهدت له تطورات عميقة على الميول المهيمنة للطبقة الوسطى، «فمنذ منتصف الثلاثينيات، كان عدد متزايد من زعماء السنّة اللبنانيين، قد بدأوا رفض فكرة إمكان تحقيق الوحدة العربية قبل الاستقلال اللبناني. وعلاوة على ذلك، كانت فكرة إعادة دمج الأقضية الأربعة في سورية تتحول باضطراد إلى أمر يتعذر الدفاع عنه؛ فالزعماء السنّة اللبنانيون ومؤيدوهم من البرجوازية الإسلامية، بلغوا حالة التسليم بأن

(٢٠) بيير بوداغوفا، **الصراع في سوريا ١٩٤٥ ـ ١٩٦٦، لتدعيم الاستقلال الوطني**، ترجمة ماجد علاء الدين وأنيس المتني (دمشق: دار المعرفة، ١٩٨٧)، ص ٢٣ ـ ٢٥.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٢٩.

انفصال سورية ولبنان كان أمرًا واقعًا. وقد عُني من الناحية السياسية أن السنّة بدأوا ينشطون في التزاحم على السلطة على المسرح اللبناني، وعُني من الناحية التجارية أن السنّة بدأوا يعترفون بأن اتصالات لبنان التجارية بالغرب يمكنها أن تعود عليهم بالمنفعة كما تعود على المسيحيين اللبنانيين. وفي الوقت نفسه، كان عدد من التجار المسلمين وعدد غير قليل من التجار المسيحيين يتعاطون تجارة إعادة تصدير سلع غربية الصنع من بيروت إلى الداخل السوري وتجارة استيراد مواد خام إلى بيروت لحساب سوق غربية. وكلا الطرفين كان يخشى تبعات فصل لبنان فصلًا كاملًا عن العالم العربي، وهو أمر ممكن حدوثه إذا ما أصبح لبنان دولة مُغالية في تبعيتها لفرنسا. وفي هذا الوقت، كان معظم قدامى الوطنيين في سورية قد ساروا منذ منتصف الثلاثاء باتجاه الحركة الوطنية اللبنانية في مسألة العلاقات المستقبلية. وكانت الحركة الوطنية قد تبنت مقاربة تطورية حيال الوحدة العربية، جاءت منسجمة بصورة ملائمة مع استراتيجيتها الخاصة المعنية بتحرير سورية من السيطرة الفرنسية بالتدريج. وكما كانت الحال عام ١٩٣٦، غدا الاستقلال السوري الأولوية الأولى للكتلة الوطنية»[٢٢].

اتجهت النخب السورية ـ باستثناء الحزب السوري القومي الاجتماعي، وبعض الراديكاليين المتمثلين بـ «عصبة العمل القومي» لغايات مختلفة ـ إلى التطلّع إلى المجال العربي الأوسع لترتيب البيت العربي من دون أن يمروا ببيروت، بل نظروا إلى العلاقة بلبنان في ضوء هذا الأفق الأوسع، منطلقين من الاعتراف باستقلاله، مثله في ذلك مثل بقية الأقطار العربية. اختارت النخب الليبرالية ممثلة بـ «الكتلة الوطنية» أن تتوجه إلى المحيط العربي الأوسع، في ما يتعلق بالوحدة العربية أو الاتحاد، مفضلة الجمع بين الميل نحو الوحدة بطريقة تعاقدية مؤسسية والحفاظ على النظام الجمهوري الديمقراطي في سورية؛ فعندما زار سورية وفد رسمي عراقي عام ١٩٤٣، إثر انتخاب شكري القوتلي رئيسًا، وتشكيل حكومة سعد الله الجابري على مشارف الاستقلال، حاول فيها الوفد العراقي حث السوريين على الوحدة

(٢٢) خوري، سوريا والانتداب الفرنسي ـ سياسة القومية العربية من ١٩٢٠ ـ ١٩٤٥، ص ٦٧٧ ـ ٦٧٨.

مع العراق. ثم أرسل نوري باشا السعيد، مندوبًا خاصًا هو جميل المدفعي، إلى الزعماء الوطنيين في سورية لمناقشة مقترحات نوري السعيد. والتقى المدفعي بالقوتلي والجابري ومردم بك، لكن هؤلاء رفضوا الالتزام ببرنامج نوري السعيد. حينها عبرت الكتلة الوطنية بلسان سعد الله الجابري على استراتيجيتها نحو الوحدة، أو التجمع العربي، حيث قال للوفد العراقي: «نحن نتطلع إلى وحدة أكثر شمولًا واتساعًا مما جاء في مقترحات نوري باشا السعيد». وكان أغلب الوطنيين السوريين، ولا سيما الجابري، يعتقدون اعتقادًا جازمًا أن الدفاع عن العرب ضد أي تدخل أجنبي، لا يمكن تأمينه إلا باتحاد قوي بين سورية ومصر[٢٣].

أولًا: سورية بين جاذبية مشاريع الهاشميين والمحور المصري ـ السعودي

في خضم هذا الصراع من أجل الاستقلال، تجاذبت النخب السورية الليبرالية الحاكمة بخاصة، والنخب الثقافية الأخرى، مواقع التأثير العربي فيهم: أكان تأثير الهاشميين في العراق من جهة، والأردن من جهة أخرى، عبر مشاريع وحدوية عرضاها على سورية، وأيضًا على لبنان، استمرارًا، أو «استثمارًا خاسرًا» لرياح الثورة العربية الكبرى، التي بقي أبناء الشريف يطمحون لوراثة وعودها من بريطانيا. كما تجاذبتها التوجهات السياسية للقاهرة من جهة، والسعودية من جهة أخرى، اللتين تقدمتا بصيغة أوسع لترتيب البيت العربي في مواجهة الخطط الهاشمية، وتوطيد عرى العلاقات العربية في مؤسسة جامعة، فكانت الجامعة العربية. مع جملة من العوامل الأخرى الثقافية والسياسية والدعوية التي قام بها المثقفون العرب، وليدة هذه السياسة التي قادتها القاهرة والرياض.

بعد إخراج فرنسا لفيصل من دمشق، تولّى عرش بغداد، وعيّنت بريطانيا أخاه عبد الله أميرًا على شرق الأردن، فبقي الأمل بحكم سورية يراود الاثنين. كان ذلك بمثابة نواة لمشروع «سورية الكبرى» للأمير عبد الله، الذي أراد ضم كل من شرق الأردن ولبنان وسورية، أو بمثابة خطة لاتحاد

(٢٣) الجابري، سعد الله الجابري وحوار مع التاريخ: أوراق مضيئة، ص ١٢٤.

دول الهلال الخصيب، التي وجدت في تولي فيصل حكم سورية في فترة سابقة مبررًا لها. واستحوذت الفكرتان على ثقل سياسي، في أوائل أربعينيات القرن الماضي، حين تقدم نوري السعيد وعبد الله بمشروعيهما لتوحيد سورية أو ضمها إلى مركز حكمه[٢٤].

وما أعطى وزنًا لمشروع الهلال الخصيب دور الحكم الفيصلي في إلهاب مشاعر القوميين العرب نحو تلك الفترة الذهبية من حكمه لسورية؛ فمنذ خروج فيصل وانتهاء الحكم الفيصلي (١٩١٨ ـ ١٩٢٠) الذي تحقق فيه نسبيًا نشوء دولة سورية الكبرى، أصبحت هذه الفترة التاريخية القصيرة رمزًا، في أعين العديد من السوريين، للنموذج السياسي لما يُسمَّى «سورية الطبيعية»، أو ما عُرِفَ في التاريخ الإسلامي باسم «بلاد الشام». وقد استمر تعلُّق السوريين بقيادة فيصل من أجل الوحدة، حتى بعد انتقاله إلى العراق. حيث أصبحت بغداد تحت قيادة فيصل هي عاصمة العروبة، وانصبّت آمالهم على احتمال أن يقوم فيصل بتوحيد سورية بالعراق كنواة للوحدة العربية ومركزًا قطبيًا لها. ولقد صوّر أكرم الحوراني تعلُّق أصحاب الفكرة العربية والجمهور السوري بزعامة الملك فيصل، حين وصف رد فعل الشعب السوري عند سماعه بوفاة الملك فيصل في أحد مستشفيات سويسرا في ١٨ آب/أغسطس ١٩٣٣. «انتشر نبأ وفاة الملك فيصل بسويسرا بسرعة البرق، وكان له وقع بالغ الأثر في نفوس السوريين الذين كانوا يتطلعون من خلال فيصل والعراق إلى تحقيق آمالهم في التحرر من الاستعمار الفرنسي، وتحقيق الوحدة بين القطرين الشقيقين، وإنني لم أشاهد في حياتي حزنًا صادقًا يلف جميع الناس لوفاة أي قائد عربي، كما رأيت يوم وفاة الملك فيصل، وقد أطفأت المدن السورية أنوارها عفويًا حزنًا على الراحل العظيم، وارتسمت على وجوه الناس عامة علائم الحزن والذهول، فتحسبهم سكارى وما هم بسكارى، من شدة الألم الصادق العميق والحسرة والقنوط، وإن الأدباء والشعراء الذين شاركوا في حفلات الأربعين لتأبين الفقيد، في

(٢٤) يوهانس رايسنر، الحركات الإسلامية في سورية ـ من الأربعينيات وحتى نهاية عهد الشيشكلي، ترجمة محمد إبراهيم الأتاسي (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٥)، ص ٢٤٥.

جميع مدن المشرق العربي، لم يتجاوز الحقيقة الواقعة في تصوير اللوعة والأسى وخيبة الآمال بوفاة فيصل... وقد انتشرت شائعات وروايات عن تآمر الإنكليز بواسطة الأطباء في سويسرا على اغتيال الملك فيصل. وقد أخذت هذه الروايات في مخيلة الجماهير شكل الحقيقة، التي لا ريب فيها، ولا شك. أما سبب اغتيال الإنكليز للملك فيصل، فلأنه عزم فعلًا وأصبح قادرًا على تحرير سورية وتوحيد القطرين في ظل العرش الهاشمي... كما كانت مفاهيم القومية العربية والوحدة والاستقلال مفاهيم مقترنة باسم فيصل العظيم. ولا سيما أن الملك فيصل بدأ في الثلاثينيات يعمل جادًا بجميع الوسائل سواء مع الفرنسيين أو مع القادة السوريين، لضم سورية والعراق تحت عرش واحد، يؤازره الإنكليز ويدعمونه في مسعاه دبلوماسيًا وإعلاميًا»(٢٥).

وقد حاول الملك عبد الله، ملك الأردن، استثمار هذا الرمز وذلك التاريخ، لمصلحة توسيع ملكه ليشمل سورية «الكبرى» هذه. وقد جاء في «الكتاب الأردني الأبيض»، أن الملك فيصل الأول قُبيل مغادرته سورية تنفيذًا لأوامر فرنسا، عيَّنَ أخاه عبد الله بن الحسين نائبًا عنه في سورية. وعلى هذا الادعاء شرع الملك عبد الله في التخطيط لتسنُّم عرش سورية، واستلام مقاليد الحكم فيها، معتبرًا ذلك حقًا من حقوقه المشروعة. غير أنه وقف عاجزًا عن تحقيق أحلامه أمام الانتداب الفرنسي، ولما انهارت فرنسا عام ١٩٤٠، بعد هزيمتها أمام جيوش النازية الألمانية، اغتنم الأمير عبد الله هذه الفرصة للعودة إلى المطالبة بعرش سورية الكبرى التي تضم سورية ولبنان والأردن وفلسطين، فتقدم بمذكرة في هذا الخصوص، في ١ تموز/يوليو ١٩٤٠، إلى المفوض السامي البريطاني في فلسطين والأردن، يطالب فيها بريطانيا بإصدار إعلان تتعهد فيه بمساعدة العرب على تحقيق استقلالها ووحدتها؛ فرد المندوب البريطاني بأنهم يفضلون تأجيل إثارة مثل هذه المواضيع السياسية إلى ما بعد الحرب العالمية(٢٦). لم ييأس الأمير عبد الله؛ ففي ٦ حزيران/يونيو ١٩٤٢، أصدر مجلس الوزراء الأردني قرارًا يطالب فيه

---

(٢٥) الحوراني، مذكرات أكرم الحوراني، ج ١، ص ١١٨.

(٢٦) الكيالي، دراسة في تاريخ سورية السياسي المعاصر ١٩٢٠ ـ ١٩٥٠، ص ٢١٧ ـ ٢١٨.

برفع الانتداب عن الأردن لتتمكن من السعي إلى الوحدة «أما الوحدة السورية فهي مطمع الأردنيين جميعهم»[27].

وبعد اقتراب الحرب العالمية الثانية من نهايتها، أعرب إيدن، وزير خارجية بريطانيا، في مجلس العموم، عن تفهم بريطانيا للاتجاهات الوحدوية العربية، حيث قال: «... إن عددًا من رجال الفكر العربي يرغبون في إيجاد وحدة بين الشعوب العربية تكون أوثق مما هي عليه في الوقت الحاضر، وهم يرجون تأييدنا لبلوغ الوحدة المنشودة، ولا يجوز أن يظل مثل هذا النداء من دون جواب يصدر عنا». وكرر القول في ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٤٣ «إن حكومة صاحبة الجلالة... تنظر بعين العطف إلى سعي يقوم به العرب لتطوير وحدتهم الاقتصادية أو الثقافية أو السياسية. لكن من الواضح أن المبادرة في إعداد أي مخطط بهذا الشأن يجب أن تأتي من العرب أنفسهم»[28].

كانت لتصريحاته هذه تداعياتها على السياسة العربية، فما كان من الملك عبد الله ملك الأردن، إلا أن دعا، في ٢ آذار/ مارس ١٩٤٣، إلى عقد مؤتمر عربي عام لإعداد مشروع للوحدة العربية، كان هدفه من هذه الدعوة الترويج لفكرة الوحدة السورية تحت قيادته، تكون مقدمة لاتحاد عربي. فأتاه الرد سلبيًا من سورية؛ فبعد أن قام الرئيس القوتلي بجولة عربية شملت السعودية ومصر، وقابل خلالها تشرشل وإيدن، ألقى خطابًا في البرلمان السوري، في جلسة ٢٦ شباط/ فبراير ١٩٤٥، رد فيه بالرفض على اقتراحات عبد الله، وأكد مجددًا استقلال لبنان واحترام سورية لكيانه، حيث قال: «أُحب أن أعلن أمامكم ـ ليعلم كل من يهمه الأمر ـ أن هذه الأمة متمسكة بجمهوريتها الديمقراطية، حريصة على توطيدها، لأنها خير وسيلة لضمان الحريات الدستورية في بلادنا وخير أداة للسلام والوئام بين جميع الأقطار العربية. أما موضوع سورية الكبرى فقد جاهرنا ونجاهر برأينا بأننا نرحب به ترحيبًا لا محاباة فيه، وهو أن تكون سورية الكبرى جمهورية

---

(٢٧) عبد الرحمن البيطار، تطور الوحدة السورية اللبنانية من نشوب الحرب العالمية الثانية إلى ما بعد الاستقلال ١٩٣٩ ـ ١٩٥٠ (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٨)، ص ١٤٠.

(٢٨) الكيالي، المصدر نفسه، ص ١٥٠، وأحمد طربين، الوحدة العربية في تاريخ المشرق المعاصر ١٨٠٠ ـ ١٩٥٨ (دمشق: جامعة دمشق، [د. ت.])، ص ٣٨١.

عاصمتها دمشق، وألا يتسرب إليها الطغيان الصهيوني، على أن يتم ذلك باختيار أبناء الجمهورية السورية الكبرى، وأما لبنان فإننا نحترم استقلاله وكيانه وفقًا لما جاء في بروتوكول الإسكندرية»[٢٩].

غير أن المشهد السياسي السوري لم يخلُ من وجود أصوات أخرى، لم تشارك أغلبية جمهور الكتلة الوطنية رأيها في الصد الجازم لفكرة الوحدة، في ظل ظروف الاحتلال، والتعلق ولو بأمل ضعيف على مساعدة من الأردن بدعم من بريطانيا للتخلص من الانتداب الفرنسي، يعلل أكرم الحوراني انحياز بعض السوريين إلى فكرة سورية الكبرى، في هذه الفترة، بقوله: «لأن الشعب في سورية أصبح بعد امتناع الفرنسيين عن تسليم الجيش يفضل الخلاص من الاستعمار الفرنسي بأي ثمن، ولو أدى ذلك إلى الوقوع تحت نفوذ بريطانيا التي تحتل الأردن والعراق وتؤيد الوطن القومي الصهيوني، وبعد أن كانت بعض المجموعات المعارضة للقوتلي والمقربة من البيوتات الهاشمية (حسن الحكيم ـ سعيد حيدر ـ حيدر الركابي ـ فهمي المحايري) تدعو إلى هذا المشروع سرًّا، أصبحت تدعو إليه علنًا، كما استمر ذلك إلى ما بعد جلاء الفرنسيين عن سورية». كما ذكر أنه اطلع على بيان «وزعه الأستاذ صلاح البيطار، يؤيد فيه مشروع سورية الكبرى، لكنني لا أتذكر تاريخ هذا البيان جيدًا»[٣٠].

وما أن حصل الأمير عبد الله، في ٢٢ آذار/ مارس ١٩٤٦، على اعتراف بريطانيا باستقلال الأردن بموجب معاهدة تحالف وصداقة بينهما، حتى أعلن نفسه ملكًا، ثم باشر بجهوده مجددًا لإحياء مشروع «سورية الكبرى». ووجه دعوة إلى سورية ولبنان، في آب/ أغسطس ١٩٤٦، من أجل العمل على تنفيذ هذا المشروع؛ فلم يتأخر الجواب الحازم من قادة الكتلة الوطنية ممثلة بالرئيس شكري القوتلي الذي أجرى مشاورات مع المجلس النيابي، فأصدر نواب الأمة بيانًا استنكروا فيه دعوة الملك عبد الله، وأكدوا دعمهم لكل القرارات التي تتخذها حكومتهم لصيانة أمن

---

(٢٩) الحوراني، مذكرات أكرم الحوراني، ج ١، ص ٣٨١.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٣٨٣.

البلاد واستقلالها. ثم أعرب النواب في جلستهم، بتاريخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٤٦، عن رفضهم رسميًا للمشروع المذكور. وختم الرئيس القوتلي هذه الردود بخطاب، في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٤٦، أعرب فيه عن رفضه لـ «المشروع»، الذي اعتبره مشروعًا تتستر وراءه مطامح شخصية، وفيه انتهاك لميثاق الجامعة العربية، وقيود إلزامية من شأنها أن تمس استقلال البلاد وسياستها ونظام الحكم[٣١]؛ فما كان من المعقول، كما يقول طربين، «في نظر الوطنيين أن تقع سورية ولبنان تحت سلطان الأمير الطموح المرتبطة بلاده بالتزامات تحد من سيادتها وحريتها إزاء بريطانية، لئلا تسري على البلدين اللذين اعترف باستقلالهما التزامات شرق الأردن فتكون خطوة إلى الوراء. ثم إن الوطنيين كما سنرى يتمسكون بالنظام الجمهوري وبدمشق العاصمة»[٣٢].

كما أرسل نوري السعيد، رئيس وزراء العراق، إلى كايزي، وزير الدولة البريطاني، مقترحات لتحقيق «الوحدة العربية»، عرفت هذه المقترحات باسم «مشروع الهلال الخصيب»، وملخصها: ١ ـ توحيد كل من سورية ولبنان وفلسطين وشرق الأردن في دولة واحدة. ٢ ـ يختار الشعب في هذه الدولة نوع الحكم الذي يريده، سواء أكان ملكيًا أو جمهوريًا، دولة موحدة أو دولة اتحادية. ٣ ـ تأسيس وحدة عربية، ينضم إليها فورًا كل من سورية والعراق، على أن تنضم إليها باقي الدول العربية، إذا رغبت في ذلك. ٤ ـ يكون للوحدة العربية مجلس دائم تعيّنه الدول الأعضاء. ٥ ـ يكون للموارنة في لبنان، عند الاقتضاء نظام خاص مماثل للنظام الذي كان قائمًا في ظل الحكم العثماني. ٦ ـ يكون لليهود في فلسطين حكم ذاتي، وحق في إدارة شؤونهم البلدية والريفية. . . ٨ ـ القدس مدينة مفتوحة لجميع أبناء الأديان»[٣٣].

---

(٣١) نجاح محمد، **الحركة القومية العربية في سورية ١٩٤٨ ـ ١٩٦٣** (دمشق: دار البعث، ١٩٨٧)، ج ١، ص ١٠٤ ـ ١٠٥.

(٣٢) طربين، **الوحدة العربية في تاريخ المشرق المعاصر ١٨٠٠ ـ ١٩٥٨**، ص ٤٣٣.

(٣٣) الكيالي، **دراسة في تاريخ سورية السياسي المعاصر ١٩٢٠ ـ ١٩٥٠**، ص ١٥١ ـ ١٥٢، وطربين، المصدر نفسه، ص ٤٠٧.

بينما وقفت النخب الحاكمة الليبرالية، الممثلة بالحزبين الكبيرين الحزب الوطني، وحزب الشعب مترددة، على الرغم من الهوى العراقي الذي طبع سياسة حزب الشعب. وقد شجع هذا التردد أيضًا حذر السياسة المصرية والسعودية من وحدة سورية مع الهاشميين، وكانت تفضل بدلًا من ذلك تجمّعًا عربيًا يكون للقاهرة فيه دورٌ راجحٌ؛ فقد أعلن شكري القوتلي رئيس الجمهورية العربية السورية، عن استعداده لمواجهة مشروع الهلال الخصيب، وقبول أن تتحد سورية بالعراق، شريطة «أن يكون الاتحاد في ظل النظام الجمهوري، وأن تكون دمشق عاصمة لهذا الاتحاد»[٣٤]؛ فقد مالت هذه النخب إلى سياسة وحدوية مرنة تراعي المسلك الدستوري والاختيارات الديمقراطية للمواطنين، وإلى الصيغة الفدرالية التعاقدية، لهذا كانت مرنة في علاقتها من استقلال لبنان وحريته. وهو ما تجلى بوضوح في اجتماعات الإسكندرية، بمناسبة انعقاد المؤتمر العربي، في عام ١٩٤٤، لمناقشة «المسألة السورية»، إثر حملة الملك عبد الله المتجددة لمشروع سورية الكبرى. وقد تحدث مندوب الأردن توفيق أبو الهدى، فنادى بتحقيق وحدة سورية الكبرى فورًا، زاعمًا أنه لا توجد عقبات أمام هذه الوحدة ما دامت أكثرية السوريين تميل إلى الحكم الملكي، غير أن سعد الله الجابري، مندوب سورية في ذلك الحين، وضَّح موقف سورية، ممثلًا بنخبتها الحاكمة الليبرالية، بتقديم وجهة نظر مختلفة، فقال: «إن تجزئة سورية أمر فرضته المداخلات الخارجية على البلاد، والشعب السوري يطالب بالوحدة، كما يطالب بها العرب أجمعين. بالوحدة السورية نقصد وحدة سورية الحاضرة ولبنان وفلسطين وشرق الأردن. وقد كانت، في الماضي، ثمة أسباب خاصة تدعو إلى المطالبة بتحقيق الوحدة من دون الالتفات إلى شكل الحكم الذي يسودها.

أما اليوم، بعد عشرين سنة ونيف من الحكم الأجنبي، كان كل بلد عربي خلالها قد اكتسب نوعًا من أجهزة الحكم، والخصائص المحلية التي يختلف بعضها عن الآخر، فإنه يجدر بنا أن نلجأ إلى الأساليب الطوعية لتحقيق الوحدة. ومع تمسكنا بالنظام الجمهوري وبدمشق كعاصمة، فنحن

(٣٤) نزار الكيالي، المصدر نفسه، ص ٢٢٣.

نقبل بأن يوكل الأمر لشعب سورية في اختيار نظام الحكم الذي يريده لسورية الموحدة»[٣٥].

وفي سياق استمرار النقاش حول مشروع سورية الكبرى، تدخَّل رئيس الجمهورية السورية شكري القوتلي، فألقى خطابًا في المجلس النيابي السوري، في ٢٦ شباط/ فبراير ١٩٤٥، قال فيه: «إن الشعب السوري مصمم على التمسك بجمهوريته الديمقراطية التي هي ضمانته الكبرى للحفاظ على حرياته الدستورية، وصيانة السلام، وتوثيق صلات التعاون مع البلاد العربية الشقيقة»[٣٦]؛ فعلى الرغم من الميل القوي الذي أبداه «حزب الشعب» إلى الوحدة مع العراق، غير أن النخب الليبرالية السورية، كانت تجد من ارتباط العراق ببريطانيا وباختلاف النظام في البلدين عقبة من الصعب التغلب عليها، لذا فضلت صيغة اتحادية مرنة. وإثر توقيع مملكة العراق والمملكة الأردنية لمعاهدة الإخوة والتحالف، في نيسان/ أبريل ١٩٤٧، وتصريحات أردنية، التي أثارت موجة من القلق لدى سورية ولبنان، اللذين وجدا نفسيهما في موقف مشترك، صرح جميل مردم بك، رئيس وزراء سورية، «أن إرادة الشعب السوري وتعلقه بالنظام الجمهوري هما أمران معروفان لدى الجميع، فإذا أراد إخوتنا الأردنيون الانضمام إلى سورية، فليس لدينا مانع من الترحيب بهم». ومن ثم اجتمع رئيسا جمهورية سورية ولبنان، شكري القوتلي وبشارة الخوري، بحضور وزيري خارجيتهما، وذلك لمناقشة موضوع سورية الكبرى، في ضوء التطورات الأخيرة، فختما مناقشاتهما بإصدار بيانٍ مشتركٍ باسم حكومتيهما، استنكرا فيه البيان الأردني الصادر في ٢٨ آب/ أغسطس ١٩٤٧، وأعلنا فيه «استغرابهما» لبيان الملك الأردني، واستنكارهما لتدخّله في الشؤون الداخلية لجمهوريتي سورية ولبنان، وتعرّضه لنظام الحكم فيهما، واعتبراه عملًا عدائيًا ضد حكومتيهما، وخرقًا صريحًا لميثاق جامعة الدول العربية[٣٧]. وقُوبِل

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٢٢٤.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٢٢٥.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٢٣٢، وجوزيف أبو خليل، **لبنان وسورية: مشقة الأخوة**، ط ٢ (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩١)، ص ٢١.

مشروع عبد الله لسورية الكبرى، بالرفض من المملكة العربية السعودية ومصر، وكذلك من الهيئة العربية العليا ممثلة بمفتي القدس الحاج أمين الحسيني[٣٨].

هكذا، تجاذبت النخب الليبرالية الحاكمة السورية، في توجهاتها الوحدوية، تقلبات المحورين العربيين الكبيرين: محور الهاشميين ومحور مصر والسعودية؛ فكانت لبنان في كل ذلك خارج مرمى السياسة الوحدوية لهذه النخبة. ولا سيما بعد أن سلَّمت باستقلال الدولة اللبنانية وبالوضع الخاص للبنان؛ فكان أن تعزَّزَت تلك التوجهات الاستقلالية ولغة التفاهم بين النخب الليبرالية بين البلدين في سياق معركة الاستقلال، وخلال تفاهمها على الرد على مشاريع الهلال الخصيب وسورية الكبرى، وعبر تفاهم عربي أشمل يضم مصر وغيرها من البلدان العربية؛ فخلال مجريات مقاومة الجهود الفرنسية الرامية إلى فرض معاهدة على سورية، استطاعت الحكومة الوطنية السورية حل اثنتين من مشكلاتها الإقليمية الضاغطة، وذلك في مواجهة ضغوطات مشروع الهلال الخصيب العراقي، ومشروع سورية الكبرى الأردني، وقد تمتعت آنئذ بتعاون النظام الوطني في لبنان، وبتعاون عدد من البلاد العربية، ولا سيما مصر، التي أجرت الحكومة الوطنية معها، في تشرين الأول/ أكتوبر، محادثات مُثمرة في القاهرة في شأن مستقبل العلاقات بين الدول العربية. وهي محادثات سيكون لها دور في تأسيس جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥، والأمران عزَّزا ثقة سورية بنفسها سياسيًا، وشدّا من أزرها في مواجهة الفرنسيين[٣٩].

كما تعزَّزت علاقة التفاهم بين البلدين: سورية ولبنان، على قاعدة احترام استقلالهما، خلال تجربتهما المشتركة في محاولات ترتيب البيت العربي في صيغة مؤسسة جامعة الدول العربية؛ فإذا كانت الأردن والعراق قد قالتا كلمتهما بصدد وعود إيدن «الوحدوية»، بطرح مشاريعهما الطموحة، التي ارتطمت بالصد من سورية ولبنان، ولم يلقيا التشجيع

---

(٣٨) رايسنر، **الحركات الإسلامية في سورية ـ من الأربعينيات وحتى نهاية عهد الشيشكلي**، ص ٢٤٥.

(٣٩) خوري، **سوريا والانتداب الفرنسي ـ سياسة القومية العربية من ١٩٢٠ ـ ١٩٤٥**، ص ٦٧٩.

الكافي من بريطانيا، التي أعلنت «أن مقترحات نوري السعيد بخصوص الاتحاد العربي لا تنال موافقة جميع القادة العرب»[٤٠]؛ فكان أن تقدمت الحكومة المصرية، في هذه الظروف، لتأخذ زمام المبادرة، فتوجهت بالاقتراحات الوحدوية وجهة أخرى تمر عبر مصر، وتأخذ وجهة عربية جامعة، معززة بذلك مركز القاهرة في المشرق العربي، مستفيدة، ربما، من رغبة بريطانية بهذا الشأن، كونها مقر وزارة شؤون الشرق الأوسط البريطانية؛ فذكر النحاس: «فمنذ أن أعلن مستر إيدن تصريحه، فكرت فيه طويلًا، ولقد رأيت أن الطريقة المثلى التي يمكن أن تُوصل إلى غاية مرضية، هي أن تتناول هذا الموضوع الحكومات العربية الرسمية. وانتهيت من دراستي إلى أنه يحسن بالحكومة المصرية أن تبادر باتخاذ خطوات رسمية في هذا السبيل، فتبدأ باستطلاع آراء الحكومات العربية المختلفة في ما ترمي إليه من آمال»[٤١].

كما أن النخبة السورية الحاكمة، ممثلة بالكتلة الوطنية، أعربت مجددًا عن احترامها لاستقلال لبنان ولحدوده الجديدة، وذلك بمناسبة المشاورات التمهيدية، في القاهرة، لتأسيس الجامعة العربية؛ فقدَّم سعد الله الجابري، رئيس الوفد السوري مذكرة، في الاجتماع التشاوري ٣٠ ـ ١ ـ ١٩٤٣، جاء فيها في ما يتعلق بلبنان: «... نحن نخاف أن يعود قادة الرأي في لبنان إلى الارتماء في أحضان فرنسا فتصبح لها قدم راسخة من جديد بعد أن زعزعتها الحرب، ولذلك اعترفنا باستقلال لبنان، وأيدناه على شرط أن يطالب مثلنا بسيادته الكاملة، ويقتفي خطواتنا في ذلك محتفظًا بوجهه العربي، وفي الاتفاق على إدارة المصالح الاقتصادية بشكل يحقق مصلحة الطرفين». ويتابع القول: «وقد كانت من نتيجة تفاهمنا مع رجال الحكم في لبنان، أن تعهد رئيس الجمهورية الجديد وأعضاء الحكومة بألا يسمحوا للأجنبي بالسيطرة على لبنان، سواء كان ذلك لاستعماره هو، أو لاتخاذه ممرًا لاستعمار سورية. وقد أشار إلى ذلك رئيس الوزراء رياض بك الصلح في بيانه الوزاري الذي ألقاه في مجلس النواب... كنا دائمًا نطلب بأن

(٤٠) طربين، **الوحدة العربية في تاريخ المشرق المعاصر ١٨٠٠ ـ ١٩٥٨**، ص ٤٢١.

(٤١) المصدر نفسه، ص ٤٢٠.

يكون لبنان بالنسبة إلى سورية في وضع طبيعي. فإما أن تكون الصلات بيننا وبينه قائمة على أسس الاتحاد، وأما أن تُردَّ إلى سورية الأجزاء التي انتزعت منها ويعود لبنان إلى ما كان عليه من قبل. ولكن الآن وقد أخذ يتخلَّص من كل نفوذ يعترض سبيله، ويحول من دون ممارسته لخصائص الاستقلال والسيادة وصلاحياتهما، فإننا رأينا أن ننهج خطة جديدة، فنقيم الصلات بيننا وبينه على قاعدة التعاون في تثبيت الاستقلال وتسوية المشكلات التي أحدثها الماضي بالتعاون والاتفاق»[٤٢]. أمضى الجابري ومردم بك عدة أيام في القاهرة، وفي أثنائها تبادل الوفد السوري والمصري وجهات النظر مع النحاس حول العلاقات العربية بصورة عامة، وحول إمكانية إقامة منظمة للسير بالعرب نحو الوحدة، «وقد عبر السوريون عن تأييدهم للصيغة التي أعدَّها النحاس باشا من أجل الوحدة، وقدموا بدورهم مذكرة للمصريين شرحوا فيها موقفهم من الوحدة العربية. وبموجب هذه المذكرة تعهدت سورية بالاعتراف للبنان بأن يكون دولة منفصلة، شرط أن يقوم بجميع المتطلبات الضرورية من أجل أن يتحرر من الوصاية الفرنسية، وأن يمارس استقلاله»[٤٣]. وذكر خالد العظم في هذا السياق، «فاعترفت سورية بإلحاق الأقضية الأربعة بالجمهورية اللبنانية بتوقيعها ميثاق الجامعة العربية الذي نصَّ على احترام حدود الدول العربية بحالتها الراهنة»[٤٤].

وعندما التقى مصطفى النحاس باشا، رئيس وزراء مصر، جميل مردم بك، قيادي الكتلة الوطنية السورية، وبشارة الخوري، قيادي الكتلة الدستورية في لبنان، أثناء مرحلة المشاورات تلك، لتقريب وجهات النظر بينهما لخدمة استقلال بلديهما، عرض بشارة الخوري، أثناء اللقاء، وجهة النظر اللبنانية التي حملها، بأن أكد فيها «إن لبنان يريد الاستقلال التام ضمن حدوده الحاضرة والتعاون مع البلدان العربية»، وأبدى بشارة الخوري

(٤٢) نجيب الأرمنازي، **سورية من الاحتلال حتى الجلاء**، ط ٢ (بيروت: دار الكتاب العربي الجديد، ١٩٧٣)، ص ١٦٣ ـ ١٦٤، وطربين، **الوحدة**، ص ٤٤٠ ـ ٤٤١.

(٤٣) سلمى مردم بك، **استقلال سوريا ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥: أوراق جميل مردم بك**، تقديم زهير الشلق (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٤)، ص ٢٥٤.

(٤٤) خالد العظم، **مذكرات خالد العظم**، ط ٢ (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٣)، مج ٢، ص ١٣.

استعداده، في حال وصوله إلى رئاسة الجمهورية، التعاون مع الدول العربية شرط استقلال لبنان ضمن حدوده المعترف بها، وبالمقابل أبدى جميل مردم بك عن الجانب السوري، وعن الكتلة الوطنية استعداد الحكومة السورية الكف عن المطالبة بأراضٍ لبنانية (الساحل والأقضية الأربعة)؛ فلقاء الموقف الثابت من الاستقلال عن الانتداب الفرنسي من الجانب اللبناني، قدَّم مردم بك تنازلات في ما يخص المطالبة بالأقضية الأربعة، وأبدى كل الثقة بكلام الرئيس بشارة الخوري، وقال: «عندما تطمئن سورية لهذا الاتجاه في السياسة اللبنانية، فنحن مستعدون لأن نتنازل عن كل مطلب لنا في لبنان، بل أن نوسع أراضي لبنان إذا لزم»[٤٥].

وتحدث مردم بك عن سورية فقال: «إننا نحن راغبون في أن تكون هناك وحدة شاملة لكل البلاد العربية؛ فمن باب أولى نرغب في تحقيق هذه الوحدة لسورية الكبرى. ولكن هناك قضية لبنان وظروفه الخاصة، والسياسة الاستقلالية التي ينتهجها، فنحن موافقون على هذه السياسة ومتضامنون معه في السراء والضراء، وفي كل ما يعود بالخير على البلاد»[٤٦].

فأقدَم الجابري، ومن ورائه «الكتلة الوطنية»، على «التضحية» بالوحدة السورية، أو على الأصح بالمطالبة بالأقضية الأربعة لصالح، أو على مذبح، تجمع عربي نواته الجامعة العربية. وعندما اشترط الوفد اللبناني كي يوقِّع بروتوكول الإسكندرية أن يتخذ المجتمعون قرارًا خاصًا في شأن لبنان يتضمَّن اعترافًا صريحًا باستقلاله ووحدة أراضيه، استجابت الوفود العربية ووقَّعت هذا القرار، كي يحصل لبنان على اعتراف جماعي به بعد أن حظي باعتراف فردي باستقلاله، وقد وقع الوفد السوري هذا القرار الخاص، الذي جاء فيه: «تؤيد الدول العربية الممثَّلة في اللجنة التحضيرية مجتمعة احترامها لاستقلال لبنان وسيادته بحدوده الحاضرة، وهو ما سبق لحكومات

---

(٤٥) بشارة الخوري، حقائق لبنانية (بيروت: أوراق لبنانية، ١٩٦٠)، مج ١، ص ٢٤٢ - ٢٤٣؛ انظر أيضًا: سامي الصلح، احتكم إلى التاريخ (بيروت: [د. ن.]، ١٩٧٠)، ص ٤٩، وانظر أيضًا: البيطار، تطور الوحدة السورية اللبنانية من نشوب الحرب العالمية الثانية إلى ما بعد الاستقلال ١٩٣٩ - ١٩٥٠، ص ١٤٠ - ١٤١.

(٤٦) طربين، الوحدة العربية في تاريخ المشرق المعاصر ١٨٠٠ - ١٩٥٨، ص ٤٧١.

هذه الدول أن اعترفت به، بعد أن انتهج سياسة استقلالية أعلنتها حكومته في بيانها الوزاري الذي نالت عليه موافقة المجلس النيابي بالإجماع في ٧ ـ ١٠ ـ ١٩٤٣»[٤٧]. ووقع لبنان، في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٤، اتفاق الإسكندرية الذي مهّد الطريق إلى قيام «جامعة الدول العربية» في ٢٢ آذار/ مارس من عام ١٩٤٥، «أعربت الدول العربية الموقعة على اتفاق الإسكندرية: سورية وشرق الأردن والعراق ومصر ولبنان، عن ثقتها بسياسة لبنان العامة، وتعهدت باحترام سيادته وكيانه، ضمن حدوده القائمة»[٤٨].

وبموجب تلك المواثيق، تكون سورية، ممثَّلة بنخبتها الحاكمة آنئذ، قد تنازلت عن مطالبها في لبنان لقاء مكسب الاستقلال للبلدين، ولصالح تصور أوسع للوحدة العربية تكون الجامعة العربية نواتها. ولقد ساعد التماثل في القاعدة الاجتماعية للفئة الحاكمة في البلدين، وتوجهاتهما الفكرية الليبرالية المشتركة، ونموذجهما الديمقراطي للحكم، على هذا التقارب بين البلدين الجارين، والمثال على ذلك نجده واضحًا في علاقة آل الجابري، وفي مقدمهم سعد الله الجابري، بآل الصلح، وفي مقدمهم رياض الصلح وكاظم الصلح، أكان في البيئة الاجتماعية والمصاهرة التي ربطت بينهما، أم في توجهاتهما الفكرية المتقاربة، والمثال الآخر نراه جليًا في العلاقة التي ربطت الرئيسين بشارة الخوري وشكري القوتلي. وقد وصف بشارة الخوري هذه الصلة العميقة بين الرجلين، بمناسبة مؤتمر القمة العربية في أنشاص في مصر، عام ١٩٤٦، حينما قال: «كنت وشكري بك القوتلي كأننا رجل واحد: تفكيرنا واحد، واتجاهنا واحد والانعكاسات واحدة سواء في المفاوضات أم في الاجتماعات، يستأنس واحدنا الآخر»[٤٩].

ولقد انجذبت النخب الليبرالية، وغيرها من النخب القومية الراديكالية إلى المجال العربي الأوسع، وتشاغلت بمشاريع للعمل العربي أكثر اتساعًا،

---

(٤٧) الأرمنازي، **سورية من الاحتلال حتى الجلاء**، ص ١٦٣.

(٤٨) كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ط ٣ (بيروت: دار النهار، ١٩٧٢)، ص ٢٣٩.

(٤٩) الخوري، **حقائق لبنانية**، ج ٢، ص ٢٥٦، قارن مع: أبو خليل، **لبنان وسورية: مشقة الأخوة**، ص ٢٣.

وطُرحت عليها مشاريع وحدوية من هذا الطرف أو ذاك لم يكن لبنان جزءًا أساسيًا منها. وحافظ لبنان، في تفكير تلك النخب، على موقعه كجار مستقل وحر، تضعه في أخر حلقات مشاريع الوحدة الممكنة.

كانت سورية مُخاطبة مباشرة من أصحاب المشروعين الهاشميين، الأردني «مشروع سورية الكبرى» والعراقي «مشروع الهلال الخصيب»، فإذا كان لبنان قد رفض منذ البداية الخيارين بحزم، أو المشروعين معًا: مشروعي «سورية الكبرى»، و«الهلال الخصيب»؛ فإن النخب السورية جميعها ـ باستثناء جماعة الحزب القومي الاجتماعي السوري، وبعض الشخصيات القليلة ـ استبعدت الخيار الأردني تمامًا من حساباتها الوحدوية. ونظرت بتردد إلى مشروع الهلال الخصيب؛ فهي ترغب في الوحدة مع العراق، لكن كانت تواجه مشكلتين أمامها **أولاها**، اختلاف نظام الحكم بين البلدين ورغبتهما في الحفاظ على نظامهما الجمهوري الديمقراطي، **وثانيتهما**، ارتباطات العراق ببريطانيا، ما يقيد حريته.

لذا عارضت أغلب القوى القومية الراديكالية مشروع الهلال الخصيب، الحزب الشيوعي السوري، وحزب البعث (ميشيل عفلق ١٩٠٩ ـ ١٩٨٩)، والحزب الاشتراكي العربي (أكرم الحوراني)، غير أن مواقف «حزب البعث العربي» بقيادة ميشيل عفلق وصلاح البيطار، لم تخلُ من التقلب؛ ففي بداية الأربعينيات إثر التصدعات التي أصابت «عصبة العمل القومي» نتيجة اضطهاد سلطات الانتداب، ظهرت النواة المؤسِسة لحزب البعث العربي، الذي دمج بين مسألتي الوحدة والاشتراكية، والطريقة الانقلابية للوصول إلى الهدف، بعث الأمة عبر استعادة وحدتها، كما ظهر الحزب العربي الاشتراكي الحوراني، الذي توحد مع البعث عام ١٩٥٢، وكوّن معه حزب البعث العربي الاشتراكي. وظهرت حركة القوميين العرب في مناخ نكبة فلسطين، وردًا عليها بنواتها الفلسطينية ـ السورية الصلبة، التي وضعت الوحدة العربية في سلم أولوياتها.

أما بالنسبة إلى عفلق وحزب البعث العربي، فإنه على الرغم من النموذج النظري العقائدي/ الصوفي الذي قدمه عفلق عن الأمة العربية وحركتها القومية، وثباته على النظرية النخبوية، وتمييزه للبعث عن

الجمهور، فإنه في المواقف السياسية بقي متقلبًا؛ فترسيمة ميشيل عفلق الصوفية عن «الوحدة»، لا تكتمل إلّا بإضافة تصوره لطريق الوصول إليها وأدواته لذلك، فطريق الوحدة السياسية، يجب أن تَتْبَع وتتوِّج الوحدة الروحية، عبر البعث الروحي لها. إذ «لا يمكن تحقيق الوحدة السياسية تحقيقًا جديًا ومتينًا صامدًا للزمن إلّا إذا حدث انبعاث روحي في المجتمع، ليرتفعوا (العرب) إلى مستوى روحي يصهر نفوسهم من جديد... فالوحدة العربية... هي نتيجة الانقلاب الروحي في المجتمع العربي»[٥٠]، وهو يقول بوضوح: «لو أعطونا اليوم... الدولة العربية التي تتحقق فيها أهداف البعث في الوحدة والحرية والاشتراكية، وقالوا إن الإيمان سيكون مفقودًا من حياة البشر... لقلنا إننا نفضل أن نبقى أمة مجزأة»[٥١]. وتساءل: «هل نستطيع أن نتصور قيام دولة مدبرة مستقيمة الحال إذا لم يكن ثمة أمة حية منسجمة واعية؟ إن ما نحتاج إليه هو معالجة الأمة، وما تنقص الدولة عندنا إلا نتيجة لذلك النقص»[٥٢]. وهذا الانصهار الروحي لن يحدث إلا بانقلاب جذري تقوم به النخبة، «إنما نحتاج إلى حزب، إلى حركة تمثل بالدرجة الأولى عنصر الروح، وتخلق عنصر الحياة، وتتوافر فيها هذا الروح لتشع منها في ما بعد على المجموع... والحزب الحقيقي... هو الذي يكون هدفه خلق أمة أو بعثها... أن يكون أمة مصغرة للأمة الصافية السليمة»[٥٣]؛ فمصير هذه الأمة مرتبط بنخبة طليعية (بعثية)، «تتقدم لتمثل الشعب قبل أن يفوّضها الشعب تفويضًا صريحًا... وتتجه للشعب لتوقظه على واقعه، ولتنظّم نضاله وتقوده في طريق الانقلاب»[٥٤]. فقضية الحزب والتنظيم «تطرح منذ البداية في العمل الانقلابي، وإلّا كيف تستطيع هذه الأقلية الصغيرة أن تكون قوة؟»[٥٥].

---

(٥٠) ميشيل عفلق، في سبيل البعث. الكتابات السياسية الكاملة، ٥ ج (بغداد: دار الحرية، ١٩٨٧)، ص ٢٢٩.

(٥١) ميشيل عفلق، «الإيمان،» في: المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٩.

(٥٢) ميشيل عفلق، «حزب الانقلاب،» في: المصدر نفسه، ج ١، ص ١٥٤.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ١٥٥.

(٥٤) ميشيل عفلق، «علاقة التنظيم بالعمل الانقلابي،» في: المصدر نفسه، ج ١، ص ١٨٦.

(٥٥) المصدر نفسه.

ولا يخفي عفلق، أن ما يقصده بالطليعة المختارة، والجيل الجديد، هم البعثيون، فهو يقول بصراحة: «إننا بانقلابيتنا نمثل إرادة الأمة كلها»؛ كما «أننا نمثل مصلحة الأمة وإرادتها» وصفة البعثيين القومية «الصادقة»، تجعلهم صورة مصغرة وسبّاقة لمجموع الأمة(٥٦)، بل الصفة التمثيلية للأمة لا تقتصر على النخبة بل تتجسد في زعامتها البعثية الرسولية، لأن الأمة «ليست مجموعًا عدديًا بل فكرة تتجسد... لذلك يحق للذي تتمثل فيه أن يتكلم باسم المجموع... والزعيم... يحول العدد إلى فكرة... وهو الموحد صاحب الفكرة الواحدة»(٥٧)؛ فبعد أن تمسك الطليعة البعثية بناصية الأمة وتخوض بها النضال لإحداث الانقلاب، فتنصهر الأمة روحيًا، إذ «لا بد من غليان، لا بد من مستوى مرتفع مضطرب متحرك... فتتوحد الأمة في طريق النضال»(٥٨). ويبلغ هذا العزم بـ «النضال» ذروته عند عفلق بقوله: «النضال وحده هو الذي ينقل الوحدة من حيز الإمكان إلى حيز الفعل، والتحقق، لأنه يغسل النفس من الأدران، وحرارته تذيب ما علق بالأمة من تشويه، ومن جمود»(٥٩) عندها، «وبعد التجربة والألم، توجد الوحدة الحقيقية، التي هي نوع مختلف عن الوحدة السياسية، توجد وحدة الروح بين أفراد الأمة»(٦٠).

غير أن عفلق، بعد أن ينتهي من اشتراطاته الروحية «وحدة الروح» على الوحدة، يأتي باشتراطاته الدنيوية عليها: الاشتراكية، والحرية، قائلًا: «لا نعتقد أن بالإمكان الفصل بين الوحدة والعربية والاشتراكية»(٦١). وهو ما يضيف أثقالًا جديدة ذاتية على الوحدة، إضافة إلى العقبات الموضوعية بطريقة تجعل الوحدة ضربًا من المستحيل؛ فبدلًا من أن ينظر إلى «الوحدة الروحية» كعملية مرافقة للوحدة السياسية، تتأثر بها، وإلى الاشتراكية

---

(٥٦) ميشيل عفلق، «الصلة بين العروبة والفكرة الانقلابية،» في: المصدر نفسه، ج ١، ص ١٧١.

(٥٧) ميشيل عفلق، «الجيل العربي الجديد،» في: المصدر نفسه، ج ١، ص ٧٤.

(٥٨) ميشيل عفلق، «من معاني الانقلاب،» في: المصدر نفسه، ج ١، ص ١٧٦.

(٥٩) ميشيل عفلق، «وحدة مصر وسوريا،» في: المصدر نفسه، ص ٢٦٢.

(٦٠) ميشيل عفلق، «البعث العربي هو الانقلاب،» في: المصدر نفسه، ص ٢٦١ ـ ٢٦٢.

(٦١) ميشيل عفلق، «القومية العربية والنظرية القومية،» في: المصدر نفسه، ص ١٠٢ ـ ١٠٣.

والحرية كبرنامج حزبي يجري النضال من أجله، قبل الوحدة، وفي إطار دولة الوحدة، بدلًا من ذلك يرهن الوحدة بتلك الاشتراطات. فيتساءل استنكارًا: «هل نحن نؤمن بالوحدة كصنم؟ أم نؤمن بها على أنها وسيلة لتحقيق رسالة الأمة؟»[٦٢].

لهذا تصبح أحاديث عفلق المتناثرة، هنا وهناك، عن أرجحية الوحدة، لا معنى لها في سياق هذا المنطق الاشتراطي الصارم، لولا أن مواقفه السياسية العملية خفّفت من وطأة تلك الاشتراطات، أخذًا بعين الاعتبار الحالة السياسية والمصالح الحزبية الجافة، التي استمدت من نظرية الطليعة/النخبة شرعيتها. كان من الطبيعي على ضوء أيديولوجيته المتصلبة، أن يتشكك من صيغة «الجامعة العربية»، التي تتوافق نسبيًا، وإن لم يكن بدرجة كافية، مع تصورات الجيل القومي الأول (الاتحادي الدستوري)؛ فقد رأى عفلق فيها «جامعة حكومات إقطاعية، تمثل خطرين كبيرين، خطر الاستعمار الخارجي، وخطر الإقطاعية الداخلية»[٦٣]، وفي ميثاقها إقرارًا «بحالة التجزئة الراهنة»[٦٤].

عندما انغمس عفلق سريعًا في حمأة نثريات السياسة، تضاءلت لديه «نماذجه النظرية» الصوفية هذه، فالغرم بالانقلاب الروحي للأمة تصاغر، وتحول إلى تأييد سلسلة انقلابات عام ١٩٤٩، في بداية عهدها، فقال عن انقلاب حسني الزعيم: إنه «زعزعة القصور... وفتح الطريق أمام الفكر الانقلابي، والعمل النضالي الأعلى»[٦٥]. وانتقل على صعيد الوحدة من الاشتراطات الروحية والترابية، إلى مرونة شديدة؛ فلقد أيّدَ في المرحلة التأسيسية لحزب البعث أي خطوة وحدوية: من وحدة وادي النيل، إلى فكرة استقلال إمارات الخليج واتحادها بأقطار عربية أخرى، إلى مشروع

(٦٢) ميشيل عفلق، **معركة المصير الواحد: الوحدة والحرية والاشتراكية** (بيروت: دار الآداب، ١٩٥٨)، ص ٣٩.

(٦٣) ميشيل عفلق، **في سبيل البعث** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٣)، ج ٢، ص ٢٩.

(٦٤) ميشيل عفلق، «في ميثاق الجامعة،» في: **في سبيل البعث: الكتابات السياسية الكاملة**، ج ١، ص ١٨٠.

(٦٥) عفلق، **في سبيل البعث**، ج ٢، ص ٤٩ ـ ٥٤.

سورية الكبرى عام ١٩٤٥، شريطة أن يحافظ على عروبة فلسطين، والنظام الجمهوري في سورية[٦٦]. إلا أنه كان يعتبر «أن الخطوة الجدية الحاسمة في طريق هذه الوحدة هي توحيد سورية والعراق»[٦٧]، ثم عارض، في عام ١٩٤٧، مشروع سورية الكبرى نفسه بذريعة (انتقاص المعاهدة البريطانية لاستقلال الأردن... وحرص سورية على مبدأ الجمهورية»[٦٨].

كما أنه إثر انقلاب الحناوي نهاية عام ١٩٤٩، واشتراكه في حكومة فوزي سلو، التي أعقبته، ثارت مجددًا مسألة الوحدة مع العراق، فاشترط عفلق استقلال العراق، لكي تكون الوحدة مقبولة، وشرح موقفه في بيان لحزب البعث: «أن تعدل المعاهدة البريطانية ـ العراقية، ليستكمل العراق أسباب استقلاله»، والحفاظ على النظام الجمهوري في سورية باتجاهه التقدمي الاشتراكي(!)»[٦٩]. ولم تكن بين تقلبات مواقفه أي توجهات وحدوية حصرية بلبنان، أو الرجوع إلى الحديث عن تعديل الحدود بذريعة الأقضية الأربعة والساحل.

ولقد وقف التيار الإسلامي ممثلًا بالإخوان المسلمين ضد مشروعي سورية الكبرى والهلال الخصيب بشكل صريح، وهو ما عبَّروا عنه في مذكرتهم الموجهة إلى رئيسي الجمهورية والحكومة السوريين، والملك عبد الله بتاريخ ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٤٧. ولكن حرص «الإخوان المسلمون» في رفضهم للمشروع على تبيان أن رفضهم هذا، لا يعني رفضًا لوحدة سورية أو الوحدة العربية، بل على النقيض، لأن المشروع يناقض بنظرهم الوحدة السورية الحقيقية التي تتضمن الوحدة مع لبنان وغيرها من بلدان سورية الكبرى: «... إن الادعاء بأن المطالبة بسورية الكبرى اليوم سيحقق ما

---

(٦٦) شبلي العيسمي، حزب البعث الاشتراكي: مرحلة النمو والتوسع، ١٩٥٨ ـ ١٩٤٩ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٨)، ص ٢٠ ـ ٣٠.

(٦٧) عفلق، في سبيل البعث. الكتابات السياسية الكاملة، ج ١ (بيان لحزب البعث بتاريخ ١٤/١٢/١٩٤٥).

(٦٨) ميشيل عفلق، «انتقاص المعاهدة البريطانية،» في: المصدر نفسه، ص ٣٠٦.

(٦٩) العيسمي، حزب البعث الاشتراكي: مرحلة النمو والتوسع، ١٩٥٨ ـ ١٩٤٩، ص ٣٢، وناجي علوش، الثورة والجماهير ١٩٤٨ ـ ١٩٦٠، ط ٢ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٣)، ص ٤٨.

يسعى له السوريون منذ الحرب العالمية الأولى، وقد أجمع عليه المشتغلون في الحقل السياسي، هو تلفيق مهين. إذ إن السوريين كانوا متفقين على مطلب سورية الطبيعية التي تُحدّها جبال طوروس في الشمال، وشبه جزيرة سيناء في الجنوب. ومن الواضح أن منطقة الإسكندرون وأنطاكية تتبع لها، التي اقتُطِعَتْ من الوطن الأم سورية. كما أنها تشمل دولة لبنان الحالية وفلسطين بأجمعها. إلا أن الذين ينادون اليوم بسورية الكبرى لا يشملون في الدولة التي يحلمون بها، الإسكندرون؛ فقد صرح جلالة الملك عبد الله وهو يعبرها في طريقه إلى تركيا بأنه سعيد لوضع قدميه على أرضٍ تركية. وكذلك فقد صرحوا بأنهم لن يتعرضوا لسيادة لبنان الحالية، وبأن الجزء من الأراضي الفلسطينية التي ستقدمها بريطانيا لليهود لن تتبع لتلك المملكة. لذا، فإن سورية الكبرى التي يسعون لتحقيقها، هي تشويه لسورية الطبيعية التي طالب بها الشعب السوري في تلك الأيام، وأن محاربة سورية الكبرى ليست محاربة للأماني القومية، كما يدعي أنصار هذا المشروع». وتعرضت المذكرة إلى مشروع سورية الكبرى، باعتباره ليس تشويهًا لفكرة وحدة سورية الطبيعية فحسب، بل إن هذا المشروع يجعل البلدان التابعة إليه خاضعة لنفوذ الاستعمار البريطاني، فتؤكد «أن السوريين يوم طالبوا بوحدة سورية الطبيعية إنما أرادوها حرة مستقلة استقلالًا تامًا لا سلطان لمستعمر على جزء من أجزائها. ودعاة سورية الكبرى يعلمون بالاغتصاب التركي لمنطقة الإسكندرون، ويعلمون بقيام الدولة اليهودية في جزء كبير من فلسطين. كما أنهم يريدونها أداة طيّعة في يد الاستعمار الإنكليزي تحقق مصالحه وأهدافه، وأكبر دليل على ذلك أنهم رضوا لشرق الأردن معاهدة تجعلها خاضعة للنفوذ الإنكليزي المباشر... فهل هذا يتفق مع ما طالب به السوريون من وحدة طبيعية مستقلة أتم استقلال، وهل من مصلحة سورية الصغيرة اليوم وهي حرة تحتل أسمى مكان في الحلبة الدولية أن تنضم إلى سورية الكبرى التي تجعل الاستعمار الإنكليزي نقطة ارتكاز خطرة تطوق الشرق الأوسط كافة؟». كما أن المشروع يدفع سورية إلى أن تضحي بنظامها الجمهوري الديمقراطي لحساب الالتحاق بنظام ملكي وراثي، والحال «أن سورية بحدودها الحاضرة قد ارتضت النظام الجمهوري واطمأنت إليه، وهي ترفض الرفض كله أن تستبدل به نظامًا آخر تعتقد أنه

لا يحقق مطامحها ولا نفسيتها ولا عقيدتها، ودعاة سورية الكبرى متمسكون بالنظام الملكي الوراثي؛ فكيف يصح الزعم أن الدعوة إلى مشروع سورية الكبرى تتفق مع رغبات السوريين وآمالهم». ثم تقترح المذكرة مشروعًا مناقضًا بأن تنضم شرق الأردن إلى سورية، «لأن شرق الأردن كان جزءًا من ولاية سورية في العهد العثماني، وكان متصرفية يديرها متصرف تابع لوالي الشام. فمن الواجب أن يُعلن شرق الأردن انضمامه إلى سورية. . . وترك الخيار للشعب السوري نفسه في من يرأس هذه الدولة بالنظام الذي يرتضيه بمحض اختياره وإرادته. . .». ثم تصل مذكرة الإخوان المسلمين إلى الانطلاق من الوقائع التي أصبحت ناظمة لعلاقات سورية بلبنان، القائمة على احترام الحدود القائمة، وأيضًا احترام مواثيق جامعة الدول العربية التي تنص على احترام الحدود القائمة بين الدول العربية بما فيها الحدود اللبنانية ـ السورية، كشرط للتعاون العربي الجماعي، مذكرة بـ «أن بروتوكول الإسكندرية قد نص على الاعتراف بالحدود الحاضرة لكل دولة عربية ممثلة في الجامعة العربية، وذلك نظرًا إلى الظروف القائمة التي تجعل الاعتراف بالأوضاع السياسية للبلاد العربية شرطًا أساسيًا للتعاون في ما بينها. وهذه الظروف لم تتغير بعد، ولا تزال مصلحة العرب اليوم في أن لا تُثار أي مشكلة من هذا القبيل، وليس عبثًا ولا تساهلًا أن يرضى زعماء سورية بحدود لبنان الحاضرة مع أنهم كانوا من أشد الدعاة إلى الوحدة السورية، وذلك لأن المصلحة العربية تقتضي التراضي والرضا بالوضع الحاضر ليتم التعاون العربي بين الشعوب العربية في جو لا يشوبه حذر، ولا قلق؛ فأي داع يدعو أنصار سورية الكبرى إلى المناداة بتبدل الأوضاع الجغرافية لبعض دول الجامعة العربية؟ ولحساب من تكون هذه الدعوة؟»[٧٠]؛ فالحكم الحاسم في مسألة العلاقة اللبنانية ـ السورية بالنسبة إلى الإخوان المسلمين، هنا، هي الإقرار بالحدود القائمة بين البلدين واحترام استقلالهما، على الرغم من رغبة السوريين في الوحدة في إطار وحدة سورية الطبيعة، ما دامت المصلحة

---

(٧٠) رايسنر، الحركات الإسلامية في سورية ـ من الأربعينيات وحتى نهاية عهد الشيشكلي، ص ٤٥٢، قارن مع: هاشم عثمان، الأحزاب السياسية في سورية السرية والعلنية (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠١)، ص ٢٠٩ ـ ٢١١.

العربية العليا تقتضي التراضي والرضا بالوضع الحاضر ليتم التعاون بين الدول العربية من دون شوائب.

عكست الأحزاب العقائدية التوجه العربي العام الشعبي، بعد أن أضفت على هذا التوجه الطابع العقائدي النخبوي القومي والتنظيم الصلب. وإلى جانبهم ظهر المثقف الشيوعي الذي ظهر للتو، فهو وإن كان لم يضع الوحدة العربية في جدول أعماله، إلّا لبرهة قصيرة في بداية الثلاثينيات(٧١)، إلا أن الوحدة السورية ـ اللبنانية كانت في توجهاته، فقد كان الشيوعيون في البلدين يجمعهم تنظيم واحد هو الحزب الشيوعي السوري اللبناني، وتحت قيادة واحدة. وعلى هامش المزاج الشعبي العام، ظهر نوع من المثقف اختار الرابطة السورية، وتجسدت أفكاره في الحزب السوري القومي الاجتماعي، على مبدأ وحدة سورية الطبيعية، بنهج علماني يدعو إلى فصل الدين عن الدولة، وإلى إزالة الحواجز بين الطوائف لمصلحة الرابطة السورية الكبرى(٧٢).

لقد تضاءل، في برامج تلك الأحزاب العقائدية الاهتمام الملموس والبرامجي بمستقبل العلاقة اللبنانية ـ السورية، بعد أن وضعوا تلك العلاقة في سياق رابطة أشمل، وصارت العلاقة بلبنان فرعًا صغيرًا من اهتمام أكبر في المجال العربي الأشمل. وبموازاة ذلك، اتجهت النخب النافذة المعبر عنها بالكتلة الوطنية، التي احتلت المسرح السياسي التفاوضي مع الفرنسيين، تدريجيًا إلى البحث الشائك عن المصير الواحد: اللبناني ـ السوري، لصالح صيغة من التعاضد بين البلدين المستقلين تُمهد للوصول إلى معاهدات منفردة تطوي عهد الانتداب، واكتفت بالطرح النظري لمسألة الوحدة العربية الشاملة، وارتضت أن تكون جامعة الدول العربية، هي الصيغة الملائمة للعمل الوحدوي، تاركة البحث عن جداول عمل ملموسة للمستقبل، ثم إنها لم تُحسن اختيار السبيل، عقب استلامها مقاليد الأمور في عهد الاستقلال، للحفاظ على العلاقات الاقتصادية بين البلدين، التي حافظ عليها الانتداب.

---

(٧١) شمس الدين الكيلاني، الحزب الشيوعي السوري، ١٩٢٤ ـ ١٩٩٧ (دمشق: دار الأهالي، ٢٠٠٢)، ص ٦٥.

(٧٢) عثمان، المصدر نفسه، ص ١٦٥ وما بعدها.

ثانيًا: تحولات في مرحلة التعايش في عهود الاستقلال

ارتضت النخب السياسية النافذة في كلا البلدين نمطًا من العلاقات بين بلديهما تتداخلت فيها المصالح مع العواطف والصلات ما فوق القطرية. وتكيفت تدريجيًا مع الوقائع التي فرضها الانتداب، وإن كانت قد حاولت أن تتحايل عليها بالكثير من الأعمال والأشكال الرمزية التي تذكّر طرفي الحدود بالحالة الخاصة التي تربطهما ببعض. يضاف إلى ذلك أن النخب السورية بكل تلويناتها لم تكن غافلة عن التنوع المذهبي والتوازنات الطائفية اللبنانية، وما تمثله ميول النخب المارونية، من ثقل على التطور السياسي اللبناني، ولا سيما بعد أن غذّت الكتلة المارونية النافذة مُتَخيَّلَها عن خصوصيتها في شرق المتوسط. وعلى الرغم من اختلاف قواعد التوازنات الاجتماعية الكبرى في كلا البلدين، التي أمَّنت استمرار الحياة للنظام الديمقراطي البرلماني عندهما، فإن مدونة حياتهما السياسية ظلت متماثلة، بكل ما داخلها من انفتاح في حياتهما الثقافية، وما صاحبها من حريات صحافية في عالم برلماني مفتوح على الحوار والتنوع؛ فكانت بيروت ودمشق وحلب متماثلة من زاوية انفتاح عوالمها الداخلية على الحرية والتنوع، وبقيت الصلات بين نخب البلدين، حاكمة ومحكومة، مستمرة على الرغم من ظهور الاختلاف في الرأي، فرياض الصلح وبشارة الخوري، كانا يجدان دائمًا رجالًا في دمشق وحلب يماثلانهما في المنبت والثقافة والتطلعات من أمثال شكري القوتلي إلى رشدي الكيخيا، مرورًا بخالد العظم وفارس الخوري.

لم تكن العلاقة بين البلدين من الأمور الطارئة، بل ذهبت عميقًا في التاريخ، وترسخت على جميع الصعد، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، داخل الدائرة العربية الإسلامية. وهذا الحال فرض نفسه على الانتداب؛ فعندما دخلت جيوش فرنسا إلى لبنان، كانت البلاد العربية المشرقية بمجموعها وحدة اقتصادية كاملة، بما فيها الجمهورية اللبنانية الحالية، التي كانت تسمى متصرفية لبنان؛ فمع أن هذا الجزء المؤلف من أقضية زحلة وكسروان والمتن، ما عدا بيروت وطرابلس الشام وعكار وصيدا وصور والبقاع وبعلبك، كان متمتعًا باستقلال ذاتي، إلا أنه كان داخلًا ضمن نطاق

الوحدة الاقتصادية والمالية والعثمانية. وأبقت السلطات الفرنسية الوضع الاقتصادي على ما كان عليه، سوى أنها استبدلت النقد المصري بنقد جديد سمَّته النقد السوري، وكرَّست التعامل بالليرة السورية في سورية ولبنان على السواء. وعلى الرغم من قسمتها البلاد إلى دويلات مستقلة، فإنها أبقت الوحدة الاقتصادية بين جميع هذه الأراضي، وأصبحت دائرة الجمارك واحدة بإدارة المفوضية الفرنسية العليا في بيروت، تجبي مواردها وتنفق منها على هذه الدول، أو توزّع على كل منها مبالغ سنوية بحسب ما ترتئيه، أما التشريع الجمركي والاقتصادي، فكان كذلك واحدًا يصدره المفوض السامي، وينفذه في جميع أنحاء البلاد[٧٣].

وقد برز الصعود البارز لمدينة بيروت، في القرن التاسع عشر، حيث تسارع نموها الديمغرافي والعمراني ومستوى تجهيزها بالبنى التحتية الأساسية، مع ما رافق ذلك من انتقال متزايد للنُخب المهنية والثقافية ورجال الأعمال إليها من مدن سورية، وبخاصة من دمشق. فشهدت هذه الحقبة انطلاقة قوية في بيروت، معزِّزًا ببدء تدفق رؤوس الأموال الغربية وشركاتها، وبتنامي انفتاح هذه المدينة على التجارة مع الخارج. ثم إن استقلال الدولتين عن الانتداب الفرنسي، حمل في طياته تفاعلات من التجاذب والتباعد بين مدنهما الرئيسية: بيروت دمشق وحلب، في سوق جمركية واحدة. وقد بدا بوضوح، أثناء ذلك، أن دمشق وبيروت قد كرَّستا موقعهما تباعًا كمحورين ثابتين للدولتين الناشئتين، مع تسجيل بيروت مكاسب سريعة ومهمة في إطار سيرورة المنافسة بين الأقطاب المدينية المختلفة[٧٤]. حظي لبنان، خلال فترة الانتداب، باهتمام الشركات الأجنبية لأهمية ميناء بيروت بالنسبة إلى المنطقة وليس إلى لبنان وسورية فحسب؛ فكانت بيروت عند استقلال البلدين مركزًا تجاريًا وماليًا مهمًا، يغطي في نشاطه الداخل السوري، إضافة إلى لبنان. فشكل ذلك حافزًا لتمسك الإدارة اللبنانية بحرية السوق، لكن الصناعة السورية الناشئة التي كابدت من

(٧٣) العظم، **مذكرات خالد العظم،** ج ٢، ص ٧ ـ ٨.

(٧٤) كمال حمدان، «لبنان وسورية: مقارنة في واقع النظامين الاقتصاديين،» ورقة قدمت في: مؤتمر العلاقات السورية اللبنانية، دمشق ١٤ ـ ١٨ نيسان/ أبريل ٢٠٠٩، ص ٤٢٤ ـ ٤٢٥.

المنافسة الضارية وميل السلطات السورية لاتباع نوع من السياسة الحمائية، دفعت باتجاه بروز توجهين متعارضين لدى البلدين، فانهارت بنتيجة ذلك الوحدة الجمركية لديهما[٧٥]. وبالمقابل حرص قطاع واسع من رجال الأعمال الصناعيين والتجار والمزارعين على الوحدة، فاتفق هؤلاء، في مؤتمرهم الاقتصادي في بيروت شباط/ فبراير ١٩٣٨، على «ضرورة بقاء إدارة المصالح المشتركة موحَّدة بين البلدين، على أن تتسلم الحكومتان اللبنانية والسورية إدارتها بهيئة مشتركة؛ عدم الموافقة على مبدأ الانفصال الجمركي، لأن ذلك يقضي على مصالح البلدين؛ عدم إحداث أي تبديل في التعريفة الجمركية إلى ما بعد مضي سنة من استلام الحكومتين السورية واللبنانية للمصالح من إدارة الانتداب». «وقد أيد المقررات كبار تجار المدن السورية واللبنانية[٧٦].

ما أبقاه الانتداب من وحدة اقتصادية بين البلدين، تم التخفيف منه من قبل الحكومات التي انبثقت بداية العهد الوطني؛ فظهرت إشاراته الأولى بطريقة تصالحية في العهد الوطني، في عام ١٩٤٣، حيث استطاع شكري القوتلي أن يقود «الكتلة الوطنية» في قيادة العمل الوطني ضد الانتداب الفرنسي، وفي تصدُّر الجهود التي تمخضت عن تأسيس مؤسسة جامعة الدول العربية؛ فقد أُعيد العمل بالدستور في كانون الثاني/ يناير ١٩٤٣، فاجتمع المجلس النيابي في ١٧ آب/ أغسطس ١٩٤٣، بأكثريته من الكتلة الوطنية، وانتخب القوتلي رئيسًا للجمهورية السورية. الذي قام بدوره بتكليف سعد الله الجابري، بتشكيل الحكومة؛ فقامت حكومة الجابري في ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٣، باتفاق مع كاترو والحكومة اللبنانية، يقضي بنقل المصالح المشتركة إلى يد حكومتي سورية ولبنان مع حق الإدارة والتشريع[٧٧]. توجه رئيس الوزراء السوري، سعد الله الجابري، ووزير خارجيته، جميل مردم بك، لإجراء محادثات مع الحكومة اللبنانية،

---

(٧٥) نبيل مرزوق، «قراءة في النظامين الاقتصاديين لكل من سورية ولبنان،» ورقة قدمت في: مؤتمر العلاقات السورية اللبنانية، ص ٤١٠.

(٧٦) عيسى، **العلاقات اللبنانية السورية**، ص ١٦٨ ـ ١٦٩.

(٧٧) محمد، **الحركة القومية العربية في سورية ١٩٤٨ ـ ١٩٦٣**، ص ٧٨.

تحت شعار إقامة علاقات بين البلدين يسودها التفاهم. أكد بشارة الخوري في هذا الاجتماع «أنه مع رغبته في الاحتفاظ باستقلال لبنان وسيادته، يود أن تقوم علاقات وثيقة بين لبنان وسورية»؛ فصرح السيد الجابري - في رده على الخوري - «أن رئيس الجمهورية السورية السيد شكري القوتلي، وجميع رجال الحكومة السورية يؤيدون استقلال لبنان، ويدافعون عنه شريطة أن يكون استقلالاً حقيقيًا وكاملًا، وألّا يكون للأجنبي أي تدخل في شؤونه أو مجال لاستقلاله ضد البلدين معًا»(٧٨).

اقترح مردم بك: «السعي لإيجاد أسلوب دبلوماسي يؤدي إلى استلام «الصلاحيات» التي تقوم بها سلطة الانتداب. وهناك الصلاحيات المشتركة بين سورية ولبنان... ومن أجل هذا يمكن تأليف مجلس مشترك يدير هذه الصلاحيات، بعد أن تنتقل إلى المجلس بكاملها... هذا المجلس يجتمع بالتناوب في سورية ولبنان، وعندما يجتمع في سورية يرأسه سوري، وعندما يجتمع في لبنان يرأسه لبناني، وهذه الصلاحيات هي المصالح المشتركة والجمارك. وهناك الصلاحيات الخاصة بكل من سورية ولبنان، وهذه يجب أن تنتقل إلى الحكومة السورية في سورية وإلى الحكومة اللبنانية في لبنان، ومنها الأمن وقضايا الحدود ومراقبة الشركات ذات الامتياز الخاص بكل بلد دون الآخر»(٧٩). واتفقا على تشكيل لجنة مشتركة من اللبنانيين والسوريين، وتوصلا إلى مبادئ أساسية يجب أن تقوم عليها العلاقات بين البلدين في المستقبل، وتتلخص بما يلي: «كلٌّ من البلدين يتمتع باستقلاله التام ويمارس سيادته الكاملة؛ يتعهد لبنان بألا يكون مقرًّا وممرًا لأي قوة تهدد استقلال سورية؛ يتعاون البلدان إلى أقصى الحدود في الشؤون الاقتصادية وغيرها على قدم المساواة. وقد بقيت هذه المبادئ مرعية، وإن كان قد طرأ عليها الانفصال الجمركي بين البلدين بعد أن بدا لسورية أن الصناعة السورية التي نمت بشكل سريع ستصبح مهددة إذا تمت المحافظة على وحدة التعريفات الجمركية»(٨٠).

(٧٨) مردم بك، استقلال سوريا ١٩٤٥ - ١٩٣٩: أوراق جميل مردم بك، ص ٢٤٥.

(٧٩) المصدر نفسه، ص ٢٤٣ - ٢٤٧، وعيسى، العلاقات اللبنانية السورية، ص ١٣٠.

(٨٠) مردم بك، المصدر نفسه، ص ٢٤٥ - ٢٤٦.

وقد مثَّل الجانب السوري في هذا الاجتماع: سعد الله الجابري وجميل مردم، ومثَّل اللبناني: رياض الصلح. وينحدر هؤلاء من صفوف الكتلة الوطنية عام ١٩٤٣؛ فقرر الفريقان فصل سائر المصالح التي كانت موحدة تحت الإدارة الفرنسية ـ ونقل الصلاحيات التي كان يحملها الجانب الفرنسي إليهما ـ وعقدوا بدلًا من ذلك الوحدة الجمركية، وأنشأوا مجلسًا أعلى للمصالح المشتركة أنيط به التشريع الجمركي[٨١]؛ فثمة اتفاق بين الحكومتين في الأول من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٣، يُعرِّف المصالح المشتركة بين البلدين بـ «المصالح التي كانت تُدار من قبل المندوبية العامة لفرنسا في الشرق». وقسَّم هذا العقد هذه المصالح إلى قسمين:

القسم الأول، ما يجب أن تستمر إدارته مشتركة، مثل مصالح الجمارك ومراقبة الشركات ذات الامتياز، التي تشمل منطقة عملها أراضي الدولتين، ومراقبة إدارة حصر الدخان (التبغ والتنباك).

والقسم الثاني، يشمل ما يجب أن تُترَك إدارته لكل من الحكومتين ضمن أراضيهما، مثل مصلحة البارود ومصلحة حماية الملكية الصناعية والتجارية والفنية والأدبية والموسيقية، ومصلحة الأشغال العامة، وإدارة البريد والبرق، ودار الآثار والدفاع السلبي، والأمن العام وحراسة أموال الأعداء، وكل مصلحة أخرى لم تُعيَّن في القسم الأول. وتنفيذًا لهذا الاتفاق، أنشئ «المجلس الأعلى» السابق ذكره، لإدارة المصالح المشتركة من ثلاثة ممثلين لكل من البلدين، على أن يزاول عمله ستة أشهر في بيروت، وستة أشهر في دمشق. ومن ضمن أعماله الرئيسية إدارة الجمارك التي ظلَّت واحدة[٨٢]. وخلال هذه الزيارة، اتفق الوفد (سعد الله الجابري وجميل مردم) واللبناني (رياض الصلح) على القواعد الرئيسية للعلاقة بين البلدين: «١ ـ الاعتراف المتبادل باستقلال سورية ولبنان والعمل معًا على حمايته. ٢ ـ لن يكون لبنان مقرًا أو ممرًا لأي طرف خارجي يهدد استقلال سورية. ٣ ـ التعاون الوثيق بين البلدين في المجال الاقتصادي والاجتماعي

---

(٨١) العظم، مذكرات خالد العظم، ج ٢، ص ٨.

(٨٢) أبو خليل، لبنان وسورية: مشقة الأخوة، ص ٢٤.

والثقافي. وهي النقاط التي استعادها رياض الصلح في بيانه الوزاري الأول أمام المجلس النيابي»[٨٣].

وقد نظر القوميون اللبنانيون إلى هذا الاتفاق، الذي عُقد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٣، على أنه «جاء مكملًا لاستقلال لبنان السياسي، ولاعتراف سورية بـ «لبنان الكبير» الذي تمَّ بالتوقيع على ميثاق جامعة الدول العربية، وقد ظلّت سورية تتحفظ على إعادة الأقضية الأربعة إلى لبنان، وعلى الاعتراف بالجمهورية اللبنانية، حتى كان التوافق الذي تحقق في ميثاق ١٩٤٣؛ فالتوافق بين اللبنانيين، وبالتحديد بين المسيحيين والمسلمين، على إنهاء عهد الانتداب، أنهى الخلاف حول وجود لبنان، من الناقورة حتى النهر الكبير، سواء كان بين اللبنانيين أنفسهم أم بينهم وبين السوريين. وكان لرياض الصلح دور السبق في إقناع رجال الحكم في دمشق، عهد ذاك، بالكف عن إثارة موضوع الأقضية الأربعة ومدن الساحل، وبالاعتراف بالدولة اللبنانية الجديدة. ولما تحقق الاستقلال الفعلي، وحان موعد تسليم «المصالح المشتركة» التي كانت تديرها سلطات الانتداب الفرنسي، كان لا بد من إعادة تحديد هذه «المصالح» على النحو المتفق مع استقلال كلا البلدين. وبدلًا من الوحدة الاقتصادية الكاملة، كانت الوحدة الجمركية، إضافة إلى بعض المصالح الأخرى الأقل أهمية. أما الباقي فقد أصبح من سلطة كل بلد على حدة»[٨٤].

التقى مجددًا جميل مردم بك ورياض الصلح في ١٨ شباط/فبراير ١٩٤٧، في القاهرة، ووقعا اتفاقية موقتة لتنظيم العمل بين البلدين، ثم اجتمعا مجددًا في شتورة، وقررا تمديد التعامل بالعملة السورية في العمليات الجمركية، وفي المبادلات بين الحكومتين. واستمر العمل بهذا التمديد إلى ما بعد الحرب العربية ـ الإسرائيلية. وما أن استقرت تداعيات الحرب، حتى كان لبنان الرسمي يعلن إصراره على ثوابته في السياسة الاقتصادية. وأعلن رئيس الجمهورية بشارة الخوري، في ٢٠ تشرين الأول/

---

(٨٣) فواز طرابلسي، صلات بلا وصل، ميشال شيحا والايديولوجيا اللبنانية (بيروت: شركة رياض الريس والكتب والنشر، ١٩٩٩)، ص ١٠٤.

(٨٤) أبو خليل، المصدر نفسه، ص ٢٤.

أكتوبر ١٩٤٨، أن بلاده لن تتخلى عن حرية الاستيراد. ولم يكن بشارة الخوري يكرر موقف لبنان الرسمي الحاسم فحسب، بل كان يطلق العنان أيضًا لسلسلة من الإجراءات التي سوف تتخذها الحكومة اللبنانية في مجال تحرير النقد وتعزيز حرية التجارة(٨٥).

بموازاة هذا الانتقال من «الوحدة» إلى التباعد على الصعيد الاقتصادي بفعل اتجاهات النخب الليبرالية ذاتها، جرى انتقال مماثل على الصعيد السياسي. انتقال من التنسيق والتماثل والترابط إلى الاستقلالية في النظرة والعمل؛ فقد ساد نوع من التفاهم والتنسيق والتداخل بين النخب في كلا البلدين، ولا سيما تلك النخب التي قادت المفاوضات مع سلطة الانتداب، وكان الفرنسيون والإنكليز يتعاملون مع لبنان وسورية كحالة واحدة مترابطة، وكل من يعود إلى تصريحات حكام فرنسا وإنكلترا، خلال فترة الانتداب حول البلدين، يعرف ذلك. وكانت الحالة السياسية في البلدين متماثلة، إضافة إلى دوران حياة النخب، وتداخل الحياة الحزبية بينهما. حيث ساد نوع من النظام الديمقراطي البرلماني في البلدين، تقطعه أحيانًا التدخلات المتعسفة لسلطات الانتداب، كما تماثلت مدوناتهما التاريخية ـ السياسية؛ فمن ثورة العشرينيات، إلى معاهدة عام ١٩٣٦، إلى العهد الوطني عام ١٩٤٣، إلى الجلاء عام ١٩٤٦. وكانت النخب السياسية في كل تلك المحطات على التصاق وتفاهم وتشاور، وقد أشار إلى هذه الحقائق القيادي الكتائبي جوزيف أبو خليل، بقوله: «قليلون هم اللبنانيون والسوريون الذين يعرفون اليوم، أو يتذكرون، أن استقلال كل من البلدين قد تم من خلال تنسيق كامل في السياسة الخارجية، العربية والدولية، من خلال ما يشبه الوحدة الاقتصادية المتمثلة في الوحدة الجمركية الكاملة، والوحدة النقدية، أو العملة الواحدة، ولم يكن أي من البلدين يشعر أن استقلاله منقوص ومعتدى عليه، أو أن سيادته غير كاملة. كان التعاون بين الحكومتين على أشده. وكانت الاجتماعات بين أركانهما، وبين رئيسي البلدين متواصلة متلاحقة، وكان التشاور بينهما، سواء في بيروت أو في شتورة أو في دمشق، يسبق كل موقف تتخذه الحكومتان في الشؤون العربية

---

(٨٥) طرابلسي، المصدر نفسه، ص ١٠٩.

والدولية. هكذا كان الأمر في موضوع فلسطين، أو في موضوع الجلاء والتعاطي، بعده، مع فرنسا، وفي موضوع الأحلاف في المنطقة، وفي مواجهة مشاريع التوحيد والضم والإلحاق التي راجت بعد الحرب العالمية الثانية؛ فلم تنفرد أي من الحكومتين في أي موقف أو قرار على هذه الأصعدة، ولا كان لأي منهما موقف مختلف عن الأخرى، سواء كان في جامعة الدول العربية أو في منظمة الأمم المتحدة»[٨٦].

لكن مع بداية العهد الوطني ١٩٤٣، ولا سيما بعد الجلاء عام ١٩٤٦، صارت الخطوط السياسية للنخب النافذة من الطبقة الوسطى الليبرالية في سورية تتجه باهتمامها نحو المحيط العربي الأوسع على حساب الاهتمام بمسألة توطيد العلاقة الوحدوية مع لبنان، تتجاذبها تيارات الأحداث العربية، وبخاصة مع بروز الخطر الصهيوني على فلسطين؛ فبدلًا من المواءمة بين مصالحهما واهتماماتهما، وأخذهما في الحسبان، اتجهت اهتمامات النخب الليبرالية الحاكمة في سورية نحو المجال العربي من دون المرور بالعلاقة اللبنانية. وتكيفت القوى القومية العربية اللبنانية مع الإطار الجديد للدولة اللبنانية. ولا سيما بعد أن توصلوا إلى صيغة «الميثاق الوطني» اللبناني عام ١٩٤٣، عشية الاستقلال، لمناسبة الانتخابات اللبنانية بين فريقي رياض الصلح وبشارة الخوري، اللذين لم تنحصر مداولاتهما بالانتخابات، بل سعيا لإقامة أسس التحالف بين «الدستوريين» والقوميين العرب اللبنانيين، وقد كتب الخوري في مذكراته أن الميثاق الوطني يعني «توافق الطرفين اللذين يشكلان الأمة اللبنانية على انصهار اتجاهيهما في عقيدة واحدة تقوم على الاستقلال الناجز والنهائي من دون اللجوء إلى حماية الغرب أو إلى الوحدة العربية أو الفدرالية مع الشرق»[٨٧].

وقد بدأت الأحزاب السورية، إذا استثنينا الحزب القومي الاجتماعي، تُغير توجهاتها السياسية تجاه هذه المسألة اللبنانية في ضوء الوقائع الجديدة التي نتجت من استقلال البلدين، وبروز شخصيتهما السياسية المعترف بها

(٨٦) أبو خليل، المصدر نفسه، ص ٢١.

(٨٧) الخوري، حقائق لبنانية، مج ١ ـ ٢، ص ١٥ ـ ٢١.

دوليًا. ومن هنا نرى أن برامج الأحزاب التي نشأت عن تفكك الكتلة الوطنية، قد خلت برامجها الوحدوية المتواضعة من الإشارة إلى لبنان، واكتفت بمقاربة الوحدة العربية في المجال العربي الأوسع.

ثالثًا: توجهات النخب القومية الليبرالية بعد الاستقلال

أُجرِيت انتخابات عامة في كانون الثاني/ يناير ١٩٤٣، لانتخاب مجلسٍ نيابيٍ، فازت فيها قوائم رجال الكتلة الوطنية بقيادة شكري القوتلي الذي انتخب رئيسًا للجمهورية في ١٧ آب/ أغسطس ١٩٤٣. لكن الخلافات برزت جلية عندما حاول شكري القوتلي تعديل الدستور لتجديد انتخابه في الرئاسة، والتأثير في الانتخابات النيابية عام ١٩٤٧؛ فبرز الانقسام في صفوف الكتلة الوطنية في مناخ التحضير للانتخابات النيابية إلى فريقين: **الفريق الأول**، عُرف باسم «الحزب الوطني» الذي أسسه في ٢٣ نيسان/ أبريل ١٩٤٧، الزعماء القدامى من رجال الكتلة الوطنية، أمثال السادة نبيه العظمة، جميل مردم بك، فارس الخوري، صبري العسلي، لطفي الحفار (دمشق)؛ وسعد الله الجابري، عبد الرحمن الكيالي، وميخائيل اليان (حلب)[٨٨]. انعقد المؤتمر الأول لمناقشة تأسيس هذا الحزب في نيسان/ أبريل ١٩٤٧، ودام نحو أسبوعين، وأقر في نهايته تأسيس الحزب ومنهاجه ونظامه الداخلي. وفي ختام جلسات المؤتمر، أُعطي هذا الحزب اسم «الحزب الوطني». وانتخب المؤتمر «الهيئة المركزية» للحزب وعددها ١٢، ومن بينهم: سعد الله الجابري وليون زمريا وميخائيل اليان وعبد الرحمن الكيالي وبدوي الجبل. وانتخب الجابري لرئاسة الحزب. وعلى الرغم من تغيُّب شكري القوتلي وفارس الخوري عن الاجتماع، فإن عواطفهم كانت مع المجتمعين[٨٩].

فقبل الانتخابات العامة، توحَّد شتات الجناح الحاكم من الكتلة الوطنية في «الحزب الوطني»، وكان معقل هذا الحزب في دمشق، حيث يوجد رجال كبار لهم شعبية واسعة، أمثال القادة شكري القوتلي وفارس

(٨٨) الكيالي، دراسة في تاريخ سورية السياسي المعاصر ١٩٢٠ ـ ١٩٥٠، ص ٣٠٨.

(٨٩) محمد، الحركة القومية العربية في سورية ١٩٤٨ ـ ١٩٦٣، ص ١١٥.

الخوري ولطفي الحفار وصبري العسلي، حتى إن الحزب عكس السياسة الدمشقية. لم يطرح الحزب أي برنامج مفصَّل، لم يصغ أي نظام على أفراده. ولم يتمتع بقيادة ترتبط ببنية تنظيمية واضحة. وكانت قوته الانتخابية لا تعتمد على الخصائص الفردية التي يتحلى بها قادته، على الرغم من قدرات بعضهم، بمقدار اعتمادهم على سحر سجلهم الوطني(٩٠). غير أنه عكس في توجهاته النزعة الليبرالية، كما أكد في برنامجه إيمانه بالنظام الجمهوري وبالحريات الأساسية العامة للمواطن، وبرعاية الدستور والقوانين، وبالمساواة بين جميع السوريين(٩١). ونص الحزب في مبادئه على أن العرب أمة واحدة، وأن السوريين جزء منها، وأن الحزب يسعى لتحرير أجزاء الوطن العربي واستكمال سيادته، وتمكين الروابط السياسية والاقتصادية والثقافية والتشريعية بين أجزاء الوطن العربي، وصولاً إلى تحقيق غاياته القومية على الوجه الصحيح. واعتبر الحزب جامعة الدول العربية، مؤسسة قومية، يعلق عليها آمالاً كبيرة في خدمة الأهداف القومية. كما اعتبر الصهيونية حركة عدائية خطرة على الكيان العربي، وعلى العرب مناهضتها والعمل على الحفاظ على عروبة فلسطين(٩٢)؛ فعوَّل الحزب الوطني، من الناحية القومية، على مؤسسة جامعة الدول العربية في عملية الاتحاد العربي(٩٣). وقد أدت وفاة سعد الله الجابري، إلى انقسام الحزب في حلب إلى كتلتين. كتلة برئاسة عبد الرحمن الكيالي، وكتلة ثانية برئاسة إحسان الجابري، شقيق الفقيد، فأضعف ذلك من القوة الانتخابية للحزب الوطني بحلب، لصالح «حزب الشعب»، الطرف الثاني في انقسام الكتلة الوطنية.

وكان الحزب الوطني، قد أبدى تحفظه، في بداية تأسيسه، عن الوحدة

---

(٩٠) باتريك سيل، **الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨**، ط ٧ (دمشق: دار طلاس، ١٩٩٦)، ص ٤٨.

(٩١) محمد، المصدر نفسه، ص ١١٥ ـ ١١٦.

(٩٢) الكيالي، **دراسة في تاريخ سورية السياسي المعاصر ١٩٢٠ ـ ١٩٥٠**، ص ٣٠٨ ـ ٣٠٩، و**الأحزاب السياسية في سورية** (دمشق: دار الرواد، ١٩٥٤)، ص ١٩١ ـ ٢٠٥.

(٩٣) فرزات، **الحياة الحزبية في سوريا: دراسة تاريخية لنشوء الأحزاب السياسية وتطورها بين ١٩٠٨ ـ ١٩٥٥**، ص ٢٢٢ ـ ٢٢٣.

مع العراق لاختلاف النظم، ولارتباط العراق ببريطانيا، ثم التفت أكثر إلى مسألة الوحدة مع العراق، على ضوء تصاعد الخطر على فلسطين؛ فقرر في جلسته بتاريخ ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٩ ـ تحت ضغط نكبة فلسطين إثر هزيمة ١٩٤٨ ـ التوجه نحو الاتحاد مع العراق: برئاسة الدولة، والدفاع، والخارجية والاقتصاد. وجاء في هذا القرار: «عمل الحزب الوطني جاهدًا في هذا السبيل منذ اليوم الأول الذي وضع فيه منهاجه، الذي تضمن في مادته الأولى، أن العرب في سائر أقطارهم وأمصارهم أمة واحدة، وأن سورية جزء منها. وها هو اليوم يقدم بيانه هذا إلى الشعب السوري الكريم، معلنًا فيه عن سياسته العامة التي أقرها مؤتمره الرابع في أيلول/ سبتمبر ١٩٤٩... فقد أصبح ثابتًا أن سورية ليس بمقدورها وحدها أن تقف في وجه الزعازع التي تهددها، ولا بد لها من اتحاد سليم يضمن السيادة القومية على الوجه الأوفى، تعقده مع العراق الشقيق، ويتناول الأسس الأربعة التالية على الأقل: ١ ـ وحدة في رئاسة الدولة. ٢ ـ وحدة في الشؤون العسكرية. ٣ ـ وحدة في الشؤون الخارجية. ٤ ـ وحدة في الأمور الاقتصادية»[٩٤]، وأصدر بيانًا تحت قيادة صبري العسلي، يدعو فيه مجددًا إلى تأييد الاتحاد بين سورية والعراق[٩٥]. بالمقابل لم يتقدم بأي صيغة وحدوية مع لبنان، مثله في ذلك مثل بقية الأحزاب السورية، التي قدَّرت للبنان وضعه الخاص وتوازناته الطائفية الدقيقة؛ فاكتفى الحزب الوطني في ما يخص لبنان، بالمطالبة بتعميق التعاون بين سورية ولبنان في شتى المجالات؛ فأبرز في مؤتمره الخامس في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥١، الصيغة المرتجاة للعلاقة مع لبنان، في سياق عرضه لبرنامجه الحزبي؛ فبعد أن عرض لمتطلبات الوضع الداخلي، بالتأكيد على «استعادة الحريات السياسية والحريات العامة التي فقدتها البلاد بسبب الانقلاب الذي جرى منذ آذار/ مارس ١٩٤٩ (انقلاب الزعيم)، والعمل على حرية الصحافة... وإعادة سيادة القانون واحترام استقلال القضاء، «يعود إلى التأكيد في ما يخص العلاقة بلبنان على «العمل على دعم استقلال سورية الاقتصادي،

---

(٩٤) عثمان، الأحزاب السياسية في سورية السرية والعلنية، ص ٣٠٥ ـ ٣٠٦.

(٩٥) الكيالي، دراسة في تاريخ سورية السياسي المعاصر ١٩٢٠ ـ ١٩٥٠، ص ٣٥٥.

وعقد اتفاقات تُبادل فيها المنتجات الصناعية والزراعية وغيرها مع لبنان الشقيق. على شكل يضمن مصلحة البلدين ويُعزِّز الإلفة بينهما»(٩٦).

أما الفريق الثاني، فإن قادة هذا الحزب من أعضاء الكتلة الوطنية ومن زعاماتها السابقين الذين عُرفوا باسم «حزب الشعب»، وحدَّت معارضته للرئيس القوتلي، نسبيًا، بين أفراده، وتألف هذا الجناح من كتل برلمانية مفككة، كـ «الكتلة البرلمانية الدستورية»، و«الكتلة البرلمانية الشعبية»، حيث قادها، في البدء، زعماءٌ حلبيون أمثال رشدي الكيخيا وناظم القدسي ومصطفى برمدا، «وكان هؤلاء يتمتعون لنزاهتهم الشخصية بسمعة جيدة تفوق ما يتمتع به منافسوهم زعماء الحزب الوطني»(٩٧). وقد تأسس الحزب عام ١٩٤٨، وأصبح هذا الانشقاق أكثر وضوحًا عندما أخذ شكله البرلماني في برلمان عام ١٩٤٣؛ ففي جلسة ٢٨ آب/أغسطس التفَّ الحزب حول شخصيتين قياديتين من حلب، هما رشدي الكيخيا (كتخدا)، وناظم القدسي، اللذان أسسا فعليًا حزب الشعب. وانضم إلى صفوف هذا الحزب القيادية العديد من رجال السياسة أمثال: علي بوظو، ورشدي جبري، وهاني السباعي، وعدنان الأتاسي، نجل الرئيس هاشم الأتاسي. كما انضم إليهم عبد الوهاب حومد، ورزق الله أنطاكي، وجبرائيل غزال. ونص برنامج الحزب «على أن العرب، في مختلف ديارهم أمة واحدة، تتوافر فيها عناصر الوحدة الشاملة من روحية وسياسية واقتصادية واجتماعية. وإلى أن تحقق هذه الوحدة المنشودة، يرى الحزب أنه سيسعى لها عن طريق إقامة اتحاد دولي بين سورية والأقطار العربية، وأن يتخذ الجامعة العربية وسيلة إلى توحيد السياسة الخارجية للبلاد العربية ولتوحيد التمثيل الخارجي وقوى الدفاع العربي في قيادته وأنظمته، وكذلك توحيد التشريع، واعتبار دول الجامعة العربية وحدة جمركية واقتصادية، وتوحيد النقد العربي وإنشاء مصرف إصدار مشترك، وإلغاء جوازات السفر بين دول الجامعة العربية. كما نص نظام الحزب على ضرورة تعديل الدستور تعديلًا جوهريًا يحقق سيادة الأمة، وسلامة مبدأ فصل السلطات، ومسايرة التطور ضمن حدود النظام النيابي، وتحقيق المساواة بين

---

(٩٦) عثمان، المصدر نفسه، ص ٣٠٩.

(٩٧) سيل، الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، ص ٥٠.

المواطنين في الحقوق والواجبات، واحترام الحريات الأساسية، واحترام الأديان والطوائف، على أن لا يتعارض ذلك مع النظام العام للجمهورية السورية»[٩٨]. عقد حزب الشعب برئاسة رشدي الكيخيا وناظم القدسي مؤتمره في ١٥ آب/أغسطس ١٩٤٨، في بلدة فالوغا في لبنان، حيث اتفق المؤتمرون على تأسيس حزب الشعب، وقد أصدروا بيانًا إلى الشعب السوري، أعلنوا فيه: أن النظام البرلماني لا يمكن أن ينجح، كما لا يمكن للحياة الديمقراطية أن تستقر إلا عن طريق إنشاء أحزاب سياسية تشتمل على عناصر الحياة، وإمكانات العمل المثمر. وبالتالي فإن تأسيس حزب الشعب، يأتي استجابة لهذه الحاجة السياسية المُلحَّة. أما في ما يخص المسألة العربية، فإن الحزب، في نظرته القومية، لم يخص لبنان بصيغة معينة، بل توجه بنظرته إلى العرب بشكل عام؛ فقدم صيغة عامة تجمع العرب في إطار مؤسساتها القائمة، وهي مؤسسة جامعة الدول العربية، كما هناك العلاقة مع العراق، والتجاذبات السياسية الهاشمية من جهة، والسياسية المصرية والسعودية من جهة أخرى. وقد حدد الحزب مبادئه وأهدافه الأساسية في برنامجه الذي تضمن توجهات هادية له في القضايا العربية، حيث أكد أن «العرب في مختلف ديارهم أمة واحدة»، ورأى أن الحزب يسعى للوحدة بطريقتين: الطريقة **الأولى**، تتضمن إقامة اتحاد بين سورية والأقطار العربية. والطريقة **الثانية**، اتخاذ جامعة الدول العربية وسيلة إلى:

«أ ـ توحيد السياسة الخارجية للبلاد العربية وتوحيد التمثيل الخارجي.

ب ـ توحيد قوى الدفاع العربي في قيادته وأنظمته.

ج ـ توحيد التشريع.

د ـ اعتبار بلاد الجامعة العربية وحدة جمركية.

هـ ـ اعتبار البلاد العربية وحدة اقتصادية، وتوحيد المنهاج الاقتصادي.

و ـ إلغاء جوازات السفر بين بلاد جامعة الدول العربية.

---

(٩٨) الكيالي، دراسة في تاريخ سورية السياسي المعاصر ١٩٢٠ ـ ١٩٥٠، ص ٣٠٩ ـ ٣١٠، والأحزاب السياسية في سورية، ص ١٥٧ ـ ١٧٠.

ز ـ توحيد برامج التعليم في البلاد العربية.

ح ـ مساعدة الأجزاء العربية غير المستقلة في الحصول على سيادتها الكاملة وتحريرها من نير الاستعمار.

ط ـ مقاومة تسلل النفوذ الأجنبي في شتى أشكاله وصوره إلى أي جزء من أجزاء الوطن العربي.

ي ـ مكافحة الصهيونية ومحاولة إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، واعتبار فلسطين جزءًا لا يتجزأ من الوطن العربي.

ك ـ توحيد الرأي العام العربي نحو الأهداف العربية المشتركة، وذلك بإيجاد اتصال بين الأحزاب السياسية العاملة على تحقيق تلك الأهداف[٩٩]. ودعا الحزب إلى إقامة اتحاد خارجي بين سورية والأقطار العربية والاستفادة من الجامعة العربية في توحيد السياسة الخارجية والتمثيل الخارجي وتوحيد الدفاع والنقد العربي»[١٠٠].

دعا حزب الشعب، في خضم الحرب العربية ـ الإسرائيلية، إلى مشروع لإنشاء الدول المتحدة العربية، وهو ما عكستها مذكرة ناظم القدسي، رئيس الحكومة السورية، وممثلها في اللجنة السياسية للجامعة العربية[١٠١]. ولقد ألقى الحزب بثقله السياسي من أجل إيجاد صيغة للاتحاد مع العراق، ليزيل الحواجز التجارية، وتقدَّم في ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٨، أي بعد أربعة أشهر من تشكيله، بمذكرة رفعها إلى الرئيس القوتلي داعيًا إلى اتحاد عربي كوسيلة وحيدة قادرة على مجابهة التهديد الإسرائيلي. ولم يكن مقصده من ذلك لبنان، بل كان التوجه آنئذ لتطوير العلاقة مع العراق؛ فقد رأى حزب الشعب، كما يقول سيل ـ «الذي تأسس أصلًا لتمثيل مصالح مدينة حلب والشمال، في العراق منفذًا، وفي الاتحاد معه خير ضمان للاستقرار والازدهار المقبلين، وحالما مال حزب الشعب إلى العراق، تعلق شكري القوتلي والحزب الوطني بمصر والعربية

(٩٩) المصدر نفسه، ص ٣٥٣ ـ ٣٥٥.

(١٠٠) محمد، الحركة القومية العربية في سورية ١٩٤٨ ـ ١٩٦٣، ص ١٥٨.

(١٠١) عثمان، الأحزاب السياسية في سورية السرية والعلنية، ص ٣٣٧ ـ ٣٣٨.

السعودية»[١٠٢]. وقد ألقى رشدي الكيخيا، زعيم حزب الشعب، تحت قبة البرلمان، في ١٧ حزيران/يونيو ١٩٥٠، عقب انقلاب الشيشكلي، الذي ترك الحكم، في المرحلة الأولى، للسلطات المدنية الدستورية، خطابًا، قال فيه: «إن الحزب الوطني يتهمنا دائمًا بكل أنواع الجرائم. وتصفنا صحفه على أننا «خونة» و«عملاء للمصالح الأجنبية». ولكن هل من الخيانة أن نطالب باتحاد فدرالي أو وحدة مع بلد شقيق؟ نعم إننا نطالب باتحاد فدرالي أو وحدة مع العراق، لقد قلنا ذلك ونقول ذلك الآن. ولكننا تجشمنا عناء تحديد الوحدة التي نتطلع إليها، إذ يجب أن لا تتخطى سيادتنا واستقلالنا. أين يمكن لبلد صغير كبلدنا أن يجد الخلاص إن لم يجده في الوحدة؟ لقد اتُهمنا بأننا أعداء الجمهورية، ولكن الدستور الجديد الذي تكتب مسودته الآن سوف يدعم الجمهورية»[١٠٣].

وكان هذا الحزب أكثر ميلًا إلى الوحدة مع العراق من شقيقه الحزب الوطني. أما حزب البعث العربي الاشتراكي والإخوان المسلمون، فقد عارضوا مشروع الاتحاد مع العراق، بذريعة أن مشاريع الاتحاد مع العراق والأردن مرتبط بمؤامرة استعمارية، تهدف إلى ربط سورية إلى عجلة الاستعمار البريطاني، ويدعون في الوقت ذاته إلى توثيق علاقات الصداقة والتعاون مع جميع البلاد العربية[١٠٤]. وقام الفرع السوري للإخوان المسلمين، وقد انتظم في «جبهة اشتراكية إسلامية» في أوائل عام ١٩٤٩، بالدفاع عن الجمهورية إزاء المطامح العراقية؛ وقام مرشحوها بدور مهم، في انتخابات عام ١٩٤٧، وبرزت كقوة سياسية يُحسب حسابها، ونشرت **المنار الجديد**، صحيفة الحزب، بيانًا انتخابيًا دعت فيه إلى قيام روابط أمتن بين الدول العربية وحماية استقلالها من التدخل الأجنبي، وقيام جبهة متحدة في وجه «المؤامرات الإمبريالية»[١٠٥]. بينما رأى خالد العظم، وهو شخصية

---

(١٠٢) سيل، **الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨**، ص ٧٢.

(١٠٣) المصدر نفسه، ص ١٣١.

(١٠٤) الكيالي، **دراسة في تاريخ سورية السياسي المعاصر ١٩٢٠ ـ ١٩٥٠**، ص ٣٥٥، وسيل، المصدر نفسه، ص ٧٨.

(١٠٥) المصدر نفسه، ص ١١٢.

ليبرالية مستقلة، «أن البريطانيين لم يرغبوا حقًا في إقامة وحدة، فلم يكونوا واثقين من مقدرتهم على تعبئة الجانب الثائر من الشخصية السورية، لقد تظاهر نوري السعيد بأنه يعمل من أجلها، ولكنه في أعماقه كان يفكر كرجل إنكليزي»[١٠٦].

قدَّم الحزب السوري القومي، ممثلًا بعصام المحايري وإلياس جرجي قيزح وجميل مخلوف، لمناسبة طلبه الترخيص من وزارة الداخلية السورية لشرعنة نشاطه الحزبي العلني في سورية في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٥٣، بعض الأطروحات، طوَّر فيها علاقة الرابطة السورية بالرابطة العربية. جاء في هذا الطلب: «... إن الحزب السوري القومي الاجتماعي، إذ يرى للشعب السوري في الهلال السوري الخصيب شخصيته القومية المتمايزة ومزاياها الفريدة، لم يخطر له قط أن يجرد هذه الشخصية القومية الغنية من عروبتها، بل هو يؤكد الصفة العربية لهذه الشخصية القومية في مبادئه وتعاليمه وغايته وأهدافه، وفي شروحه وتفاسيره؛ فالأمة السورية أمة عربية... إن اشتراك سورية مع الأمم العربية الأخرى في العروبة، يعني لدى الحزب السوري القومي الاجتماعي قيام سورية بالتزاماتها ومسؤولياتها كاملة تجاه القضية العربية... وهكذا تلتزم العقيدة السورية القومية الاجتماعية للحزب السوري القومي الاجتماعي لا بالنهوض بالأمة السورية فحسب، بل بمسؤولية إنهاض العالم العربي كله، وقيادته نحو العز والفلاح»[١٠٧]. وعلى هذا، فإذا كانت الرابطة السورية تعني للحزب القومي الانصهار والتوحد، فإن الرابطة العربية لا تتطلب بالنسبة إليه سوى التحالف الجبهوي بين الدول العربية فحسب. وقد أحدث الحزب القومي، بعد عودة أنطون سعادة، في ٢ آذار/مارس ١٩٤٧، تحولًا في توجهاته، شملت تعديل الحدود القومية لتشمل باقي العراق، وقبرص[١٠٨]. وقد شدد الحزب

---

(١٠٦) المصدر نفسه (في حديث مع باتريك سيل في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٠)، ص ١١٣ ـ ١١٤.

(١٠٧) عثمان، **الأحزاب السياسية في سورية السرية والعلنية**، ص ١٧٧ ـ ١٧٨.

(١٠٨) فرزات، **الحياة الحزبية في سوريا: دراسة تاريخية لنشوء الأحزاب السياسية وتطورها بين ١٩٠٨ ـ ١٩٥٥**، ص ٢٢٩.

في الثلاثينيات على وحدة لبنان وسورية، وهذا ما تجلى في الأطروحات التي قدمها في مؤتمر الساحل عام ١٩٣٦، حيث طالب «وفد الحزب... بالوحدة السورية ومن ضمنها جبل لبنان، لأن السوريين أمة تامة وفق مبادئ الحزب»(١٠٩).

وعلى الرغم من ارتباط الشيوعيين اللبنانيين والسوريين آنئذٍ في حزب واحد (الحزب الشيوعي السوري ـ اللبناني)، أبقوا على هذه الوحدة التنظيمية عمليًا حتى عام ١٩٦٤، فإنهم دافعوا عن استقلال البلدين، ودعوا إلى إقامة علاقة من التضامن على أساس الاحترام والاستقلال؛ فقد جاء في قرارات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري ـ اللبناني، في ٨ حزيران/يونيو ١٩٤٥: «أن الحزبين الشيوعيين السوري واللبناني، يحييان الاتحاد الوطني الرائع الذي تجلى في جماهير الشعب السوري وجماهير الشعب اللبناني، التي وقفت في سورية ولبنان صفًا موحدًا في وجه العدوان والاستعمار، وفي الدفاع عن استقلال البلدين... يرى الحزبان الشيوعيان السوري واللبناني، وجوب المحافظة على التعاون بين حكومتي البلدين الشقيقين، وتقوية التضامن بين الشعبين في النضال المشترك من أجل صون حقوق سورية ولبنان وحفظ استقلالهما. وإن سورية ولبنان يريدان أن تُحلَّ قضيتهما ضمن الاحترام لاستقلالهما وسيادتهما، وعلى أساس أنهما دولتان مستقلتان وداخلتان في عداد الأمم المتحدة... عاش الاتحاد الوطني بين جميع السوريين في سبيل الجمهورية السورية الحرة الديمقراطية المستقلة. عاش الاتحاد الوطني بين جميع اللبنانيين في سبيل الجمهورية اللبنانية الحرة الديمقراطية المستقلة»(١١٠).

إذا أضفنا إلى تلك التوجيهات الوحدوية التي أبرزتها أحزاب الطبقة الوسطى المدينية الليبرالية، ما طرحته الأحزاب الراديكالية القومية، بما فيها البعث العربي الاشتراكي، نجد أن اتجاهات النخب السورية في أغلبها قد

---

(١٠٩) خطار بوسعيد، **عصبة العمل القومي ودورها في لبنان وسوريا ١٩٣٣ ـ ١٩٣٩** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ١٦٣.

(١١٠) عثمان، **الأحزاب السياسية في سورية السرية والعلنية**، ص ٦٧ ـ ٦٨ و٧٣.

اندفعت باتجاه المحيط العربي الأكبر، ونظرت إلى العلاقة مع لبنان على أنها مجرد جزء من العمل الوحدوي العربي الشامل، وستزداد تلك المشاغل العربية مع الأيام تصلبًا، ولا سيما حينما تصبح مصر عبد الناصر بالنسبة إلى القوميين (الإقليم القاعدة) الذي يجب أن تمر فيه كل تيارات الوحدة ومشاريعها.

وقد عملت النخب الحاكمة السورية على التعامل بطريقة براغماتية مع بروز الدولة اللبنانية في سياق تأسيس الجامعة العربية، والمواثيق التي صدرت عنها. وعلى هذا، يمكن ملاحظة أن أغلب اتجاهات النخب السورية الحاكمة آنئذٍ، وهي وريثة أطروحات «المؤتمر الوطني السوري»، التي برزت ما بين الحربين العالميتين في خضم النضال لنيل الاستقلال، امتزجت لديها الفكرة العربية بالتطلع نحو صيغة فدرالية دستورية للوحدة، مع الطرائق الليبرالية الديمقراطية المؤسسية للحكم، ومعهما النزعة العلمانية، والانفتاح على مسألة الأقليات والتعددية. لم تهتم تلك النخب، مثلها في ذلك مثل قوميي حقبة «الجمعيات» أيام النضال للاستقلال عن الدولة العثمانية، بالتنظير للأيديولوجيا القومية، ولم ترفع توجهاتها الوحدوية العربية «السياسية» إلى مستوى العقيدة الصلبة فحسب، بل اكتفت بالتأكيد على حق العرب في تقرير مصيرهم ووحدتم، وكان الغالب على تصورها لدولة الوحدة هي أن تكون «تعاقدية» فدرالية، بين دول دستورية مؤسسة، كما ورثت الأطروحات التي عبرت عنها وثيقتا «القانون الأساسي»، و«إعلان الاستقلال» اللتان صدرتا عن «المؤتمر الوطني السوري»، فشكلتا خلاصة التجربة الفكرية لهذا الجيل من القوميين الأوائل. وساهمت باقتناع بتأسيس الجامعة العربية، مع رغبتها بتطويرها نحو علاقات أكثر تلاحمًا بين البلاد العربية. وهو ما انعكس على تعاملها مع «المسألة اللبنانية»؛ فلم تجد ضيرًا من الاعتراف باستقلال لبنان، مع البحث عن تطوير العلاقة بهذا البلد باستعادة الوحدة الاقتصادية بينهما، والتطلع نحو التقارب عبر الوسائل الدستورية التعاقدية على قاعدة الاحترام المتبادل، ومراعاة المصالح والتنوع القائم. وقد اعتمد ذلك على قاعدة اجتماعية من الطبقة الوسطى المدينية هي النخبة التي قادت معركة الاستقلال، وتوجهات سياسية متقاربة لتلك النخب جعلت الخلاف بينهما قابلًا دائمًا للتسوية على أساس الصراحة والاحترام.

كتب أحد الباحثين اللبنانيين، في ذلك السياق، «لا ريب أن العلاقات الوثيقة بين حركتي الاستقلال، في لبنان وسورية، كان لها الأثر الكبير في توفير هذا المناخ؛ فبفضل هذه العلاقة التي كانت تقوم على الاحترام والثقة والتاريخ النضالي المشترك من أجل تحقيق الأهداف اللبنانية والسورية والعربية، أمكن تقديم تنازلات متبادلة بين الجهتين. كان السوريون على وعي كامل بأهمية تحقيق الوحدة الوطنية بين اللبنانيين. وكان الزعماء السوريون حريصين لأسباب لبنانية وسورية معًا على تحقيق تلك الوحدة»[١١١]. ولعل مقاربة شكيب أرسلان، حول علاقة لبنان بالوحدة قد لخصت وجهة نظر النخب الليبرالية السورية حول الوحدة؛ فالوضع اللبناني كان ولا يزال وضعًا دقيقًا، حيث يقول: «ليس لعشاق الوحدة العربية أن يجعلوا لبنان من أهدافهم القريبة، لأن وحدة العرب إنما تبدأ في مركز قوتها، ولبنان ليس مركز قوة لها، بل هو مركز قدوة»[١١٢]؛ فضلًا عن أن النخب القومية الليبرالية حملت نظرة تطورية ـ أبعد من استراتيجية ـ على قاعدة الاعتراف بخصوصية الكيانات السياسية، بصرف النظر عن ظروف تكونها، وزاوجت بين التقارب والوحدة والأسس الدستورية الديمقراطية التي ستقوم عليها.

(١١١) رغيد الصلح، «معركة الاستقلال وإعلان دولتي سورية ولبنان،» ورقة قدمت في: مؤتمر العلاقات السورية اللبنانية، ص ٣٥٠.

(١١٢) سعيد مراد، «تطور الفكرة القومية بين الحربين العالميتين،» في: مشرف زيادة، بحوث في الفكر القومي العربي، (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٣)، مج ١، ص ١٩٩.

الفصل الخامس

من تماثل الحياة السياسية حتى انقطاعها
(١٩٤٩ ـــ ١٩٥٤)

طرأ على الوضع بعض التطور، مع الانقلابات العسكرية في سورية خلال الأعوام ١٩٤٩ ـ ١٩٥٤، التي افتتحها الجنرال الغريب الأطوار حسني الزعيم في فجر ٣٠ آذار/ مارس ١٩٤٩، فاستولى على السلطة في دمشق، وأجبر شكري القوتلي على تقديم استقالته، وحل البرلمان، وحصل على تأييد حزب البعث. كما أن بعض أطراف النخب الليبرالية مثل حزب الشعب، قبلت التعامل مع الانقلاب، في مرحلته الأولى، حين أكد إعادة السلطة إلى هيئة مدنية ديمقراطية[١] ـ وربما كانت تلك التنازلات، التي قدمتها النخب الليبرالية، تبدو صغيرة في حينه، لكنها مهدت لسيطرة العسكر في ما بعد ـ ولقد توجست السلطات اللبنانية الحذر من هذا الانقلاب المفاجئ، لذا بعثت الحكومة اللبنانية إلى السفير البريطاني برقية، في يوم وقوع الانقلاب، «تُعرب فيها عن اهتمامها بسلامة الرئيس القوتلي، وتطلب تدخل الحكومة البريطانية لاستخدام تأثيرها وتأكيد معاملته معاملة حسنة»[٢]. وقد «أظهر رياض الصلح عداوة خاصة للزعيم وحركته، لا يرجع ذلك إلى علاقته الحميمة مع شكري القوتلي فحسب، بل لمخاوفه أيضًا من الوضع السوري الجديد»[٣]. وعندما قابل السفير الأميركي الرئيس بشارة الخوري، بحضور رئيس الوزراء رياض الصلح، طالبه الاثنان بوقف الاعتراف بحكم الزعيم، أو تأجيله «لأنهما يخشيان أن يقوم حسني الزعيم بقلب الميزان الدقيق في لبنان عبر دعم العناصر الناقمة... وإذا كان لا بد من اعتراف أميركا بنظام الزعيم، فإن عليها أن تذكره بأن تحترم سورية

---

(١) بيير بوداغوفا، **الصراع في سوريا ١٩٤٥ ـ ١٩٦٦، لتدعيم الاستقلال الوطني**، ترجمة ماجد علاء الدين وأنيس المتني (دمشق: دار المعرفة، ١٩٨٧)، ص ٤٤.

(٢) غسان محمد رشاد حداد، **أوراق شامية من تاريخ سورية المعاصر ١٩٤٦ ـ ١٩٦٦** (عمان: مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠١)، ص ٤١.

(٣) المصدر نفسه، ص ٤٥.

سيادة لبنان»[٤]. ولكن في الأسابيع الأولى للانقلاب، ولتلافي ما هو أسوأ «انعقد لقاء بين رياض الصلح وحسني الزعيم، تقرر فيه تأجيل البث في الخلافات العالقة بين البلدين إلى ما بعد اتفاقية النقد مع فرنسا والاتفاقية مع التبلاين»[٥].

اتصفت سياسة الزعيم تجاه لبنان بالتقلب «والتعسف والرعونة، إلى درجة التدخل المباشر في الصحافة اللبنانية التي لم تتوقف عن الهجوم عليه، فيتذكَّر الصحافي والسياسي اللبناني زهير عسيران، أنه فوجئ بهاتف يأتيه من الزعيم، بعد أن كتب مقالة نقدية عنه، قال له الزعيم: «ولك زهير تهاجمني، أقعد عاقل أحسن لك، وإلا أجلبك من بيروت إلى هنا مكلبج»[٦]. وإثر اعتقال ضابط سوري (أكرم طيارة) ومعه ثلاثة جنود سوريين، من سلطات الأمن اللبناني بسبب إقدامهم على قتل شخص يدعى كامل حسين. . . متهم بالتجسس، أصدر الزعيم حسني الزعيم، في ١٨أيار/ مايو ١٩٤٩، أمرًا يمنع عمليات شحن المحاصيل الزراعية إلى لبنان، وذلك لإرغام الحكومة اللبنانية على الإفراج عن المعتقلين العسكريين. وقد بلغ التوتر في العلاقات السورية ـ اللبنانية حده الأقصى، عندما قام الزعيم حسني الزعيم بالتهديد باحتلال لبنان وضمه إلى الجمهورية السورية»[٧]. يذكر أسعد الكوراني، وزير العدل، أيام الزعيم، أن الحكومة اللبنانية عندما امتنعت عن تسليم الضابط طيارة ورفيقيه «عملًا بحقها في سيادة الحكم ببلدها، أرغى الزعيم وأزبد، وكلمني طالبًا مني أن أتوسط لدى الحكومة اللبنانية بتسليم الضابط والجنود السوريين إلى سورية؛ فكلمت بالهاتف مدير العدلية اللبنانية السيد أنيس صالح، وكانت تربطني به معرفة وثيقة بحكم العمل المشترك بين عدلية البلدين. وعلمت منه أن وزير العدل كان رياض الصلح، رئيس الوزراء نفسه. وعلى مختلف الوسائل

---

(٤) المصدر نفسه، ص ٥١.

(٥) فواز طرابلسي، صلات بلا وصل، ميشال شيحا والايديولوجيا اللبنانية (بيروت: شركة رياض الريس والكتب والنشر، ١٩٩٩)، ص ١١١.

(٦) زهير عسيران، زهير عسيران يتذكر ـ المؤامرات والانقلابات في دنيا العرب (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٨)، ص ٧٣.

(٧) نزار الكيالي، دراسة في تاريخ سورية السياسي المعاصر ١٩٢٠ ـ ١٩٥٠ (دمشق: دار طلاس، ١٩٩٧)، ص ٣٣٣.

التي اتبعتها لم أتمكن من الاتصال به لأنه كان لا يريد ذلك. وفي اليوم التالي أمر حسني الزعيم بقطع الصلات التجارية بين القُطرين، وكان الموسم آخر الربيع، وفيه يزداد تبادل المحاصيل الزراعية بينهما، إضافة إلى الوساطة التجارية الواسعة»[8]. ثم اتفقت الكلمة على أن يجتمع وفدان: سوري ولبناني على الحدود بين البلدين. تألف الوفد السوري من الوزير الكوراني والأمير عادل أرسلان، والوفد اللبناني من حميد فرنجية وفيليب تقلا. التقى الوفدان في خيمة على الحدود، «فتكلم حميد فرنجية مطولًا، وكانت خلاصة حديثه: أن الخلاف بين البلدين قد يقع تكرارًا، فلا يجوز في كل مرة قطع الصلات التجارية بينهما، ولا سيما ما يتصل بالغذاء. ثم انتهى الاجتماع من دون اتفاق سوى الاجتماع مرة أخرى. على أن يتصل كل وفد بحكومته للحصول على سلطة التحكيم»، غير أن الكوراني فوجئ بإلغاء حسني الزعيم للمقاطعة، نتيجة تدخل السعودية ومصر وتحكيمهما في الموضوع، من دون علم وزيره المفوض، الذي قال: «كان لا يصح له أن يأخذ به (أي التحكيم) من دون إخبارنا»[9]، إذ جاء في قرار المُحكمين، السعودي والمصري، «فالهيئة (المُحكّمة) محافظة منها على صلات الجوار والأخوة بين البلدين. . . تقرر دعوة الحكومة اللبنانية إلى إبعاد الضابط والجنود المذكورين من أراضيها وإخلاء سبيلهم وإعادتهم إلى الحكومة السورية لتتخذ في شأنهم ما تراه»[10].

إذ إن «الروح الوفاقية» ـ كما يقول أبو خليل ـ التي سادت بين رجالات الحكم في سورية في مرحلة ما بعد الاستقلال الليبرالية، تغيرت جذريًا، وتغير معها، مع قدوم الحكومات الانقلابية، مفهوم «المصالح المشتركة»، «فمن جهة، التشابه في النظام السياسي القائم، في كل من البلدين زال بزوال عهد «الجمهورية الأولى» في سورية ـ إن صح القول ـ حينما وقع الانقلاب الأول في دمشق على يد حسني الزعيم، عام ١٩٤٩، وأنهى الحكم الديمقراطي البرلماني، وحكم «رجال الكتلة الوطنية» من أمثال شكري

(٨) أسعد الكوراني، ذكريات وخواطر ـ مما رأيت وسمعت وفعلت (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٠)، ص ٢١٠.

(٩) المصدر نفسه، ص ٢١٠ ـ ٢١١.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٢١١.

القوتلي وسعد الله الجابري وجميل مردم. ومن جهة ثانية، المصالح الاقتصادية نفسها بدأت تتضارب وتتناقض، نتيجة سلوك كل من البلدين نهجًا اقتصاديًا مختلفًا عن الآخر؛ فاعتماد لبنان في صورةٍ رئيسية على قطاع الخدمات من تجارة وسياحة وعمليات مالية، قابله اعتماد سوري للحماية الجمركية والحد من الاستيراد. وقد استطاع البلدان الحد من تأثير هذه التناقضات الناشئة في العلاقة بينهما في السنوات الأولى، وذلك بفضل ما كان بين رجال الحكم في البلدين من مودَّة وتفهم متبادلين. يذكر أبو خليل في وصفه لهذه المرحلة، على سبيل المقارنة مع مرحلة حكم العسكر: «أن الرئيس القوتلي كان حريصًا على التفاهم مع لبنان بأي شكل كان، وكان كلما تعثَّر التفاهم بين الوزراء المختصين اجتمع الرئيسان الخوري والقوتلي، أو تدخّلا مباشرة لتجاوز سوء التفاهم. لكن، عندما تغير النظام السياسي في سورية، وحلَّت دكتاتورية الشخص الواحد مكان الديمقراطية البرلمانية، وتغير الرجال أيضًا، قوي شأن التناقضات الناشئة عن الاختلاف في التوجه الاقتصادي في العلاقة بين البلدين والحكومتين»[١١].

لم يتورع حسني الزعيم عن التهديد باحتلال لبنان عبر اتصال مباشر أجراه مع الرئيس رياض الصلح، الذي رفض التهديد، وأجرى اتصالات عربية، فأعلنت العراق والسعودية والجامعة العربية تأييدها للبنان، ومن ثم عمل على إغلاق الحدود بين البلدين[١٢]. وقد حاول الزعيم استخدام الحزب القومي السوري الاجتماعي في سياسته تجاه لبنان، مستثمرًا «أيديولوجية الحزب القومي الاجتماعي السوري، التي كانت على تعارض مطلق مع بنود الميثاق الوطني الذي كان الصلح ركنًا أساسيًا في التفاوض عليه عام ١٩٤٣»، وقد لجأ أنطون سعادة إلى سورية «بعد حرب شوارع في بيروت بين مناضلي الحزب القومي السوري وحزب الكتائب الذي كان يقوده بيار الجميل، حيث كان قد صدر قرار بمنع الحزب القومي السوري في لبنان.

(١١) جوزيف أبو خليل، **لبنان وسورية: مشقة الأخوة**، ط ٢ (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩١)، ص ٢٥ ـ ٢٦.

(١٢) حسان علي حلاق، **التيارات السياسية في لبنان ١٩٤٣ ـ ١٩٥٢ مع دراسة للعلاقات اللبنانية ـ العربية والعلاقات اللبنانية ـ الدولية** (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨١)، ص ٢٥٨.

دعم الزعيم أولًا محاولات سعادة للاستيلاء على السلطة في لبنان بأمل أن ينال بذلك نفوذًا كبيرًا في البلد المجاور (لبنان)، لكنه اعتقله في ما بعد وسلّمه إلى لبنان بتاريخ ٩ تموز/ يوليو ١٩٤٩»[١٣]. يذكر زهير عسيران، أن «أنطون سعادة، بعد فشل محاولاته الانقلابية، لجأ إلى حِمى حسني الزعيم. . . فجرت مفاوضات بين دمشق وبيروت لاسترداده ومحاكمته. فتوجه الوفد اللبناني إلى العاصمة السورية والمؤلف من الأمير فريد شهاب، مدير الأمن العام، ونور الدين الرفاعي قائد قوى الأمن الداخلي، وانتدبني رياض الصلح لمواكبة الوفد. وأسفرت الاتصالات عن شرط وضعه حسني الزعيم لتسليم أنطون سعادة، هو أن يُقتل سعادة في الطريق إلى بيروت، بحجة أنه حاول الهرب فلا يُحاكم أمام القضاء، ولا يُكْشَف سرٌّ يحرص حسني الزعيم على إخفائه»، ولدى اتصاله برياض الصلح، رد بقوله: «إياكم أن تقدموا على ذلك، حافظوا على حياة الرجل فالقضاء وحده هو الذي يتولى الأمر»[١٤]. يقول طرابلسي: «عند مجيئه للحكم، دعم الزعيم الحزب السوري القومي الاجتماعي، وشجّع «الثورة القومية» التي أعلنها أنطون سعادة، إثر حادث الجميزة الشهير، ثم استقبل سعادة لاجئًا في دمشق. أكثر من ذلك، راودت الزعيم والقيادة العسكرية السورية آنذاك فكرة استخدام سعادة وحزبه من أجل قلب الحكومة اللبنانية الدستورية وإقامة حكم يحقق الوحدة مع سورية. وبين ليلة وضحايا، انقلب حسني الزعيم انقلابًا كاملًا عليه، وسلّمه في السابع من تموز/ يوليو إلى السلطات اللبنانية»[١٥].

لم يتورع الزعيم عن تسليم أنطون سعادة، زعيم الحزب السوري القومي الاجتماعي، إلى السلطات اللبنانية ليواجه الإعدام. فيصف الكوراني، وهو وزير العدل في عهد الزعيم، طريقة تسليم الزعيم لأنطون سعادة بالقول إن منتهى الفظاعة في سوء تصرفات حسني الزعيم كان تسليمه أنطون سعادة. . . إلى لبنان لإعدامه. وقد تم ذلك في وزارة محسن البرازي

---

(١٣) هنري لورنس، **اللعبة الكبرى، الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية**، ترجمة وتحقيق محمد مخلوف (بيروت: دار قرطبة، ١٩٩٢)، ص ١٢٩.

(١٤) عسيران، **زهير عسيران يتذكر ـ المؤامرات والانقلابات في دنيا العرب**، ص ٧٥.

(١٥) طرابلسي، **صلات بلا وصل، ميشال شيحا والايديولوجيا اللبنانية**، ص ١١٣.

إرضاء لرياض الصلح والشيخ بشارة الخوري، مع أن الزعيم هو الذي أيّده في حركته ضد الحكم اللبناني، ثم قبله لاجئًا في سورية ورعاه، فترك تسليمه في الناس على اختلاف طبقاتهم. . . أسوأ الأثر»[١٦].

وبما أن الصلح كان قريبًا من شكري القوتلي، فإن العلاقات بين الزعيم والحكومة اللبنانية كانت عرضة للتوتر، بل سرعان ما استحالت إلى علاقات عدائية، فقد صرح الزعيم بعد انقلابه لستيفن ميد، المبعوث الأميركي، بالقول: إن «لبنان يجب أن يكون جزءًا من سورية في خاتمة المطاف»، وأضاف أن «بمقدوره أخذه بمئة مصفحة إضافية»[١٧]. ولم يمنعه ذلك من تهديد الأردن بالاجتياح؛ فحينما زار رئيس وزراء الأردن بغداد، في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٤٩، رأى الزعيم، في هذه الزيارة، مقدمة لغزو سورية، فأعلن بوقاحة: «يجب أن يكون من المفهوم أن شرقي الأردن ليس إلا قسمًا صغيرًا من سورية، وإذا كان يريد العودة إلى حضن أمه فأهلًا وسهلًا»[١٨]. لكنه ما لبث أن غيَّر وجهة نظره باتجاه توثيق العلاقات مع السعودية ومصر، فدعا في ٢٢ حزيران/يونيو إلى «قيام اتحاد متين بين سورية ومصر والعربية السعودية لخلق جبهة قوية في وجه مخطط «سورية الكبرى»»، وأمام تخوفه من خطط نوري السعيد التآمرية للإطاحة به وضم سورية إلى العراق، لم يتورع عن القول: «إن العراقيين عبارة عن برابرة يعيشون في بلد بربري، فكيف بوسع سورية، وهي تسبق العراق بمئات السنوات. . . أن توافق على العيش تحت الهيمنة العراقية؟»[١٩]. أما على الجبهة الإسرائيلية «فقد برهن الزعيم عن رغبته بالمضي قدمًا في محادثات الهدنة، لا بل إن هذا القائد السوري كان راغبًا، وفقًا لأقوال عادل أرسلان، وزير خارجيته سابقًا، حتى بالاجتماع برئيس الوزراء بن غوريون»[٢٠].

وهذا يُظهر تقلبات حكم الزعيم من لبنان، ومن بقية الدول العربية،

---

(١٦) الكوراني، ذكريات وخواطر ـ مما رأيت وسمعت وفعلت، ص ٢١٢.

(١٧) أندرو راثميل، الحرب الخفية في الشرق الأوسط: الصراع السري على سورية ١٩٤٩ ـ ١٩٦١، ترجمة عبد الكريم محفوض (سوريا: سلمية، ١٩٩٧)، ص ٦٣ ـ ٦٤.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٤٠.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٤٢ ـ ٤٥.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٥٥.

وانعدام وضوح اتجاهه، إلى أن أطاح به، بعد أشهر، في ١٤ آب/أغسطس ١٩٤٩، الكولونيل سامي الحناوي، رئيس الأركان العامة، بانقلاب عسكري مشابه، فقام باعتقال الزعيم ورئيس حكومته محسن البرازي، وتم تنفيذ حكم الإعدام بهما. وقد أثار هذا الانقلاب بدوره موجة من الشكوك عن التورط الأجنبي به، ولا سيما من البريطانيين والهاشميين. غير أن الحناوي، سلَّم السلطة رسميًا، في اليوم الثاني للانقلاب ١٥ آب/أغسطس ١٩٤٩، للرئيس هاشم الأتاسي، تاركًا له تشكيل الحكومة، على أن يظل الجيش يراقب الأوضاع السياسية أو الوصاية السياسية[٢١]. وعمل على إعادة الحكومة الدستورية. فشكل هاشم الأتاسي وزارة ائتلافية، عملت على إجراء انتخابات للجمعية التأسيسية، التي عقدت جلساتها الأولى في ١٢/١٢/١٩٤٩، فانتخبت رشدي الكيخيا رئيسًا لها، وهاشم الأتاسي رئيسًا للجمهورية، الذي عمل بدوره على تكليف خالد العظم لتشكيل الحكومة[٢٢]، احتل حزب الشعب المراكز الرئيسية فيها، وأظهرت هذه الحكومة حرصها على إظهار تقاربها من العراق[٢٣].

ضمَّت الوزارة الجديدة عددًا من الضباط، وميشيل عفلق (البعث)، وأكرم الحوراني (العربي الاشتراكي)، إضافة إلى ممثلين عن حزب الشعب[٢٤]. ولم يكن لبنان على جدول أعمال الحكومة في تصوراتها ومشاريعها التوحيدية العربية، سوى أنها حاولت أن ترمم ما قام به حسني الزعيم من تخريب في علاقة البلدين الجارين. وبدا «كل شيء وكأن الأمور تتجه نحو الاتحاد مع العراق. ولكن عفلق والحوراني أظهرا عداءهما لذلك الاتحاد، إذ كانا يخافان من المظهر الرجعي للنظام الملكي الهاشمي. وناضل الإخوان المسلمون بنشاط من أجل المحافظة على الجمهورية السورية. كما أن كثيرين من السوريين لا يبغون الهاشميين»[٢٥]. وقد بادرت الحكومة السورية في فتح مفاوضات مع

---

(٢١) حداد، أوراق شامية من تاريخ سورية المعاصر ١٩٤٦ ـ ١٩٦٦، ص ٥٨.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٥٩ ـ ٦٠.

(٢٣) رائميل، الحرب الخفية في الشرق الأوسط: الصراع السري على سورية ١٩٤٩ ـ ١٩٦١، ص ٧٥ ـ ٧٦.

(٢٤) بوداغوفا، الصراع في سوريا ١٩٤٥ ـ ١٩٦٦، لتدعيم الاستقلال الوطني، ص ٥٠، وحداد، أوراق شامية من تاريخ سورية المعاصر ١٩٤٦ ـ ١٩٦٦، ص ٦٠.

(٢٥) لورنس، اللعبة الكبرى، الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية، ص ١٢٩.

الحكومة العراقية في شأن إقامة نوع من الاتحاد بين البلدين، وقد تم تأليف لجنة وزارية خاصة برئاسة هاشم الأتاسي، رئيس الجمهورية، وعضوية كل من السادة ناظم القدسي وخالد العظم وعادل العظمة وأكرم الحوراني لتمثيل الجانب السوري في تلك المفاوضات، التي ما لبثت أن وصلت إلى طريق مسدودة، وذلك بسبب إصرار المفاوضين العراقيين على توحيد سورية في ظل التاج الهاشمي، في حين كان المفاوضون السوريون يطالبون بتوحيد شؤون الدفاع والتمثيل الخارجي والعلاقات الاقتصادية، مع احتفاظ كل من البلدين باستقلالهما في شؤونه الأخرى، وأن يقدم الجانب العراقي تعهدًا رسميًا صادرًا عن الحكومة البريطانية، أن التعهدات العراقية تجاه بريطانيا لا تُلزِم الجانب السوري(٢٦). وذهب بعض الباحثين إلى أن المتفاوضين السوريين والعراقيين توصلوا إلى اتفاق على صورة الوحدة العراقية ـ السورية(٢٧). وتضمن مشروع الاتفاق أن يكون شكل الدولة اتحاديًا، تحتفظ كل من سورية والعراق بنظام حكمها، وهذا يتضمن بقاء النظام الجمهوري في سورية. على أن يتشكل مجلسًا اتحاديًا أعلى بتمثيل العراق وسورية بشكل متساوٍ، وينتخب ممثلو البلدين رئيس هذا المجلس. وأن تتشكل وزارة اتحادية مؤلفة من رئيس وزراء ووزراء الخارجية والدفاع والمالية والاقتصاد، وتكون الوزارات الاتحادية مسؤولة أمام مجلس الاتحاد. غير أن وزارة الأتاسي أجّلت البت في هذه الصيغة الاتحادية إلى الجمعية التأسيسية المزمع انتخابها(٢٨).

ولقد جرت انتخابات الجمعية التأسيسية في ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر، وكانت أغلبية القوى السياسية السورية، في ذلك الحين ـ إذا استثنينا الشيوعيين ـ قد أيدت، بطريقة أو أخرى، قيام علاقة اتحادية مع العراق؛ فحزب الشعب كان من الداعين لهذا الاتحاد، كما أعرب «الحزب الوطني»

---

(٢٦) الكيالي، دراسة في تاريخ سورية السياسي المعاصر ١٩٢٠ ـ ١٩٥٠، ص ٣٥١.

(٢٧) أحمد طربين، الوحدة العربية في تاريخ المشرق المعاصر ١٨٠٠ ـ ١٩٥٨ (دمشق: جامعة دمشق، [د. ت.])، ص٤٢٧؛ جوردون هـ. تودي، السياسة السورية والعسكريون ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، ترجمة محمود فلاحة (دمشق: مكتب الدراسات في رئاسة الدولة، ١٩٦٨)، ص ١٦٥، ونجاح محمد، الحركة القومية العربية في سورية ١٩٤٨ ـ ١٩٦٣ (دمشق: دار البعث، ١٩٨٧)، ج ١، ص ٢٠٥.

(٢٨) محمد، المصدر نفسه، ص ٢٠٥.

عن تأييده في بيان علني، في أيلول/سبتمبر ١٩٤٩، ولم يعارضه حزب البعث (ميشيل عفلق)، أو حزب الشباب، حيث كان عميد الحزب أكرم الحوراني يتظاهر بتأييد هذا الاتحاد[٢٩]. لكن من جهة أخرى، أصرت هذه الفئات المؤيدة للاتحاد مع العراق جميعها، على نقطتين أساسيتين: «**أولاهما**، وجوب الاحتفاظ بالنظام الجمهوري في سورية. **وثانيهما**، عدم امتداد مفعول المعاهدة العراقية ـ الإنكليزية بحيث تشمل سورية في ما لو عُقِدت الوحدة. وبالنسبة إلى النقطة الثانية، لم يكتف السوريون بطلب تأكيد العراق، وإنما أصروا على وجوب إعطاء إنكلترا التأكيدات بهذا الشأن»[٣٠]. ذكر الكوراني بهذا الصدد أن أحد الوزراء العراقيين زار دمشق، آنئذ، واتصل بالدكتور ناظم القدسي، وزير الخارجية، وباحثه في الوحدة بين القطرين. فأجابه القدسي، بـ: «أن النظام الملكي في العراق وقيام المعاهدة بينه وبين الإنكليز يحولان دون هذا البحث، لأن سورية لا ترضى بغير النظام الجمهوري بديلًا، كما ترفض الارتباط بأية دولة أجنبية بالمعاهدة»[٣١]. إلّا أن انقلاب العقيد أديب الشيشكلي قلب صفحة انقلاب الحناوي وحيثياتها. حين قام بحركة انقلابية، في ١٩ كانون الأول/يناير ١٩٤٩، بعد أربعة أشهر من حركة الحناوي. عمل في البداية، ولمدة سنتين، على الاكتفاء بالتأثير في الحكم المدني قبل يتسلم الحكم مباشرة. وأبقى، في المرحلة الأولى على رئيس الدولة في منصبه، وما لبث أن شرع الحكم في الابتعاد عن الهاشميين والتقارب من مصر والسعودية.

اتسمت هذه الفترة بالتنافس بين حزب الشعب والحزب الوطني، اللذين انبثقا عن انشقاق في «الكتلة الوطنية». وهو أمر استفاد منه العسكريون في انقلاباتهم المتكررة لإضفاء الشرعية على عملهم غير الشرعي، واستفادوا من قبول السياسيين الليبراليين للتعاون معهم في تقاسم السلطة، وفي التنازل عن مقتضيات النهج الليبرالي الديمقراطي في الداخل، وفي مطاوعتهم، على الضد من توجهاتهم التقليدية، في اتباع سياسة متصلبة

---

(٢٩) باتريك سيل، **الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨**، ط ٧ (دمشق: دار طلاس، ١٩٩٦)، ص ١١٤، ومحمد، المصدر نفسه، ص ٢٠٤.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٣٠٤ ـ ٣٠٥.

(٣١) الكوراني، **ذكريات وخواطر ـ مما رأيت وسمعت وفعلت**، ص ٢٣٠.

مع لبنان، على طريقة وزارة العظم في إلغاء الوحدة الجمركية بين البلدين.

قام الشيشكلي، إثر انقلابه، بزيارة هاشم الأتاسي، رئيس الجمهورية، ليبرر له حركته العسكرية ضد الحناوي، ورفع إليه رغبة الجيش بتكليف من يختاره من زعماء البلاد لتأليف وزارة جديدة؛ فاختار الأتاسي السيد ناظم القدسي، فاعتذر عن المهمة بسبب تدخل الجيش، والضغط عليه بإصرار على تنصيب أكرم الحوراني وزيرًا للدفاع، فتولى خالد العظم رئاسة الحكومة في ٢٧/١٢/١٩٤٩، ونجح الشيشكلي في أن يخصص الوزارات الحساسة لأصحابه، فاستلم خالد العظم، إلى جانب رئاسة الوزراء، وزارة الخارجية، وحازت الوزارة على ثقة المؤسسة التشريعية في ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٥٠، مع تصويت حزب الشعب، وكان الشيشكلي على وفاق مع مواقف خالد العظم من ترتيب العلاقة مع لبنان؛ فتمَّت القطيعة الاقتصادية الرسمية بين لبنان وسورية في مطلع عهد أديب الشيشكلي بمبادرة من وزارة العظم؛ ففي السابع من آذار/مارس ١٩٥٠، أعلن العظم أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين يجب أن تبقى «في النطاق الاقتصادي الصرف»، وأن يتم التعامل مع لبنان بتحكيم لغة الأرقام»[٣٢].

فكان أول أعمال العظم، هو موضوع الاقتصاد السوري في علاقته بالعلاقات السورية ـ اللبنانية؛ فأقرت الجمعية التأسيسية، في ١٥ آذار/مارس ١٩٥٠، التوصيات التي قدمتها وزارة العظم في شأن العلاقات الاقتصادية الخارجية، والتي دعت إلى وجوب مسارعة سورية إلى عقد اتفاقات تجارية مع الدول كافة بصورة عامة، والدول العربية بصفة خاصة، على أساس تبادل المصالح، بحيث تضمن تصدير الفائض من الإنتاج الزراعي والصناعي، واستيراد المواد والحاجات الضرورية لتنمية الإنتاج وتقويته. أما بالنسبة إلى تنظيم العلاقات مع لبنان، فقد قرر العظم إعادة النظر بطريقة جذرية في العلاقات القائمة، مخيرًا لبنان بين الوحدة الاقتصادية الشاملة، وإلغاء الاتحاد الجمركي[٣٣].

---

(٣٢) طرابلسي، صلات بلا وصل، ميشال شيحا والايديولوجيا اللبنانية، ص ١١٦.

(٣٣) محمد، الحركة القومية العربية في سورية ١٩٤٨ ـ ١٩٦٣، ص ٢٣١ ـ ٢٣٢.

لم يحمل الحكم الجديد أي خطط جدية للعلاقة مع لبنان، أو لتطويرها، اكتفى بالبحث عن العلاقات الوحدوية الممكنة، في هذه الأثناء، في المجالات العربية الأوسع أكان مع مصر والسعودية، أو مع العراق، وبهذا الشكل، «المستقلين» والحزب الوطني من جهة، وحزب الشعب من جهة أخرى؛ فسعى الطرف الأول لتعزيز العلاقات العربية بالتقارب مع مصر والعربية السعودية. . . وأراد الطرف الثاني التقارب مع الأوساط العراقية والوحدة معها. . . وأخذت الأحزاب السياسية، مثل حزبي البعث والعربي الاشتراكي يؤديان دورًا أكثر فاعلية في حياة سورية السياسية. واستفادت مجموعة الشيشكلي المعتمدة على «المستقلين» من دعم هذه الأحزاب لدرجة كبيرة»[٣٤]. استفادت هذه القوى من الانقسام الكبير الذي أصاب نخبة الطبقة الوسطى الليبرالية، إلى حزب الشعب من مركزه في حلب، والحزب الوطني من مركزه في دمشق، هذا الانقسام الذي يفسر الكثير من الأحداث والتطورات التي أصابت الحياة السياسية السورية، وفي جملتها تدخل العسكر الضاغط على السلطة وتوجهاتها.

أما بالنسبة إلى العلاقة مع لبنان، فقد جرى في ظل الحكم العسكري الانقلابي، الذي تعايشت معه حكومة خالد العظم، إلغاء الوحدة الجمركية بين سورية ولبنان. وبذلك تفككت عرى الوحدة الاقتصادية بين البلدين تدريجيًا بفضل التوجهات الاقتصادية المتباينة، في البلدين، بتأثير من الحكم العسكري في سورية، الذي أخضع تلك العلاقة إلى أمزجته المتقلبة، منذ إمساكه مقاليد الأمور. لقد تشكى خالد العظم من «أن دوائر الجمارك التي يرأسها موظف لبناني لا تنفذ الكثير من القرارات المُتخذة من الحكومة السورية بالاتفاق مع الحكومة اللبنانية والقاضية بمنع إدخال بعض الأصناف، أو بمنع تصدير بعض المحصولات الزراعية التي يرى لزوم بقائها داخل البلاد لكي لا ترتفع أسعارها فتزيد كلفة المعيشة»، و«ثمة شؤون عديدة كان نصيبها الركود بسبب اختلاف آراء المندوبين السوريين واللبنانيين. . وهذا ما حمل وزراء المالية من الوزراء السوريين على التذمر المستمر من مواقف لبنان، وإلى سعيهم لتحسين الحال بما لديهم من وسائل، لم تكن ناجحة»، ويُعيد

(٣٤) بوداغوفا، الصراع في سوريا ١٩٤٥ ـ ١٩٦٦، لتدعيم الاستقلال الوطني، ص ٥٥.

العظم إخفاق تلك المحاولات في إصلاح تلك العلاقة مع لبنان، إلى تساهل النخب الليبرالية السورية الحاكمة، وأورد مثلًا على ذلك «أن الرئيس القوتلي كان حريصًا على التمسك بالتفاهم مع لبنان بأي شكل كان، فيحول دون التهديد بقطع الصلات الاقتصادية واتخاذ موقف حاسم»[٣٥].

فقد خيَّرَت حكومة العظم الحكومة اللبنانية بين الوحدة الاقتصادية، أو إلغاء الاتحاد الجمركي ـ ومن الممكن الاعتقاد ـ بصرف النظر عن الأسلوب في تحقيق ذلك، أن مشروع الوحدة الاقتصادية كان، آنئذ، مشروعًا للنخبة الليبرالية السورية، وقد قدمت الحكومة السورية، في ظل هيمنة انقلاب الشيشكلي على السلطة، اقتراحاتها للجانب اللبناني، ورفضه الجانب اللبناني بدوره على الفور؛ فذكر العظم أنه قد أتاه محمد علي حمادة موفدًا عن الحكومة اللبنانية، ليبلغه «أن الحكومة اللبنانية آسفة جدًا لعدم استطاعتها قبول ما جاء في المذكرة السورية، وأنه يرجو أن لا تنقطع الصلات بين الفريقين، بل يحاولان الوصول إلى حل وسط يحفظ مصلحتهما. فأجبته بشكر الرئيسين على تحيتهما، وبرجائي حمل تحياتي لهما. وأوضحت له أن الحكومة السورية لا ترغب في قطع الصلات إنما هي تريد زيادتها توثيقًا. ورجوته أيضًا أن ينقل إلى السيد رياض الصلح رأيي، وبأنه الوحيد الذي يستطيع تحقيق الوحدة الاقتصادية وتوثيق العلاقات بين سورية ولبنان، البلدين اللذين قضى شبابه في الدفاع عن حقهما في الاستقلال، باذلًا جهوده الشخصية إلى جانب جهود زملائه السوريين في الجهاد للوصول إلى تلك الغاية النبيلة. وقلت إنه ليؤسفني أن تصل في عهده العلاقات بين بلدينا إلى حد التوتر الحالي الذي قد يؤدي إلى انفصال العرى الاقتصادية والمالية بينهما»[٣٦]. وكان العظم يعتقد حينها أن بمقدور رياض الصلح معالجة المسألة برمتها، وكان يظن أنه «لو أعلن رأيه في الوحدة الاقتصادية لصعب على رئيس الجمهورية اللبنانية، ومن معه، من المعارضين لهذه الفكرة أن يتشبثوا بموقفهم السلبي، وأنه على

---

(٣٥) خالد العظم، **مذكرات خالد العظم**، ط ٢ (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٣)، مج ٢، ص ٢٢.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٤٢.

فرض تضحيته برئاسة الوزراء الآن، فلا بد له من العودة إليها بعد مدة غير طويلة بقوة أكبر، وعندها يستطيع تنفيذ رأيه، وجمع الكلمة، وتسيير مقدرات لبنان على الوجه الصحيح»[٣٧].

اعترف العظم، في مذكراته، أن المجلس النيابي لم يستقبل بيانه عن الموضوع اللبناني بالارتياح المرجو، وتألفت لجنة خاصة من المجلس لدراسة الموضوع، قدَّم فيه عبد الرحمن العظم، وزير المالية، التقارير والبيانات والقرارات؛ فلاحظ خالد العظم: «كان النواب يستمعون إلى هذه البيانات من دون أن يناقشوها، أو أن يحركوا ساكنًا. فشعرت أن الجو غير الذي كنت أرجوه»، ولما وجد أن رد فعل النواب كان سلبيًا من النتائج التي وصلت إليها العلاقة مع لبنان، تناول هو الحديث محاولًا إقناعهم: «فأخذت زمام البحث، وتكلمت في الموضوع من الوجهة العامة، وذكرت تطور الأمور بيننا وبين لبنان منذ عام ١٩٤٣، وما كنا نلاقيه من شذوذ ومعاكسات، وعدَّدت الأمور التي كان موقف لبنان فيها متعارضًا مع مصلحة سورية، وأظهرت الخسائر التي تكبدتها من هذه الشراكة... وظللت أتكلم ما يزيد على ساعتين حتى تصبب وجهي بالعرق. ولكني لمست أن الجو قد تغير؛ إذ بدأ بعض النواب يظهرون تأييدهم»[٣٨]. غير أنه اعترف بأن بعض الأوساط النافذة في المجلس النيابي أمثال حسني البرازي وجلال السيد، عارضا القطيعة الجمركية مع لبنان، كما أن قيادات «الحزب الوطني»، بمن فيهم لطفي الحفار والرئيس القوتلي، أعربوا عن معارضتهم لسياسة العظم تجاه لبنان، وربط تلك المعارضة بتأثيرات رياض الصلح وتدخلاته؛ فذكر أن «السيد رياض الصلح أوفد رئيس غرفة التجارة في بيروت، وبعض الشخصيات الأخرى للحضور إلى دمشق والسعي لدى الأوساط النيابية لحملها على عدم الموافقة على أعمال الحكومة السورية... ولم ينجح إلا بحمل بعض رفاقه من الزعماء السياسيين المنتمين للحزب الوطني على الوقوف موقفًا معارضًا للحكومة؛ فأدلى السيد لطفي الحفار بتصريح لإحدى الجرائد معارضًا الانفصال الجمركي عن لبنان، كما أيده من القاهرة رئيس

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٤٣.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٦٣.

الجمهورية السابق السيد شكري القوتلي»[٣٩]. ويبدو أن العلاقة الاقتصادية التي أرساها خالد العظم لم تتغير لاحقًا من حيث الجوهر؛ فذكر العظم: «استمرت العلاقات الاقتصادية بين سورية ولبنان في عهد الاستقلال، ثم بعد الوحدة، وفي عهد الاستقلال الجديد (يقصد بعد انفصال سورية عن مصر)، على القواعد ذاتها ما عدا حرية التنقل؛ فكانت تُطلق أحيانًا وتقيد أحيانًا أخرى، تبعًا للظروف وللعلاقات بين الحاكمين في الدولتين»[٤٠].

وقد روى خالد العظم وقائع تلك الأيام، من وجهة نظر شخصية مُتحيِّزة، فيها نوع من المرارة، محملاً رياض الصلح شخصيًا مسؤولية إلغاء الاتحاد الجمركي، وكشف في سرده للأحداث جانبًا آخر من الصورة، تتعلق بالطابع الشخصي لقرار العظم نفسه، يتعلق بتحامله الشخصي على رياض الصلح، من دون أن ننسى تأثير العسكر السلبي في مسار تلك التحولات، إذ إن هذا القرار اتُّخِذَ في ظروف الانقلابات العسكرية وازدواجية السلطة بين الشيشكلي والسلطة البرلمانية، فيقول العظم عن رياض الصلح: «سعى الجابري ومردم لتحقيق الوحدة الاقتصادية، إلا أن رياض الصلح رفض ذلك وأصر على قصر هذه الوحدة على الشؤون الجمركية؛ فكان هذا الاتفاق الأبتر الذي جرَّ على البلاد السورية المضار الكثيرة». ثم يغمز في قومية رياض الصلح قائلًا: «وجدير بالأسف موقف رياض الصلح السلبي، وهو المناضل في سبيل استقلال سورية ولبنان، والمُعارض للسياسة الفرنسية في تفريق لبنان عن سورية، والمُشترك مع زعماء سورية في جهادهم، كشكري القوتلي وإبراهيم هنانو وشكيب أرسلان وإحسان وسعد الله الجابري وجميل مردم بك ولطفي الحفار وفارس الخوري وفخري البارودي وغيرهم، والذي كان عضوًا في الوفد السوري في جنيف، وعضو الأحزاب والجمعيات الوطنية التي تألفت في عهد الانتداب الفرنسي ما حمله على الالتجاء إلى البلدان الأجنبية. وقد فعل رياض كل ذلك في سبيل الحصول على استقلال سورية ـ سورية الكبرى، بما فيها لبنان وشرق الأردن. غير أن هذا الرجل تنازل عن خطته، وأصبح زعيم استقلال لبنان منفردًا عن سورية، في سبيل تأييد الأكثرية المارونية. وأمسى في كل

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٦٧ ـ ٦٨.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٧٨.

مناسبة تتعارض فيها مصالح سورية ولبنان، يعمل جهده لدى رفاقه الأقدمين، متولي الحكم في دمشق، ليؤمن للبنان منافع على حساب سورية حتى يُعطي بذلك دليلًا مستمرًا على دفاعه عن حقوق لبنان. وكان، من جهة ثانية، يوهم حكام سورية بأنه إذا زال عن الحكم تولاه من هم أبعد منه عن سورية وأقرب إلى الفرنسيين. لكن الحقيقة هي أن زعيم استقلال لبنان والمجابه الحقيقي للنفوذ الإفرنسي كان رئيس الجمهورية بشارة الخوري. . . هكذا اعتاد رياض الصلح الحصول على ما يريده من زملائه السوريين. ولم يدر بخلده أن تقف حكومة سورية في وجهه وقفة شديدة كالتي وقفتها حكومتي في شهر آذار/ مارس ١٩٥٠، بل كان اعتقاده جازمًا أنه يستطيع دائمًا حل المعضلات والتوصل إلى نتيجة مؤتلفة مع رغباته. وهذا ما حداه إلى رفض المُذكرة السورية المؤرخة في ٧ آذار/ مارس ١٩٥٠، في شأن الوحدة الاقتصادية، ظنًا منه أن الحكومة السورية لا تلبث أن تتراجع أمام رفضه، فيجتاز العاصفة ويوصِل سفينته إلى شاطئ السلام. . لكن ظنه خاب هذه المرة، ووجد أمامه أشخاصًا متصلبين في النضال من أجل حقوق بلادهم»[٤١]. ويخلص العظم، في تقييمه المتحيِّز لموقف الصلح، إلى القول: «تلك من العوامل التي جعلت من رياض الصلح زعيمًا لانفصال لبنان عن سورية. . أما شكري القوتلي والجابري وجميل مردم، فإني أجد لهم بعض العذر في مسايرة رياض، لأنهم كانوا يعرفون رياضًا، ويعلمون حق العلم ما هو مجبول عليه من الانتهازية؛ فهم حسبوا حسابًا لإمكان تطور رياض، وكان لا بد لهم من التكاتف معه في جهودهم لقلع جذور الانتداب الفرنسي. . . وكان رياض، بعقلية التاجر اللبناني، يبيع زملاءه السوريين هذه المؤازرة فيقبض ثمنها منافع مادية لا لنفسه، بل للبنان. وعلى هذا اعترفت سورية بإلحاق الأقضية الأربعة بالجمهورية اللبنانية بتوقيعها ميثاق جامعة الدول العربية الذي نص على احترام حدود الدول العربية بحالتها الراهنة، وتساهلت سورية مع لبنان في حقوقها في المصالح المُشتركة»[٤٢].

ولعل ما قاله خالد العظم، هنا، ما هو سوى تبرير لدوره في الانفصال الجمركي، ما يلقي الكثير من الضوء على خلفية التوترات التي عاناها البلدان

(٤١) المصدر نفسه، ص ١٢ ـ ١٤.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ١٣.

في ظل الحكم العسكري. على الرغم من أنه لم يكن عسكريًا، وهو ما جعل تأثير حكم العسكر يتداخل مع، أو يتوافق مع، توتر العلاقات الشخصية بين العظم والصلح. كأن بينه وبين رياض الصلح ثأرًا قديمًا! فهو لا يذكر رياضًا إلا لكي يطعن في صدقه وسلامة قصده، فضلًا عن أنه يأخذ عليه دائمًا إفراطه في العمل على تأكيد الاستقلال اللبناني، الأمر الذي يتنافى ـ في نظر العظم طبعًا ـ مع ما عُرف به رياض الصلح من التزام بالدعوة الوحدوية! «وليس غريبًا أن تكون الحساسية الشخصية من جملة العوامل التي حملت خالد العظم على الاستفادة من الظروف المُستجدة على مستوى الحكم والنظام في دمشق، ومن وجوده على رأس الحكومة السورية الجديدة، عام ١٩٥٠، لحسم الخلاف مع لبنان وحكامه على طريقته الخاصة. ويبدو أن الرجل كان متضايقًا من نجاح رياض الصلح دائمًا في تليين الموقف السوري من خلال العلاقة الخاصة التي كانت تربطه بحكام دمشق: القوتلي والجابري وجميل مردم. ويبدو أن العظم كان يأخذ على هؤلاء وخصوصًا على الجابري ومردم، تساهلهم مع لبنان، من خلال تساهلهم مع رياض»[٤٣].

أرسلت الحكومة السورية ممثلة بخالد العظم، رئيس الوزراء ووزير الخارجية، مُذكرة إلى الحكومة اللبنانية، بتاريخ ٧ آذار/ مارس ١٩٥٠، تخيّرها بين إقرار الوحدة الاقتصادية، أو فك عرى الاتحاد الجمركي، جاء فيها «. . . ٥ ـ . . . درست الحكومة السورية الوضع الراهن دراسة عميقة فرأت أن بقاء الوحدة الجمركية بين البلدين على شكلها الحاضر مع وجود هذه الثغرات الواسعة الناتجة من فقدان سياسة اقتصادية موحدة وإهمال حق سورية في المساهمة بإدارة الجمارك والمصلحة المشتركة بالنسبة إلى مصالحها. . . ٦ ـ ولما كانت الحكومة السورية راغبة أصدق الرغبة في توطيد الروابط الاقتصادية بين البلدين على أسس عادلة. . . فقد رأت أن الأسلوب الوحيد الذي يحقق هذه الغايات هو إقامة وحدة اقتصادية تامة بين البلدين، تتناول بصورة خاصة توحيد نظامها الجمركي والنقدي وسياستها الاقتصادية في التصدير والاستيراد وتوحيد معدلات بعض الضرائب. . ٩ ـ إذا كانت الحكومة اللبنانية لا توافق على هذا المبدأ (مبدأ الوحدة الاقتصادية)،

---

(٤٣) أبو خليل، لبنان وسورية: مشقة الأخوة، ص ٢٧.

فالحكومة السورية تعتبر ذلك إنهاء للوحدة الجمركية الحالية. وترى نفسها مضطرة لإقرار الخطة التي تتفق مع مصلحتها»[٤٤]؛ فأتى رد الحكومة اللبنانية بالرفض لاقتراح الوحدة الاقتصادية بتأثير المتخوفين من الوحدة الاقتصادية «الذين يخشون من تطورها إلى وحدة سياسية. . وقد أخذت سورية بعد الانفصال الجمركي والقطيعة الاقتصادية، تشجع ميناء اللاذقية ليكون بديلًا من بيروت»[٤٥]. وعلّق أبو خليل على ما آلت إليه أوضاع العلاقات بين البلدين بعد هيمنة العسكر على حكم سورية، بقوله: «ليست مصادفة أن تتم القطيعة، وأن تُقدم دمشق على إعلان الانفصال الجمركي بين البلدين، بعد سنة تقريبًا على انقلاب حسني الزعيم. وقد بدأ التمهيد لهذا الانفصال الذي تم في ١٤ آذار/ مارس، منذ أوائل حزيران/ يونيو ١٩٤٩، أي بعد انقضاء شهرين على الانقلاب المذكور»[٤٦]؛ فلقد حمَّل خالد العظم زعماء دمشق ومعهم رياض الصلح أيضًا مسؤولية «خطيئة» الاتفاقية المعقودة بين البلدين في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٣، في الوحدة الجمركية بعدما كان البلدان وما جاورهما من ولايات، تخضع لوحدة اقتصادية شاملة ليبرئ نفسه، والحكم العسكري، من مسؤولية ضرب الوحدة الاقتصادية بين البلدين!؟

كان موقف القوى الراديكالية القومية اليسارية، في ذلك الحين، يبدو ملتبسًا؛ فقد تردد الحزب العربي الاشتراكي، ممثلًا بعميده أكرم الحوراني، وحزب البعث العربي، ممثلًا بعميده ميشيل عفلق، بين التعاون مع الانقلابيين أو دعمهم، في بداية عهودهم، ثم الانشقاق في مرحلة لاحقة لعهودهم، كان يتحكم بنظرة عفلق والحوراني نحو لبنان الأيديولوجيا العربية التوحيدية، غير أن هذه الأيديولوجيا لم تكن مُلزِمة لهما للعمل مباشرة للوحدة مع لبنان، لم تكن مسألة الوحدة مسألة راهنة لديهم تلزمهم خططًا سياسية وعملًا مباشرًا، على الطريقة السياسية التي كان يتصرف بها الحزب القومي السوري الاجتماعي وعصبة العمل القومي. بل كان التوجه الوحدوي لحزب البعث

(٤٤) العظم، مذكرات خالد العظم، ص ٤٠.

(٤٥) عبد الرحمن البيطار، تطور الوحدة السورية اللبنانية من نشوب الحرب العالمية الثانية إلى ما بعد الاستقلال ١٩٣٩ ـ ١٩٥٠ (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٨)، ص ٢٠٥.

(٤٦) أبو خليل، لبنان وسورية: مشقة الأخوة، ص ٢٦.

(عفلق)، والعربي الاشتراكي، يذهب إلى المحيط العربي الأوسع: العراق أو مصر، ولم يمر بلبنان. كان التوجه الوحدوي لديهما مؤجلًا تجاه لبنان بانتظار ظروف لن تأتي قريبًا، وليست هي في الأفق المنظور؛ فمن الأفضل إقامة أفضل العلاقات بين سورية ولبنان، مع محاولة إسباغ موقف اشتراكي غامض على موقفهما، من نوع التطلُّب بأن تكون هذه العلاقة خالية من الاستغلال، وهو ما أبرزه أكرم الحوراني في برنامج الحزب العربي الاشتراكي عام ١٩٥١، وأذاعته جريدة المنار، حيث قال: «يمكن أن أؤكد أن لا حياة للشعب العربي ولا بقاء له في المستقبل إلّا بنسف الأوضاع الإقطاعية في البلاد العربية وإقامة نظام اشتراكي عادل على أساس من التعاون والمحبة وانسجام ما بين المجتمع من العلاقات... إن مشاكل الشرق العربي هي من نوع واحد، والاشتراكية العربية هي الحركة الوحيدة التي تحقق الوحدة العربية في المستقبل.. نحن كحزب يعمل على تحقيق الوحدة العربية، لا نفرق مطلقًا بين مصلحة اللبنانيين وبين مصلحة السوريين والعرب أجمعين. وهذا الإيمان يجعلنا نقاوم كل استغلال مصدره فئة من الناس لفئة أخرى»[٤٧]. غير أننا نلحظ، منذ وقت مبكر، وجود نزعة تدخُّلية وصائية على لبنان لدى الحزب العربي الاشتراكي، الذي اتَّحد مع حزب البعث عام ١٩٥٢، واندمج الاثنان تحت اسم (حزب البعث العربي الاشتراكي). إضافة إلى النزعة التدخلية تلك، فقد حمل أكرم الحوراني وقيادة البعث موقفًا معاديًا للنخبة الحاكمة اللبنانية، وخصَّ بهذا العداء، بطريقة غير مفهومة، الرئيس رياض الصلح، في فترة كانت حكومة خالد العظم - التي كان أكرم الحوراني جزءًا منها (وزيرًا للدفاع) - تُجري مفاوضات مع حكومة الصلح في شأن الوصول إلى صيغة مقبولة للطرفين في شأن العلاقة الاقتصادية، ثم انتهت بأن أعلنت الحكومة السورية إلغاء الوحدة الجمركية؛ فقال الحوراني: «ولا يستغرب الإنسان إجراءات بعض المسؤولين الحاكمين في لبنان الذين لم يتورعوا أن يجعلوا من لبنان، حتى في أحوج الظروف التي مرت بها القضية الفلسطينية، محطة تهريب كبرى لإسرائيل.. ومن المضحك أيضًا أن تنبري

(٤٧) هاشم عثمان، **الأحزاب السياسية في سورية السرية والعلنية** (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠١)، ص ٣٥٦.

«الحكومة اللبنانية» لبحث قضية الاستقرار في سورية، بينما تقوم ثورات متتالية في لبنان ويتدخل بها الجيش... وإني لأعجب من كون الحكومة السورية تقبل التفاوض مع حكومة رياض الصلح، وأن الحزب العربي الاشتراكي سوف يحدد موقفه من هذه القضية في المجلس النيابي»[٤٨].

ولما سئل الحوراني عن موقف الحزب العربي الاشتراكي من العلاقات الاقتصادية السورية ـ اللبنانية، قال: «نحن كحزب يعمل على تحقيق الوحدة العربية لا نفرق مطلقًا بين مصلحة اللبنانيين ومصلحة السوريين والعرب أجمعين، وهذا الإيمان يجعلنا نقاوم كل استغلال مصدره فئة من الناس لفئة أخرى. ولقد مر الوضع الاقتصادي بين سورية ولبنان في مرحلتين: **الأولى**، في عهد الانتداب الذي تعمد في ذلك الوقت أن يتحكم البعض في شؤون لبنان، وبالتالي في شؤون سورية، وكانت هذه الفئات آلة طيعة في يد المستعمر، فراحت تستغل جهود البلدين الشقيقين استغلالًا جشعًا بشعًا سيئًا كانت من نتائجه أن عاش البلَدين مدة من الزمن من دون أي منهاج اقتصادي سليم يراعي مصلحتهما. أما **المرحلة الثانية**، فتبدأ بعد قيام العهد الدستوري النيابي فيهما، وقد استمرت العلاقات الاقتصادية على ما كانت عليه في السابق على أساس استغلال المستثمرين والشركات في لبنان وأصحاب النفوذ في البلدين. وكان سكوت الحكومات السابقة على هذا الاستغلال لجهود الشعب السوري يعود إلى اعتبارات شخصية وطبقية كانت قائمة بين الحاكمين في البلدين، وعندما حصلت القطيعة التي جاءت نتيجة لإزالة الطبقة الحاكمة المستغلة في سورية وانهيار أحد جانبي هذه الشراكة، قامت قائمة المسؤولين في لبنان وحتى الآن لم تهدأ. إن على المسؤولين في لبنان أن يدركوا جيدًا أنه مهما اختلفت الحكومات في سورية فإن الاقتصاد السوري لن يكون مسخَّرًا لمصلحتهم وشركائهم من لبنانيين وأجانب»[٤٩].

وعندما أُثير الموضوع الاقتصادي السوري ـ اللبناني بين الحكومتين، مرة أخرى، في حكومة ناظم القدسي، أواخر عام ١٩٥٠، تساءل النواب

---

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٣٥٦ ـ ٣٥٧.

(٤٩) أكرم الحوراني، مذكرات أكرم الحوراني، ٤ ج (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٠)، ص ١٢٤٩ ـ ١٢٥٠.

حسني البرازي وعبد الرحمن العظم وجلال السيد، في جلسة ٢٠/١٢/ ١٩٥٠ النيابية، عمّا انتهت إليه المفاوضات اللبنانية ـ السورية؟ فرد أكرم الحوراني مدافعًا عن إجراءات حكومة خالد العظم، من منظور «قومي اشتراكي» بالقول: «لم يكن الوضع الاقتصادي السابق بيننا وبين لبنان سائرًا باتجاه قومي صحيح؛ فمما لا يفيد القومية العربية والوحدة العربية أن نتغنى بها، وأن يكون القسم الأعظم من شعبنا عراة حفاة في سبيل طبقة مستثمرة محتكرة في لبنان، إن هذا ليس من القومية العربية، وليس من الوحدة العربية، ولا من المنطق السليم في شيء. نحن نعلم أن المسؤولية في البلاد العربية إنما تقع على عاتق سورية. . . إن سورية لا يمكن أن تكون قوية إلا إذا كانت اقتصادياتها مبنية على أساس سليم، وأنا أقول إن الوضع الاقتصادي مع لبنان أيام الانتداب لم يكن وضعًا صحيحًا. . . إن في لبنان بورجوازية تتمتع بترف كبير. وكان هذا الترف على حساب الشعب السوري، وليست القضية بيننا وبين لبنان قضية قطيعة، بل قضية اقتصادية اقتضتها ضرورة الدفاع عن الاقتصاد السوري. . . وأن الشعب السوري قد بت بهذا الموضوع. إذًا، لا حاجة لإثارة هذا الموضوع من جديد»[٥٠]. بدأ الحوراني بالحجج القومية، ثم انتهى إلى لغة المصالح الاقتصادية الوطنية الجافة!

حينها تحدث رئيس الحكومة، ناظم القدسي، بلغة دبلوماسية وواقعية معهودة لدى طبقته؛ فقال: «ذهبت بنفسي إلى لبنان، وفي أول بحث كان لي مع الوفد اللبناني المفاوض بحضور رئيس الحكومة اللبنانية، أوضحت في غير غمغمة ولا لبس ولا غموض سياسة سورية الاقتصادية. . وأن سياستنا الجديدة لا تقوم على الطلاسم ولا على الغموض، بل تستند إلى الحقائق البسيطة، وأعني بها أن كل بلد لكي يعيش يجب أن يجعل صادراته أكثر من وارداته. . إن أحدًا لا يستطيع أن يدعي أننا في مفاوضاتنا مع الحكومة اللبنانية نهجنا نهج المجافاة أو المعاداة أو المماطلة. بل على العكس، فقد أقمنا في كل يوم برهانًا على أننا نريد أن نصل إلى حل، ولكن إلى حل يضمن مصالحنا ولا يضر بمصالح لبنان»[٥١].

(٥٠) المصدر نفسه، ص ١٢٦١.

(٥١) المصدر نفسه، ص ١٢٦٣.

وكان الحزب العربي الاشتراكي (الحوراني) قد تصور نفسه «طليعة للأمة»، إذ نص في برنامجه التأسيسي، في عام ١٩٥٠، أن «السلطات العليا في الحزب مجموعة أفراده التي تؤلف طليعة العرب»[٥٢]. وهي فكرة نخبوية كررها ميشيل عفلق، وأصبحت بمثابة لازمة للأحزاب القومية الراديكالية. غير أن الحوراني، وهو الزعيم الفعلي لحزب البعث العربي الاشتراكي في سورية في الخمسينيات، قبل صعود عبد الناصر، واستلام اللجنة العسكرية البعثية السلطة عام ١٩٦٣، وعلى الرغم من انتقاداته لخيارات النخبة الحاكمة اللبنانية، فإنه منذ وقت مبكر أعرب عن احترامه لاستقلال الدولة اللبنانية، وهو ما عبّر عنه في حواره وزميله ميشيل عفلق مع بيار الجميّل، خلال لجوئه السياسي إلى لبنان عامي ١٩٥٣ و١٩٥٤؛ فقدم لحديثه عن لقائه وميشيل عفلق مع بيار الجميّل بالتنويه أن علاقته مع الحزب السوري القومي الاجتماعي منحته معرفة أكثر بالواقع اللبناني، حيث يقول: «أوصلني انتسابي للحزب السوري القومي فهم مشاكل لبنان وتطلعاته ما لم يتيسر لغيري من الساسة السوريين، فهمه وسبره، وتفهمت تكوين المجتمع اللبناني وخلفياته الاجتماعية والاقتصادية، وعرفت تطلعاته وعلله وآفاقه وأمراضه. ومع ذلك فإن هذا الفهم لم ينجنا من ارتكاب بعض الأخطاء بالنسبة إلى لبنان»[٥٣]. ثم يعود فيتحدث عن لقائه مع الجميّل: «... اجتمعنا في أوائل عام ١٩٥٣، عندما كنا لاجئين في لبنان خلال دكتاتورية أديب الشيشكلي، ببيار الجميّل، رئيس حزب الكتائب، في صيدلية في ساحة البرج، وكان معي الأستاذان ميشيل عفلق وصلاح البيطار؛ فجرى بيننا حديث عن القومية العربية والقومية الفينيقية واللبنانية. وقد كان بيار الجميّل في حواره معنا صادقًا وصريحًا. سألته: هل أنت تؤمن حقًا بالقومية الفينيقية أو اللبنانية؟ فأجاب: ليس هناك قومية لبنانية ولا فينيقية، ولكنني أقول لكم بصراحة... نحن اللبنانيين نخشى منكم أنتم العرب (يعني المسلمين) أن تعتدوا على حريتنا الدينية التي نقدسها ونقاتل من أجلها... إن حفاظنا على كيان لبنان يساوي بنظرنا محافظتنا على مقدساتنا الدينية. كما فهم من كلامه

---

(٥٢) عثمان، الأحزاب السياسية في سورية السرية والعلنية، ص ٣٤٧.

(٥٣) الحوراني، مذكرات أكرم الحوراني، ج ١، ص ١٩٧.

أن لديه تصورًا مبالغًا كثيرًا عن تخلف العرب عامة. قلت له: هل يمكن في المستقبل أن تمنع هذه الأجيال الصاعدة أن تستفيق على قوميتها فتدرك مصالحها الحقيقية وترجع مختارة وعن اقتناع إلى القومية العربية؟ قال: إن الأجيال القادمة حرة بانتهاج الطريق الذي تراه منسجمًا مع قناعتها، قلت له: نحن غير مختلفين أصلًا على المحافظة على استقلال لبنان وكيانه»[٥٤].

بينما أدان «الحزب الشيوعي السوري ـ اللبناني» في بيان له، في آذار/مارس، حكومتي البلدين في سورية ولبنان، وكعادته أرجع الانفصال الجمركي إلى مؤامرة إمبريالية. وأوضح «أن جميع الاعتبارات الاقتصادية التي يتخذونها حجة لتبرير الانفصال، هي أكاذيب واهية واختراعات مفضوحة؛ فالسياسة الاستعمارية الأنغلو ـ أميركية هي التي أوحت بالانفصال وأمرت به. . . لذلك رأينا بعض الساسة في دمشق وبيروت (خالد العظم والأتاسي ورشدي الكيخيا، ومعظم زعماء حزب الشعب والحزب الوطني والإخوان المسلمين في دمشق، إلى بشارة الخوري ورياض الصلح وجماعة إدّة وصديقهم كميل شمعون والكتائب) يتبعون، على الرغم من اختلافاتهم، باتفاق تضامنهم سياسة قوامها إبقاء الشقاق المصطنع بين البلدين، والعمل على توتير العلاقات بينهما تمهيدًا لهذا الانفصال»[٥٥].

أما الإخوان المسلمون، فكانوا يؤيدون إلغاء الوحدة الجمركية، وكان موقفهم بالتالي مساندًا لحكومة العظم، وذلك على الرغم من شعاراتهم التي كانت تدعو إلى الوحدة العربية، وعبرها إلى الوحدة الإسلامية. وقبل يوم من الموعد المحدد لإنذار الحكومة السورية، بيّنوا موقفهم من مسألة الوحدة الجمركية في جريدتهم الجديدة **المساء** في ٦ آذار/ مارس١٩٥١. وتبين من استطراداتهم أنهم كانوا يربطون مسألة إلغاء الوحدة الجمركية بتوسيع مرفأ اللاذقية. وعلى الرغم من أسف مصطفى السباعي الشديد لإلغاء الوحدة الجمركية، فإنه أبدى لاحقًا في البرلمان مساندته الكاملة لحكومة العظم. وقُوبِل إرساء حجر الأساس لبناء مرفأ اللاذقية في النصف الثاني من

---

(٥٤) المصدر نفسه، ص ١٩٦ ـ ١٩٧.

(٥٥) غسان عيسى، **العلاقات اللبنانية السورية**، ترجمة وتحقيق صالح الأشمر (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٧)، ص ٢٧٣ ـ ٢٧٤.

شباط/ فبراير، بترحيب من قبل الإخوان المسلمين على أنه خطوة أخرى في سبيل التوصل إلى استقلالية اقتصادية[٥٦]؛ فقد عملت وزارة العظم على الاستعاضة عن مرفأ بيروت بالشروع ببناء مرفأ اللاذقية، فأصدرت الحكومة في ١٢ شباط/ فبراير ١٩٥١، مرسومًا تشريعيًا بإحداث مرفأ اللاذقية، وشركة مساهمة سورية ذات منفعة مشتركة تتولّى إنشاء واستثمار المرفأ[٥٧]، لتغطية الخلل الذي أحدثه تجميد العلاقة والاتصالات بلبنان.

أما من الناحية الاقتصادية المحضة، فقد أضاء لورانس على نتائج الانفصال الجمركي بقوله: «انتهت الوحدة الجمركية، التي قامت بين سورية ولبنان في عهد الانتداب، في شهر آذار/ مارس ١٩٥٠، وكان ذلك حدثًا له أهميته. لقد اتجهت سورية نحو سياسة تصنيع محميَّة بعد إجراءات وحواجز حمائية، بينما اختار لبنان التبادل الحر ودور الوسيط الاقتصادي بين البلدان المصنَّعة والعالم العربي. تباعد اقتصاد البلدين أكثر فأكثر بعد ذلك»[٥٨]. إثر هذه القطيعة، نقل لبنان الخلاف إلى الجامعة العربية، فقامت وساطة سعودية تمثَّلت بمبادرة الأمير فيصل في جمع الصلح والعظم؛ فأصر العظم على أن الموضوع الوحيد الذي يرضي سورية التفاوض حوله، هو الوحدة الاقتصادية، لكنه وافق أخيرًا على توقيع البلدين اتفاقية تجارية لتبادل بعض المنتوجات المحلية الزراعية والصناعية. استؤنفت المفاوضات مع الحكومة السورية الجديدة برئاسة ناظم القدسي، وقد كانت أقل تشددًا من سابقتها. وفي ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٥٢، وقّع الطرفان معاهدة أبقت الانفصال الجمركي ولم تتطرق إلى البحث في الوحدة الاقتصادية، أو المعادلة بين العملتين، أو منع سفر السوريين إلى لبنان. لكنها قررت إعفاء المحاصيل الزراعية من الرسوم الجمركية وخفض الرسوم الجمركية على بعض المصنوعات المحلية في البلدين، ومنع استيراد البضائع الأجنبية الموجودة مثيلات لها في البلدين. ولم

---

(٥٦) يوهانس رايسنر، **الحركات الإسلامية في سورية ـ من الأربعينيات وحتى نهاية عهد الشيشكلي**، ترجمة محمد إبراهيم الأتاسي (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٥)، ص ٣٦٨ ـ ٣٧١.

(٥٧) محمد، **الحركة القومية العربية في سورية ١٩٤٨ ـ ١٩٦٣**، ص ٢٣٢.

(٥٨) لورنس، **اللعبة الكبرى، الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية**، ص ١٣٠.

يرضِ الاتفاق الطرفين. واستُبدِل باتفاق جديد في آذار/ مارس ١٩٥٣، فظل هذا الاتفاق ساري المفعول طوال أكثر من ٣٥ عامًا[٥٩].

تكرر السلوك المتقلّب الذي بدأه حسني الزعيم، في عهود الانقلابات العسكرية السورية، التي حصل فيها إلغاء الوحدة الجمركية. ونلاحظ أنه في عهود الانقلابات العسكرية هذه التي امتدت ما بين عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٥٤، كانت تتحكم في السياسية السورية الخارجية التجاذب بين المحور الهاشمي ومحور مصر السعودية. ولم تكن تحظى بسياسة ثابتة، وإنما خضعت لتقلبات الانقلابيين وإلى نزعة الهيمنة. وكثيرًا ما استعملوا سياسة «العقاب» بإقفال الحدود بين البلدين للبرهان على القدرة التدخلية، أو للرد على استخدام المعارضين السوريين لمناخ الحريات للتعبير عن آرائهم على صفحات الجرائد اللبنانية. وقد لجأ إلى لبنان أكرم الحوراني وميشيل عفلق، في نهاية كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥١، هربًا من الشيشكلي، بعد فترة من التعاون معه. ومن بيروت اتهم الحوراني الشيشكلي باعتقال عدنان المالكي وعبد الغني قنوت، وبيع سورية لمنظمة الدفاع عن الشرق الأوسط الأميركية؛ فحاول الشيشكلي ممارسة الضغط على لبنان ليسلمه الفارين الثلاثة، لكن لبنان رفض الانصياع للضغوط، فأغلق الحدود لمدة ٢٤ ساعة، وقطع المباحثات الاقتصادية مع لبنان، وقد منحتهم السلطات اللبنانية حق اللجوء السياسي[٦٠]. وسمح لبنان للسياسيين بعقد مؤتمرات صحافية، انتقدوا فيها الشيشكلي، «فطفقت صحافة الشيشكلي بشن هجمات عنيفة مضادة، وعمد الشيشكلي إلى إغلاق الحدود اللبنانية طيلة أربعة أيام لإرغام بيروت على كبح جماح أنشطة المنفيين». كما عمل الشيشكلي، قبل أن يعتمد على سلطته المباشرة ويؤسس «حركة التحرر العربي»، على استخدام سياسة الحزب القومي الاجتماعي السوري، لابتزاز خصومه في الداخل، وللضغط على الحكومة اللبنانية في الخارج[٦١].

لم تتغير العلاقات بين البلدين إثر استقالة الرئيس بشارة الخوري، وتسلُّم الرئيس كميل شمعون لسدة الرئاسة في نهاية عام ١٩٥٢، وعلى

(٥٩) طرابلسي، صلات بلا وصل، ميشال شيحا والايديولوجيا اللبنانية، ص ١١٨.

(٦٠) عيسى، العلاقات اللبنانية السورية، ص ٢٨٠.

(٦١) محمد، الحركة القومية العربية في سورية ١٩٤٨ ـ ١٩٦٣، ص ١٠٨ ـ ١٠٩.

الرغم من أن شمعون قد أعلن في بداية عام ١٩٥٣، أمام تجار لبنان، «أنه ينوي إعادة الوحدة الاقتصادية بين لبنان وسورية»، غير أن هذه التوجه لم يصل إلى نتيجة إيجابية. حاول الشيشكلي التقرب من العهد الجديد، فزار بيروت لتهنئة الرئيس شمعون، غير أن لبنان استمر في تقديم الملجأ لمعارضي الشيشكلي، وسمح بممارسة نشاطات معادية لها؛ فتأرجحت ردود فعل الشيشكلي تجاه لبنان ما بين إغلاق الحدود احتجاجًا على حملات صحافية ضده، وتقديم مشاريع اقتصادية(٦٢).

على هذا، حدث نوع من الانقطاع الجدي بين الحياة السياسية لكلا البلدين، دخلت سورية حينها في حقبة حكم الثكنة للمدينة، فضرب ذلك منعة حياتها المدنية والسياسية والثقافية، وكان لذلك دوره في تعميق شقة الحدود بين البلدين، وتم في هذا العهد إلغاء الوحدة الجمركية والنقدية بينهما، وتنامت المشاعر القطرية، وزادت الريبة والحذر بين نخبتيهما الحاكمتين، حيث شرع كل طرف بالنظر إلى الآخر كمتآمر عليه، ولولا تمسك أصحاب الفكرة العربية واليسار و«الكتلة الإسلامية» اللبنانية بخيار التقارب مع سورية، لكانت الخسارة أفدح على مناخ العلاقة بين البلدين؛ فكان من الصعوبة بمكان على لبنان التأقلم مع التقلبات السورية العاصفة، «كان كل انقلاب يخلق فجوة في العلاقة مع لبنان ويُحدث أزمة. وكان كلما تفاهم لبنان مع انقلاب فوجئ بآخر لاحق يطلب منه حسابًا عن علاقته بالذي سبقه، وخصوصًا أنه كلما سقط انقلاب لجأ رجاله أو بعضهم إلى لبنان، يطلبون الأمن فيه والسلامة، الأمر الذي يفسَّر لدى الانقلابيين الجدد تآمرًا عليهم، أو على الأقل سكوتًا لبنانيًا عن التآمر»(٦٣).

أعلن الحزب السوري القومي الاجتماعي، في عهد الشيشكلي عام ١٩٥٣، «تأييده صراحة لمشروع فاضل الجمالي للاتحاد السوري ـ العراقي». ورأى فيه «مسعىً مباركًا، يجب أن يقابل بالدرس، وبتخطيط المخططات العملية ليأتي سليمًا من كل الشوائب، ومضى الحزب عند نشوء معركة

(٦٢) عيسى، المصدر نفسه، ص ٣٠٣ ـ ٣٠٤.

(٦٣) أبو خليل، **لبنان وسورية: مشقة الأخوة**، ص ٣١.

الأحلاف في الدعوة إلى التفاوض مع الغرب وإلى مخاصمة المعسكر الآخر»[٦٤]. ولكن في هذا العهد بدأت تزهو صورة لبنان وبيروت في نظر النخب السورية، ولا سيما المعارضة منها، إذ بدأت هذه النخب تنظر إلى بيروت على أنها الملجأ من اضطهاد العسكر، فتزايدت قيمة الحرية البيروتية بقدر انطفائها في دمشق وحلب، فالتجأت إلى بيروت وجوه كثيرة من المعارضة السورية، بمن فيها أكرم الحوراني، وميشيل عفلق هربًا من القمع، حين انتهت فترة التوافق بينهما وبين العقيد الشيشكلي. وفي عهد الشيشكلي، وخلال عام ١٩٥٢، اندمج الحزبان: البعث والعربي الاشتراكي، فشددا من معارضتهما لحكم الشيشكلي، واضطر قادة الحزب الجديد (الحوراني وعفلق والبيطار) إلى اللجوء إلى لبنان، وتنقلوا بين بلدة برمانا ومنطقة المعرض في بيروت[٦٥]. ثم ما لبث الشيشكلي أن طلب من حكومة لبنان إبعادهم، فسافروا إلى روما واستقروا فيها»[٦٦]، إلى أن رجعوا إلى سورية. ويتذكر الحوراني أن الصحف اللبنانية أجمعت «على الترحيب بلجوئنا إلى لبنان والدعوة إلى حمايتنا ومؤازرتنا باعتبارنا قادة الديمقراطية في سورية، قد أغضب هذا الشيشكلي وحكومته بشكل كبير، فأعلن بتاريخ ١٩٥٢/١/٥، بشكل مفاجئ وقف المفاوضات الاقتصادية، ومنع تصدير القمح والحبوب والسمن، وإغلاق الحدود مع لبنان بسبب الموقف الذي وقفته الصحف اللبنانية من العهد الحالي في سورية؛ فكانت تدابير الشيشكلي بالنسبة إلى الرأي العام اللبناني كمن يصب الزيت على النار[٦٧]؛ فقد صارت بيروت منطلقًا لاستعادة الديمقراطية في سورية، عندما كان للديمقراطية قيمتها الكبرى في الحياة السياسية لدى أغلب النخب السورية، التي كانت لا تزال بعيدة، آنذاك عن الزمن «التقدمي» الذي أنزل القيم الديمقراطية إلى «أسفل السافلين»!

---

(٦٤) محمد حرب فرزات، **الحياة الحزبية في سوريا: دراسة تاريخية لنشوء الأحزاب السياسية وتطورها بين ١٩٠٨ ـ ١٩٥٥** (دمشق: منشورات دار الرواد، [١٩٥٥])، ص ٢٦٤.

(٦٥) نزيهة حمصي، **الجنة الضائعة؛ مذكرات نزيهة الحمصي حرم أكرم الحوراني** ([د. م.]: مكتبة السائح، ٢٠٠٣)، ص ٦٤ ـ ٧٢.

(٦٦) العظم، **مذكرات خالد العظم**، ص ٢٨١.

(٦٧) الحوراني، **مذكرات أكرم الحوراني**، ص ١٥١٨.

الفصل السادس

كل الدروب تمر بالقاهرة

بعد سقوط حكم الشيشكلي، في أواخر شباط/فبراير ١٩٥٤، عاد رئيس الجمهورية هاشم الأتاسي، إلى ممارسة مهامه الدستورية، وكلف صبري العسلي بتكوين وزارة، اشترك فيها حزبا الشعب والوطني والمستقلون من أعضاء الجمعية التأسيسية. ثم تقرَّر إجراء انتخابات نيابية بإشراف حكومة حيادية برئاسة سعيد الغزي؛ فعادت سورية إلى حكومتها الدستورية بقيادة السياسيين المدنيين الليبراليين، وتخلصت من حكمها العسكري، وخرج الجيش ممزقًا ومنقسمًا على نفسه، علاوة على ذلك، فإن كل الأحزاب السياسية طفقت تُدرك أهمية السيطرة على العسكريين[١]. وبعد أن استعادت الحياة الديمقراطية البرلمانية آلياتها المألوفة، كان على سورية أن تسترجع علاقاتها مع البلدان العربية، بعد أن أصابها الخلل، و«أن تتخلص من تراكمات حكم العسكر، لتجدد علاقتها العربية؛ فقد تفاوتت علاقة سورية ببقية البلدان العربية، في هذا الدور، ما بين الحسنة مع العربية السعودية، إلى الضعيفة مع لبنان، إلى السيئة مع العراق؛ فمنذ انفصام الاتحاد الجمركي عام ١٩٥٠، بُذلت محاولات متقطعة لترميم العلاقات الاقتصادية التي تستمر وفق اتفاق اقتصادي موقت ينتهي مفعوله بانتهاء العام. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٤، طرح فاخر الكيالي، وزير الاقتصاد السوري، مشروعًا لإعادة الوحدة الاقتصادية بين هاتين الدولتين اللامنحازتين اقتصاديًا. هذا المشروع لم يتضمن وحدة اقتصادية فحسب، بل وحدة نقد بين البلدين، غير أن المباحثات التي عُقدت بين البلدين، في أواخر الشهر، لم تُثمِر عن اتفاق[٢].

(١) أندرو راثميل، **الحرب الخفية في الشرق الأوسط: الصراع السري على سورية ١٩٤٩ ـ ١٩٦١**، ترجمة عبد الكريم محفوض (سوريا: سلمية، ١٩٩٧)، ص ١٢١.

(٢) جوردون هـ. تودي، **السياسة السورية والعسكريون ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨**، ترجمة محمود فلاحة (دمشق: مكتب الدراسات في رئاسة الدولة، ١٩٦٨)، ص ٢٥٨.

وقد تواقت استرجاع السوريين لمنظومة حياتهم الدستورية الديمقراطية، دخول العرب في مناخ سياسي جديد، افتتحته ثورة ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢، بقيادة ناصر، التي حسبها القوميون آنئذ بمثابة محاولة جديدة لنهضة العرب ووحدتهم في العصر الحديث؛ وعام ١٩٥٦، خرج عبد الناصر من اختبار العدوان الثلاثي زعيمًا بلا منازع للعرب، تحولت بعدها القاهرة إلى «إقليم قاعدة» ومركز للعمل الوحدوي والقومي.

لقد تجاذبت النخب السورية بين عامي ١٩٥٤ و١٩٥٨، خيارات عدة للوحدة العربية لم يمر أي منها في بيروت، كان هناك الخيار العراقي، وخيار الهلال الخصيب (مع الأردن)، إلى أن استقر خيار السوريين الحاسم على مصر الناصرية، التي خاضت مع سورية جنبًا إلى جنب المعركة الشاملة ضد الأحلاف الغربية، وكان من الطبيعي في غمار هذه المعمعة أن يتقارب هذان المركزان، وأن يشعر كل منهما بحاجته إلى حماية الآخر، والتضامن معه، ومن هنا بدأت الطريق الوحدوية ممهدة أمام قيام الجمهورية العربية المتحدة[٣].

وقد تجاذبت سياسة الأحلاف سورية والبلدان العربية الأخرى، من حلف بغداد إلى توجهات مبدأ آيزنهاور. إذ أكدت الولايات المتحدة علنًا، للمرة الأولى، تبعًا لهذا المبدأ، أنها ستحل محل حلفائها الأوروبيين في المنطقة. إذ تخلّت عن السياسة المنسقة، كما كان الحال في زمن التصريح الثلاثي، أو عن فكرة الميثاق الجماعي لصالح العمل على نسج علاقات ثنائية بين كل بلد عربي والولايات المتحدة الأميركية. وارتكز هذا المبدأ على واقع أن أغلبية الدول العربية كانت لا تزال محكومة في مطلع عام ١٩٥٧، من قبل حكومات موالية للدول الغربية الأوروبية.

وعلى الرغم من أن سورية كانت مستهدفة أكثر من مصر، فإن عبد الناصر لم يستطع أن يرى في الموقف الأميركي الجديد سوى استئنافٍ، بهيئة جديدة، للسياسة الغربية الرامية إلى عزل مصر عن العالم

(٣) ياسين الحافظ، في المسألة القومية الديمقراطية، ط ٢ (دمشق: دار الحصاد، ١٩٩٧)، ص ٩٣.

العربي[٤]. تمَّ، في سياق مواجهة سياسة الأحلاف واستقطاباتها، توقيع ميثاق الدفاع المصري ـ السوري في ٢ آذار/ مارس ١٩٥٥، وذلك ما بين صبري العسلي، رئيس وزراء سورية، ووزير خارجيتها خالد العظم من جهة، وبين الصاغ أركان حرب صلاح سالم، وزير الإرشاد القومي المصري من جهة أخرى. ثم انتقل الطرفان المصري والسوري إلى الرياض ليجتمعا بالجانب السعودي بتاريخ ٥ آذار/ مارس ١٩٥٥، فتوصلت الأطراف الثلاثة إلى توقيع «الاتفاق الثلاثي». وقد وقعه عن الجانب السعودي الأمير فيصل بن عبد العزيز، وزير الخارجية السعودي؛ وعن الجانب السوري خالد العظم، وزير الخارجية؛ وعن مصر الصاغ صلاح سالم[٥]. ثم انتقل الوفدان السوري والمصري إلى بيروت بقصد استكشاف إمكانية انضمام لبنان إلى «الاتفاق». بدأوا في مقابلة كميل شمعون، رئيس الجمهورية، الذي كان في انتظارهم مع رئيس وزرائه ووزير خارجيته؛ فأجابهم الرئيس شمعون، بحضور رئيس وزرائه سامي الصلح، عن دعوتهم لبنان للانضمام إلى «الاتفاق»، بالدعوة إلى «عدم تفرقة كلمة العرب ولزوم السعي لرتق الفتق، ثم أعلن عن استعداده للتوسط بين مصر والعراق»؛ فأجابه صلاح سالم «أن مرحلة الوساطة قد انتهت»؛ فرأى العظم أن سياسة الأحلاف، كانت «تلاقي ترحيبًا لدى رئيس الجمهورية اللبنانية السيد كميل شمعون، المعروف باتجاهه الممالئ لجماعة العراق وميله الأصلي إلى الإنكليز، أما رئيس الوزراء السيد سامي الصلح، فكان الشك يدور حوله... بسبب العلاقات والروابط بينه وبين الحكومة المصرية، ثم بينه وبين المكتب الثاني بدمشق (يرئسه عبد الحميد السراج).

أما وزير الخارجية السيد فريد نقاش، فلم يكن لنا أمل باستجابته إلى رأينا. والخلاصة أن سفرنا إلى بيروت لم يكن محفوفًا بالمشوقات والآمال،

---

(٤) هنري لورنس، **اللعبة الكبرى، الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية**، ترجمة وتحقيق محمد مخلوف (بيروت: دار قرطبة، ١٩٩٢)، ص ١٧٦.

(٥) خالد العظم، **مذكرات خالد العظم**، ط ٢ (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٣)، مج ٢، ص ٣٨٧ ـ ٣٩٢.

لكن لم يكن لنا من بد إلى طرق بابه»[٦]. ثم ما لبث الحكم اللبناني بقيادة شمعون، أن شعر بقوة المعارضة المناوئة لسياسته الميالة إلى السياسة العراقية والغرب، فعمل الرئيس شمعون على تكليف رشيد كرامي، القريب من سورية، بتشكيل الحكومة. ثم اجتمع، في أوائل تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٥، برئيسي وزراء سورية (سعيد الغزي) ولبنان (رشيد كرامي)، في مصيف شتورة، «من أجل تنظيم التعاون الاقتصادي بين البلدين، ولكن المحادثات بينهما سرعان ما تحولت إلى موضوع الدفاع العربي، على الرغم من أن هذا الموضوع لم يسفر عن شيء. وقبيل ذلك كان رشيد كرامي، رئيس وزراء لبنان، قد رفض علانية الحلف العراقي ـ التركي، أو أي حلف آخر يقيّد لبنان بالتزامات خارج العالم العربي. وقد ظل لبنان حتى تلك الفترة مُحايدًا في جميع مسائل الدفاع العربي والقضايا الإقليمية العديدة. ثم إن محادثات شتورة التي عُقِدت بين رئيسي الحكومتين في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٥، أعقبها اجتماع آخر عقِد في المصيف السوري (بلودان) بين رئيسي الوزراء ووزيري الخارجية ورئيسي الأركان العامة، في البلدين. وفي الأسبوع الذي يليه، وضعت مسودة اتفاقية دفاعية[٧]؛ فقد حاول كرامي وضع اتفاق بين سورية ولبنان على غرار الاتفاق العسكري السوري ـ المصري، فتدخّل شمعون لمنعه من ذلك، ما دفع بكرامي إلى الاستقالة ليحل محله عبد الله اليافي. بينما كانت المعارضة بقيادة صائب سلام وسامي سلام تقود المعارضة المؤيدة لتوجهات عبد الناصر السياسية[٨].

آنئذٍ، انضم لبنان بقيادة الرئيس كميل شمعون إلى مبدأ آيزنهاور، الذي كانت قد سبقته إليه بلدان حلف بغداد، فبدا وكأن مبدأ آيزنهاور في طريقة إلى النجاح. انتسب إليه العراق والأردن ولبنان وتركيا، وهي بلدان مجاورة لسورية، فغدت بذلك، وهي التي تتمتع بنظام سياسي غير مستقر، محاصرة من الحلف. عمل شمعون، عبر سيطرته على البرلمان، بالتصويت

---

(٦) المصدر نفسه، ص ٣٩٣ ـ ٣٩٤.

(٧) تودي، **السياسة السورية والعسكريون ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨**، ص ٢٣١.

(٨) سامي الصلح، **احتكم إلى التاريخ** (بيروت: [د. ن.]، ١٩٧٠)، ص ١٢٤ ـ ١٢٧.

على تعديل دستوري (كما فعل سابقه) يسمح بانتخابه لست سنوات أخرى، في الوقت نفسه، «قبل مبدأ آيزنهاور. فخرق، إلى هذه الدرجة أو تلك، الميثاق الوطني برفضه قبول الوجه العربي للبلاد واستنكافه عن لعب ورقة المصالحات السياسية للنخب الحاكمة. لقد أثار بذلك الحرب الأهلية اللبنانية الأولى»[٩]. ثم واجهت توجهات الرئيس شمعون امتحانًا عسيرًا مع انفجار العدوان الثلاثي على مصر، في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٦، الذي اهتز بسببه أرجاء الوطن العربي. وأمام مخاطر العدوان الثلاثي على مصر، ولمواجهة تداعياته، وللبحث عن طرق للتضامن مع مصر، اجتمع في بيروت، بتاريخ ١٣ و١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٦، كل من الرؤساء والملوك شكري القوتلي، كميل شمعون، الملك سعود، الملك حسين، وتداولوا الرأي في الحالة؛ فكان الصراع، كما يقول العظم «عنيفًا بين الجبهتين المصرية ـ السورية من جهة، وسائر الدول العربية من جهة أخرى».

كان موقف شمعون والملك حسين ونوري السعيد، بصورة خاصة، موقفًا عدائيًا من مصر. حتى إن شمعون لم يلبِ مطالبة سائر الدول بقطع العلاقات السياسية مع بريطانيا وفرنسا»[١٠]؛ فتوترت العلاقة بين حكومتي سورية ولبنان في ظل حكومة سامي الصلح تأثرًا بالخلافات الناشئة عن تباين الموقف تجاه مصر. وازداد الأمر تعقيدًا حين وجهت الحكومة السورية اتهامًا إلى كبار المسؤولين اللبنانيين بمساعدة المعارضة السورية الضالعة بمؤامرة ترتبط خيوطها ببغداد نوري السعيد، وبتسهيل دخول العقيد الشيشكلي للتخطيط للانقلاب على الحكم الدستوري[١١]. وأثار قبول الحكومة اللبنانية لمبدأ آيزنهاور معارضة واسعة في لبنان نفسه. وبعد تفاقم الخلاف داخل المؤسسات السياسية اللبنانية، ورفض الرئيس شمعون وحكومته التسوية مع المعارضة، دعت الأخيرة، في ١٢ أيار/مايو

(٩) لورنس، اللعبة الكبرى، الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية، ص ١٧٧.

(١٠) العظم، مذكرات خالد العظم، مج ٢، ص ٤٨٢.

(١١) مصطفى دندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي، ١٩٤٠ ـ ١٩٦٣، تعريب يوسف جباعي (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٩)، ص ٢٢٠ ـ ٢٢١.

١٩٥٧، إلى مهرجان شعبي في بيروت، رُفعت فيه أعلام سورية ومصر وصور الرئيس عبد الناصر. وتردد أن سيارات سورية واكبت المهرجان تحمل رجالًا من الأمن السوري. وكان يحرض المتجمهرين قادة المعارضة: رشيد كرامي، صائب سلام، عبد الله اليافي، سليمان فرنجية، كمال جنبلاط، رينيه معوض، سعيد فرنجية، عدنان الحكيم، كامل الأسعد، وعبد الله مشنوق. ودعا البطريرك الماروني المعوشي إلى استنكار التجاوزات المرتكبة بحق الناشطين والمضربين. وتقول مصادر الحكومة اللبنانية، آنئذ، إن السفارة المصرية بسفيرها عبد الحميد غالب، كانت تحرض المعارضة، وإن المكتب الثاني بقيادة عبد الحميد السراج عمل على دعم المعارضين أيضًا[١٢].

وكان حزب البعث يرى أن لبنان «أصبح في ظل حكومة الرئيس شمعون ورئيس وزرائه سامي الصلح، منطلقًا لكل الحملات السياسية والإعلامية التآمرية ضد سورية.. وهكذا شن شارل مالك، وزير خارجية لبنان، حملة شعواء على الوضع في سورية واتهمه بالشيوعية، وهو في طريقه إلى الولايات المتحدة للترحيب والمباركة والقبول بمبدأ آيزنهاور.. وبالفعل منذ عام ١٩٤٣، برز وجه لبنان العربي، ولم يستطع الاستعمار أن يجعل من لبنان مستقرًا له ولا ممرًا إلى أن استشهد المرحوم رياض الصلح، وبتخصيص أكثر إلى أن أُزيح الشيخ بشارة الخوري عن رئاسة الجمهورية عام ١٩٥١»[١٣].

خرج عبد الناصر من أزمة العدوان الثلاثي زعيمًا من دون منازع للعرب، وعلى قول بشير العظمة، رئيس وزراء سورية الأسبق، إن عبد الناصر «ألهب خطابه في أيلول/سبتمبر ١٩٥٦، عواطف الجماهير العربية المكبوتة من المحيط إلى الخليج. أثار هذا الخطاب التاريخي الحنين إلى أمجاد الماضي البعيد وآمالًا بانتهاء كابوس النكسات...خرج عبد الناصر بطلًا قوميًا بعد

(١٢) غسان عيسى، **العلاقات اللبنانية السورية**، ترجمة وتحقيق صالح الأشمر (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٧)، ص ٣٧٧.

(١٣) أكرم الحوراني، **مذكرات أكرم الحوراني**، ٤ ج (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٠)، ص ٢٢٨٢ و٢٢٨٥.

أن تمكن من كسب معركة تأميم القناة. وسادت قناعة كاملة بين مختلف الفئات والجماعات في سورية، أن لا خلاص من حالة عدم الاستقرار وتهديدات الجيران وغارات إسرائيل إلا بالارتماء في أحضان الزعيم العربي العالمي، الذي تحدَّث للناس عن العزة القومية والعدالة الاجتماعية، والذي يتحرك على المسرح الدولي ندًّا بين أقطاب العالم»(١٤).

وصل النهوض الشعبي الوحدوي في سورية، في مقتبل عام ١٩٥٨، إلى حالة يصعب وصفها، وكما يقول رودنسون، كان هناك جيشان على جميع الأصعدة، يذكرنا بالفترات الثورية الكبرى، بالفترات التي ترى فيها الجماهير الواسعة أن تطلعاتها التي أُغفلت مدة طويلة، اكتسبت شرعيتها، دفعة واحدة، بفضل زعماء جدد، حُمِلوا بواسطتها، أو من دونها، إلى السلطة، فاندفعت وراءهم، ودفعتهم معها دفعة واحدة(١٥)، إذ استقطبت زعامة عبد الناصر الشارع الشعبي السوري، بمن فيها قواعد أحزاب: الشعب والوطني والبعث والأخوان والشيوعيين، واختار البعث الوحدة مع عبد الناصر، فعاش أفضل أيامه في زمن توافقه مع عبد الناصر. وأدى دور المُحفز على الوحدة، على أمل أن يكون شريكًا لعبد الناصر في حكم سورية، وساندت اختيار الوحدة الكتل المختلفة في الجيش التي أثخنتها الانقلابات، والكتلة الشعبية الأساسية، وانحنى للعاصفة الشعبية قادة الأحزاب المختلفة؛ أما العلاقة مع لبنان، فلم تعد سوى تفصيل ضئيل أمام طريق الوحدة العظيمة مع مصر الناصرية، بعيدًا من التوجهات السياسية للحكومة السورية. وقد افتتح قيام الجمهورية العربية المتحدة، في ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٥٨، عهدًا جديدًا في تاريخ العرب، أو هكذا بدا حينها. وافق الشعبان السوري والمصري بما يشبه الإجماع على الوحدة، وعندما وصل الرئيس عبد الناصر إلى دمشق، في يوم إعلان قيام دولة

---

(١٤) بشير العظمة، **جيل الهزيمة بين الوحدة والانفصال: مذكرات** (لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩١)، ص ١٧٨.

(١٥) مكسيم رودنسون: **الماركسية والعالم الإسلامي**، ترجمة كميل داغر (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٨٢)، ص ٢٢٦، و«الماركسية والقومية العربية،» في: مكسيم رودنسون، الياس مرقص وإميل توما، **الأمة، المسألة القومية، الوحدة العربية والماركسية** (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧١)، ص ١٢٠.

الوحدة «استقبله الشعب العربي السوري استقبال الأبطال... وفي الأيام التالية تداعت جماهير كثيرة من سائر المحافظات الأخرى، ومن القطر اللبناني الشقيق لزيارة دمشق وتحية الزعيم عبد الناصر»[١٦].

منذ ذلك الحين، غدت الخطوط السياسية للنخب اللبنانية العروبية تمر عبر القاهرة، وليس من دمشق، واستمرت هذه الحال حتى رحيل عبد الناصر.

(١٦) غسان محمد رشاد حداد، أوراق شامية من تاريخ سورية المعاصر ١٩٤٦ ـ ١٩٦٦ (عمان: مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠١)، ص ١٣٥.

الفصل السابع

القاهرة تقود خطوط العروبة
أيام الجمهورية العربية المتحدة

صارت الوحدة فيصلًا انقسمت بدلالاته الحياة السياسية العربية، وكان الشعب السوري يراقب تفاعل تداعيات حدث الوحدة، منتظرًا وافدين جددًا، فانطبعت في ذاكرة ذلك الجيل صورة سلبية عن كميل شمعون وشركائه، الذي استقدم الأسطول السادس، مظهرًا موقفًا سلبيًا من الوحدة، وتفهَّم الموقف الحيادي الذي فرضه الرئيس فؤاد شهاب، وذلك لإدراك الشعب السوري ونخبه تعقيد الوضعية اللبنانية أمام الوحدة؛ فعلى الرغم من بعض الأحلام الوحدوية التي راودت البعض إثر الفورة الشعبية في أيار/ مايو ١٩٥٨، التي التحم فيها الاحتجاج على حكم كميل شمعون، بشعارات الوحدة، إلا أنها وبهذه الحماسة التي صاحبها، تخللها رفع السلاح، فقسَّمت الاجتماع السياسي اللبناني بالعمق، وكشفت جليًا تعقيدات العمل الوحدوي في لبنان، في ظل تصدع الاجتماع اللبناني واختلافه حول مسألة الوحدة، بل إن صائب سلام، الشخصية الأبرز في ما سُمِّي «ثورة ١٩٥٨»، قال: «إنني سمعت الكثيرين يقولون إننا كنا نحاول الانضمام إلى ج. ع. م. (الجمهورية العربية المتحدة)، وعلى الرغم من أنني أُلَقَّب بـ «قائد الثورة» إلا أنني كنت أردد دائمًا أنني مُصرٌّ على بقاء لبنان مستقلًا ذا كيان يرأسه رئيس جمهورية ماروني». كان الهدف الرئيسي للمعارضة الوقوف ضد التجديد لرئاسة شمعون ووقف الارتباط مع الغرب، وإزاحة روح العداء التي أبداها الحكم ضد قيام الوحدة. وقد أعرب البطريرك المعوشي للسفراء الأجانب: «أن أي تدخل في شؤون لبنان يصدر عن الولايات المتحدة، أو غيرها لتأييد الحكم (شمعون) سوف يقابله تدخُّل أجنبي آخر من المعسكر المناوئ. وأضاف أن لا حل للأزمة إلا بسقوط كميل شمعون»[1].

(١) غسان عيسى، العلاقات اللبنانية السورية، ترجمة وتحقيق صالح الأشمر (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٧)، ص ٤٣٤.

شهد عهد الرئيس شمعون، الذي انضوى تحت مظلّة سياسة الأحلاف، الكثير من الخلافات بين أطراف الاجتماع السياسي اللبناني، وتغذّت تلك الخلافات بسياسة الرئيس شمعون التي بدت لخصومه مجافية لروح «الميثاق الوطني»، وأيضًا من الإدارة ذات الطبيعة التدخلية، لعبد الحميد السراج، الذي أصبح وزير الداخلية في الإقليم الشمالي (سورية) في الجمهورية العربية المتحدة، والذي مدَّ القوى التي فجرت ما سُمي «ثورة ١٩٥٨» بالمال والسلاح. وحين قامت الوحدة بين مصر وسورية في شباط/ فبراير ١٩٥٨، هنأت الحكومة اللبنانية الرئيس عبد الناصر، غير أن قيام الوحدة هذه «أدى إلى ازدياد التدهور في الموقف اللبناني الداخلي. بدأت التظاهرات المؤيدة للوحدة وللرئيس عبد الناصر تتكرر وتزداد شدة، ما جعل الكيان اللبناني يبدو بالفعل مهددًا... ثم تحول الإضراب إلى ثورة مسلحة شملت طرابلس وصيدا والشوف والأحياء الإسلامية في بيروت... ولم يمضِ وقت طويل حتى كادت الحكومة اللبنانية تفقد السيطرة على حدودها الشرقية والشمالية بأكملها»[٢]، أي حدودها مع سورية (الإقليم الشمالي)؛ فبعد «فترة من التوتر المتعاظم انفجر التمرد في شهر أيار/ مايو ١٩٥٨. تخلى شمعون رسميًا عن المطالبة بإعادة انتخابه لولاية ثانية، لكن المعارضة استمرت في طلب استقالته... أبقى قائد الجيش، العماد فؤاد شهاب، الجيش اللبناني خارج صراعات الأحزاب، واكتفى بدفعه إلى ممارسة دور الحكم... فاشتكى شمعون لدى الولايات المتحدة الأميركية من التدخل الحقيقي للجمهورية العربية المتحدة عبر دعمها للمتمردين، وطالب بتطبيق مبدأ آيزنهاور. تردد الرئيس الأميركي في التدخل، لكن الثورة العراقية (١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨) دفعته إلى الاعتقاد أن جميع حلفاء الغرب في خطر، فأنزل القوات الأميركية في بيروت بتاريخ ١٥تموز/ يوليو»[٣].

غير أن النخب القومية العربية في سورية لم تنتظر أن يكون لبنان الرافد

---

(٢) كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ط ٣ (بيروت: دار النهار، ١٩٧٢)، ص ٢٤٨ - ٢٤٩.

(٣) هنري لورنس، **اللعبة الكبرى، الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية**، ترجمة وتحقيق محمد مخلوف (بيروت: دار قرطبة، ١٩٩٢)، ص ١٨٣.

الإضافي للوحدة السورية ـ المصرية فحسب، بل كانت تتوقع أن يكون العراق هو الرافد الأكبر المتوقع لها؛ فبعد خمسة أشهر من قيام الجمهورية العربية المتحدة، اندلعت حركة ١٤ تموز/ يوليو في العراق، وخرجت الجماهير في بغداد، صباح ذلك اليوم، تهتف للوحدة العربية، وتحمل صورة عبد الناصر(٤). بدت حركة ١٤ تموز/ يوليو في العراق، في حينها، أنها تصب في صالح الوحدة وعبد الناصر؛ «فزاد ذلك على الفور في حماسة دعاة الوحدة العربية بين اللبنانيين المعارضين. وإذ خشيت الحكومة اللبنانية، من جراء ذلك، على سلامة البلاد، دعت الولايات المتحدة الأميركية بإلحاح إلى القيام بتعهدها. . فأنزلت، في ١٥ تموز/ يوليو، قوة من جنود البحرية قرب بيروت»(٥). إلّا أن مجلس الثورة العراقي انقسم بين مؤيدين للبعث ومطالبين بالوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة من جهة، وعبد الكريم قاسم والشيوعيين والحزب الوطني الديمقراطي (الجادرجي) والأكراد من جهة أخرى، الذين يريدون التمهُّل وانتظار نتائج التجربة السورية ـ المصرية»(٦)؛ فأخذ العراق وجهة أخرى تحت قيادة الزعيم عبد الكريم قاسم، ثم تكرس العراق محورًا جديدًا معاديًا لقيادة عبد الناصر والوحدة.

أفضى الإنزال الأميركي، في بيروت، إلى نوع من التوازن، سمح بانتخاب فؤاد شهاب، قائد الجيش، رئيسًا للجمهورية، كرئيس مصالحة، بتاريخ ٣١ تموز/ يوليو ١٩٥٨. انتهج شهاب سياسة «لا غالب ولا مغلوب»، وتشكلت حكومة وحدة وطنية، اشترك فيها رشيد كرامي، وبيار الجميل رئيس حزب الكتائب(٧)؛ فلقد بادرت أميركا ـ بعد وصول قواتها إلى لبنان، وبالتزامن مع نهاية رئاسة شمعون، واستحقاق انتخاب رئيس جديد ـ بإرسال مبعوثها، روبرت مورفي، لإجراء حوارات وتقديم حلول، «فاتضح له وللجميع أن الحل الأنسب هو انتخاب اللواء فؤاد شهاب خلفًا للرئيس شمعون.

---

(٤) ناجي علوش، **الثورة والجماهير ١٩٤٨ ـ ١٩٦٠**، ط ٢ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٣)، ص ١٤٦.

(٥) الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص ٢٤٩.

(٦) بشير العظمة، **جيل الهزيمة بين الوحدة والانفصال: مذكرات** (لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩١)، ص ١٨٣.

(٧) لورنس، **اللعبة الكبرى، الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية**، ص ١٨٣.

وفي ٣١ تموز/ يوليو ١٩٥٨، بعد عودة مورفي إلى الولايات المتحدة، اجتمع المجلس النيابي في بيروت وانتخب فواد شهاب رئيسًا للجمهورية»[٨]. ويقال إنه بعد الإنزال الأميركي في لبنان إثر حركة ١٤ تموز/ يوليو، جرت محادثات بين الولايات المتحدة والرئيس عبد الناصر، اتفقا على أن يقدِّم كل طرف «لائحة بالشخصيات التي يرشحها لرئاسة الجمهورية، وأن يكون «الرئيس العتيد» الشخص الذي يحظى بتأييد الدولتين. وفي ١٧ تموز/ يوليو ١٩٥٨، وصل إلى بيروت مستشار الرئيس الأميركي روبرت مورفي... لوضع اللمسات الأخيرة لحل الأزمة، فاجتمع بقيادة المعارضة... سائلًا عن الرجل الذي يستطيع... أن يعيد الأمن والطمأنينة في لبنان؟»؛ فكان أن وقع الاتفاق بين أميركا وعبد الناصر على فؤاد شهاب، ووافقت مقامات مسيحية كثيرة، في مقدمها البطريرك المعوشي، والأحزاب والهيئات الوطنية وجبهة الاتحاد الوطني والجماهير الإسلامية. وعقَّب صائب سلام على هذا الاتفاق بالقول: «إن عبد الناصر بدأ بإخماد الثورة في لبنان وهي ما زالت في أواسطها... بالطبع لم نعرف هذا الاتفاق إلا في ما بعد، وكنا نتساءل لماذا قطع عبد الناصر الحبل بنا في وسط المعركة؟»[٩]. بعد أن تقلد شهاب الرئاسة استقبل زعماء المعارضة (أحمد الأسعد، كمال جنبلاط، نسيم مجدلاني، رينيه معوض)، بعد عودتهم من دمشق والقاهرة ومقابلة الرئيس عبد الناصر. ثم شرع في تأليف حكومة من الأقطاب تحت شعار «لا غالب ولا مغلوب». وأعلنت الحكومة في بيانها: «الحرص على العلاقات الوثيقة مع جميع البلدان العربية في نطاق السيادة والاستقلال»، وكان الرئيس عبد الناصر قد أشار إلى «أن الاضطرابات في لبنان انتهت أو هي في طريق الانتهاء، وتمنى للرئيس شهاب التوفيق (ليوطد استقلال بلد عزيز علينا)»[١٠].

حينما أراد الرئيسان شهاب وعبد الناصر الاجتماع، حرص الرئيس شهاب على أن يكون اللقاء على الأرض المحايدة بين حدود لبنان ـ سورية ليكون ذلك رمزًا على تمسكه باستقلال لبنان وقراره الحر؛ «فطلب إلى الجيش

---

(٨) الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، ص ٢٥٠.

(٩) عيسى، العلاقات اللبنانية السورية، ص ٤٦١ ـ ٤٦٢.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٤٦٩.

اللبناني أن ينصب خيمة تكون مكانًا للاجتماع وعلى مسافة متساوية من حدود الدولتين»، وحرص الرئيس جمال عبد الناصر، من جهته، على حضور هذا الاجتماع ليؤكد احترامه لاستقلال لبنان. وقد تمَّ اللقاء بين الرئيسين في ٢٥ آذار/ مارس ١٩٥٩، وأثناء اللقاء أكد الرئيس عبد الناصر: «أن ليس لـ ج. ع. م.، مطالب من لبنان، وإذا كانت، في وقت من الأوقات، قد لفتت أنظاره إلى الدسائس والمؤامرات التي تُحاك ضدهما، فإن ذلك كان بدافع الحرص على علاقات الأخوّة وحُسن الجوار»، وأعرب عن احترامه لسيادة لبنان واستقلاله. في مقابل، أكد الرئيس شهاب للرئيس عبد الناصر سياسة لبنان الإيجابية في الميدان العربي[١١]. كما اعتمد الرئيس فؤاد شهاب «موقف التقرّب من الرئيس عبد الناصر، كما حاول قدر الإمكان الوقوف موقف الحياد في القضايا العربية»[١٢].

حمَّل أكرم الحوراني جزئيًا سياسة عبد الحميد السراج، وزير داخلية الإقليم الشمالي، مسؤولية تفجير أزمة ١٩٥٨ اللبنانية، واندلاع الحرب الأهلية، «فإن المعارضة اللبنانية التي تعاظمت، واتسعت ضد كميل شمعون، تمكنت من منعه من تعديل الدستور واضطرته لإعلان تراجعه عن فكرة تجديد رئاسته التي لم يبق على مدة انقضائها سوى شهرين فقط. إذًا، لم يعد من الجائز أن تصر المعارضة اللبنانية بتحريض من الجمهورية العربية المتحدة على اشتراط استقالته الفورية... كان عبد الحميد السراج يُرسل المتطوعين والمال والسلاح إلى لبنان، ويدفع به إلى هوة الحرب الطائفية أكثر مما تدفعه الولايات المتحدة الأميركية وحلف بغداد وإسرائيل في ذلك... كان يبذل المال والسلاح ويقدم كل أنواع الدعم الإعلامي والسياسي إلى الزعامات الإقطاعية في لبنان»، ويلفت نظرنا إلى أنه نبه شخصيًا «عبد الحميد السراج إلى خطورة السياسة التي تنتهجها أجهزة مخابراته والمخابرات المصرية بقيادة عبد الحميد غالب، سفير الجمهورية العربية المتحدة في لبنان، كما نبهت مرارًا محمود رياض (وزير خارجية ج. ع. م.) إلى ذلك. لكن محمود رياض ـ على الرغم من اقتناعه بكل ما أبديته من آراء ـ كان يائسًا من أي تعديل في

(١١) المصدر نفسه، ص ٤٧٤ ـ ٤٧٥.

(١٢) الصليبي، المصدر نفسه، ص ٢٥٢.

السياسة التي يطبقها عبد الحميد السراج وعبد الحميد غالب»[١٣]. واشتكى أحمد عبد الكريم، وزير الشؤون البلدية والقروية في الإقليم السوري، من أن هذه الحوادث «تكررت والتصرفات والأقاويل التي تنال من سمعة الحكم، ومن بينها ثورة لبنان وعدم اطلاع الوزراء السوريين على الوضع العام، وإنفاق الأموال الطائلة على المرتزقة من العملاء، الأمر الذي زاد في حدة الصراع الطائفي، ولم يؤدِ إلى أية فائدة بالنسبة إلى الشعب في لبنان، أو إلى الأمة العربية، وحصر قضايا هذه الثورة بعبد الحميد السراج وحده»[١٤].

علق أكرم الحوراني على حوادث لبنان في تلك الفترة، مصورًا موقف المثقف السوري النقدي آنئذ، بقوله: «كانت سياسة عبد الحميد السراج وعبد الحميد غالب في لبنان موضع احتجاج من التقدميين في سورية ولبنان»[١٥]. وقد صرح إلى الصحافة، كنائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة، بتاريخ ٢٢/ ٥/ ١٩٥٨، «لقد ناضل الشعب في لبنان طيلة فترة الانتداب إلى جانب الشعب السوري في سورية ضد الاستعمار الفرنسي، وما يزال كل سوري يذكر الدماء التي أريقت في ثورة ١٩٥٨، في لبنان، تلك الثورة المجيدة التي وقف فيها شعب لبنان وسورية جنبًا إلى جنب دفاعًا عن الحرية والاستقلال؛ فشعبا سورية ولبنان يجمعهما تاريخ مشترك من النضال ضد الاستعمار الفرنسي. لقد أصبح من البدهيات العامة في حياة كل سوري بعد أن نال البلَدان استقلالهما، أن كل ما يمس استقلال لبنان وحريته يمس استقلال سورية وحريتها، وهو اليوم يمس استقلال وحرية الجمهورية العربية المتحدة. . . إن سورية الإقليم الشمالي من الـ ج. ع. م. تعتبر استقلال لبنان ووحدته من استقلالها ووحدتها»[١٦].

أما في ما يخص علاقة لبنان بالوحدة والعروبة؛ فقد أحال ميشيل

---

(١٣) أكرم الحوراني، **مذكرات أكرم الحوراني**، ٤ ج (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٠)، ص ٢٧٠٧.

(١٤) أحمد عبد الكريم، **أضواء على تجربة الوحدة**، ط ٢ (دمشق: دار الاهالي للنشر، ١٩٩١)، ص ١٥٤.

(١٥) الحوراني، المصدر نفسه، ص ٢٧٠٨.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٢٧٠٩ ـ ٢٧١٠.

عفلق هذه العلاقة إلى المستقبل، وحاول، من جهته، تصحيح النظرة المتشائمة نحو مستقبل ارتباط لبنان بالعروبة. غير أنه مع اعترافه الضمني بأن الوحدة مع لبنان ليست مسألة راهنة، يدعو إليها نظريًا، ويدرك في الوقت نفسه أنها مسألة خلافية داخل المجتمع السياسي اللبناني، فيؤملنا، في مقالته «لبنان والعروبة»، عن طريق استخدامه بعض التحليقات النظرية المبهمة، بتعليق الآمال على المستقبل، بالقول: «حسبما تكون نظرتنا إلى مستقبل الاتجاه العربي الثوري نظرة متفائلة أو متشائمة، ننظر أيضًا إلى موضع لبنان من العروبة. والواقع أن أكثرية الذين يسمون أنفسهم ثوريين عربًا بهم يأس من لبنان ومن إمكانية انفتاحه على العروبة وانسجامه معها. وسبب هذه النظرة سطحية وانحراف في ثورية هؤلاء «الثوريين»؛ فالعروبة الحديثة، أي العروبة الثورية، لا يجوز أن تيأس من جزء من أجزاء وطنها وشعبها، لأن الثورة العربية ليست إلا الانكباب على مواطن الألم وأسباب التأخر والفرقة في مجتمعنا، ومعالجتها من الأعماق والجذور، وبروح مشبعة بالإيمان والتفاؤل، إيمان بمبادئ الثورة، وتفاؤل بقدرة شعبنا على التجاوب مع هذه المبادئ. أكثر من ذلك، فالروح الثورية إنما هي التي تتخذ من المشاكل المعقدة مناسبات ودوافع لتعميق المبادئ وامتحانها، وتصحيح الأسلوب، وإعطاء الرسالة كل معناها ومداها»(١٧).

كانت وحدها النخب البورجوازية الليبرالية ـ وإلى جانبهم الشيوعيون ـ بعد أن تضررت الأولى، من تأميمات عام ١٩٦١، والثانية، لاصطدامها السياسي والأيديولوجي بنهج عبد الناصر وبالوحدة نفسها، وجدت هاتان الفئتان في لبنان متنفسًا لها للتعبير الحر لديها عن الأفكار والسياسات من جهة، ومناخ مناسب لحرية الاستثمار والعمل بعد أن حاصرتها قوانين الإصلاح الزراعي والتأميم للشركات المساهمة والبنوك. أما الكتلة الشعبية الأساسية، فحافظت، إلى حد كبير، على ولائها لعبد الناصر والوحدة، هانت من دونها مسألة الحريات العامة، وهو أمر يؤشر إلى بداية تضاؤل قيمة الديمقراطية في عيون النخب العروبية والجمهور في سورية. كان

---

(١٧) ميشيل عفلق، في سبيل البعث. الكتابات السياسية الكاملة، ٥ ج (بغداد: دار الحرية، ١٩٨٧)، ص ٢٨١ ـ ٢٨٢.

بالإمكان ملاحظة، الانسجام بين التيار العروبي في البلدين، لبنان وسورية، فكلاهما والى زعامة عبد الناصر ووثق بها، وعمل على الانسجام معها. وفي المقابل نجد انسجامًا بين النخب الشيوعية في البلدين، وكانت، على كل حال، حزبًا واحدًا بقيادة خالد بكداش، التي وقفت ضد عبد الناصر والوحدة. كما تلاقت مواقف البورجوازية الليبرالية في البلدين، مع ظهور بعض التباين في موقف الفئات الوسطى اللبنانية (الإسلامية) عن زميلتها السورية من الوحدة، ومن عبد الناصر. وازداد شعور النخب السورية بكل تلويناتها، بتوطد الدولة اللبنانية، مع رضا بعهد فؤاد شهاب. وانطلق الجميع من الاعتراف العملي باستقلال الدولة اللبنانية، وبوجاهة هذا الاستقلال.

غير أن صعود النظم الراديكالية القومية، أضعف القوى القومية العربية اللبنانية في علاقتها التفاوضية مع شريكها الوطني، أي في علاقتها بالشريك اللبناني «الميثاقي»: هذا ما حدث أثناء بروز الناصرية منذ أيام الجمهورية العربية المتحدة وحتى وفاة عبد الناصر، وأثناء تسلم حزب البعث السلطة في سورية، وأيضًا مع تصاعد دور منظمة التحرير الفلسطينية العسكري في الداخل اللبناني، لأن طبيعة علاقة تلك القوى القومية العربية اللبنانية بهذه الأطراف (القومية التقدمية)، على التوالي، تغيرت بالمقارنة مع علاقتها بالنخب الليبرالية السورية الحاكمة، فلقد انتقلت من تأدية دور السيد الحليف ـ زمن العز ـ في علاقاتها مع النظام الليبرالي السوري، إلى دور التابع في علاقتها بالنظم الجديدة «القومية التقدمية»؛ ففي حين تبنى النظام الليبرالي السوري القديم «خطًا قوميًا عربيًا في التفكير والعمل يتفق مع الميثاق الوطني اللبناني. وكانت جامعة الدول العربية، وهي ثمرة هذا الخط في التفكير، نظامًا إقليميًا تعدديًا ومتنوع الأقطاب، وكان «الدستوريون اللبنانيون» مشاركين مباشرة في إنشاء الجامعة العربية، وبالمقابل كان بإمكان القوميين العرب اللبنانيين، أن يوفِّقوا بين سعيهم لتعزيز التعاون الإقليمي العربي في إطار الجامعة العربية، والتزامهم الميثاق الوطني اللبناني. وعليه، كان إضعاف أو إهمال جامعة الدول العربية ـ وهو أمر دأب عليه «القوميون التقدميون» ـ قد حدَّ من تحرك القوميين العرب اللبنانيين وخياراتهم، وهو ما أضعف موقفهم داخليًا وعلى المستوى الإقليمي. ولهذا حرَّم سقوط الأنظمة المدنية في سورية ومصر القوميين العرب اللبنانيين كحلفاء أقوياء في كل من البلدين. وكانت

النخب الحاكمة الليبرالية السابقة قد أقامت علاقات ودِّية متكافئة مع الزعماء اللبنانيين، أمثال الرئيس بشارة الخوري من جانب، أو رياض الصلح من الجانب الآخر. ولكن مع صعود النظم التقدمية في سورية ومصر بدأت تخسر النخب القومية العربية اللبنانية موقعها أكان في علاقتها مع شريكها في الوطن القومي اللبناني، لأنها أظهرت تنكرها للميثاق الوطني، وبخاصة عقب غياب زعاماته التاريخية، أمثال رياض الصلح وعبد الحميد كرامي، أو مع ممثل العروبة الجديدة في سورية أو مصر الذي أصبح راديكاليًا «تقدميًا» ينظر باستعلاء إلى شريكه اللبناني؛ ففي زمن الوحدة المصرية ـ السورية أيام عبد الناصر، قامت أحداث ١٩٥٨، كرجع لقيام الوحدة، فأثر ذلك تأثيرًا بالغًا في دور القوميين العرب اللبنانيين كفريق في الميثاق الوطني؛ فبدلًا من أن يتعزز دورهم في هذه الشراكة ويزداد ثقلهم في تحديد سياسة لبنان العربية ومساهمتهم في العروبة، وضعت أحداث ١٩٥٨ قيودًا قوية على نشاطهم وعلى دورهم في لبنان بعد عام ١٩٥٨، ولكن بعد أن تسلَّم الفريق القومي الإقليمي (عبد الناصر، البعث، منظمة التحرير الفلسطينية) دور وموقع الوصي أو الوكيل على الفريق القومي العربي اللبناني، تحول الأخير باضطراد إلى تابع للوصي «القومي»، ولا سيما في مرحلة الأسد. وعلى هذا «قام بدور الشريك العربي في هذا الترتيب كلٌّ من الرئيس عبد الناصر ومنظمة التحرير الفلسطينية والرئيس الأسد على التوالي. منذ ذلك الحين، مثّل هؤلاء الزعماء العرب «زعامات» القوميين العرب اللبنانيين كطرف في هذا الترتيب، كما مثّلوهم ـ ونابوا عنهم ـ في صوغ معنى العروبة اللبنانية وتطلعاتها ونتائجها على المستويات المحلية والإقليمية والدولية»[١٨]؛ فأصبح المركز القومي العربي التقدمي، بالنسبة إلى لبنان، في الزمن «التقدمي» ـ عبد الناصر أولًا، ثم أعقبه الأسد ـ يقوم بما يشبه الوصاية على الفريق القومي العربي اللبناني في علاقة هذا الفريق بالقوميين اللبنانيين. لهذا، كانت طريقة انتخاب اللواء فؤاد شهاب رئيسًا للبنان عام ١٩٥٨، إشارة إلى نهاية الأزمة اللبنانية، وإشارة أيضًا إلى تراجع موقع القوميين اللبنانيين في الشراكة الوطنية، إذ إن هذا

---

(١٨) رغيد الصلح، **لبنان والعروبة: الهوية الوطنية وتكوين الدولة** (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٦)، ص ٣٥٠ ـ ٣٥١.

الانتخاب أتى «نتيجة مشاورات واسعة، شملت الرئيس شمعون وعددًا من زعماء القوميين العرب اللبنانيين الميثاقيين. لكن هذه الخطوة لم تُتّخذ إلا بعد اتفاق بين الولايات المتحدة والرئيس عبد الناصر (رئيس الجمهورية العربية المتحدة ـ سورية ومصر) مع مساهمة لبنانية محدودة؛ فعلى عكس ما حدث عام ١٩٤٣، لم يسبق انتخاب الرئيس شهاب تفاهمًا بين ممثلي الطرفين في النطاق السياسي اللبناني. ولم يلتمس شهاب، على نقيض ما فعل بشارة الخوري، دعم القوميين العرب اللبنانيين. لذلك لم يكن مُلتَزِمًا بنوع العلاقة والمشاركة في السلطة اللذين برزا عام ١٩٤٣[١٩]؛ فقد كان يكفيه الارتباط بصلات وثيقة بالرئيس عبد الناصر ليؤمن رضا اللبنانيين العروبيين، فقد اتجه ولاء القوى القومية العربية اللبنانية إلى قيادة عبد الناصر من دون المرور بزعامة قومية عربية لبنانية؛ فلم توجد، في لبنان، زعامة قومية عربية، تستطيع الادعاء بتمثيل التيار القومي العربي اللبناني من دون المرور بتأييد عبد الناصر. وظل الوضع على هذا الحال حتى وفاة عبد الناصر في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠، عندها بدأ يحتل الرئيس حافظ الأسد شيئًا فشيئًا الموقع الذي احتله عبد الناصر بالنسبة إلى الزعامة اللبنانية العروبية والإسلامية، مع اختلاف في الدواعي والأسباب؛ فإذا كان عبد الناصر قد حظي بهذا الموقع لامتلاكه، بشكل رئيسي عنصر الزعامة العربية من دون منازع، بفعل الرأسمال الرمزي الذي امتلكه كقائد لمصر، وحمله لراية الفكرة العربية والتفاف كتلة عربية مليونية عابرة للحدود حوله. وبينما لم يَحتَج عنصر القوة العسكرية والإجبار تجاه لبنان إلى الحصول على ثقة الزعامة اللبنانية العروبية، فإن الرئيس الأسد احتاج إلى عنصر «القوة المادية» الذي تجلى في الوجود العسكري والمخابراتي داخل الأراضي اللبنانية، ليقوم بدور شبيه بدور عبد الناصر على نحو لا يخلو ـ هذا الدور ـ من القهر والإلزام.

كما أن الكثير من النخب الليبرالية لجأ إلى لبنان طلبًا للحرية وراحة البال والاستثمار؛ هربوا من الرعب فوجدوا في بيروت الحرية والأمان، وكان خير مثال على ذلك السياسي الليبرالي خالد العظم، الذي ألغى الوحدة الجمركية بين البلدين، فأصبح اللجوء إلى بيروت، أيام الوحدة، غايته

---

(١٩) المصدر نفسه، ص ٣٥١.

الصعبة المنال. يعود العظم بالذاكرة إلى تلك الأيام فيقول: «لم يسمح لي بالخروج من سورية، منذ مطلع ١٩٦٠، حتى ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٦١، حين استحصلت على رخصة سفر إلى لبنان مع قرينتي. وما أن عبرت الحدود اللبنانية حتى تنشقت بملء رئتي هواء الحرية وشعرت كأن كابوسًا ثقيلًا نزل عن كتفي. كيف لا، وقد انقضى علي عام وموظفو الاستخبارات يختلقون وسائل الضغط المعنوي علي». ثم يرصد مشاعره، وهو يطوف في حواري بيروت وشوارعها التي تعبق بالحرية، «فلما وصلت إلى بيروت وتجولت بكل حرية في شوارعها، وتنسمت هواء البحر، وتناولت طعام العشاء في أحد المطاعم من دون رقيب، شعرت كأنني خُلقت من جديد في غير المحيط الذي كنت فيه بدمشق، وقلت في نفسي: لا شيء أعز من الحرية»[٢٠].

اتجه الكثيرون من أفراد العائلات التي كانت تملك القرى والضياع، إلى لبنان بعد صدور قانون الإصلاح الزراعي[٢١]. أما «أصحاب رؤوس الأموال، فقد أرعبتهم القوانين الصادرة ذات المفعول الرجعي، فأخذوا يخرجون أموالهم إلى لبنان وسويسرا، خوفًا من أن نصل إليها يد الطامعين»[٢٢]؛ فلجأ إلى بيروت رجال الأعمال السوريون بحثًا عن حرية السوق والعمل، بعد حركة تأميمات تموز/يوليو ١٩٦١، بعضهم لجأ بأمواله طلبًا لاستثمار آمن غير مهدد من احتمال التأميم، ولراحة البال السياسية من التضييقات الأمنية التي مارستها الأجهزة الأمنية للجمهورية العربية المتحدة في إقليمها الشمالي تحت سلطة ضابط المخابرات عبد الحميد السراج، الذي أصبح المسؤول الأول في الإقليم الشمالي، فأدار الإقليم بالطريقة الاستخبارية التي يُتقنها. ثم في عهد عبد الحكيم عامر، الذي حل مكان السراج في إدارة شأن الإقليم. وبعد أن تكرَّس «الاتحاد القومي» تنظيمًا سياسيًا شرعيًا وحيدًا في سورية، وأصبح مأمون الكزبري، عقب انتخابات الاتحاد القومي لعام ١٩٥٩، رئيسًا

---

(٢٠) خالد العظم، مذكرات خالد العظم، ط ٢ (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٣)، مج ٢، ص ١٩٩.

(٢١) أسعد الكوراني، ذكريات وخواطر ـ مما رأيت وسمعت وفعلت ([د. م.]: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٠)، ص ٣٢٩.

(٢٢) العظم، المصدر نفسه، ص ١٧٢.

لمجلس الاتحاد القومي في الإقليم الشمالي، وهو الذي كان رئيسًا لحزب التحرير العربي، حزب الشيشكلي[٢٣]. فانحصر العمل الحزبي السياسي داخل هذا التنظيم.

عُقد اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري، في أيلول/ سبتمبر ١٩٥٨، في دمشق، بحضور خالد بكداش، وتقرَّر في هذا الاجتماع فصل الحزبين اللبناني والسوري، وتسمية **الأول**، الحزب الشيوعي اللبناني، **والثاني**، الحزب الشيوعي السوري. وتشكلت لجنة مركزية لكل منهما، مع إبقاء قيادة عليا وأمين عام واحد للحزبين ممثلًا بخالد بكداش، ثم شرع خالد بكداش حملته على عبد الناصر والجمهورية العربية المتحدة، في يوم خروجه من سورية إلى بيروت في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٨، حينما أذاع حينها ما يسمى ببرنامجه ذي النقاط الـ ١٣»[٢٤]. بينما يؤكد يوسف خطار الحلو: «أن العلاقات مع جهاز الحكم في دولة الوحدة كانت عادية إلى أن ظهرت فجأة لائحة مطالب مؤلفة من ١٣ بندًا، وضعها ونشرها خالد بكداش في النصف الثاني من شهر كانون الأول/ديسمبر، وهي مركزَّة على تحقيق مطالب معينة، بينها مطلب إعادة النظر بأسس الوحدة بين إقليمي مصر وسورية. وهذه المطالب وضعت ونُشرت من دون اطلاع اللجنة المركزية ومكتبها السياسي. ولو حصل لكان من اللازم أن أعرف به لأنني كنت لا أزال عضوًا في اللجنة المركزية»[٢٥]هكذا، بعد خروج بكداش من دمشق إلى بيروت، نشر البرنامج ذا النقاط الـ ١٣، في ١٤ كانون الأول/ديسمبر. الذي هدفه تحويل الجمهورية العربية المتحدة إلى اتحاد فدرالي فضفاض[٢٦]. وكان نشر هذا البرنامج نقطة انعطاف كبرى لموقف الحزب من الوحدة، ومن الكيان السياسي للوحدة، ولم يُوقف

---

(٢٣) بيير بوداغوفا، **الصراع في سوريا ١٩٤٥ ـ ١٩٦٦، لتدعيم الاستقلال الوطني**، ترجمة ماجد علاء الدين وأنيس المتني (دمشق: دار المعرفة، ١٩٨٧)، ص ١٥٦.

(٢٤) أرتين مادويان، **حياة على المتراس: ذكريات ومشاهدات** (بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٦)، ص ٣٢٨.

(٢٥) يوسف خطار الحلو، **أوراق من تاريخنا** (بيروت: الفارابي، ١٩٨٨)، ص ١٦.

(٢٦) زياد الملا، **صفحات من تاريخ الحزب الشيوعي السوري ١٩٢٤ ـ ١٩٥٤** (دمشق: الأهالي، ١٩٩٤)، ص ١٣٦ ـ ١٤٠.

خالد بكداش بعدها هجومه على عبد الناصر، وعلى البناء السياسي للوحدة؛ فشن الرئيس عبد الناصر حملة شاملة على الحزب الشيوعي السوري، في خطابه بتاريخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٨، أي بعد ما يقارب من عشرة أيام على نشر برنامج الحزب ذي النقاط الـ ١٣، ودعا إلى مكافحة الشيوعية[٢٧]، فكان إيذانًا بتعالي موج العداء للشيوعية شعبيًا على النطاق العربي، زادها علوًا اضطهاد عبد الكريم قاسم للقوى الوحدوية، ووقوفه ضد انضمام العراق إلى الجمهورية العربية المتحدة، يسانده في ذلك الحزب الشيوعي العراقي. وانطلقت في سورية حملة شاملة لاعتقال أعضاء الحزب الشيوعي السوري؛ فخرج أعضاء اللجنة المركزية إلى لبنان: يوسف فيصل، ظهير عبد الصمد، دانيال نعمة، موريس صليبا، وإبراهيم بكري، هربًا من الاعتقال والبحث عن ملجأ في لبنان، وقد وجدوا المساعدة الرفاقية لدى الحزب الشيوعي اللبناني الذي لم ينفصل عمليًا عن الحزب الشيوعي السوري، على الأقل على مستوى النسق القيادي الأول[٢٨]. كما التجأت كادرات الحزب الشيوعي الأساسية إلى لبنان هربًا من الملاحقات الأمنية؛ فوجدوا في لبنان الديمقراطي ملجأً موقتًا لهم، دعمَهُم في غربتهم رفاقُهُم الشيوعيون اللبنانيون. وقد تضمن لجوء السياسيين السوريين المعارضين إلى لبنان محورًا للخلاف بين حكومتي البلدين، ما دفع بسلطتي البلدين في حزيران/يونيو ١٩٦١، إلى التعاون «للحد من نشاط الشيوعيين، وترحيل عدد من السوريين المُشتبه بهم. ووضعت لائحة بـ ٣٠٠ شيوعي سوري لترحيلهم من لبنان. وقد أعلن رئيس الحكومة صائب سلام، في ١٦ حزيران/يونيو ١٩٦١، «أن حكومته ليست على استعداد لفتح تحقيق في قضية مقتل فرج الله الحلو الزعيم الشيوعي اللبناني في دمشق»[٢٩].

كما لجأ إلى لبنان أيضًا بعض رموز القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، بعد خروج البعث من الحكم ومن الشراكة مع عبد الناصر، وإغلاق جريدة **الجماهير** التي كان يديرها جمال الأتاسي،

---

(٢٧) الحلو، المصدر نفسه، ص ٥٦.

(٢٨) مقابلة مع عمر قشاش، القائد البارز في الحزب الشيوعي السوري، صيف ٢٠١١.

(٢٩) عيسى، **العلاقات اللبنانية السورية**، ص ٤٩٢ ـ ٤٩٣.

وإقالة رياض المالكي من منصبه بصفته وزيرًا للثقافة، وقيام أربعة وزراء بعثيين بتقديم استقالاتهم في كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٩، هم: صلاح البيطار وأكرم الحوراني وعبد الغني قنوت ومصطفى حمدون، وهناك في بيروت أخذت القيادة القومية تصدر يوميًا جريدة **الصحافة** لسان حال الحزب، وعقدت مؤتمرها القومي التاسع(٣٠).

هكذا، هزَّت الوحدة بقيامها، الحياة السياسية العربية، وبدأ الحراك الشعبي الكبير يعصف بالنظام العربي القائم، لم يسلم من هذا الاضطراب الكبير لبنان نفسه الذي شاركت كتلة أساسية من اللبنانيين الشعب السوري فرحته في قيام دولة الوحدة، وباستقبال زعيمها عبد الناصر. ومنذ ذلك الحين صارت النزعة العربية للقوى الوحدوية اللبنانية، وللكتلة الإسلامية تؤكد نفسها، وتعبّر عن ذاتها عبر الولاء إلى القاهرة أولًا، ولم تعد بالضرورة تمر بدمشق، وحافظت على ولائها هذا حتى وفاة عبد الناصر وانقلاب السادات على المشروع الناصري، خلال ذلك كانت علاقات النخب العروبية السورية، مثل مثيلتها اللبنانية تمرُّ سلبًا أم إيجابيًا بالقاهرة، المرجعية العليا للعمل القومي العربي.

(٣٠) بوداغوفا، **الصراع في سوريا ١٩٤٥ ـ ١٩٦٦، لتدعيم الاستقلال الوطني**، ص ١٤٧ و١٥٧ ـ ١٥٨، وغسان محمد رشاد حداد، **أوراق شامية من تاريخ سورية المعاصر ١٩٤٦ ـ ١٩٦٦** (عمان: مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠١)، ص ١٤٨.

الفصل الثامن

عهد عابر (فترة الانفصال):
١٩٦١ ــ ١٩٦٣

انفكت عرى الوحدة بين الإقليمين السوري والمصري، يوم الخميس ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦١، «بفعل ضباط الجيش، ومدنيين كثيرين، ولا سيما من الذين عملوا على إقامة الوحدة، وتولوا الحكم ثم استقالوا بعد اختلافهم مع عبد الناصر، كذلك الذين تضرروا من الإصلاح الزراعي ومن قوانين التأميم، قد رحبوا به كل الترحيب»[١]. وقد عادت في فترة الانفصال ١٩٦١ ـ ١٩٦٣، النخب الليبرالية السورية، المألوفة لدى النخب الحاكمة في لبنان، إلى الحكم، قام الانقلابيون «بتأليف وزارة من ممثلين للغرف الصناعية والتجارية والسياسيين القدامى، يرأسها مأمون الكزبري. وعبَّر بيانها الوزاري عن توجهات الكتل المختلفة في كل شيء، والمتفقة على ضرورة انتهاج سياسة الانفتاح على الغرب في ديمقراطية ليبرالية، تُنهي التوجهات الاقتصادية لفترة الوحدة»[٢]. وأعلنت الحكومة أنها ترغب في أن تقيم، في مدة أربعة أشهر، نظامًا دائمًا يعتمد على القانون، وأن تعيد الحريات الديمقراطية العامة للمواطنين في آفاقها المختلفة[٣]؛ فعادت الحياة البرلمانية والحريات العامة، في مناخ سياسي مضطرب متقلب، وقد وصف أحد الكتاب هذه الحالة بالقول: «أما في ما يتعلق بالأحزاب، فكانت تمارس نشاطها بكل حرية، وعادت إلى سيرتها الأولى من الاختلاف والتقاتل والتناحر»[٤].

---

(١) أسعد الكوراني، **ذكريات وخواطر ـ مما رأيت وسمعت وفعلت** ([د. م.]: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٠)، ص ٣٣٩.

(٢) بشير العظمة، **جيل الهزيمة بين الوحدة والانفصال: مذكرات** (لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩١)، ص ٢١١ ـ ٢١٢.

(٣) بيير بوداغوفا، **الصراع في سوريا ١٩٤٥ ـ ١٩٦٦، لتدعيم الاستقلال الوطني**، ترجمة ماجد علاء الدين وأنيس المتني (دمشق: دار المعرفة، ١٩٨٧)، ص ١٦٧.

(٤) هاشم عثمان، **الأحزاب السياسية في سورية السرية والعلنية** (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠١)، ص ٤٩.

لكن، في لبنان، لم تتغير، من جراء هذا التحول، علاقة النخب القومية العربية اللبنانية بقيادة عبد الناصر كثيرًا، ظل ولاؤها مرتبطًا بمصر عبد الناصر، وظلّت علاقة النخب الحاكمة اللبنانية بـ «العروبة» تمرّ بالقاهرة، وفي سورية انقسمت الحياة السياسية ونخبها على قاعدة الموقف من استعادة الجمهورية العربية المتحدة أو الحفاظ على الكيان السوري، كذلك فإن الحياة السياسية اللبنانية قد مسّها هذا الحدث، وجرى الاصطفاف بدلالة الموقف منه، وظلت علاقة النخب في البلدين تتأثر بموقف القاهرة، طالما أن الموالين للعروبة في لبنان قد اتخذوا من القاهرة مرجعيتهم العليا. ولقد ساهمت القوى القومية والإسلامية اللبنانية في قيادة الحملة الدعاوية ضد الرموز القيادية للانفصال في سورية، وقابلتها القوى «الانفصالية» بدعاية مضادة، تناولت على الأخص كمال جنبلاط، و«راحت بعض الصحف البيروتية تشن حملات قاسية على الكزبري وعلى كل من اشترك في دفن الوحدة. وظلّت، هكذا، تحمل على كل من تولى الحكم، في دمشق، حتى انهيار الحكم المتحرر في ٨/ ٣/ ١٩٦٣»[٥]؛ فتحول لبنان، في هذه الأثناء، إلى مجال مكشوف لصراع محموم بين مصر الناصرية ومؤيديها في لبنان، والسلطات السورية «الانفصالية»، كانت فيه سورية في موقع الدفاع أمام الاندفاع الناصري الرسمي والشعبي. أما لبنان الرسمي بقيادة الرئيس شهاب فكان مترددًا في تعامله العملي مع الحكم الجديد في سورية، فقد «تباطأت الحكومة اللبنانية في الاعتراف بالحكم الانفصالي في سورية، وبدا ذلك تماديًا من العهد في مسايرة مصر؛ وهو ما زاد في نقمة السوريين القوميين وغيرهم على السياسة الشهابية»[٦].

وفي ظل هذا التردد الرسمي بالاعتراف بالوضع السوري الجديد، على الرغم من ما أبدته السلطات السورية الجديدة من محاولات التقرُّب إلى السلطات اللبنانية، أعربت بعض الأوساط اللبنانية عن استيائها من هذه السياسة الممالئة لعبد الناصر، واتهموا الرئيس شهاب بالتبعية للنفوذ

(٥) العظمة، جيل الهزيمة بين الوحدة والانفصال: مذكرات، مج ٣، ص ٣٥٠.

(٦) كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، ط ٣ (بيروت: دار النهار، ١٩٧٢)، ص ٢٥٢.

المصري[7]. استخدم الحزب القومي السوري الاجتماعي، تلك المآخذ على سياسة شهاب ليبرر شروعه بالانقلاب في ٣١ كانون الأول/ يناير ١٩٦١، وإثر فشله، أعلنت السلطات السورية تسليم عدد من أعضاء الحزب السوري القومي المتهمين بحوادث الانقلاب، وأعلن معروف الدواليبي، رئيس الحكومة السورية، عن تضامنه مع الحكومة اللبنانية، وعلّق على الانقلاب بالقول: «إن ما حدث في لبنان يستهدف بلدان الشرق الأوسط بكاملها»، وأكد رفضه لمشروع الهلال الخصيب. وبالمقابل قام وفد نيابي لبناني في ٢٧ شباط/ فبراير ١٩٦٢، برئاسة صبري حمادة بتهنئة رئيس الجمهورية السورية ناظم القدسي بمناسبة انتخابه[8].

إذ كان المناخ السياسي برمته مهددًا من العسكر من جهة، ومن الحركة الناصرية الوازنة من الجهة الأخرى، فإن الشيوعيين لم يترددوا في إعلان عدائهم لعبد الناصر والوحدة في سبيل الدفاع عن «الكيان السوري» وأيضًا اللبناني، ووقف البعث مترددًا بين القبول بالوضع الجديد والعمل على تجديد الوحدة يكون له فيها دورٌ راجحٌ، فقد «أصدرت القيادة القومية لحزب البعث في بيروت بيانين متعارضين ومتناقضين، أحدهما كان ضد هذا الانقلاب والآخر معه؛ في ما بعد اعترف حزب البعث بالبيان الأول». أما جماعة الحوراني، فقد اتخذت موقف العداء الحاد من الجمهورية العربية المتحدة وعبد الناصر[9].

أما العلاقة بلبنان فلم تكن «موضوعًا» للنقاش والاختلاف بين النخب السورية المختلفة، ولم تحمل أي من القوى والأحزاب والتيارات السياسية السورية مشروعًا خاصًا عن العلاقة بلبنان أكانت اتحادية أم أي صيغة أخرى من العلاقات غير الاعتيادية القائمة بين دولتين جاريتين. انطلقت من مسلمة الاحترام لاستقلال لبنان، ولم يراودها الشك في ذلك؛ فكان أقصى طموح هذه القوى إقامة علاقة طبيعية بين البلدين: سورية ولبنان، وعدم استخدام

---

(٧) المصدر نفسه.

(٨) غسان عيسى، **العلاقات اللبنانية السورية**، ترجمة وتحقيق صالح الأشمر (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٧)، ص ٥٢٩ ـ ٥٣٠.

(٩) بوداغوفا، **الصراع في سوريا ١٩٤٥ ـ ١٩٦٦، لتدعيم الاستقلال الوطني**، ص ١٦٩ و١٨٦.

لبنان من قبل عبد الناصر وأنصاره للتأثير في مجرى الأحداث في سورية بشكل يغيِّر ميزان القوى لمصلحة هذا الطرف السوري أو ذاك، أو استثمار ما يوفره لبنان من حريات صحافية واجتماعية، لاستخدامه ضد استقرار الحكم في سورية؛ فلقد كانت التصورات المتصارعة حول العلاقة مع مصر سلبًا أو إيجابًا، أكانت وحدة أو تجديدًا للوحدة أم تطبيعًا للعلاقة في سياق جامعة الدول العربية هي العنصر الحاسم في الخلاف السياسي الداخلي السوري. حينها انقسمت الحياة السياسية السورية والإجماع السياسي السوري بين توجهين حاسمين، الكتلة الأساسية تبلورت بعد أشهر من «الانفصال» تمحورت توجهاتها حول مطلب واحد: استرجاع الجمهورية العربية المتحدة برئاسة جمال عبد الناصر، بشكل فوري، بأي طريقة ممكنة، وكان شعارها الموجه آنئذ هو استرجاع الوحدة الآن وليس غدًا. وعلى هدي هذا الهدف، نظروا إلى كل مسألة أخرى بما فيها الشأن اللبناني والعلاقة بهذا الشأن بين البلدين. وعُرف جمهور هذه الكتلة بـ «الحركة الناصرية» التي اجترحت لنفسها زعامات جديدة وأطرًا سياسية وحزبية جديدة؛ أما الطرف الآخر، أو الكتلة الأخرى، فأطلق عليها الناصريون المناصرون للجمهورية العربية المتحدة ولرئيسها لقب «الانفصاليين». وقد جمعت شتات من النخب الليبرالية «بقايا الحزب الوطني والشعب»؛ واليسارية «الحزب الشيوعي»؛ واليساري القومي (جناح من البعث ـ القُطريين ـ رياض المالكي)؛ والاشتراكيين العرب (أكرم الحوراني)؛ والإسلامي (جماعة الإخوان المسلمين). وقد تقدم هذا الفريق بتصوراته عن العلاقة العربية، ونظام الحكم، في اجتماع مشترك ضم أبرز رجالات هذه التيارات ورموزها، أمثال: خالد العظم، وأحمد قنبر، وإدمون حمصي، وأسعد هارون، وأحمد عبد الكريم، وأسعد الكوراني، وأكرم الحوراني، وجلال السيد، وصلاح البيطار، وحامد خوجة، وحسن الحكيم، وأمين نفوري، وبشير العظمة، وخلوصي الكزبري، ورياض المالكي، ودهام الهادي، ورشيد الدقر، وزهير شطي، وسلطان الأطرش، وسعيد الغزي، وسهيل الخوري، وصبري العسلي، وظافر القاسمي، وعبد الرحمن العظم، وعبد السلام العجيلي، وعبد الفتاح زلط، وفتح الله صقال، ولطفي الحفار، ومكرم الأتاسي، ومحمد طلس، ومحمد مبارك، وهاني السباعي، ونصوح بابيل، وغيرهم. وقد جاء في وثيقة

الشرف التي اتفقوا عليها جميعًا، وأطلقوا عليها اسم ميثاق الوحدة الوطنية، ما يلي: «ميثاق الوحدة الوطنية في الجمهورية العربية السورية: نحن الموقعين على هذا الميثاق بوصفنا من العاملين في ميدان الخدمة الوطنية والقضية القومية... أن الوحدة العربية باتت مهددة بخطر فشل التجربة المصرية ـ السورية لولا ثورة الجيش العربي الباسل في سورية التي انبثقت في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦١، ووجدت معها من جديد في الميدان الدولي ـ الجمهورية العربية السورية ـ التي باركها الشعب كله... وتمسكًا منا بالمبادئ التي قامت عليها ثورة ٢٨ أيلول/سبتمبر، المبادئ التي تنبع من أعماق إرادة الشعب العربي في الجمهورية العربية السورية، سواء في إطار الوحدة العربية أم في إطار العمل الداخلي من أجل تحقيق الاشتراكية العادلة والديمقراطية الصحيحة وفقًا للأسس الآتية: ١ ـ في الوحدة العربية: إنشاء وحدة عربية طوعية شاملة، على أساس اللامركزية، دستورية، بحيث تحقق هذه الوحدة تكافؤ الأقطار العربية، وتضمن تكافلها وتصون مميزاتها وضروراتها المحلية، في إطار من الحرية والمبادئ الديمقراطية الصحيحة. ٢ ـ إقامة النهضة العربية في جميع مرافقها على اتجاهاتها الأصلية المتجلية في المبادئ الخلقية والقيم الروحية التي تؤمن بها الأمم العربية». «أما بشأن «مبادئ الحكم الديمقراطي فترى الوثيقة أن: ١ ـ الشعب العربي السوري مصدر السلطات. ٢ ـ نظام حكم الجمهورية العربية السورية نظام برلماني ديمقراطي. ٣ ـ يضمن الدستور جميع الحريات العامة للمواطنين»[١٠].

وعندما دعا ضباط حركة «الانفصال» الشخصيات السياسية في حلب إلى الاجتماع بنادي الضباط، حضر العديد من الشخصيات المهمة في مقدمها الدكتور عبد الرحمن الكيالي ورشدي الكيخيا وناظم القدسي وعبد الفتاح الزلط وليون زمريا وغيرهم؛ فافتتح الاجتماع المقدم جورج محصل شارحًا أسباب حركة ٢٨ أيلول/سبتمبر، وداعيًا المجتمعين في دمشق إلى

(١٠) عثمان، الأحزاب السياسية في سورية السرية والعلنية، ص ٤٤ ـ ٤٦، ومصطفى دندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي، ١٩٤٠ ـ ١٩٦٣، تعريب يوسف جباعي (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٩)، ج ١: الايديولوجيا والتاريخ السياسي، ص ٢٩٠ ـ ٢٩١.

إظهار التأييد والسند، وتدبيج بيان على غرار بيان دمشق، فتحدث الحاضرون بالتأييد وبحماسة، بينما لزم الصمت رشدي الكيخيا وناظم القدسي. ثم تكلم الكيخيا قائلًا: «إن الوحدة العربية كانت وما زالت من أمانينا الوطنية، وكانت إقامتها مع مصر، وهي أكبر الأقطار العربية، موضع موافقتنا جميعًا رسميًا وشعبيًا، وإذا وقعت أخطاء في إدارتها فالخطأ يمكن تصحيحه، ومهما كان القائم بالحكم مستأثرًا بالسلطة فالأفراد زائلون، وإذا كانت هذه الوحدة أمنية قومية في أصلها فقد أصبحت ضرورة لسلامة سورية بعد قيام إسرائيل، فحبذا لو وسَّطنا شخصية عربية حيادية كاللواء فؤاد شهاب، رئيس الجمهورية اللبنانية مثلًا، لرأب الصدع بين الضباط الذين قاموا بالحركة، وبين عبد الناصر وإعادة الوحدة إلى ما كانت عليه، ولا أوافق على ما وقع، ولا أوقِّع على أي بيان بتأييد الانفصال»[١١]؛ فمن الممكن أن يُلاحظ، من تعليق الكيخيا، مدى الاحترام الذي كانت تحظى به شخصية فؤاد شهاب، لدى السوريين، ومعرفة مدى المكانة التي كان يحظى بها الرئيس فؤاد شهاب لدى عبد الناصر، تؤهله - برأي الكيخيا - التدخل في مسألة خطيرة تتعلق بمصير الجمهورية العربية المتحدة!

أمام هذا الانقسام السياسي بين فريقين كبيرين، لم تُترك للمواقف الوسطية أي تأثير فاعل. لهذا فإن حزب البعث (القيادة القومية - عفلق) الذي حاول أن يأخذ مكانًا وسطًا في الصراع، بقي هامشيًا على الصعيد الشعبي، اعتمد على تنظيمه العسكر. تشظى البعث إلى أربعة تشكيلات سياسية على الأقل، وانحسرت امتداداته التنظيمية، ووزنه الشعبي، فلقد خرجت من الحزب مجموعة بعثية أطلقت على نفسها اسم الوحدويين الاشتراكيين، دخلت حلبة العمل الناصري، ودعت إلى الوحدة الفورية مع ج. ع. م.، ووقف تشكيل أكرم الحوراني الذي تمركز نشاطه في حماة بشكل رئيسي، مع دعم الكيان السوري في مواجهة احتمال عودة حكم عبد الناصر، وتم تشكيل كتلة «القطريين» الانفصالية بزعامة رياض المالكي، ساندتها مجموعة ديرية (دير الزور). أما تيار «القيادة القومية» وعلى رأسها البيطار وعفلق، فقد دعت إلى تجديد الوحدة مع الجمهورية المتحدة على

(١١) الكوراني، ذكريات وخواطر - مما رأيت وسمعت وفعلت، ص ٣٤٥.

أسس جديدة[١٢]. إلا أن تيار «القيادة القومية» لم يصل إلى موقفه هذا، إلا بعد ترددات طويلة، ليقف إلى جوار الناصرية، وينفصل عنها في الوقت نفسه، ويواجه بالحذر والريبة من قبل الجمهور الذي غدا ناصريًا، والذي لم ينسَ توقيع قيادة البعث على وثيقة الانفصال. لم تصدر القيادة القومية بيانها الأول الذي يشجب الانفصال، إلا بعد سبعة أيام من وقوعه، ولم تقيّم معناه وأثره إلا بعد خمسة أشهر بمناسبة عيد الوحدة.. فرَّقت فيه بين أخطاء نظام الوحدة، وجريمة الانفصال[١٣].

في أيار/ مايو ١٩٦٢، عقد البعث مؤتمره الخامس في حمص، مبعدًا عن صفوفه أكرم الحوراني وأنصاره، وبرز في هذا المؤتمر ثلاثة اتجاهات: **الأول**، يتصدره الأردنيون، يدعو مثل الناصريين، إلى إعادة سورية لموقعها السابق في الجمهورية المتحدة، من دون شروط مسبقة، أي إلى الوحدة الفورية. **والثاني**، يضم البعثيين اللبنانيين، يرفض الحوار مع عبد الناصر، ويرفض الوحدة مع الجمهورية المتحدة. **والثالث**، اتجاه عفلق والقيادة القومية، يسانده العراقيون، يدعو إلى «وحدة اتحادية على أسس صحيحة» مع المتحدة، عكس آراءه على قرارات المؤتمر. إلا أن تعميم القيادة القومية الصادر بتاريخ ١٨ حزيران/يونيو ١٩٦٢، يُظهر أن الحزب يشترط قيام «الوحدة الاتحادية» مع الجمهورية العربية المتحدة (أي مصر) أن يكون للبعث دورٌ قياديٌ فيها، بل يرى أن نظام عبد الناصر غير مؤهل للوحدة فيذكر في هذا التعميم «أن الحزب إذ يدعو للوحدة بين مصر وسورية لا يرى في نظام الحكم القائم في سورية، كما لا يرى في نظام الحكم القائم اليوم في مصر، أداة صالحة لتحديد الوحدة وتجسيدها.. ما يجعل الحزب يرى في الدعوة إلى التفاف الجماهير حوله، وتأييدها له، في نضاله من أجل تجديد الوحدة، الضمان الوحيد على أن الحزب سيكون هو باني الوحدة وحامي نظامها»[١٤].

---

(١٢) منيف الرزاز، **الأعمال الفكرية والسياسية** ([د. م.]: مؤسسة منيف الرزاز، ١٩٨٦)، ج ٢: **التجربة المرة**، ص ٧٥.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٧٥.

(١٤) دندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي، ١٩٤٠ ـ ١٩٦٣، ص ١١٣.

وانتقد هذا التيار الحركة الناصرية بشدة، ففي بيانه الصادر في أيار/ مايو ١٩٦٢، نوّه «أن هناك فريقًا (= الناصريين) ليس أقل تشويهًا لقضية الوحدة من الرجعيين والانفصاليين، هو ذلك الذي يندفع اندفاعًا أعمى في طريق الوحدة، متجاهلًا جميع دروس التجربة السابقة للوحدة بنظرة سطحية، رافعًا شعار تقديس الفرد (يقصد عبد الناصر)، جارًّا في طريقه المندفعين بسطحية وانفعال في طريق الوحدة، تغذيهم وتدفعهم فئات من الانتهازيين والمشبوهين والمنتفعين من الحكم الفردي»[١٥]. في مقابل المؤتمر القومي، عقدت كتلة «البعثيين القطريين» الانفصالية، بقيادة رياض المالكي مؤتمرها الخاص في حزيران/يونيو ١٩٦٢، فرفضت قرارات المؤتمر القومي الخامس، وبخاصة في ما يتعلق بشعار «الوحدة الاتحادية» انطلاقًا من اعتقادها أن تحقيق الوحدة بين قطرين مشروط ببناء الاشتراكية في كل منهما. وشكّلت قيادة قطرية موقتة: رياض المالكي، مصلح سالم، منير العبد الله، خالد الجندي، فايز الجاسم، وسليمان الخش[١٦]، ما دفع القيادة القومية إلى تشكيل قيادة قطرية موقتة، تمثل توجهاتها، تضم: حمود الشوفي، وليد طالب، سليمان علي، شبلي العيسمي، وراتب نشواني، وتحلّق حولها أمثال جمال الأتاسي، وعبد الكريم زهور، وعكست توجهاتها جريدة **البعث** التي بدأت بالصدور منذ ٢١ تموز/يوليو ١٩٦٢. تلك التوجهات التي كانت متعارضة مع الخط الانفصالي من جهة، ومع الاتجاه الناصري من جهة أخرى[١٧].

وقف البعث إلى جوار الحركة الناصرية، من دون أن يندمج فيها، متميزًا عنها من دون أن يضع نفسه في تصادم معها، في ظروف تجاذب عنيف للخطوط السياسية، واستقطاب حاد للقوى، ما أضعف دور القوى التي تنحو إلى مواقف وسطية، في منتصف التيارات المتلاطمة بقوة. وهذا ما ينطبق على «حزب البعث» الذي ظل امتداده التنظيمي ضئيلًا، قياسًا على الامتداد

---

(١٥) ناجي علوش، **الثورة والجماهير ١٩٤٨ ـ ١٩٦٠**، ط ٢ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٣)، ص ٣٥٩.

(١٦) دندشلي، المصدر نفسه، ص ٣١٧.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٣١٨.

الهائل للتنظيمات الناصرية، مثل الوحدويين الاشتراكيين، فلم يتجاوز حجم عضويته حتى عشية ٨ آذار/ مارس ١٩٦٣، الـ ٤٠٠ عضو[١٨]، وفي أحسن التقديرات، بحسب الرزاز الـ ٨٠٠ عضو[١٩]. ولم ينضم الكثير من البعثيين القدامى إلى الحزب، بل انضموا إلى الحركات الناصرية[٢٠].

وإذا كان قد غلب على البعث عضوية مثقف الريف وأطراف المدينة، وبقاؤه حزبًا نخبويًا (طليعيًا)؛ فلقد اتسمت الحركة الناصرية بالطابع المديني، يعاضدها الريف مندمجة في حركة الشارع الشعبي؛ في المقابل توزعت القوى في الجيش إلى اتجاهات عدة، فهناك مجموعات صغيرة من الضباط تحلقّت حول قيادات عسكرية نافذة عارضت الانفصال، من دون أن تكون من أنصار وحدة غير مشروطة مع ج. ع. م، وهناك كتلة الضباط البعثيين المتحلقين حول «اللجنة العسكرية» يشكلون تجمعًا صغيرًا، إلا أنهم يتميزون بأواصر تنظيمية قوية، شكّلت نقطة قوتهم[٢١]. أما كتلة الضباط الناصريين، فكانت الأكثر عددًا في الجيش، لكنها افتقدت إلى الروابط التنظيمية، والإرادة الموحدة، ما أضعف فاعليتها[٢٢].

أُجرِيت الانتخابات، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦١، بغياب الناصريين عنها. حيث اعتبروا الاشتراك فيها نوعًا من الاعتراف بشرعية الأمر الواقع. نال فيها حزب الشعب والحزب الوطني، حصة الأسد في المجلس النيابي، فنصب ناظم القدسي رئيسًا للجمهورية، ومأمون الكزبري رئيسًا للمجلس، ومعروف الدواليبي رئيسًا للوزراء. وكان أول قرار دشنه، إلغاء قرارات التأميم، وقانون التأمينات الاجتماعية، وأجرى تعديلات جذرية على قانون الإصلاح الزراعي[٢٣].

---

(١٨) نيقولاوس فان دام، **الصراع على السلطة في سورية: الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة ١٩٦١ ـ ١٩٩٥** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٥)، ص ٤٠٠.

(١٩) الرزاز، **الأعمال الفكرية والسياسية**، ص ٩٠.

(٢٠) فان دام، المصدر نفسه، ص ٤٥ ـ ٤٦.

(٢١) دندشلي، **حزب البعث العربي الاشتراكي، ١٩٤٠ ـ ١٩٦٣**، ص ٣٠٢.

(٢٢) المصدر نفسه.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٢٩٩.

كان لبنان، في هذه الأحوال من الصراع العميق، خارج دائرة المشاريع السياسية لأطراف الاجتماع السياسي السوري، لا أحد من هذه الأطراف بات يناقش شرعية الكيان السياسي اللبناني، أو يشكك في استقلاله أو مشروعية كيانه، ينطبق الأمر أيضًا على أصحاب الأيديولوجيات القومية المتصلبة، مثل حزب البعث العربي الاشتراكي، أو الحزب القومي السوري الذي انطفأ تأثيره تمامًا في حقبة نهوض الناصرية. هذه القوى سلّمت، أيضًا، باستقلال لبنان واقعيًا وفي الممارسة السياسية الفعلية، وظلوا على الصعيدين النظري والأيديولوجي، يضعون لبنان في قلب الأمة العربية/أو السورية وكجزء منها، وينظرون إلى انضمامها إلى دولة الوحدة كهدف بعيد في مشروع الوحدة المنشودة، من منظور التطلعات الأيديولوجية البعيدة المدى للوحدة. كانت المهمة الأساسية التي تتجاذب قوى المجتمع السوري ونخبه المختلفة، آنئذ، هي الموقف من الكيان السوري نفسه، بين من يريد أن يحافظ على هذا الكيان خارج دائرة النفوذ الناصري، أو بعيدًا من «خطر» الذوبان من جديد في كيان الجمهورية العربية المتحدة برئاسة الرئيس عبد الناصر من جهة، وبين قوى تدفع باتجاه الالتحام مجددًا بالجمهورية العربية المتحدة، وعلى رأسها عبد الناصر من جهة أخرى؛ في حومة هذا الصراع المصيري الكبير، لم يحظَ لبنان سوى باهتمام هامشي لتلك القوى المتصارعة، فكل ما كان يطلبه هؤلاء الفرقاء، من السياسيين السوريين، من السلطات اللبنانية، هو أن يُحيّدوا لبنان عن هذا الصراع المحتدم، أو ألا يكون مصدرًا لإضعافهم أمام خصومهم السياسيين.

ففي ظل هيمنة هذا الجدل الصاخب حول العلاقة مع مصر عبد الناصر، اختار «الناصريون» الوحدة الاندماجية، واختار حزب البعث الاتحاد الهش، على أن يكون لهم دور فاعل فيه، واختارت «القوى الليبرالية وأكرم الحوراني» تطبيع العلاقة مع مصر في سياق الجامعة العربية، واختار الشيوعيون سياسة العداء لعبد الناصر والوحدة، واعتبروا حركة ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٦١، انتفاضة الاستقلال ورفعوا شعار «الدفاع عن الكيان السوري». ألقى نقولا شاوي، خطابًا في موسكو في ٢٦ تشرين الأول/

أكتوبر ١٩٦١، حيا فيه «انتفاضة الشعب السوري»[٢٤]. اعتبر الحزب الشيوعي السوري في برنامجه السياسي، الذي أصدره عام ١٩٦٢، أن الوحدة وقف وراءها الاستعمار، وحاول حكامها تمصير سورية، وجاء فيه: «كان الحزب الشيوعي قد حذر، منذ البداية، جميع الوطنيين الصادقين من الانجرار وراء عواطفهم، ونبّه، على أساس التحليل العلمي الهادئ، إلى العواقب الوخيمة لمثل هذه الوحدة المرتجلة المصطنعة التي كان الاستعمار الأميركي مختفيًا وراءها. ويشجع حكام القاهرة على تحقيقها (...) هكذا فإن انتفاضة ٢٨ أيلول/سبتمبر (يقصد الانفصال) التي انتصرت بفضل الشعب الواعي، والجيش الباسل، كانت أمرًا محتومًا. وجاءت تتويجًا لنضال الشعب السوري ضد حكم الديكتاتورية والتمصير. وكان للحزب الشيوعي في هذا النضال دوًار طليعيًا»[٢٥]. وشدد البرنامج على «توطيد استقلال سورية وتعزيز كيانها، وعلى إقامة نظام جمهوري برلماني ديمقراطي وتحقيق إصلاح زراعي جذري، وتطوير البلاد اقتصاديًا على أساس دعم الصناعة الوطنية وحمايتها، وتشجيع الرساميل الوطنية»[٢٦].

أما طبيعة العلاقة بلبنان، فكانت خارج الاختلاف والمشاغل. وكانت السلطة من القوى الليبرالية الحاكمة، في سورية، قلقة من الوضع السياسي اللبناني الشعبي وليس من الرسمي. كان بإمكانها التعامل مع النخب الحاكمة اللبنانية بسلاسة، وبخاصة الأوساط الحاكمة المسيحية، لكنها كانت متشككة من القوى الإسلامية والقيادات القومية العربية اللبنانية، لأن الأخيرة بقيت، في أغلبيتها، محافظة على ولائها لعبد الناصر، وهو ما كان واضحًا في موقف كمال جنبلاط. وكانت الصحافة اللبنانية المنقسمة تجاه الشأن السوري تمتلئ صفحاتها بالهجوم على رموز الانفصال، وتشكك في شرعية الحكومة السورية. فيشكو خالد العظم من الموقف اللبناني من

---

(٢٤) إلياس مرقص، **تاريخ الأحزاب الشيوعية العربية** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٤)، ص ١٣٩.

(٢٥) **قضايا الخلاف في الحزب الشيوعي السوري** (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٢)، ص ٤٠٠ ـ ٤٠١.

(٢٦) شمس الدين الكيلاني، **الحزب الشيوعي السوري، ١٩٢٤ ـ ١٩٩٧** (دمشق: دار الأهالي، ٢٠٠٢)، ص ١١٨.

سورية بعد انفصالها عن مصر، فيقول: «عندما فُصِمت الوحدة وطار عقل رئيس مصر مما أصابه ـ وكان ذلك أولى سلسلة انتكاساته ـ راحت بعض الصحف البيروتية تشن الحملات القاسية على الكزبري، وعلى كل من اشترك في دفن الوحدة. وظلت هكذا تحمل على كل من تولى الحكم في دمشق حتى انهار الحكم المتحرر في ٨/ ٣/ ١٩٦٣»[٢٧].

حاولت النخب الليبرالية السورية فتح جسور التفاهم مع النخب السياسية اللبنانية، والوصول إلى تفاهمات مثمرة. ولعل أول تلك المحاولات، هي تلك التي قام بها خالد العظم، الذي لجأ إلى بيروت أثناء قيام الجمهورية العربية المتحدة، وكان في بيروت حينما قامت حركة الانفصال في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٦١، فاتجه إلى تدارس الأمر مع الزعماء اللبنانيين قبل أن يعود إلى دمشق، وروى لنا: «فرأيت من المناسب أن أبدأ باتصالات مع الجماعات المناوئة لأشياع عبد الناصر، وفي طليعتهم الشيخ بيار الجميّل، رئيس حزب الكتائب اللبنانية، الذي كان لموقفه، مع جماعته، الفضل في القضاء على الثورة التي أثارها عبد الناصر في لبنان عام ١٩٥٨». ثم يتابع سرده لوقائع لقائه مع الجميّل، فيقول: «صرحت له بأننا نريد أن نفتح بابًا جديدًا بيننا وبينكم لتوثيق العلاقات السياسية والاقتصادية على أساس المصالح المتقابلة، وبكل إخلاص ونية حسنة. وأكدت له إني مستعد لتبني فكرة عقد اتفاق تجاري بين البلدين يُخفف من شدة الأحكام النافذة، وأضفت قائلًا: إني أرغب في الوصول إلى تفاهم كامل حول جميع شؤون واحدنا الآخر وعدم تمكين الخصوم من النيل أحدنا عن طريق الآخر؛ فرحب الجميّل بفكرتي، وأكد لي اتفاقه الكامل مع كل ما ذكرت ووعد بالعمل بكل إمكاناته لتحقيق هذه الخطة. ودلّت معالم وجهة على أنه كان صادقًا في ما يقول، ولا سيما أنه كان ملتاعًا من خصومة السياسيين»[٢٨]. وقد أطلق خالد العظم تصريحات مشابهة، بعد عودته إلى دمشق، فكان لتلك التصريحات صداها الإيجابي في الأوساط المناوئة

(٢٧) خالد العظم، مذكرات خالد العظم، ط ٢ (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٣)، مج ٣، ص ٣٥٠.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٣٥٠ ـ ٣٥١.

للناصرية «وبدت الأوساط التي كانت تهاجمني في الماضي تطري عملي وتشجعني على المضي فيه»[٢٩].

إذ شهدت السياسة اللبنانية تجاذبًا سياسيًا وأمنيًا بين سورية والجمهورية العربية المتحدة (مصر). وتعكَّر صفو العلاقات بين البلدين من جراء حملات الصحف اللبنانية في ٣١ أيار/ مايو ١٩٦٢، على الحكومة السورية. وهاجم رشاد برمدا، نائب رئيس مجلس الوزراء السوري، الصحف اللبنانية، واتهمها بإثارة المشاكل في سورية. وتمنى رئيس الحكومة السورية، بشير العظمة، أن يدرك لبنان طبيعة الأوضاع السورية في هذه المرحلة ويساعد على ضبطها، وأعلن أن كيان سورية هو الضمانة الأولى لكيان لبنان. وأبدى في أول آب/ أغسطس ١٩٦٢، عن عزم حكومته على إقامة تمثيل دبلوماسي مع لبنان لمواجهة التمثيل الضخم للجمهورية العربية المتحدة. وقد أعلنت الحكومة اللبنانية في هذا الجو المتوتر في ٢٨ تموز/ يوليو ١٩٦٢، عزمها على منع إصدار أي بيان حول النزاع بين سورية ومصر من قبل شخصيات لبنانية[٣٠].

كان لبنان المنفتح على التنوع والحريات العامة، قد شكَّل، في انفتاحه هذا، بيئة مناسبة لبروز النشاط الناصري المعادي للحكم «الانفصالي» القائم في سورية؛ فحاولت الحكومات المتعاقبة ما بين ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٦١، و٨ آذار/ مارس ١٩٦٣، الضغط على لبنان برئاسة فؤاد شهاب وحكومة رشيد كرامي المعروف بتعاطفه مع عبد الناصر والحركة الناصرية، لتغيير موقف لبنان نحو التقارب مع الحكم في سورية ضد الحكم الناصري في الجمهورية العربية المتحدة، وضد نشاط أنصاره في لبنان الموجه ضد الحكم في دمشق، وقد مارست وزارة خالد العظم الترغيب والترهيب من تطويع سياسة لبنان الرسمي، ولكن من دون جدوى[٣١]؛ فقد رغبت الحكومة السورية كذلك في تقوية علاقاتها الاقتصادية مع الدول العربية

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٣٥١.

(٣٠) عيسى، **العلاقات اللبنانية السورية**، ص ٥٣٧ ـ ٥٣٩.

(٣١) نجاح محمد، **الحركة القومية العربية في سورية ١٩٤٨ ـ ١٩٦٣** (دمشق: دار البعث، ١٩٨٧)، ج ١، ص ٤٣٣.

المجاورة، فبدأت، في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٢ مباحثات لعقد اتفاقية اقتصادية مع لبنان المجاور من أجل إعادة العلاقات القديمة بين البلدين. لكن على الرغم من هذه المحاولات للتقارب، فإن العلاقات أخذت تسوء وتتوتر منذ بداية عام ١٩٦٣، ما أدى إلى تقوية سورية لأمن حدودها مع لبنان، وتشديد الحراسة خوفًا من «تسلل العناصر المشبوهة وغير المرغوب فيها»[٣٢].

حاول خالد العظم، وقد أصبح رئيسًا للحكومة السورية التقارب مع بيروت، فأرسل أسعد الكوراني في شباط/فبراير ١٩٦٣، لتهنئة البطريرك المعوشي، واستغلال المناسبة للتقرّب من الرئيس فؤاد شهاب وحكومته؛ فروى الكوراني: «كان استقبالنا في مقر البطريرك المعوشي في بكركي رائعًا، وبعد أن رحَّبت بسلامة عودة البطريرك، وأشدت في ما بيننا وبين لبنان من صميم الصلات، بحديث كان له وقع حسن في النفوس»، ثم استفسرته عما عرفه من حقيقة موقف الولايات المتحدة من الوضع الجديد في سورية، غير أنني «لم أظفر منه بالجواب المطلوب»؛ فعاد المبعوث السوري إلى الحديث، فذكر للبطريرك شاكيًا: «أن الحكم القائم في لبنان لا يتعاطف مع سورية في وضعها الراهن. وكان اللواء فؤاد شهاب يومئذ رئيس الجمهورية ورشيد كرامي رئيس الوزراء، فرد بما أراد أن نطمئن على تأثيره في توجيه رئيس الجمهورية... وطلب مني أن أبلغ خالد العظم أنه يرجو منه أن يوسطه في كل ما يريد من لبنان»[٣٣].

لكن الكوراني استنتج أن نفوذ البطريرك على شهاب كان ضعيفًا، وقد قدَّم لخالد العظم تقريره، ثم قابل الرئيس القدسي الذي «كان يرى أن العلاقة مهزوزة بين الرئيس شهاب والبطريرك المعوشي، واستغرب أن يذهب الظن بالرئيس خالد العظم إلى الحصول على ما أمله من هذه الرحلة»، وقد روى الكوراني عن رحلته تلك، أن «مما لاحظته أن الحكم في لبنان لم يهتم بهذه الرحلة، وقد عوملنا عند دخولنا لبنان وخروجنا منه

(٣٢) بوداغوفا، الصراع في سوريا ١٩٤٥ ـ ١٩٦٦، لتدعيم الاستقلال الوطني، ص ١٩٣.

(٣٣) الكوراني، ذكريات وخواطر ـ مما رأيت وسمعت وفعلت، ص ٣٨٢.

بمثل ما يُعاملُ به أي سوري يذهب إلى لبنان ويخرج منه. وكان لبنان المسلم يومئذ تحت النفوذ الناصري تمامًا. . . كانت مدينة طرابلس بارزة في اتجاهها العربي، ثم في اتجاهها الناصري، وكان جنوبيو لبنان ضد الحكم القائم في سورية، ويستنجدون بالناصرية لأنهم يرون فيها ما يوصلهم إلى الحقوق التي يطالبون بها»(٣٤).

انتهز خالد العظم فرصة دعوته من قبل البطريرك الماروني لتناول الغداء في منتجعه الصيفي، لتوجيه بعض الرسائل والدعوة للتقارب مع لبنان على حساب ما يعتبره انحياز لبنان إلى صف عبد الناصر وأنصاره في سورية، وكان البطريرك عازمًا على زيارة الولايات المتحدة، فلبى العظم الدعوة، وحاول من خلالها توجيه رسائله إلى الرئيس كينيدي والحكومة اللبنانية بواسطة البطريرك؛ فعندما أخبره البطريرك، بأنه «سيسافر إلى الولايات المتحدة بدعوة من رئيسها، وطلب مني إبداء ما أريد نقله إلى الرئيس كينيدي»، أجابه العظم: «بأن الجفاء بين الولايات المتحدة وبعض الدول العربية، وفي مقدمتها سورية، عائد إلى دعم السياسة الأميركية لإسرائيل أولًا، ودعمها لعبد الناصر ثانيًا. لذلك فإن كل ما نطلبه من الرئيس كينيدي أن يكون محايدًا في الخلافات بيننا وبين إسرائيل، ثم بين سورية وعبد الناصر، وأكدت لغبطته أن سورية تريد أن تستمر على سياستها المبنية على الحياد بين الشرق والغرب، وأن كل ما يشاع عن أن بلادنا، وبخاصة أنا، أنها تلتزم جانب الاتحاد السوفياتي وتدعم الشيوعية، ما هو إلا افتراء واختلاق لأجل التزام أميركا جانب الصهيونية. وأوضحت له أننا في سورية نسعى إلى إعادة الحياة الدستورية، حتى إذا قامت حكومة موثوق بها من قبل الشعب وممثليه، عمدنا إلى إظهار اتجاهنا الحيادي بشكل لا يدع مجالًا للالتباس»(٣٥). وفي ما يخص علاقة سورية بلبنان أبدى العظم شكواه من سياسة الحكومة اللبنانية العدائية تجاه سورية، وأكد للبطريرك: «أننا نريد أن يكون بين لبنان وسورية أوثق العلاقات الأخوية، سواء في الحقل السياسي أو الحقل الاقتصادي، وأننا على استعداد لعقد

---

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٣٨٢ ـ ٣٨٣.

(٣٥) العظم، مذكرات خالد العظم، مج ٣، ص ٣٥١.

معاهدة تجارية تخفف الكثير من القيود المضرة بمصلحة البلدين. غير أن أي تفاهم اقتصادي يجب أن يسبقه تفاهم سياسي»؛ فاقترح البطريرك على العظم، بأنه يحسن به أن يتحدث «في هذا الأمر مع رئيس الجمهورية اللبنانية»، وعلى هذا بادر البطريرك من فوره إلى الاتصال هاتفيًا بالرئيس اللبناني، فأجاب الأخير بأنه ينتظر الرئيس العظم في داره في مدينة جونية. وقد روى العظم أن الرئيس فؤاد شهاب، قد استقبله «بما لا يمكن وصفه بالبرود أو بالحرارة»، فكرر له العظم ما قاله للبطريرك «بشأن العلاقات بين حكومتي لبنان وسورية وضرورة الانسجام بينهما»، لكن الرئيس شهاب بدا في حديثه: «متحفظًا كل التحفظ، ومؤكدًا أن ظروف لبنان، وبخاصة أوضاعه الطائفية، توجب على الحكام أن يكونوا على الحياد... وأن يخشى على مصير لبنان إذا ما انهارت الوحدة الوطنية بين المسلمين والمسيحيين المبنية على الميثاق الوطني في عام ١٩٤٣، مع العلم بأنه ليس ثمة ميثاق مكتوب بل تفاهم ودي حصل إذ ذاك للوقوف جبهة واحدة ضد الفرنسيين»، فأجابه العظم: «نحن لا نريد أكثر من ذلك، ولا نطلب منكم إقصاء عبد الحميد غالب وقطع علاقتكم مع مصر. لكننا نرغب في أن لا تلتزموا جانب الناصريين ضدنا، وأن لا تسمحوا بأن يكون لبنان موطنًا لمؤامراتهم ضدنا، ومرتعًا لأعوانهم وعملائهم»[٣٦].

وقد حاولت الأوساط الحاكمة في السورية مجددًا تحسين العلاقات بين البلدين؛ فغداة تأليف خالد العظم لحكومته عام ١٩٦٢، أبرق العظم إلى رئيس الوزراء اللبناني رشيد كرامي، أعلمه فيها عزمه «على إقامة أحسن الصلات مع لبنان، وحرصت على أن أصبغ البرقية بعبارات محببة لديه، وأن أطمئن الرأي العام اللبناني إلى النوايا الطيبة التي نكنها تجاه البلد الشقيق.. وفي اليوم التالي تلقيت من رشيد كرامي برقية تهنئة (بتقلده رئاسة الحكومة)، ثم برقية ثانية جوابًا عن برقيتي يبادلني فيها ـ لكن بمرارة ـ عبارات الود. ورفض كرامي زيارة سورية كما كانت الأوساط اللبنانية الصديقة اقترحت عليه». ويعلق العظم على هذه الواقعة، بقوله: «ولما لم تنفع جميع المساعي التي بذلنا لحمل لبنان بالخروج عن سياسة المحور

---

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٣٥٢ ـ ٣٥٣.

المصري، لم يبق أمامنا سوى انتهاج سياسة الضغط، وكان الكثير من أصدقائنا اللبنانيين يوصون بها»[٣٧]. وتحدث العظم في مناسبة أخرى، أنه «لم يكن أمامنا، بعد أن يئسنا من سياسة الملاينة مع حكام لبنان، إلا أن نجرب وسيلة التهديد بقطع الصلات الاقتصادية، وأن نتبنى سياسة الحصار التجاري لنحمل الأوساط اللبنانية على القيام في وجه حكومة رشيد كرامي، لعلنا نستطيع بذلك دفع شرورها ومنع أذاها عنا»[٣٨]. وقد أبلغ العظم في أواخر شباط/ فبراير عام ١٩٦٣ ـ أي قبل عشرة أيام من قيام حركة ٨ آذار/ مارس ١٩٦٣، التي بدَّلت الأوضاع في سورية نفسها، كما غيرت مسار العلاقات بطريقة جذرية ما بين سورية (التقدمية البعثية) ولبنان ـ أبلغ أحد أصحاب الصحف اللبنانية «المقربين من الرئيس شهاب»، بنيات حكومته لكن الأيام بدلت الأحوال. لن يطول الزمن بالسيد العظم بعد حركة ٨ آذار/ مارس التي حرمته من حقوقه المدنية، وصادرت أمواله، حتى يختار لبنان «وطنًا» نهائيًا، وفضَّل أن يوارى الثرى في أرضه، أرض لبنان.

لكن على الرغم من صعوبة التعامل مع لبنان، في زمن الانفصال، لم يفكر أحد من السياسيين السوريين في التشكيك بشرعية الكيان اللبناني واستقلاله، وانطلق الجميع في علاقتهم معه من الاعتراف باستقلال لبنان وبدولته، أكانوا معارضين أو مؤيدين لسياسة الحكومة اللبنانية، أو لاتجاهات صحافتها ونخبها.

---

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٣٥٤ ـ ٣٥٥.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٣٥٧.

الفصل التاسع

سيطرة النخب «القومية التقدمية»
وسيادة سياسة الإلحاق والهيمنة ونقدها

دخلت العلاقة السورية ـ اللبنانية عقب حركة ٨ آذار/ مارس ١٩٦٣، طورًا جديدًا، بصعود نخب جديدة إلى الحكم والسلطة، نخب «قومية تقدمية»، نظرت إلى نفسها على أنها طليعة الأمة والمعبِّر عن حقيقتها وطموحاتها. وضعت الأولوية لما سمته الديمقراطية الاجتماعية، أو الديمقراطية الشعبية، وتحقيق أهداف الأمة في الوحدة والتحرير، وغدت الديمقراطية السياسية، في ظل حكمها نافلة وفائضة عن الحاجة، وألصقتها بالبورجوازية والإمبريالية. ورتبت علاقتها بلبنان قياسًا على علاقتها بالمجتمع السوري، الذي أصبحت بمثابة الوصية عليه؛ فقد توجَّت حركة ٨ آذار/ مارس، الصراعات السياسية السورية منذ «الانفصال» عن مصر، ووضعت سورية أمام احتمال عودة الوحدة مع مصر. ولقد قام في صنع هذا الحدث زياد الحريري رئيس أركان الجبهة، وبمشاركة فعالة من «اللجنة العسكرية» للبعث، ومعاضدة الضباط الناصريين، الذين كانوا على كثرتهم يفتقدون إلى التنظيم، لذا أمسكت اللجنة العسكرية البعثية، فعاليتها التنظيمية، بمصادر القوة، فشكلت أكثرية في «المجلس الوطني» الحاكم، وانعكست تصوراتها على تحرك السلطة، مستقوية بصعود حزب البعث العراقي، إثر انقلاب ٨ شباط/ فبراير ١٩٦٣. لكن بموازاة رجحان القوى لصالح البعث في أجهزة الدولة والحكم، سيطرت الحركة الناصرية على الشارع الشعبي، الذي لم يظهر فيه تأثير البعث بعد. أما الشيوعيون، والقوى «الانفصالية» الأخرى، فإنها خُنقت سياسيًا وشعبيًا. وكان حزب البعث العربي تتنازعه ثلاثة تيارات، تيار ناصري أبرز وجوهه عبد الكريم زهور وجمال أتاسي وسامي الدروبي؛ وتيار القيادة القومية ممثلًا بميشيل عفلق وصلاح البيطار، يريد صيغة اتحادية مع مصر، تضم العراق، يلتقي مع عبد الناصر في منتصف الطريق، ويريد أن يكون للبعث اليد الطولى في سورية؛ وتيار «اللجنة العسكرية» يريد أن يقود العلاقة مع مصر وعبد الناصر باتجاه القطيعة، وقد حسم هذا

التيار الأخير الصراع على السلطة لصالحة بعد صراعات قوية لم تتوقف.

لم يستمر التحالف «القومي التقدمي» في سورية، وذلك بسبب الصراع على السلطة أولًا، وثانيًا بدلالة الخلاف حول مسألة الوحدة مع مصر. ومرَّت الانقسامات (بين البعث والناصريين) بالعديد من المحطات، ولا سيما حول صيغة الاتحاد الثلاثي بين مصر وسورية والعراق أثناء المفاوضات بين الأطراف الثلاثة سورية العراق ومصر؛ فكانت انتفاضة ١٨ تموز/ يوليو ١٩٦٣، الناصرية الفاشلة، بقيادة جاسم علوان، والرد الدموي عليها، نقطة فاصلة في ذلك الصراع، فقاد ذلك إلى تفرد حزب البعث، ولا سيما «لجنته العسكرية» بالسلطة[1].

عملت السلطة السورية الجديدة، التي أصبحت خاضعة للجنة العسكرية، على التركيز (نظريًا) على الوحدة مع العراق، استهلاكًا للوقت، في مواجهة مطالب التيار الناصري للوحدة مع مصر؛ فاتجه وفد حكومي سوري يضم ممثلين عن القطاعين العسكري والاقتصادي وغيرهما إلى العراق، في حزيران/ يونيو ١٩٦٣[2]، لكن هذه المحاولة أخفقت بدورها. وعملت السلطة على طرح شعارات متطرفة بشأن القضية الفلسطينية، عبر تحرير فلسطين نحو الوحدة في مواجهة الشعار الناصري؛ عبر الوحدة نحو تحرير فلسطين. أما بعد حركة عبد السلام عارف في ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٣، في العراق، فقد محورت السلطة جهودها على تسريع الإجراءات الاشتراكية، لخلق قاعدة اجتماعية للحكم، تنافس بها عبد الناصر، فامتلأت صحف دمشق بالمفاضلات بين خطواتها الجذرية «الاشتراكية»، والخطوات التي طُبقت في سورية أيام الوحدة[3]! وكما قال سامي الجندي، الذي كان وزيرًا آنذاك: «كان شعار التأميم، والإصلاح الزراعي دائمًا: يجب أن نسبق

(١) شمس الدين الكيلاني، «الاتحاد الاشتراكي العربي في سورية،» في: بو علي ياسين [وآخ.]، **الأحزاب والحركات القومية العربية**، ترجمة وتحقيق محمد جمال باروت وفيصل دراج (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، [٢٠٠٢]).

(٢) بيير بوداغوفا، **الصراع في سوريا ١٩٤٥ ـ ١٩٦٦، لتدعيم الاستقلال الوطني**، ترجمة ماجد علاء الدين وأنيس المتني (دمشق: دار المعرفة، ١٩٨٧)، ص ٢١١.

(٣) مصطفى دندشلي، **حزب البعث العربي الاشتراكي، ١٩٤٠ ـ ١٩٦٣**، تعريب يوسف جباعي (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٩)، ج ١: **الايديولوجيا والتاريخ السياسي**، ص ٣٤٩.

عبد الناصر، أما الواقع الاقتصادي فقليلون هم الذين فكروا به»[٤]... ثم حُسم الانقسام بين أطراف حزب البعث الأخرى، في ٢٣ شباط/ فبراير ١٩٦٦، لصالح اللجنة العسكرية عام ١٩٦٦.

شرَعت سلطة البعث بطريقة فورية بتقييد الحريات العامة الصحافية والسياسية والاجتماعية، استثنت لأول وهلة رموز القوى الناصرية، ثم طالت هؤلاء بعد ١٨ تموز/ يوليو ١٩٦٣. وأصدرت المرسوم التشريعي الرقم ٤، بتاريخ ١٣ آذار/ مارس ١٩٦٣، ألغت فيه امتياز الصحف والمطبوعات الدورية، وأغلقت أماكن طبعها، كما نص المرسوم على وضع الأموال المنقولة العائدة لأصحاب الصحف والمطبوعات أو لأزواجهم وأولادهم تحت الحراسة القضائية، وأرفقت ذلك بفرض عقوبة العزل المدني على عدد كبير من رجالات سورية من مدنيين وعسكريين وسياسيين، وحملة أقلام وقادة أحزاب وصحافيين. كما منعت الحياة الحزبية، وحظرت نشاط الأحزاب كافة، ولا سيما الأحزاب الليبرالية (الوطني والشعب)، واليسارية (الشيوعي وحزب الاشتراكيين العرب)، وأيضًا تنظيم الإخوان المسلمين[٥].

تلازم ذلك مع بروز دور الجيش «العقائدي» وصعود نخبة يسراوية بإرهاب قومي، حاولت أن تأخذ المكانة الأكبر في ملء ذلك الفراغ في الزعامة، فأعلنت بذلك عن ميلاد مرحلة جديدة في تاريخ بناء السلطة في سورية، وتاريخ علاقات نخبها الجديدة بملامحها الراديكالية المتجهمة، بالساحة اللبنانية، مع بناء أشد المؤسسات السلطوية تصلبًا، وامتزجت بها أشد النزعات القطرية وأبرزها استعلاءً. وذلك أمام مقتضيات صراع السلطة الكبير مع خصومها الناصريين في الداخل، وتنافسها الأشد مع عبد الناصر على الزعامة الإقليمية وعلى الشرعية القومية؛ فلم تكن العلاقة الوحدوية مع لبنان أو ترتيب العلاقة معها موضوعًا لمشاغل السلطة السورية أمام مساحة الصراع الواسعة التي شغلها خصومها الناصريون ومن ورائهم عبد الناصر، واستنفدت قواها آنئذ. كان أقصى ما يهمها من لبنان، في تلك الأثناء،

---

(٤) سامي الجندي، البعث (بيروت: دار النهار، ١٩٦٩)، ص ١٥٢.

(٥) هاشم عثمان، الأحزاب السياسية في سورية السرية والعلنية (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠١)، ص ٥١ ـ ٥٢.

إغلاق المنافذ أمام الصحافة اللبنانية الحرة، ولا سيما تلك الصحافة الموالية لعبد الناصر ولتياره الوحدوي، والحد من تسلل التراسل عبر الحدود، وأن لا يوفر لبنان مكانًا آمنًا للمعارضة التي تكاثرت مع الأيام. وباختصار، أن المؤرق الوحيد للسلطة السورية، في لبنان، هو الحرية المتوافرة فيه! يضاف إلى ذلك، أن حزب البعث ربط في هذه الفترة بين الوحدة والاشتراكية والنهج التقدمي، فأصبح لبنان (نظريًا) تبعًا لتصورات البعث الجديدة حول الوحدة، واشتراطاته عليها، خارج أي مرمى لمشاريع حزب البعث الوحدوية، ولا سيما إذا أُضيف إلى ذلك وضع لبنان الخاص، وتعلق نخبته القومية العربية بمصر بقيادة عبد الناصر.

وكان ما يؤرق السلطة السورية في لبنان أيضًا ـ بعد تفرُّد البعث بالسلطة على حساب شركائه الناصريين وقطيعته مع عبد الناصر ـ السياسة الشهابية القريبة من عبد الناصر، وتحرك المعارضة السورية، ولا سيما المعارضة الناصرية في لبنان. فدأبت صحيفة **البعث** على تذكير الحكومة اللبنانية بضرورة إسكات الأصوات التي تهاجم النظام السوري، فذكرت صحيفة **البعث** في ١٢ تموز/يوليو ١٩٦٣، أن الحكومة السورية تحترم استقلال لبنان، وطالبت الحكومة اللبنانية أن توقف الحملات التي تنطلق من لبنان، ودعت الحكومة اللبنانية إلى العمل لتأمين مصلحة البلدين الشقيقين[٦]. وأبلغت السلطات السورية الحكومة اللبنانية قلقها من نشاط الشيوعيين الفارين إلى لبنان، ونشاط خصوم النظام السوري، في بيروت، واعتراضها على تمتع الناصريين في لبنان بحرية العمل السياسي الموجه ضد سورية[٧]. ثم تقدمت السلطة السورية في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٦٣، باتهام صريح أن المؤامرات على سورية تنطلق من لبنان ضد سورية، وأنه أُقيمتْ على الحدود مخيمات لتدريب الناصريين للانقضاض على سورية، ما لبثت أن أرسلت السلطة السورية وفدًا عسكريًا، طلب إغلاق معسكرات التدريب الناصرية[٨]. حاولت سلطة البعث، في وقت مبكر، التدخل بطريقة عنيفة في

---

(٦) البعث، ١٢/٧/١٩٦٣.

(٧) المصدر نفسه، ١٢/٨/١٩٦٣؛ ١٥/٨/١٩٦٣، و٢٣/٨/١٩٦٣.

(٨) المصدر نفسه، ٢٣/٩/١٩٦٣.

الشأن الداخلي اللبناني؛ فقد ألقت السلطات اللبنانية القبض على الضابط السوري جلال مرهج، واثنين معه عبروا الحدود، ولدى التحقيق معهم «اعترفوا بأنهم جاؤوا إلى لبنان للقيام بأعمال تفجير بعض الصحف والمراكز الحزبية ومنازل بعض السياسيين»[٩].

وبمناسبة انتهاء الفترة الرئاسية لشهاب في عام ١٩٦٤، وظهور محاولات التجديد له لفترة رئاسية ثانية، حاولت السلطة السورية العمل ضد هذا الاختيار على قلة حيلتها آنئذ؛ فقد أخذت السلطات اللبنانية العلم «بوصول قائد فرقة الحرس القومي في حلب (وهي ميليشيا مسلحة للنظام السوري استخدمها في قمع التحركات الشعبية) إلى بيروت، كما أخذت علمًا بالاتصالات التي أجراها قائد الحرس القومي مع بعض أعداء التجديد»[١٠]. وذلك لأن سلطة البعث كانت تعتبر الرئيس شهاب قريبًا من الرئيس عبد الناصر؛ بينما أعرب شهاب عن رفضه التجديد استقر الرأي على انتخاب شارل الحلو، الشخصية الشهابية المعروفة. وقد احتج كمال جنبلاط، زعيم الحزب التقدمي الاشتراكي، بقوة ضد تصرفات السلطة في سورية، واتهمها بالقيام بتخطيط وتنفيذ عمليات تطال أمن لبنان، ومن جراء الشبهات التي أحاطت تحرك سلطة حزب البعث في سورية، أصدرت السلطات اللبنانية مرسومًا منعت بموجبه حزب البعث من النشاط السياسي في لبنان، واعتبر ذلك صدمة للتقارب بين لبنان ودمشق في مستهل عهد الرئيس شارل الحلو[١١].

جرى كل ذلك في ظل تدهور حال النخب الليبرالية السورية وغياب ممثليها وقاعدتها الاجتماعية، وهي نخب مشابهة، في توجهاتها الفكرية والسياسية، للنخبة الحاكمة اللبنانية التي اعتادت التعامل معها، وطال هذا التدهور نخب قادة الحزب الوطني، وحزب الشعب، وإلى جوارهم الشيوعيين، ولم يسلم منه أبرز قادة البعث أكرم الحوراني، من جراء العزل

---

(٩) غسان عيسى، **العلاقات اللبنانية السورية**، ترجمة وتحقيق صالح الأشمر (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٧)، ص ٥٦٤.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٥٦٩.

(١١) المصدر نفسه، ص ٥٧٤.

السياسي أو الإبعاد ومصادرة الأموال، وهو ما أحدث فراغًا هائلًا على مستوى تجديد النخب. أما الاستقطاب الجديد للقوى، بين كتلة شعبية وازنة ناصرية، تسيطر على نبض الرأي العام الشعبي من دون قيادات، ونخبة بعثية ـ عسكرية من دون جمهور، فما كان إلّا أن بدأت دورة جديدة من عملية تجديد النخب؛ فاجترح الجمهور الناصري ـ الوحدوي قيادات وحدوية جديدة ترجع في أصولها إلى قيادات الصف الثاني للأحزاب القديمة من البعث، والشعب، والإخوان؛ فانقسمت الحياة السياسية السورية مجددًا، بدلالة الموقف من الوحدة وعبد الناصر، استقوى البعث بالجيش والسلطات الأمنية، واستند الناصريون إلى تأييد الجمهور، وظل هذا الاستقطاب يحكم الحياة السياسية السورية إلى حد كبير حتى غياب عبد الناصر، وبالتالي غياب راهنية الوحدة والتطلّب لها، مع مصر.

تغذّت النخب السورية «القومية التقدمية»، آنئذٍ، أكانت بعثية أم ناصرية أم ماركسية، بموقف سلبي واحد تجاه الحياة البرلمانية، التي اقترنت لديها بالحياة البورجوازية، حيث رفعت مقابلها الفكرة «الطبقية الشعبية» للديمقراطية، فصارت الثورة أو الديمقراطية الشعبية، أو سلطة الشعب العامل، أو الديمقراطية الاجتماعية، هي القاموس المشترك للنخب الجديدة، بتسمياتها المختلفة. وتضاءلت لديها جميعًا، بالنتيجة، قيمة الديمقراطية اللبنانية، بعد أن اقترنت لديهم هذه الديمقراطية بسلطة التجار والإمبريالية! ولعل بعضهم، ولا سيما في صفوف المعارضة، تعامل بطريقة براغماتية مع تلك الديمقراطية التي توفرها بيروت للزائر والمقيم واللاجئ؛ فقد نظر المضطهدون إليها كملجأ، في الوقت الذي ضاق الحاكمون بها ذرعًا، أما النخب البورجوازية الليبرالية، فرأت في بيروت حلمها الذي ضاع، أو ضيعته في دمشق، فأقامت فيها روحًا وأحيانًا جسدًا.

خضع الاجتماع السياسي السوري، منذ عام ١٩٦٣، لنمط من بناء السلطة شديدة المركزية على الصعيدين السياسي والاقتصادي، حين أمسك حزب البعث العربي الاشتراكي منفردًا بالمجالين السياسي والاقتصادي في سورية، وتحكم بآليات عمل الدولة ومؤسساتها السياسية والقضائية، والإدارية والاقتصادية والتعليمية والثقافية، إلى جانب احتكاره وسائل التعبير

والنشر، وعلى مجال حركية المجتمع المدني عن طريق إخضاع هيئاته المختلفة لتوجهاته، وبالطرائق التنظيمية القهرية التي ضبطت عملها العام: النقابات والجمعيات الأهلية، يوازي ذلك ما فعله على المستوى الاقتصادي ـ الاجتماعي، مُحدثًا بذلك نوعًا من المماهاة بين السلطة وبين نخبة حزب البعث العربي الاشتراكي الحاكمة، التي وضعت يدها على مفاتيح التطور الاقتصادي والاجتماعي، وسخرت مؤسسات السلطة ووظائفها لتوجهاتها وأغراضها عن طريق «قطاع الدولة» الذي نما باضطراد. وأشرفت على المؤسسات التشريعية لقوننة آليات الضبط الاجتماعي، وأدارت الجهاز الإداري بطريقة تسمح لها بالتحكم في مجالات الاستثمار والإنتاج بعد أن سيطرت على الفائض الاقتصادي، وعلى تدفقات الاستيراد والتصدير، وعلى العملية الإنتاجية، والتوزيع وتنظيم الأسعار، وهو ما جعل السلطة رافعة للتموضعات الاجتماعية والاقتصادية ولتشكيل ولإعادة تشكيل الطبقات والبنية الاجتماعية؛ فقامت السلطة، بين عامي ١٩٦٤ و١٩٧٠، بتشييد نمط بناء مركزي شديد «التدخل» في البنية المجتمعية، ثم أخذ هذا النمط أبعاده وأسسه الكبرى في الحقبة ما بعد عام ١٩٧٠، ولا يزال يحافظ على أسسه العامة حتى أواخر عام ٢٠١١. وإذا كانت النخب السياسية التي احتلت المشهد السياسي في سورية الحديثة من العهد الفيصلي حتى حركة ٨ آذار/ مارس، كانت بالأساس نخبًا مدينية من الطبقة الوسطى، فإن النخبة التي هيمنت على السلطة في سورية منذ تلك الحركة حتى الوقت الراهن، هي نخب فلاحية بالأساس، استعملت الجيش والوظيفة سلمًا للارتقاء الاجتماعي، وللهيمنة على المجتمع والدولة.

ومن ثم فإن ما شُرع في بنائه، في الستينيات، من نمط بناء سلطوي، استُكملت أبعاده المؤسسية في السبعينيات، والثمانينيات، باستكمال بناء الأجهزة السلطوية، والترتيب الهرمي للسلطة بمؤسساتها المختلفة: الحزب القائد للدولة والمجتمع، مجلس الشعب، الجبهة الوطنية التقدمية التي ارتضت قيادة البعث للدولة والمجتمع، وتشكيل الأجهزة الأمنية على نحو موسع للرقابة والضبط الاجتماعيين، وإقرار الدستور الدائم الذي شرعن آلية عمل السلطة وطريقة إدارتها التسلطية للمجتمع والدولة. وظل هذا النهج متبعًا، إلى أن وصل هذا المنهج التنموي إلى طريق مسدودة تكشفت عنه

أزمة التسعينيات، فانتهجت المعالجة الاقتصادية سبلًا أخرى، يغلب عليها التجريب، وفتح الطريق للبرلة اقتصادية أمام رجالها الذين اغتنوا من الفساد، واتجهوا لتبييض أمولهم بالمشروع «الحر» المدعوم بنفوذهم، مع الإبقاء على هذا الشكل السلطوي مهيمنًا.

بقيت سلطة البعث حذرة من المناخ الحر لجارها اللبناني، لا تعرف كيف تسلك تجاهه، ولا سيما أنها لم تجد اللغة المشتركة التي يمكن أن تتحدث بها مع النخبة الحاكمة في بيروت؛ فهي بنظرها، ليست سوى بورجوازية ليبرالية مرتبطة بالإمبريالية، إضافة إلى ذلك، فإنها تميل، في ظل هيمنة القاهرة على النظام العربي، إلى ترتيب علاقاتها مع هذا النظام بإعطاء الأرجحية لعبد الناصر، وهو المنافس الأخطر لها، كما وجدت الأبواب موصدة أمام علاقاتها مع ما سُمّي القوى الوطنية والإسلامية التي دانت للقاهرة بالولاء، مجاراة منها لجمهورها الناصري، الذي عبَّر عن ولائه للعروبة عبر ولائه لمصر الناصرية، وليس عبر علاقته بدمشق. من هنا فعندما احتدم الصراع بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطات اللبنانية في نيسان/أبريل ١٩٦٩، ذهب الفرقاء اللبنانيون، إلى عبد الناصر لتوقيع اتفاقية القاهرة، ولم يضطروا للذهاب إلى دمشق لتوسيطها. وما ضاعف ارتباك العلاقة بين البلدين، هو أن كل منهما أخذ مسارًا مختلفًا في نظامه الاقتصادي وفي علاقته العربية والدولية، «لقد سلك لبنان دربًا بالنسبة إلى الصراع بين الشرق والغرب، هي غير الدرب التي سلكتها سورية؛ فكان أقرب إلى الغرب منه إلى الشرق على الرغم من تذرّعه بسياسة الحياد بينهما. وكاد في وقت من الأوقات ينساق في سياسة الأحلاف لولا الضغوط التي مورست عليه من سورية، ومن مصر الناصرية، ومن الاثنين معًا. فإضافة إلى الروابط القديمة التي تشدُّه إلى الغرب وثقافته، وتحت تأثير المسيحيين من أبنائه، كان أيضًا خائفًا على نفسه وعلى نظامه الليبرالي من الشيوعية والاشتراكية على أنواعها؛ وفيما سورية تتدرج في الانحياز إلى المعسكر الاشتراكي فتختاره حليفًا في الصراع مع إسرائيل، وتختار الاشتراكية، ولو معدَّلة، كنظام اقتصادي لها، كان لبنان يتدرج من جهته في الانحياز إلى «العالم الحر» وإلى خططه الرامية إلى إقصاء الشيوعية عن المنطقة العربية والشرق أوسطية، والحد من توغلها

والنجاحات التي حققتها فكريًا وسياسيًا واستراتيجيًا. وبالطبع كان لبنان أيضًا أقرب إلى الدول العربية المناهضة للشيوعية والاشتراكية منه إلى الدول الأخرى»[١٢].

وما كان لهذا كلُّه إلا ليزيد العلاقة بين البلدين الجارين توترًا، فسورية طلّقت الليبرالية اقتصاديًا وسياسيًا ونظامًا للحكم، وعلاقة الأفراد بالدولة، وانتهجت نظامًا مركزيًا للحكم، واعتمدت طرقًا «مُبتكرة» صارمة لضبط حركة المجتمع، واقتبست أسلوبًا للتنمية من تجارب الكتلة الشيوعية، واختارت التصنيع بدلًا من الاستيراد على حساب التنمية الإنسانية الشاملة؛ بينما حافظ لبنان على نظامه الليبرالي في السياسة والاقتصاد وفي علاقة الدولة بالأفراد والمجتمع، على الطريقة التي سلكتها سورية، في تطورها، قبل أن تخضع حكم العسكر لنمط الدولة «التقدمية بنظام الحزب الواحد». إلا أن خبرة الأيام علّمت المثقف السوري، بصوره المختلفة، قيمة المتنفس، الثقافي اللبناني الحر، حينما افتقد في بلده حرية التعبير، وضاقت أمامه مساحة النشر وحرية الرأي، حينما تقلص عدد الصحف في بلده من عشرات الصحف والمجلات في أيام العز في الأربعينيات والخمسينيات، إلى صحيفتين لهما صوت واحد، فغدت له بيروت شرفة مناسبة ليطل بها على العالم، فسمع العرب عبر النافذة البيروتية اسم: الياس مرقص، ياسين الحافظ، جورج طرابيشي، مطاع صفدي، برهان غليون، نزار قباني، أدونيس، ومحمد ماغوط، وغيرهم.

ـ تدخل السلطة «القومية التقدمية» في «الساحة اللبنانية»

تبدلت الأحوال بعد غياب عبد الناصر، وغياب دور مصر الراجح في النظام العربي، الذي تواقت مع حزمة من الأحداث في سورية، منها، إمساك الرئيس الأسد بالسلطة في سورية، حين أزاح بـ «حركته التصحيحية» القيادة اليسراوية لحركة ٢٣ شباط/ فبراير، استطاع بها خلق نوع من الارتياح النسبي بين السوريين ما بين عامي ١٩٧١ و١٩٧٦، ولا سيما حين

---

(١٢) جوزيف أبو خليل، لبنان وسورية: مشقة الأخوة، ط ٢ (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩١)، ص ٣٣.

أطلق في بداية عهده الوعود بالحرية والإصلاح، واستطاع جذب الأحزاب و«القوى التقدمية» المختلفة إلى صفوف «الجبهة الوطنية التقدمية» مع قبولها بالتبعية للنظام، وإن ظهرت خلافات وانقسامات في ما بعد حول موقع الأحزاب المشاركة في السلطة ودورها فيها. وخاض بالتنسيق مع القاهرة حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، بعدما وثّق صلاته مع الاتحاد السوفياتي، ثم أُتيح له أن يعمل بمثابرة لملء الفراغ الإقليمي، إثر خروج مصر من خط المواجهة وانشغال العراق في الحرب مع إيران. ظهر ذلك جليًا في تنامي دور السلطة السورية في الحياة الداخلية اللبنانية وعلاقاتها المباشرة بالأطراف النافذة في لبنان.

وتواقت تزايد تدخل السلطة السورية في لبنان، في ظل تنامي الحضور الفلسطيني «المسلم» ما بين عامي ١٩٧٣ و١٩٧٦، إلى درجة برز فيها نوع من ازدواجية السلطة في لبنان، بين السلطة اللبنانية وتلك القوى الفلسطينية الصاعدة، في ظل توجه النظام العربي برمته نحو التسوية؛ فاستقطب العمل الفلسطيني المسلح ضد إسرائيل، التأييد والتعاطف من الشعوب العربية عامة، والسوري بخاصة ومن نخبه السياسية المختلفة. وقد تعاظمت علاقة السلطة السورية، وتشابكت مع القوى اللبنانية والفلسطينية في الساحة اللبنانية، إلى أن غدت بمثابة اللاعب العربي الرئيسي في تلك الساحة، وأخذت بالتدريج الموقع الذي كانت تحتله مصر الناصرية في لبنان. وكانت زيارة الأسد الأب إلى لبنان في مطلع عام ١٩٧٥، التي قابل فيها الرئيس سليمان فرنجية، بمثابة الإشارة القوية إلى استفتاح النظام السوري لمرحلة جديدة يقوم بها بدور رئيسي في الشأن اللبناني. وقد تزامن هذا الدور الجديد مع بداية تراجع الدور المصري في عهد الرئيس السادات من جهة، وظهور الإشارات الأولى للحرب الأهلية اللبنانية من جهة ثانية. وقد ساهم، في ذلك، بتراجع فكرة التسوية، وتزايد التدخل الفلسطيني في معادلة الاجتماع السياسي اللبناني الهشة، ولا سيما أنه «اتضح أن هدف كيسنجر، لم يكن إيجاد تسوية شاملة، بل مجرد إخراج مصر من الميدان، فانطلق في لبنان تياران قويان من الفزع والإجفال، وخيبة الأمل والإحباط؛ فقد شعر المسيحيون بأنهم لن يتخلصوا أبدًا من الفلسطينيين المكروهين والمعادين، بينما راح الفلسطينيون بدورهم يرتجفون

خوفًا على مستقبلهم بعد أن تخلّت عنهم وهجرتْهُم أكبر دولة عربية»[13].

قامت سياسة السلطة السورية في زمن البعث «على دعم المنظمات الفلسطينية في الخارج (خارج سورية)، مع رقابة صارمة عليها في الداخل السوري؛ فكل نشاطات الفلسطينيين وتنقلاتهم وتصريحاتهم أخضعتها السلطات السورية للإذن المسبق. ولم تترك هذه السلطة أي فرصة لتحقيق الحد الأدنى من مستوى الاستقلال الذاتي في العمل والنشاط، ومنعت المقاومة الفلسطينية من استخدام الأراضي السورية للقيام بعمليات ضد إسرائيل إلا بإذن مسبق من وزارة الدفاع التي كان على رأسها الفريق حافظ الأسد، بينما وظّفت موقفها من حركة المقاومة الفلسطينية في خارج سورية لمصالحها ولتعزيز نفوذها. وكما كتب لورانس «فإن السلطة السورية حاولت استخدام علاقتها الفلسطينية التي تشكل في منظور حكومة دمشق، مكونًا من مكونات مجموع العمل العربي، ولذلك ينبغي إخضاعها للسلطة العربية الجامعة التي يمثلها البعث»[14].

ازدادت الرقابة الصارمة على تحركات المنظمات الفلسطينية في مرحلة «الحركة التصحيحية» برئاسة الأسد. منعت السلطات السورية المنظمات الفلسطينية من القيام بعمليات عبر الحدود السورية، و«تخلّصت» من عبء الجماعات الفلسطينية التي لجأت إلى سورية من الأردن، بدفعها إلى لبنان؛ ودفعت بمنظمات فلسطينية تابعة لها مثل «الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة» إلى لبنان أيضًا، مع منظمة «الصاعقة»، وليدة النظام، لتكونان ذراعًا لها داخل لبنان، وامتدادًا لنفوذها وقوتها داخل الساحة الفلسطينية؛ فساهم تضخم الوجود الفلسطيني العسكري والسياسي بالإخلال بالتوازنات الاجتماعية «الطائفية» الكبرى الذي قام عليها الاجتماع السياسي اللبناني، وقد ازدادت العلاقات تشابكًا بين سورية ولبنان من مدخل المقاومة الفلسطينية، ومن خلال العمل على التوازنات التي أحدثها الوجود

---

(١٣) باتريك سيل، الأسد: الصراع على الشرق الأوسط، ط ١٠ (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع، ٢٠٠٧)، ص ٤٤٢.

(١٤) هنري لورنس، اللعبة الكبرى، الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية، ترجمة وتحقيق محمد مخلوف (بيروت: دار قرطبة، ١٩٩٢)، ص ٢٥٠.

الفلسطيني المقاوم؛ فعلى الرغم من أن الأسد قد منع نشاط المقاومة الفلسطينية من الحدود السورية، وعمل على التخلص من عبء المناضلين الفلسطينيين الهاربين من الأردن بتسفيرهم إلى «الساحة اللبنانية» عبر كل الطرق؛ تمكنت المنظمات الفلسطينية من الانتقال من الأردن إلى لبنان عن طريق المعبر السوري، وعندما غدت هذه الظاهرة لها وزنها داخل الاجتماع السياسي اللبناني، صار بإمكان السلطة السورية استخدام تلك التوازنات الجديد لتقوية مواقعها في «الساحة» اللبنانية. وقد أدخل اختلال التوازن في القوى داخل لبنان إلى دخول البلد في أزمة سياسية مديدة، وتخلَّلَ هذا التواجد الكثيف السياسي والعسكري للمقاومة الفلسطينية، وصاحبته «اختراقات» للأنظمة العربية للتأثير في مجرى الحوادث في لبنان، وفي مقدمة هذه الأنظمة السلطة السورية، التي باتت تأخذ تدريجًا موقع القاهرة، وتحتل مكانتها بالنسبة إلى اللبنانيين كمرجع في النظام العربي ومدخل له، ليس على الصعيد الأدبي المرجعي (الهيمنة الأدبية)، على طريقة القاهرة سابقًا، بل على صعيد ممارسة «القوة» التي غدت تقوم بها عبر وساطات العديد من القوى التابعة لها المسلحة وغير المسلحة التي باتت تأخذ لها حيزًا مؤثرًا على موازين القوى في لبنان، قبل أن تقوم هي به بطريقة مباشرة تحت مظلة شعارات القومية والتقدم والنضال العربي، مستغلة مساحة الحرية التي يوفرها النظام السياسي اللبناني واللعب على التوازنات الاجتماعية الدقيقة والخطرة. وقد استخدمت السلطة السورية، هذه الحريات الديمقراطية اللبنانية، للتحرك بقوة داخل لبنان لتقوية نفوذها، في الوقت الذي حملت عن هذه الحريات نظرة تبخيسية، وحاولت دائمًا تجنُّب عدواها على مواطنيها. أما حديث السلطة السورية، في زمن الأسد، عن البلدين بأنهما «شعب واحد في دولتين» والأخوة العربية الجامعة بينها، فقد كانت شعارات حاولت أن تترجم بها نظرتها الاستيعابية الدمجية والتمثُّلية للكيان اللبناني ولاستقلاله ولحرياته التي يتمتع بها. وكما قال الكاتب اللبناني جوزيف أبو خليل: «إن انتصار دمشق للمنظمات الفلسطينية على الدولة اللبنانية، في مستهل النزاع بين الجانبين، كان هو العامل الأساسي في تغليب «المنظمات» على «الدولة»؛ فمن «البوابة» السورية كان الفلسطينيون يتدفقون على لبنان. ومن «البوابة» السورية كانت تصلهم الإمدادات على

أنواعها، ناهيك بالدعم السياسي الذي بلغ في وقت من الأوقات حدَّ إقفال الحدود المشتركة بين البلدين من قبيل الضغط على السلطات اللبنانية لحملها على المزيد من التساهل مع المنظمات الفلسطينية والتراجع أمامها؛ في الوقت الذي كان الحضور الفلسطيني في سورية يخضع لقيود وضوابط تحول دون استقوائه، مستقبلًا، على سيادة الدولة وسلطتها على أراضيها وعلى حدودها خصوصًا»[١٥]. أما النخب السياسية السورية اليسارية والقومية المعارضة، فكانت تنظر بعطف إلى حركة المقاومة الفلسطينية التي تمركز نشاطها الرئيسي، في لبنان، بعد طردها من الأردن. من هنا تأثر موقفها من القوى السياسية المختلفة اللبنانية بمدى قربها وبعدها من المقاومة الفلسطينية، بصرف النظر عن تأثير وجودها ونشاطها في التوازنات الاجتماعية الكبرى في لبنان، وفي عيشها المشترك. وبالتالي كانت تقيس مواقفها من هذه القوى اللبنانية أو تلك في ضوء قربها أو بعدها من المقاومة الفلسطينية، فاتخذت، تبعًا لهذا الموقف، موقفًا سلبيًا، من الرئيس كميل شمعون، وبيار الجميّل، والجبهة اللبنانية.

وكانت المقاومة الفلسطينية قد «أقامت مركزها السياسي في لبنان بعد طردها من الأردن؛ في الفترة التي وصل فيها سليمان فرنجية إلى رئاسة الجمهورية اللبنانية، فكان ذلك مؤشرًا على نهاية الشهابية. تم انتخاب نائب شمال لبنان الماروني بفضل تشكيل ائتلاف من الأحزاب التقليدية الراغبة في إنهاء سلطة عسكريي المكتب الثاني. في هذه الأثناء شهد لبنان تطورًا سريعًا لقوى سياسية عديدة تتراوح بين المطلب الطائفي لدى الشيعة والسُنّة، إلى التعبير عن مختلف المشارب الراديكالية السياسية التي تمزج العروبة مع الماركسية ـ اللينينية الأكثر يسراوية؛ فلبنان اختط اتجاهًا معاكسًا لتطور البلدان العربية الأخرى في المنطقة (في حفاظه على الحريات العامة). ترافقت تلك الحريات السياسية شبه الكاملة مع أزمات اجتماعية وسياسية (موقع المقاومة الفلسطينية في البلاد)...»[١٦].

(١٥) جوزيف أبو خليل، **قصة الموارنة في الحرب: سيرة ذاتية**، ط ٣ (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٠)، ص ٥٧.

(١٦) لورنس، المصدر نفسه، ص ٢٧٠ ـ ٢٧١.

بدءًا من عام ١٩٧٣، أصبح العنف يوميًا في لبنان. ثم اختلط الحابل بالنابل. في الجنوب: تظاهرات سياسية، مطالب اجتماعية، صدامات بين الميليشيات المسيحية والفلسطينية، وخطف واغتيالات سياسية، بأوامر من خارج الحدود على الغالب؛ عمليات عسكرية إسرائيلية. بقي الأمل معلقًا لدى الزعماء السياسيين اللبنانيين، وأيضًا الفلسطينيين، على تسوية شاملة ممكنة بعد التعديلات في ميزان القوى التي أحدثتها حرب ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، علها تنهي المصدر الأساسي للتوتر بين أطراف الاجتماع السياسي اللبناني: المسألة الفلسطينية. لكن التسوية الشاملة لم تحدث، بل حدث بدلًا منها اتفاق منفصل (اتفاق سيناء) في عام ١٩٧٥، فانطفأ الأمل بالتسوية الشاملة، لدى أطراف المجابهة في لبنان. أكان للفلسطينيين الذين يريدون العودة إلى وطنهم، أم الجبهة اللبنانية التي تريد أن تتخلص منهم بإعادتهم إلى فلسطين لاستعادة التوازن للاجتماع السياسي اللبناني؛ فأعطى هذا الوضع زخمًا جديدًا للتوتر والصراع، في بلد أصبح فيه للمجموعات المسلحة، من كل نوع، نفوذٌ لا يمكن تجاهله. فصار أي شيء يمكن أن يفجر الوضع. انفجر الصدام، في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٧٥، بين حزب الكتائب والفدائيين الفلسطينيين، في ضاحية عين الرمانة، فكان ذلك مقدمة للحرب الأهلية، تجابه الفدائيون والكتائب وحلفاؤهم، على مدى ثلاثة أيام، في أرجاء بيروت. قام الرئيس سليمان فرنجية بتشكيل حكومة عسكرية اعتبرها الفريق المعارض وزارة استفزازية. وظهرت بتاريخ ٢٤ أيار/ مايو المتاريس في بيروت الغربية، إلى أن دعا الرئيس فرنجية رشيد كرامي لتشكيل حكومة جديدة. لكن الأخير فشل في تشكيل حكومة وحدة وطنية، ولم يستطع وقف انتشار العنف في أنحاء البلاد. فشكل كرامي حكومة، بتاريخ ٣٠ يونيو/حزيران ١٩٧٥، من سته من الزعماء من بينهم كميل شمعون. طالبت «الحركة الوطنية» بإصلاح دستوري يفضي إلى التغيير من التوازنات السياسية، بينما وضعت «الجبهة اللبنانية» في مقابل ذلك حل مسألة الوجود الفلسطيني.

أمام انسداد الأفق السياسي، وبالتزامن مع عقد اتفاقية سيناء ٢، انفجر العنف مجددًا. ووقف الجيش حاجزًا بين المتصارعين. وكانت أعمال العنف تتجدد كلما لاح اتفاق في الأفق. انقسمت مناطق لبنان إلى أقاليم طائفية،

وانتشر منطق الميليشيا؛ فغدت الاتصالات بين مختلف الطوائف والقوى السياسية أكثر صعوبة[١٧]؛ فغرقت الأطراف كافة بطريقة أو أخرى ببعض الممارسات الطائفية، نظرًا إلى الانقسامات العمودية الصلبة التي يتسم بها المجتمع اللبناني، فضلًا على أن العقد السياسي الذي نشأ عليه الكيان اللبناني، منذ عام ١٩٤٣، قام على قاعدة التوازن الطائفي. حتى إن الحركة الوطنية، كما يقول لورانس، «التي طالبت بشكل دائم بضرورة وضع حد للطائفية، كانت سببًا في إثارة أشد أنواع العنف الطائفي. وهرب السكان المسيحيون المهزومون إلى المناطق التي تسيطر عليها ميليشياتهم»[١٨]. أحدثت ديناميات الحرب موازين جديدة للقوى، ببروز «الحركة الوطنية اللبنانية» بزعامة كمال جنبلاط في تحالفها مع منظمة التحرير الفلسطينية، فزاد ذلك من النفوذ الفلسطيني على حساب نفوذ النظام السوري، وفاقم الصراع على الهيمنة بينهما، وتزايد معها التباعد بين النظام السوري ومنظمة التحرير، وأصبح أكثر تفاقمًا. وتصاعدت منذ ذلك الحين تصريحات المسؤولين السوريين، وترديدهم لمفهوم «أمن سورية من أمن لبنان».

قدّمت السلطة السورية وساطتها، في الأزمة اللبنانية، في ظل غياب الرئيس عبد الناصر وخفوت دور مصر في عهد السادات بعد اتفاقية سيناء، وما تبعها من معاهدة الصلح، فتقدم الرئيس الأسد ليملأ الفراغ، ولا سيما أنه أراد، أن يُظهر سورية كقوة إقليمية أساسية يمكن أن تشارك في رسم أمور المنطقة. كما كان ضد تمسك منظمة التحرير بشعار عرفات «القرار الفلسطيني المستقل»، في الوقت الذي كان الأسد يسعى لاحتواء هذا القرار ولا سيما مع غياب الدور المصري، «فإن إرادة السيطرة على المقاومة الفلسطينية تعبِّر عن حلم قديم عند المسؤولين السوريين. . ولم يكن مقبولًا بالنسبة إلى دمشق التحالف القائم بين الفلسطينيين والحركة الوطنية اللبنانية، كما لم يرق لها بصورة عامة هامش الاستقلال الذاتي الذي امتلكته منظمة التحرير الفلسطينية (م. ت. ف.) عبر وجودها في لبنان. وإذا كانت المفاوضات الإسرائيلية ـ المصرية، قد أدت إلى تقارب قسري مع م. ت. ف.،

(١٧) المصدر نفسه، ص ٣٠١ ـ ٣٠٣.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٣٠٦.

فإن حكومة دمشق كانت حساسة لخطر المنافسة الأيديولوجية التي تشكلها النزعة العربية الثورية التي يمور بها لبنان. . ووجد المسؤولون السوريون في سياسة كبار أعيان السنة اللبنانيين شكلًا من التعبير السياسي الذي طالما حاربوه في سورية. كان تعاطفهم الطبيعي يميل نحو الشيعة اللبنانيين الذين أقاموا معهم روابط ممتازة منذ مطلع سني السبعينيات. كما أن بعض الشخصيات الرسمية السورية تقيم منذ سنوات علاقات صداقة وأعمال مربحة مع عائلة فرنجية»[١٩]. كما لم يغب عن النظام السوري عزل النظام العراقي أو على الأقل تحجيم دوره، ولقد وفَّرت له مغامرات النظام العراقي الطائشة الكثير من الجهد.

لم يعد النظام السورية قادرًا، أو راغبًا، بعد اتفاقية سيناء، على وضع استراتيجية «حرب» لتحرير الجولان، ناهيك عن بقية الأراضي العربية المحتلة، ولم يعد قادرًا على صنع السلام، فاختار، في الممارسة، سياسة اللاحرب واللاسلام بانتظار المجهول، انصرف خلالها إلى لبنان، حيث استخدم قوته «الفائضة» في هذا الاتجاه، بعد أن استطاع أن يروض الشعب السوري بوضعه في قفص الضوابط المؤسسية والأمنية، وتحت طائلة المراقبة والعقاب؛ فتوسعت دائرة هيمنته لتشمل لبنان والحركة الفلسطينية في غياب مصر، وغدت لبنان ساحة لاستعراض قوته ونفوذه، وعاملًا على رهن المسألتين الفلسطينية واللبنانية بمسار مفاوضات التسوية المعقد، ولدعم موقعه الإقليمي، في ظل انشغال العراق في زمن الحرب الطويلة مع إيران. فقد «جاء النزاع الفلسطيني اللبناني ليعطي الحكومة السورية ذريعة وإمكانية ممارسة تأثيرها ونفوذها على الحركة الفلسطينية من جهة، وعلى أوضاع الحكم الداخلي في لبنان من جهة أخرى. استغلت الحكومة السورية هذه الإمكانية بحنكة ودهاء ووفقًا لحساب مصالحها الخاصة، مستخدمة بذلك وسائل محدودة، ولكن من دون أي احترام للمصالح اللبنانية. . وباختصار، لم تعمل سورية لتسهيل سيطرة الدولة اللبنانية على منظمة التحرير، ولا لمساعدة منظمة التحرير في السيطرة على الدولة اللبنانية، بل عملت على فرض سيطرتها ونفوذها على الفريقين عبر توازن «الضعف» في

---

(١٩) المصدر نفسه، ص ٣٠٤.

لبنان»[٢٠]. وعملت السلطة السورية على «ضبط» إيقاع حركة لبنان السياسية والاجتماعية على إيقاع ساعة مصالحها، وسعت بكل ما تستطيع للتضييق على ما تبقى من حريات صحافية وحزبية وفكرية؛ فعندما قامت الحرب الأهلية اللبنانية، كانت السلطة السورية جاهزة لتأدية أدوارها الكبيرة في لبنان، فجسَّدت في سلوكها تجاهه تجربة مرَّة وأليمة. وأعطت، في علاقتها بالجار العربي اللبناني، نموذجًا سيئًا لما يمكن أن تقوم عليه علاقة النظام «القومي التقدمي الطليعي» مع الجار العربي، الذي يمكن تلخيصه بعلاقة الهيمنة والتمثُّل والإلحاق؛ فقد دأبت السلطة السورية، في ما يخص لبنان، على سحق الحياة الديمقراطية وحرياته العامة وصحافته الحرة التي لم تطقها، وخشيت منها دائمًا، مع الإفساد الدائم للحياة الحزبية والسياسية والمسارعة إلى خلق نظام أمني عتيد يكون ملحقًا بأجهزته الأمنية.

دخل الجيش السوري إلى لبنان بذريعة الحرص على وحدة لبنان وإنهاء الحرب الأهلية، والحفاظ على المقاومة الفلسطينية. وقد استقبل العالم العربي الرسمي والشعبي، هذا التدخل السوري، ما بين الحذر والاستنكار والألم. بالمقابل رأت الولايات المتحدة أن هناك دورًا «إيجابيًا» لسورية يمكن أن تقوم به في لبنان، فقد أعطت الولايات المتحدة إشارة الرضا، وغضت إسرائيل الطرف عن هذا التدخل. وقد وصف باتريك سيل، وهو صديق قوي لعائلة الأسد، هذا المشهد السياسي المحيط بدخول الجيش السوري إلى لبنان، وبما فيه ما سُمِّي «الخط الأحمر»، بقوله: «لم تقتنع إسرائيل بسهولة بحكمة ترك القوات السورية تدخل؛ فقد كان من بديهيات سياسة إسرائيل تجاه سورية أنه يجب تحجيمها، وليس تشجيعها على التوسع. غير أن كيسنجر. . . ولأنه أفضل من يعرف صالح إسرائيل. حصل على تأييد غير متوقع من رئيس الأركان موردخاي غور، ورئيس المخابرات العسكرية شلومو غازيت، اللذين أكدا أن دخول القوات السورية إلى لبنان سيضعف الجيش السوري بالفعل، ويبعد اهتمامه عن مرتفعات الجولان، وقد تم إقناع رابين بذلك في آخر الأمر. وهكذا وضع كل شيء في محله

(٢٠) تيودور هانف، لبنان: تعايش في زمن الحرب من انهيار الدولة إلى انبعاث الأمة، ترجمة موريس صليبا (باريس: مركز الدراسات العربي ـ الأوروبي، ١٩٩٣)، ص ٢٢٥.

كأساس لما سُمِّي بـ «اتفاقية الخط الأحمر»، وهي اتفاقية غير مكتوبة، ولا موقعة، ولا يعترف بها السوريون، وتقضي بأن تقبل إسرائيل بوجود قوات سورية في أجزاء من لبنان. وبالطبع جعل الإسرائيليون قبولهم مشروطًا بأن لا تجلب القوات السورية معها صواريخ سام إلى الجنوب من طريق دمشق ـ بيروت. وأصرَّت إسرائيل أيضًا على أن يكون الانتشار السوري في البحر والجو محدودًا، وهذا الفهم أو التفسير لاتفاقية «الخط الأحمر» كان موجودًا في رسالة بعث بها وزير الخارجية الإسرائيلي في ذلك الحين، إيغال آلون، إلى كيسنجر الذي نقلها بدوره إلى دمشق. غير أن الحقيقة هي أن اتفاقية الخط الأحمر كانت دعوة للسوريين كي يدخلوا، وليست تحذيرًا كي يبقوا خارجًا، وهكذا صار بإمكان سورية أن تتحرك ضد الفلسطينيين في لبنان مع الفهم أن إسرائيل لن تتدخل. وقد تم التمهيد لهذا المنعطف بتغيير درامي مفاجئ لنغمة واشنطن تجاه سورية. . . فجأة راح البيت الأبيض، وكيسنجر نفسه. . والسفارة الأميركية بدمشق يصدرون تعبيرات عن موافقتهم على دور سورية البنّاء»[٢١]. وقد «أعلنت إسرائيل أنها لن تتعرض للقوات السورية إذا أبقت هذه القوات السماء اللبنانية خالية تمامًا من وسائل الدفاع الجوي، وكذلك توجَّب أن لا يدخل السوريون إلى جنوب لبنان في المنطقة الواقعة بين نهر الليطاني والحدود السورية»[٢٢].

دخلت السلطة السورية عسكريًا إلى لبنان، في عام ١٩٧٦، فرحبت بها، في البداية، «الجبهة اللبنانية» المسيحية، عندما كانت بندقيتها موجهة ضد المقاومة الفلسطينية و«الحركة الوطنية»، قبل أن يناصبها النظام السوري العداء ويستعمل العنف ضدها، في سياق حركته الدائمة في المناورة والعمل على التوازنات اللبنانية لتمكين قبضته الأمنية على الأطراف كافة. وقد حفر

(٢١) سيل، الأسد: الصراع على الشرق الأوسط، ص ٤٥٣ ـ ٤٥٤.

(٢٢) لورنس، اللعبة الكبرى، الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية، ص ٣١٠، وانظر أيضًا: هانف، لبنان: تعايش في زمن الحرب من انهيار الدولة إلى انبعاث الأمة، ص ٢٧٤، «بدأت تعد لعملية تدخل جديد في لبنان بالتفاهم مع الولايات المتحدة، وبوساطتها مع إسرائيل؛ فأثناء رحلة قام بها (دين براون)، وزير الخارجية الأميركية المساعد آنذاك إلى الشرق الأوسط، حصل اتفاق معه يقضي بطلب الولايات المتحدة من إسرائيل عدم معارضة القوات السورية في لبنان، طالما لم تعبر (خطًا أحمر) في جنوبه».

هذا التدخل فجوة كبيرة بين السلطة والشعب السوري، وقد وصف فان دام هذا الوضع بقوله: «في عام ١٩٧٦ تم تقويض مركز حافظ الأسد بصورة خطيرة لأول مرة، منذ قيام «الحركة التصحيحية» في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠، والسبب الرئيسي في ذلك يرجع إلى إصداره الأوامر للجيش السوري بالتدخل في الحرب الأهلية اللبنانية. وقد دارت هذه الحرب.. بين الأحزاب السياسية اليمينية اللبنانية المتكونة أساسًا من المسيحيين الموارنة، وبين الأحزاب السياسية اليسارية التي كان معظم أتباعها من الطوائف الإسلامية المتعددة، والتي دُعمت عسكريًا في مرحلة لاحقة من قبل المنظمات الفدائية الفلسطينية.. تورط السوريون في البداية في مواجهة عسكرية عنيفة مع الفدائيين الفلسطينيين وميليشيا اليسار اللبناني.. وقد كان لهذا الجانب بالذات تأثيره المزعج على وضع الأسد داخل البلاد، فارتفعت أصوات المعارضة القوية ضد تدخله في لبنان، وبعد اكتشاف وإحباط مؤامرات لإسقاط النظام القائم، ذُكر أن هناك العديد من الاعتقالات قد تمَّت داخل القوات المسلحة والجهاز المدني لحزب البعث»[٢٣].

وقد استقبلت النخب السياسية والأغلبية الشعبية بالسلبية والمرارة، دخول الجيش السوري إلى لبنان؛ فالنخب القومية واليسارية المعارضة، بدا لها هذا التدخل بمثابة نجدة للجبهة اللبنانية، وصدامًا وتحجيمًا لدور المقاومة الفلسطينية، والحركة الوطنية اللبنانية المساندة لها؛ فكان لهذا الحدث وقعه الكبير على السوريين، انتهت به مرحلة الهدوء النسبي لصوت المعارضة، وهي مرحلة امتدت منذ حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، وشكل هذا التدخل العسكري العنيف محورًا انقسمت بدلالاته البلاد سياسيًا، ووقفت السلطة وحلفاؤها في «الجبهة الوطنية التقدمية»، في طرف، والأكثرية الشعبية في موقع مغاير. وقد وصف أحد المراقبين المشهد السياسي المعارض عقب مواجهة الجيش السوري لمنظمة التحرير وللحركة الوطنية اللبنانية، بقوله: «انفجرت المعارضة في أواخر السبعينيات وقد زادها سعيرًا تدخل الأسد في لبنان عام ١٩٧٦.. إلا أن أول تحدٍّ جدي قُدِّم

(٢٣) نيقولاوس فان دام، **الصراع على السلطة في سورية: الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة ١٩٦١ ـ ١٩٩٥** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٥)، ص ١١٦.

من بين صفوف القوات المسلحة في ربيع ١٩٧٦، إذ انطلق هذا التحدي من عدد كبير من الضباط والجنود الثائرين على أوامر التدخل في لبنان، بعصيانهم لها في تأييد ميليشيا الجناح اليميني الماروني ضد اليسار الفلسطيني واللبناني، قامت قوات الأمن في نيسان/أبريل، باعتقال ما يربو على الستين ضابطًا برتب متقدمة، ولكن الاضطراب امتد في شهر آذار/مارس إلى العديد من القواعد الجوية، وفي نهاية عام ١٩٧٦ اعتقلت الاستخبارات العسكرية عشرات الضباط ومئات الجنود المتمردين..». ثم يُكمل مُتحدثًا عن المعارضة المدنية بقوله: «في الوقت نفسه، احتجت المعارضة الديمقراطية، التي لا تؤمن بالعنف ولا تلوذ به، على التدخل في شؤون لبنان، رافعة صوتها بالمطالبة بديمقراطية أوسع واحترام أحكام القانون.. وأسهم المفكرون والمثقفون في النقد، ففي صيف عام ١٩٧٦، كُتِبَت مُذكرة احتجاج، قدمها المؤلفون الكبار والسينمائيون والفنانون الآخرون بصدد الحرب في لبنان والمذبحة التي تعرض لها الفلسطينيون في مخيم تل الزعتر...»[٢٤].

وقد عبر المثقفون السوريون آنئذ في بيان لهم، عن احتجاجهم على هذا التدخل، كما أصدر الحزب الشيوعي ـ المكتب السياسي موقفًا على صيغة «بيان» افتتاحي في جريدتهم، **نضال الشعب**، أظهر فيه أن هذا التدخل لن يخدم القضية العربية، ولا النضال الفلسطيني، ولن يعزز وحدة اللبنانيين. وكان هذا البيان بمثابة إعلان من هذا الحزب على انتقاله إلى صفوف المعارضة[٢٥]، ثم ما لبث أن اتخذ حزب الاتحاد الاشتراكي العربي (جمال الأتاسي) موقفًا مماثلًا، منهيًا بذلك نوعًا من التوافق النسبي مع السلطة، على الرغم من انسحابه من جبهتها عام ١٩٧٣[٢٦]. ومما له دلالته بهذا

---

(٢٤) رقيب الشرق الأوسط، **كشف سورية: قمع حقوق الإنسان في نظام الأسد**، ترجمة اللجنة السورية لحقوق الإنسان، هيومن رايتس ووتش (نيو هافن: يونفرستي يل برس، ١٩٩٠)، ص ٢١ ـ ٢٣.

(٢٥) شهادة محمد فايز الفواز، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي، المكتب السياسي، خريف عام ٢٠١١.

(٢٦) شهادة عبد المجيد منجونة، الأمين المساعد لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي، خريف ٢٠١١.

الصدد، إعلان حزبين: شيوعي وناصري، عن ولادتهما عام ١٩٧٧، وذلك بدلالة هذا الحدث واحتجاجًا عليه؛ فقد أعلنت كل من رابطة العمل الشيوعي، والتنظيم الشعبي الناصري ـ اللذين ولدا في خضم ردود الفعل على التدخل العسكري السوري ـ في مجال تبريرهما لولادتهما: أن الأحزاب القائمة، بما فيها المكتب السياسي والاتحاد الاشتراكي، لم ترتق إلى مستوى الاستجابة المناسبة لمخاطر ذلك التدخل وخطورته على القضية العربية، ما فرض ضرورة ملء الفراغ السياسي الاحتجاجي، ومواجهة الظروف الصعبة الناشئة عن هذا التدخل، ووقف التدهور الناتج منه.

لقد قيَّمت تلك القوى اليسارية والقومية سلبيًا التدخل العسكري السوري، على ضوء نظرتها إلى الصراع في لبنان باعتباره صراعًا ناشئًا بين قوى وطنية وقوى متواطئة مع الصهيونية، والاستعمار، وبالتالي فإن التدخل السوري أضعف الفريق الوطني في هذا الصراع. وقد عبر عن هذا التصور المشترك التجمع الشعبي الناصري، بقوله: لم تكن الحرب الأهلية التي دارت على الساحة اللبنانية حربًا طائفية، على الرغم من الكثير من مظاهرها، ولم تكن حربًا اجتماعية رغم بعض سماتها، ولكنها كانت حربًا وطنية في مواجهة المخطط الصهيوني والإمبريالي، وكانت الطائفية بعضًا من أدوات الصهيونية في معركتها[٢٧]، ويتابع القول في مكان آخر، ولقد كان تدخل القوات السورية لحظة الحرب الأهلية بناء على طلب ومناشدة الدولة اللبنانية، وقوى الجبهة اللبنانية لحماية القوى الانعزالية، فأحبطت فرصة قيام نظام تقدمي تتعايش فيه كل الطوائف من خلال انتمائها الوطني[٢٨].

أما عن الحالة الديمقراطية، أو احترام استقلال لبنان، فلم تكن في مركز اهتمام تلك النخبة القومية والتقدمية في ذلك الحين، ولم تساعدها الأدوات الأيديولوجية التي تمتلكها، في التقدير المناسب لفداحة الخسارة التي يمكن أن تصيب الحياة العربية من جراء ضرب الديمقراطية في لبنان، وضرب استقلالية الدولة اللبنانية كدولة، فلم تكن الديمقراطية سوى فرع

---

(٢٧) الراية الناصرية، العدد ٦٤ (حزيران/ يونيو ١٩٨١)، ص ١.

(٢٨) الراية الناصرية، العدد ٨٨ (أيار/ مايو ١٩٨٣)، ص ٢.

صغير من اهتمام تلك النخبة الذي انصب في مجملة على المسألة الاجتماعية والقومية، كما لم تكن مسألة استقلال السلطة اللبنانية مركزًا لاهتمام المثقف القومي، أو اليساري، حيث نظر هذا المثقف إلى هذه المسألة في ضوء خدمتها لمستلزمات التقدم الاجتماعي والقومي، أو في ضوء ارتباطها بحركة التحرر الوطني العربية.

وحده ياسين الحافظ، من صف القوى التقدمية والقومية، ومعه قلّة من المثقفين السوريين، ومن «حزب العمال الثوري» ـ الذي كان ياسين الحافظ مُفكره الأول وأحد قادته ـ أفرد مساحة واسعة من اهتمامه للمعضلات الشائكة التي يمكن أن تترتب عن اختلال التوازنات الطائفية والمذهبية اللبنانية، ومسؤولية ما يسميه الانقسامات الاجتماعية العمودية في إثارة الحرب الأهلية اللبنانية. الأمر الذي يستدعي بنظره تغليب لغة الحوار على لغة الحسم الحربية، فقد وصف الحرب الأهلية اللبنانية بالحرب الطائفية القذرة، معارضًا بذلك اتجاهات التقدميين السوريين واللبنانيين، واعتبر إيقاف الحرب على قاعدة الحفاظ على وحدة الكيان اللبناني من المهام الأولى «لكل ديمقراطي علماني وقومي عربي»[٢٩]. وأدرك ياسين الحافظ حجم الخسارة التي ستصيب الحياة السياسية والثقافية العربية، إن فقد العرب نافذة الحرية في بيروت. وعبَّر عن شعوره أمام فاجعة الحرب الأهلية بقوله: «أحسست وأنا ذو الهوى القومي العربي، أنه ليس وطني فقط الذي يحترق، بل بيتي أيضًا، وأن فاجعة لبنان كانت مجانية، كثيرة هي الأسباب الأصلية والمباشرة التي دفعت إلى إحراق لبنان، لكن يُخيل إلي أنه لقي هذا المصير لأنه نافذة للديمقراطية، مهما بدت مثلومة وملوثة، كانت ما تزال مفتوحة فيه، هذه النافذة، التي تفد منها رياح الثقافة الحديثة، والتي جعلت من لبنان مختبرًا فكريًا للوطن العربي، ومن بيروت عاصمته الثقافية والسياسية، وكانت مُستهدفة بلا شك»[٣٠]. وبنوع من تأنيب الذات والتكفير عن خطأ الوعي وانحرافه، اعترف بأنه «عندما جئت للإقامة في لبنان، كنت

---

(٢٩) الثورة العربية (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٦).

(٣٠) ياسين الحافظ، **الهزيمة والأيديولوجية المهزومة**، ط ٢ (بيروت: دار الحصاد، ١٩٩٧)، ص ٤٥.

كواحد من التيار التقدمي المشرقي، أجهل وأتجاهل في آن المسألة الطائفية في الوطن العربي، أو، في أحسن الأحوال، أُبسِّطها وأنظر إليها نظرة وحيدة الجانب، وبالأحرى أكثروية بشكل ضمني وغير واع. بيد أن الشكل الحاد واليومي للصراع السياسي الطائفي اللبناني، الناجم عن وجود أقليات كبيرة وازنة، ما لبث أن فرض عليَّ إعادة التفكير بالمشكلة. وببطء شديد وتردد وتدرج، أخذت أتلمس المشكلة، تلمسًا لا أزعم أنه وصل إلى درجة المطابقة إلا مع تكون وعيي التاريخي، الذي كشف لي عمق المشكلة وتعقيداتها وجذورها التاريخية»[٣١]. وقد اعترف أنه اتخذ «موقفًا متفردًا، مميزًا، يختلف عن مواقف معظم الفصائل الوطنية والتقدمية والعربية؛ فبدلًا من المشاركة في الحرب الطائفية أو تبريرها، عملت على إدانتها والعمل على وقفها»[٣٢].

وأشار الحافظ إلى ثلاثة عوامل رئيسية دفعته إلى هذا الموقف، **أولها**، أن القوى «القومية والوطنية» التي انخرطت في الحرب الأهلية «تفتقر إلى وعي مناسب بمشكلة الأقليات»، وتبتعد في تقييمها لهذه المشكلة عن التحليل التاريخي، كما تُهمل المنظورات الأيديولوجية والسياسية «العلمانية والديمقراطية» الضرورية لإطلاق عملية دمج الأقليات قوميًا، وتكتفي أخيرًا، من دون أن تهيئ عملية الدمج، بمحاكمة وإدانة الأقليات من خلال توجسها من الأكثرية. **ثانيها**، «منظورات تلك القوى في تقييم مسائل الثورة العربية وطبيعة الحركات السياسية ما تزال منظورات سياسوية لا تذهب إلى القاع الأيديولوجي ـ الاجتماعي ـ التاريخي»، وتعاني من التناقض بين ثورية سياسوية «تقدمية» ومحافظة أيديولوجية، «عاجزة عن تجاوز الواقع الطائفي، ومنزلقة في النهاية إلى ضرب من طائفية ضمنية، أكثروية، مضادة فحسب للطائفية الأقلية»، وتُنكر على هذه الحرب كونها حربًا طائفية ما دام في صفوفها «مسيحيون وطنيون». غير أن حججها هذه ـ بنظر الحافظ ـ تسقط، للعديد من الأسباب، طالما أن الأكثرية الساحقة من المسلمين في جانب

---

(٣١) المصدر نفسه، ص ٤٥.

(٣٢) ياسين الحافظ، **في المسألة القومية الديمقراطية**، ط ٢ (دمشق: دار الحصاد، ١٩٩٧)، ص ١٩٩.

والأكثرية الساحقة من المسيحيين في الجانب الآخر، والأحزاب المسيحية «تملك شئنا أم أبينا صفة تمثيلية لدى المسيحيين». ويعلق قائلًا: إنه على الرغم من هذه الوقائع العنيدة، تكرر الحركة الوطنية والإسلامية ادعاءها، أن حربها «حربٌ قومية عربية ضد الانعزالية.. وطبقية ضد ذوي الامتيازات.. وتقدمية ضد المحافظة الأقلوية.. ووطنية ضد الحل السلمي التصفوي». والحال، كما يرى الحافظ «أن وصف القوى السياسية المارونية بالانعزالية هو من قبيل التوتولوجيا.. فعندما نرى كتل الطوائف المسيحية الأخرى في لبنان.. تقترب من الموقف الماروني. بل عندما نرى الكتل المسيحية خارج لبنان مأزومة.. ومتعاطفة إجمالًا مع القوى المسيحية المقاتلة، عند هذا كله يغدو الاكتفاء بوصف الانعزالية وتحويلها إلى شتيمة لغوًا لا يفيد في طرح مناسب للمشكلة ولا في تصور مخرج صحيح لها».. كما أن الحركة المناهضة للانعزالية المزعومة لا تشكل نقيضًا لها، بل هي مجرد عدو تقليدي لها[٣٣].

لم يعد ينظر ياسين الحافظ إلى المسألة اللبنانية والصراعات الداخلية اللبنانية من زاوية سياسية تتعلق بالسياسة الخارجية للبلد، من زاوية مبسطة واحدة وحيدة، تتعلق بمن يصطف مع المقاومة الفلسطينية ومع النضال ضد العدو الصهيوني؟ المسألة غدت له أبعد تتعلق بالتوازنات الاجتماعية/ الطائفية أساسًا، وبحذر هذه الطائفة أو تلك من غلبة الطوائف الأخرى على الاجتماع السياسي اللبناني، مستغلة هذا المحور الإقليمي أو ذاك في صراعها للغلبة تلك. وذلك طالما أن المجتمعات العربية متأخرة وتعاني الانقسامات العمودية، ولا سيما إذا كنا في بلد يقوم عقد اجتماعه السياسي، مثل لبنان، على الاحترام للتوازنات الطائفية؛ فكتب ياسين الحافظ «في لبنان الطوائفي المبني على توازنات حساسة بسبب التكافؤ العددي بين الطرفين الإسلامي والمسيحي **أولًا**، وبسبب البسيكولوجيا التاريخية للموارنة **ثانيًا**، وبسبب الشعور بانفصام، متفاوت الحد والعمق بين طرف وآخر، الكامن وراء التصرفات والرؤى لدى كل من الصفين المسيحي والإسلامي **ثالثًا**، في لبنان هذا لم تكن الحرب الطائفية التي شهدنا، طوال تسعة أشهر،

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٢٠٠ ـ ٢٠٢.

صدفة عارضة. بل على عكس، كانت على الدوام احتمالاً مطروحًا، تتزايد فرصه أو تتضاءل تبعًا لحركة التوازنات الطائفية. . . فعندما يكون بلد ما مؤلفًا من أطرافٍ متعددة تفتقر إلى لحمة قومية، وعندما يسمح توازن معين في نسب القوى لطرف طائفي بالتحرك لتعديل النسب القائمة بنسب أخرى أكثر مواتاة له، عندها يصبح الانفجار أمرًا شبه محتوم»[٣٤].

ويلحظ الحافظ أن الظروف الجديدة التي انبثقت عنها الحرب الأهلية اللبنانية عام ١٩٧٥، وأفضت إليها، إنما ظهرت: «في ظل ميزان القوى الطائفي اللبناني الجديد، الذي جاءت به المنظمات الفلسطينية وحرب تشرين، عادت البسيكولوجيا التاريخية للموارنة إلى توترها التقليدي. هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فإن الشارع الإسلامي، السُنّي بخاصة، الذي يملأه شعور واضح بالغبن منذ الاستقلال، تحرك في محاولة لإرساء صيغة جديدة، صيغة «عدالة طائفية»، أو مشاركة طوائفية، تضعه على قدم المساواة مع الشارع الماروني. في هذا المناخ أصبحت الحرب المواجهة شبه حتمية. . الوعي الذي أوصل الشعب اللبناني إلى هذه الحرب القذرة هو عينه الوعي الذي «قاد» و«نظم» هذه الحرب و«خطط» معاركها و«عبأ» قواها»[٣٥]. ثم يقول: «وإلى أن تستطيع الإينتيليجنسيا الإسلامية. . اتخاذ قرارها التاريخي بعقلنة، وبالنتيجة علمنة المجتمع اللبناني، ستبقى الطوائف بتناقضاتها، بوعيها التقليدي القاصر، بتوازناتها الهشة القلقة، المرتكز المهزوز للكيان اللبناني، المُقسَّم بالقوة أو الكمون، وإن لم يكن بالفعل. والواقع أن تحديث وعي النخبة الإسلامية يشكل خطوة مزدوجة في طريق حل مسألة الطوائف: من جهة أن تجاوزها الأيديولوجية التقليدية يهيئ لبناء قاعدة علمانية مشتركة، تشكل مصهرًا قوميًا للمسلمين والمسيحيين، وبهذا تتجاوز التناقض بين وسائلها التقليدية الطائفية وبين أهدافها القومية العصرية. ومن جهة أخرى، فإن امتلاك النخبة الإسلامية ناصية أيديولوجية عصرية، سيمنح الجماعات الإسلامية لا النضج السياسي والثقافي فحسب، بل أيضًا سيمنحها القوة المادية التي تكفل توحيد وصهر الأقليات في البنيان

---

(٣٤) المصدر نفسه، ص ١٧٦.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ١٨٠.

القومي المندمج المتلاحم العلماني الحديث، وتقضي نهائيًا على هذا التقسيم الكامن»[٣٦].

أما الليبراليون السوريون، الذين كاد ذكرهم ينطفئ، فلم يروا في ما يجري في لبنان، إلا تكرارًا أكثر مأساوية، لما جرى في بلدهم سابقًا من عسكرة الحياة السياسية، وانطفاء السياسة كمشاركة حرة في الشأن العام، وكادت النخب الليبرالية السورية يختفي صوتها بعد الضربات التي وجِّهت إليها من قبل النظام السوري، وغابت زعامتها الرمزية وتأثيرها الشخصي المديني العارم، حيث عملت السلطة على ضرب قاعدتها الاجتماعية الصلبة ومرتكزاتها الاقتصادية والاجتماعية، وبضربها الطبقة الوسطى ورجال الصناعة والأعمال. لذا خشي ما تبقى من رموزها من سياسيين ورجال مال وأعمال، أن يعمل النظام السوري على نقل تجربته العنيفة في إدارة الدولة عبر أجهزتها الأمنية إلى لبنان، ولا سيما أن الكثير من رجال الأعمال السوريين نقلوا أعمالهم إلى بيروت. وقد فضّل بعضهم، أمثال خالد العظم، أن يدفن في لبنان على أن يُدفن في بلده، اعترافًا منه بالجميل للبلد الذي رقد فيه حتى نهاية العمر، في زمن خفت فيه صوت الحرية والقيم الديمقراطية في بلده. وبقي يلازمه دائمًا ذلك الحنين الغامر إلى المرحلة الليبرالية في تاريخ سورية السياسي، وشاركه في ذلك الحنين الكثير من اللبنانيين. كتب جوزيف أبو خليل، مُتذكرًا تلك الأيام: «أن جيلًا كاملًا من اللبنانيين «جيل الحرب» كما نُسمِّيه، لا يعرف سورية إلا من خلال أجهزة الدعاية السياسية وسلوك العسكر السوري المُنتَشِر في لبنان منذ عام ١٩٧٦. والكلام نفسه تقريبًا ينطبق على الجيل المماثل من السوريين. لم تكن هكذا العلاقة، من قبل، بين أبناء البلدين.

كان السوريون يفدون بالآلاف إلى لبنان، إما كسواح ومصطافين، وإما كرجال أعمال، وإما عمالةٍ وأجراء. وأذكر أن من أطيب النزهات عندنا نحن اللبنانيون كانت النزهة إلى الشام، أو إلى حلب وحمص وحماة، أو إلى صيدنايا كمحجَّة للمسيحيين. وكان معرض دمشق الدولي مُلتقى ولا أحلى

(٣٦) المصدر نفسه، ص ١٨٤.

بين اللبنانيين والسوريين من صناع وتجار وفنانين خصوصًا ومتفرجين؛ فأين نحن من تلك الأيام السعيدة؟!

صحيح أن الاتصالات بين الحكام والسياسيين تضاعفت منذ أصبحت دمشق محجة، بفعل التدخل السوري الواسع والمباشر في الأزمة اللبنانية. ومن الأحزاب اللبنانية من اتخذ من دمشق مقرًّا له تقريبًا، أو مستقرًا، اختصارًا لوسائل الاتصال السياسي وتوثيقًا له! وهناك أيضًا صداقات و«علاقات مميزة» عديدة بين أهل الحكم والسياسة في البلدين تقابلها طبعًا عداوات كثيرة. ولأفراد الجيش السوري العامل في لبنان وضباطه، وضباط «جهاز الأمن والاستطلاع» السوري بخاصة، علاقات ولا أوثق مع العديد من أهل السياسة في بلدنا، لم تكن من قبل أبدًا، ولا كانت، في هذا الاتساع والشمول. حتى ليصح القول إن العلاقة بين البلدين على مستوى القمة هي أكثر مُميَّزة، بل فاقت الحد اللازم والمطلوب والمعبِّر عن ثنائيتها، بل عن ثنائية أي علاقة. ليست هذه، طبعًا، العلاقة المُميزة التي يجب أن تقوم بين «البلدين التوأمين»، والتي يجب ألا تتأثر بأمزجة الأشخاص والظروف الطارئة أو المتغيرات الإقليمية والدولية»[٣٧].

تغيرت صورة سورية التاريخية، سورية الليبرالية المنفتحة على الذات والعالم، سورية الصحافة الحرة والنقاش الثري، وجدل السياسة والتنوع الثقافي، والأحزاب المتنافسة تحت قبة البرلمان، البرلمان الذي كان له في الذاكرة السورية مساحة للغنى واختزان التغير، والقامات الكبيرة والزعامات التي كان لها جمهورها وحضورها الثري. وغاب معهم جدالات مقهى البرازيل والهافانا والكمال. غاب كل ذلك لتحل محله صورة أخرى لرجال يرتدون الكاكي، بوجوههم العابسة المُتجهمة، ولوجه مذيع يتلو تعليقًا واحدًا خشنًا تصدح به الإذاعة، وتعيد تكراره الصحف والمجلات في اليوم التالي؛ فمنذ أكثر من أربعين عامًا ـ كما يقول أحد الشهود اللبنانيين ـ «غابت سورية الحقيقية، سورية الناس البشر، عبق التراث، وحاضر الشرق، قلب العروبة النابض، تظاهرات الشوارع، قوافل التجار، أفراح الأعراس،

(٣٧) أبو خليل، لبنان وسورية: مشقة الأخوة، ص ١١٩ ـ ١٢٠.

أنموذج العيش المشترك والتفاعل بين الأديان والمذاهب والتيارات... وحل محلها في أذهان اللبنانيين وعقولهم: سورية الاستخبارات والاغتيالات والتعديات والتدخلات السياسية وغير السياسية، في تفاصيل الحياة اللبنانية: الخاصة والعامة، وأصبح الكلام «على» سورية و«حول» سورية «همسًا» في صالونات الطبقة السياسية، أو «نكتًا» شعبية ساهمت وتساهم في تأجيج نار العنصرية التي لا ينجو منها شعب من الشعوب. فكيف إذا ابتلي، هو وجاره الشقيق، بالوبال الاقتصادي وبالانهيار السياسي وبالانحطاط الأخلاقي للطبقة السياسية ـ الأمنية ـ العسكرية الحاكمة؟»[٣٨].

اصطبغت العلاقة بين البلدين، في عهد الأسد الأب، بمعاني الإلحاق والممارسات العنيفة، امتدت خلالها ممارسات النظام في الداخل السوري لتشمل المجال اللبناني، وقد تطلّب ذلك من الجانب اللبناني الاستزلام والتبعية؛ فغدت تلك العلاقة بطابعها التسلطي، تتغذى باستمرار بمفهوم هيمنة «الشقيقة الكبرى» على الشقيقة الصغرى في ظل استكمال إمساك الأجهزة الأمنية السورية بالوضع اللبناني. يدعم ذلك اعتقاد راسخ للنظام بأن حضوره الكبير خارج الحدود السورية، سيكون عامل استقرار لتسلطه بالداخل؛ فالمظهر الإمبراطوري ضروري لترسيخ هيبته في الداخل والخارج؛ فتحوَّل لبنان، من جراء ذلك، إلى مجرد ساحة لاستعراض قوته في المجال الإقليمي، وعمل «الحضور الطاغي خلف الحدود على تنحية، وتأجيل كل ما يدور داخل الحدود، وضمن تشكيلاتها الاجتماعية. وعادلت الهيمنة (في الخارج) الاستمرار في الوجود، وترددت مقولة «الإمساك بالأوراق»، كتعبير عن قوة النظام وسطوة حضوره.. فوقع أسير هذه النظرة.. فما زالت «سورية» تتصرف حياله (حيال لبنان) بصفته ملعبًا خلفيًا لقراراتها، وميدانًا إضافيًا لمناوراتها.. لكن تمخُّض العلاقة المشتركة عن مفهوم «الساحة»... يشد الخناق على محاولة التأسيس لمسار آخر، يحمل بذور الانفتاح، و«الإيجابية المستدامة»...[٣٩].

---

(٣٨) سعود المولى، «استقرار لبنان مرهون بإعادة تموضع الحكم السوري عربيًا ودوليًا،» دار الحياة، ٢٦/٨/٢٠١١.

(٣٩) أحمد جابر، « لبنان وسوريا.. الدائرة المغلقة للعلاقات الأهلية،» السفير، ٢٧/ ١٠/ ٢٠١١.

فالعامل الرئيسي الذي وقف وراء دخول النظام السوري عسكريًا مباشرة، هي مصلحة النظام وتوسيع دائرة نفوذه، أما العوامل الأخرى فتبقى ثانوية قياسًا إلى هذا العامل الحاسم، ثم مع استمرار سيطرته على لبنان بدأت تتبلور استراتيجية صلبة، هدفها الاستيعاب والهضم التدريجي للشقيق الأصغر تحت يافطة: شعب واحد في دولتين. يذكر جنبلاط أنه قال للأسد، إثر دخول جيوش الأخير إلى لبنان، «لقد نصحت الرئيس الأسد بصراحة بالغة، وقلت له: «أناشدكم أن تسحبوا القوات التي أدخلتموها إلى لبنان، وتابعوا ما شئتم تدخلكم السياسي ووساطتكم ودوركم التحكيمي؛ فأنتم على وشك أن تنجحوا، لا بل إن المرء يستطيع أن يقول إنكم نجحتم فعلًا. . . إن الفريقين كليهما يريدان السلام الآن وهما على وشك الاتفاق عليه. وبذا سيصبح تحكيمكم السياسي أوفر ضمانة في النجاح»»، ثم تابع نصيحته للأسد قائلًا: «إني لا أنصحكم بالوسائل العسكرية، نحن نريد أن نكون مستقلين. نحن لا نريد أن نكون دولة ذنبًا. ولا نريد الاتحاد على النحو الذي يبشر به ممثلو حزبكم البعث في بيروت»، ثم يوضح فكرته بالقول: «ولا تظنوا أننا أخصام الوحدة العربية، بل على العكس. فنحن الحزب الوحيد الذي قدم برنامجًا اتحاديًا ودستورًا فدراليًا عقلانيًا إلى مختلف رؤساء الدول العربية. لكنه اتحاد في الحرية». ثم قال للأسد بصراحة: «نحن لا رغبة لدينا في السجن السوري الكبير. عندما تسلكون سبل الديمقراطية السياسية في سورية، وحين تقيمون ديمقراطية حقيقية على الغرار الغربي، فإننا سنكون أول من يطالب بجعل لبنان جزءًا من الاتحاد السوري ـ اللبناني»[٤٠].

تقابل الرجلان، الرئيس السوري حافظ الأسد، وكمال جنبلاط، زعيم الحركة الوطنية اللبنانية: لم يقدِّم الأول نظريات وتصورات عن علاقة بلاده بلبنان، بل شرع في ممارسة سياسة عملية توحي بالتحفُّز نحو إلحاق لبنان بسورية ببطء، لكن بتصميم، عن طريق الأجهزة الأمنية، وتصدير نظامه السياسي ـ الأمني إلى لبنان. لهذا بدت له مشاريع جنبلاط الوحدوية خارج السياق، خيالية ومخادعة، لا تستحق الوقوف عندها، بينما قدّم الزعيم اللبناني، تصورًا ديمقراطيًا لعلاقة البلدين، يمكِّن بلديهما من التقدم فيه نحو

(٤٠) كمال جنبلاط، هذه وصيتي ([د. م.]: مؤسسة الوطن العربي، [د. ت.])، ص ٣٠ ـ ٣١.

الوحدة عبر الديمقراطية وبحسب اشتراطاتها. غير أن جنبلاط أدرك أن الأسد يريد من «المغامرة» اللبنانية أن تكون سندًا لاستقرار النظام ولتدعيم قوته ورسوخه، وتعويضًا - على الأقل - عن الفشل الذريع في حماية الجولان عندما جدَّ الجدُّ في حزيران/يونيو ١٩٦٧، فعلّق على إدراكه هذا بأن كتب شهادته بحق حاكمي سورية، فقال: «لو كان لديهم - قبل هذه الأيام - أي في عام ١٩٦٧، شيء من الروح الثورية، لحولوا الجولان إلى فردان عربية مدوية بأصداء أسطورية تاريخية، بدلًا من أن تنتهي بالانسحاب من التحصينات التي كان بوسعها أن تصمد شهورًا، انسحابًا يوشك أن يكون بغير قتال.. إن الحماية الحقيقية للنظام «التقدمي في سورية». تكمن في مثل هذا التحدي التاريخي. كان من شأن الشعب كله أن يلتف حول هذا النظام بحماس، لكن هذه الروح أخلفت الموعد مع التاريخ»[٤١].

غير أن تلك التصورات المغامرة لم تكن في برنامج نظام الأسد «القومي التقدمي»، فلقد تواقت غياب عبد الناصر مع وصول الأنظمة «القومية التقدمية» إلى طريق مسدودة، استنفدت فيه طاقاتها كلها في بناء أجهزة مهمتها ضبط حركة المجتمع وتشييد نظام تسلطي شمولي تقيد فيه المجتمع والفكر والسياسة؛ فقادت مجتمعاتها إلى حال من الركود والاسترقاق، تحول معها هدف الوحدة عند «النظم التقدمية» تلك إلى شعار للمزايدة الفارغة، تغطي عجزها الفاضح عن إنجاز أي عمل وحدوي، سوى ذاك القائم على الإلحاق القسري المخابراتي، وتجلى ذلك على نحو دموي في إدارة سلطة البعث العراقي لعلاقتها بالجارة الكويت! وأيضًا، في الأساليب الأمنية التي هيمنت على إدارة السلطة السورية في علاقتها مع لبنان. يشير كل ذلك إلى فشل «الحقبة التقدمية» وانطفائها من التاريخ العربي، ومعها أسلوبها في بناء الوحدة بالطريقة الانصهارية على أكتاف «الطلائع الثورية الانقلابية»، من دون اكتراث بآليات العمل الديمقراطي المؤسسي! فعلى الصورة نفسها التي بنت فيها علاقتها بالمجتمع السوري القائمة على المصادرة والإلحاق والانصهار في بوتقة شبكتها «الأمنية»، اتجهت السلطة السورية لترتيب علاقتها مع البلد الجار

---

(٤١) المصدر نفسه، ص ٢٩.

لبنان بالطريقة نفسها، ناهيك عما جربته مع منظمة التحرير والأردن!

دأب النظام السوري على قيامه بالعمل على التوازنات الطائفية والسياسية اللبنانية واستخدمها لتعزيز هيمنته على لبنان، كما عمل على هندسة هذه التوازنات بطريقة تدفع جميع الأطراف لاستجرار تدخله، وتُشعر الجميع بالحاجة إلى دوره لاستدراك ما هو أعظم! كما حاول أن يستثمر دوره في الحياة السياسية اللبنانية لتعزيز موقعه الإقليمي، ولتقوية موقعه التفاوضي في التسوية مع إسرائيل، ولمنع لبنان من الدخول منفردًا إلى التسوية.

غيَّر الغزو الإسرائيلي، عام ١٩٨٢، من المعادلات الداخلية اللبنانية، بحذف منظمة التحرير من هذه المعادلة، لم يأسف النظام على هذه المسألة، ولم تكن هذه القضية موضع اهتمامه الاستراتيجي بعد أن عجز عن الهيمنة على منظمة التحرير وعلى رئيسها ياسر عرفات، وتحويلها إلى أداة بيده. بل انشغل في محاولات دائبة للإجهاز على ما تبقى منها ومن تأثيراتها العملانية والسياسية. وبالمقابل لم تستكمل «الجبهة اللبنانية» ارتياحها بما أصاب منظمة التحرير الفلسطينية من ضرر، فقد سارع النظام السوري إلى ملء الفراغ الذي تركه خروج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت ثم طرابلس، وذلك برعاية ميليشيا بديلة مضمونة الولاء له، وذلك برعاية انشقاق داخل فتح «فتح الانتفاضة»، ودعم ميليشيا قديمة موالية «جبهة جبريل»، وإحداث ميليشيا جديدة حركة «أمل»، وفي ما بعد وضع المداميك القوية لبناء صرح ميليشيا «حزب الله» بالتشارك مع إيران. وفتح ذلك الطريق أمام نوع من المشاركة مع إيران في توجيه الأحداث في لبنان، تجلى ذلك عندما سمحت السلطة السورية لميليشيا حزب الله التابعة لإيران، في حومة الحرب الإيرانية ـ العراقية، باحتجاز أميركيين وممارسة «مساومات سياسية مثمرة مثل قضية مبيعات الأسلحة الأميركية لإيران (إيران غيت)»؛ وفي المقابل كانت «الجبهة اللبنانية» تتفكك وتتفكك معها ميليشياتها؛ فشعر النظام السوري بالارتياح أمام تمزق القوى الكبرى الوازنة في لبنان، فهو لم يتوقف عن تشجيع التمزقات داخل الاجتماع السياسي اللبناني، وعن محاولاته احتواء الجميع تحت هيمنته، مستغلًا الوضع الإقليمي، لذا «تخلى حافظ أسد عن مشروع الحل السوري بواسطة «استخدام» السلطات الدستورية، ودفع نحو اتفاق، في ٢٨ كانون

الأول/ديسمبر عام ١٩٨٥، بين ميلشيات لبنانية ثلاث «مروَّضة» من قِبله: أمل، الحزب التقدمي الاشتراكي (وليد جنبلاط)، وفصيل منشق عن «القوات اللبنانية» جماعة الياس حبيقة. لكن تبين أن شعور النظام بالسيطرة كان وهمًا؛ فقد أخفق هذا الاتفاق لأنه تحايل على الكتل الاجتماعية الكبرى المكونة للاجتماع اللبناني واستبعدها، على الرغم من الوضع الإقليمي المواتي له: استبعاد مصر رسميًا، واستمرار الحرب العراقية ـ الإيرانية، حيث كان من نتائجها تضاؤل دور العراق والسعودية، ثم تبدل الوضع الإقليمي نسبيًا بخروج العراق شبه منتصر على إيران عام ١٩٨٩، وأُعيد معها دمج مصر في الجامعة العربية، وانطلاق الانتفاضة الفلسطينية وتطبيع علاقة منظمة التحرير الفلسطينية مع مصر وخروجها نهائيًا من تهديد النظام السوري بالهيمنة والأسر. وهو حدث سمح، مع تطورات أخرى، للوصول إلى «اتفاق الطائف»، أو وثيقة الوفاق الوطني، الذي بدوره سمح بتأسيس عقد سياسي جديد بديل من ميثاق ١٩٤٣، وتطويرًا له، غير أن مغامرة قيادة العراق في غزو الكويت وما أحدثه ذلك من ضرب العراق وإضعاف العرب عمومًا لم تسمحان للبنانيين بتطبيق قواعد ذلك الاتفاق، وسهل ذلك على النظام السوري المماطلة في تطبيقه، وليؤدي مجددًا دوره في التوازنات الإقليمية، ولا سيما بعد انخراطه بالتحالف الدولي تحت قيادة الولايات المتحدة الأميركية لطرد العراقيين من الكويت، فانفتحت الطريق لديه للهيمنة على بيروت كلها وطرد الجنرال المغامر (ميشال عون) من قصر بعبدا، وبالتالي وضع ملف الطائف جانبًا.

بقيت المشكلات التي طرحها الوجود السوري في لبنان في مرمى نظر النخب السياسية السورية؛ ففي حين وقفت أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية خلف الموقف الرسمي السوري، باعتبار أن التدخل العسكري السوري ذاك، مهمة وطنية هدفها إنقاذ الوحدة الوطنية اللبنانية، والحفاظ على الكيان اللبناني، ودعم المقاومة الفلسطينية، ودعم الموقف التفاوضي اللبناني والفلسطيني، في إطار تسوية شاملة مع العدو، على قاعدة النضال المشترك؛ فإن الجماعات المعارضة القومية واليسارية، اتخذت اتجاهًا آخر معارضًا، فقد عبرت هذه القوى عن نفسها في نهاية عام ١٩٧٩، تحت لافتة «التجمع الوطني الديمقراطي». وجمعت بين حزب «الاتحاد الاشتراكي» (جمال الأتاسي)، والحزب الشيوعي (المكتب سياسي)، وحزب العمال

الثوري، وحركة الاشتراكيين العرب، والبعث الديمقراطي، حين التقت خطوطها السياسية بعد عام ١٩٧٦، وتوصلت إلى تصور مشترك، أعلنت عنه عام ١٩٨٠م، يقوم على اعتماد أسس النظام الديمقراطي البرلماني في بلدهم، فقد أعربت هذه القوى عن عدم رضاها عن طريقة تعاطي السلطات السورية في الشأن اللبناني، حتى بعد انتقالها إلى التحالف مع منظمة التحرير والقوى الوطنية اللبنانية، واصطدامها بما سُمي الجبهة اللبنانية، بعد زيارة السادات إلى القدس عام ١٩٧٧ التي مهدت إلى كامب ديفيد، وخروج مصر من الصراع العربي ـ الإسرائيلي»[٤٢].

إذ لاحظت تلك القوى، أن النظام يمنع أي نشاط عسكري، من الحدود السورية، ضد إسرائيل، ويدفع بالمنظمات الفلسطينية الموالية له بشكل خاص، وللمنظمات الأخرى بشكل عام لتنشط في لبنان، إلى درجة صارت هذه المنظمات سلطة فاعلة موازية للسلطة الشرعية. ثم في فترة لاحقة، وبعد غياب عبد الناصر، وانحسار نفوذ مصر في لبنان وفلسطين، حاولت السلطات السورية بدأب، توظيف منظمة التحرير والقوى والفلسطينية الأخرى في وجه السلطة، واستخدمت التلاعب بميزان القوى لترويض الطرفين لصالحها، والتمهيد لهيمنتها على «الساحة» اللبنانية، وربما التمهيد لدخولها المباشر إلى لبنان؛ فكان لدخول الجيش السوري إلى لبنان فرصة للسلطة السورية للعمل على ما تعتبره تصحيحًا للعلاقة الثنائية بلبنان التي ترى أنها يجب أن تكون «مُميزة»، لا بمعنى توسيع دائرة التفاهم والترابط في المستويات المختلفة بين البلدين بطريقة قائمة على الندية والتكامل والأخوّة الحقيقية فحسب، بل بمعنى التبعية والإلحاق، ونقل نموذج النظام الأمني السوري بشبكة أجهزته المختلفة التي تحيط بالجسم الاجتماعي السوري، إلى لبنان، بدلًا من البحث عن الاقتداء بالحياة الديمقراطية الحرة في لبنان لنقلها إلى سورية، كي يحدث نوع من التماثل الجميل بين البلدين على قاعدة تماثل النظام الديمقراطي، فيساعد ذلك على التفاهم والتلاقي؛ فالدور السوري في لبنان اتخذ طابع الهيمنة والتحكم في

---

(٤٢) شهادة محمد فايز الفواز، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي، المكتب السياسي، خريف ٢٠١١.

تفاصيل الحياة السياسية اللبنانية، وساعد بالنتيجة على تشويه الحياة السياسية الديمقراطية فيها، وأثر سلبًا في التعايش الاجتماعي والعيش المشترك.

كما لاحظت تلك القوى المعارضة أن السلطات السورية عملت على التوازنات الاجتماعية والطائفية لتستديم التطلُّب على بقائها من جهة، واعتمادها على الحلول الأمنية، التي من شأنها أن تُعيد تدوير الأزمة اللبنانية بدلًا من أن تقود إلى حلها جذريًا، على أساس التعايش والمشاركة والحفاظ على النظام الديمقراطي، ومن ثم فإن تفعيل دور أجهزتها القمعية المختلفة داخل الجسم اللبناني، واعتمادها على إحداث توازنات طائفية موقتة تسمح لها بالإمساك بأطرافها، قاد وسيقود إلى تشويه الحياة السياسية اللبنانية. إضافة إلى ما أصاب الحياة الديمقراطية من ضمور وضرر، من جراء هذا النهج برمته، الذي أدى بدوره إلى إعاقة الاقتراب من المخرَج السياسي السليم، وذلك عن طريق توافق جميع الأطراف على قاعدة الاحترام المتبادل، واعتماد خططٍ استراتيجية للوصول إلى تسوية تاريخية، على أساس من التوازنات الدائمة، تلقى رضا الجميع، وتوفر الأمن للجميع.

عملت هذه القوى المنظومة في «التجمع الوطني الديمقراطي»، وفي ضوء مرجعيتها النقدية للتجربة الناصرية، ولتجارب الأنظمة التقدمية العربية، وما تكشفت عنه أزمة الأنظمة الشيوعية بدلالة أحداث بولونيا، عملت على استرجاع أهمية المسألة الديمقراطية، ووضعتها في سلم أولوياتها على الرغم من الشوائب المتبقية في وعيها الجديد، ولقد خلصت من خلال ذلك، في بداية الثمانينيات إلى قراءة جديدة للحرب اللبنانية، حيث رأت أن من أهداف تلك الحرب الرئيسية ضرب نظام لبنان الديمقراطي، «فعلى الرغم من العديد من المآخذ، فقد كان (هذا النظام الديمقراطي) أفضل حالًا من كل الإمبراطوريات العربية، وكان عليه بسبب ذلك أن يدفع الثمن غاليًا، فالشكل اللبناني للديمقراطية أخاف الحكام العرب من أن تمتد جرثومته إلى أقطارهم وشعوبهم، وكان هذا أحد الأسباب التي دعتهم إلى أن يسوقوه ويسوقوا معه المقاومة الفلسطينية إلى محنة تدمير الذات»[٤٣]. وبالمقابل فإن

(٤٣) رسالة داخلية صادرة عن التجمع الوطني الديمقراطي، ١٩٨٢.

«التنظيم الشعبي الناصري» ظل متمسكًا بمنظورات «النظام التقدمي»، فعلى الرغم من موقفه النقدي عام ١٩٨١، من السلطة السورية، ظل متمسكًا بوجود القوات السورية في لبنان، طالما أنها يمكن أن توفر الدعم للمقاومة، «ومطلوب (وجودها) في ظل الأوضاع الراهنة، وذلك لتكون مساندًا حقيقيًا لقوى المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية، في مواجهة المخطط الصهيوني»(٤٤).

واجهت الحياة السياسية السورية حالة من الانطفاء، في ظل محنة الثمانينيات، سيطر فيها المنطق الأمني، على سلوك السلطة تجاه المجتمع في أجواء مواجهة الإرهاب الإخواني، لم يسلم من هذا العنف السلطوي القوى الديمقراطية واليسارية، بمن فيها «التجمع الوطني الديمقراطي»، والتنظيم الشعبي الناصري، وحزب العمل الشيوعي، وكل التعبيرات النقدية والمعارِضة للسلطة. وعلى الرغم مما فرضه هذا الوضع من تضييق على مجالات التعبير، وزيادة تكلفته، فإن النخب السياسية السورية لم تكفّ عن إبداء وجهة نظرها تجاه ما يجري في الساحة اللبنانية، وقد عبّرت عن ارتياحها لعودة دورة الحياة الطبيعية، في لبنان، بعد مؤتمر الطائف، عن طريق استرجاع لبنان لعافيته ولحياته الديمقراطية، ولتعايشه الاجتماعي السياسي عبر إحياء مؤسساته السياسية الشرعية، على الرغم مما يشوب كل ذلك من نواقص، ولا سيما في بقاء الحضور السوري الكثيف في الشأن اللبناني. ولم تعد تشكك هذه القوى، لا في خطابها السياسي، أو لاشعورها، في شرعية الكيان اللبناني، بل تنطلق من الاعتراف باستقلال الدولة اللبنانية، بينما امتلأ خطاب السلطة بالإشارات المتناقضة حول شرعية هذا الكيان.

ورأت المعارضة السورية الديمقراطية، ومعها الشعب السوري، بمرارة، إصرار السلطة الدائم، باستثمار وجودها في لبنان، على الهيمنة الشاملة على الحياة السياسية اللبنانية، وربط لبنان «أمنيًا» من خلال أجهزتها الأمنية الضاربة بالجسم الأمني في سورية وبطريقتها بالعمل؛

---

(٤٤) الراية الناصرية، العدد ٦٤ (حزيران/ يونيو ١٩٨١).

فبدلًا من أن تستعير، من لبنان، حياة الحريات العامة وبناء المؤسسات الديمقراطية، نقلت إلى لبنان «طبائع الاستبداد»، في الوقت الذي كان يسعى فيه لإضعاف وزن الدولة اللبنانية في معادلة العلاقة معها وجعلتها ملحقة بها تمامًا، وموظفة لخدمة موقعها الإقليمي، كما أنها سعت دائمًا لضرب منظمة التحرير الفلسطينية، أو على الأقل إزاحة قيادة عرفات لها، وكان أكثر ما يثير امتعاضها شعار عرفات الشهير: «القرار الفلسطيني المستقل»؛ فقد رأى الرئيس الأسد في هذا الشعار تجسيدًا عمليًا لرفض عرفات التبعية له. وقد سجَّل المثقف النقدي والمعارضة الديمقراطية والرأي العام السوري، أن سياسة السلطة السورية، عملت على محورين منذ دخولها إلى لبنان، اتجه المحور **الأول**، نحو إحكام السيطرة على الدولة اللبنانية، مستخدمة ذراع الأجهزة الاستخباراتية الشديدة الولاء، وعملت في المحور **الثاني**، على ترويض منظمة التحرير الفلسطينية وإلحاقها بها؛ فاستخدمت الطرائق ذاتها التي اعتادت استعمالها في الداخل السوري، للهدف نفسه، وهو ترويض المجتمع والدولة في لبنان، وبالتبعية ترويض منظمة التحرير الفلسطينية.

استمرت المعارضة السورية والمثقف النقدي السوري في إظهار شجبهما ومعارضتهما لهذه الصورة التي انبنت عليها علاقة السلطة السورية بلبنان، وانعكس ذلك في الكثير من أدبيات المثقفين السوريين النقديين. الذين أشاروا في أدبياتهم إلى أن الرئيس الأسد عمل بإصرار على تصفية ياسر عرفات حتى اللحظات الأخيرة من حياته؛ فبعد عام من اجتياح إسرائيل للبنان، شرع الرئيس الأسد بتنفيذ خطته لاحتواء م. ت. ف. وتصفية ياسر عرفات؛ ففي ٢٤/٦/١٩٨٣، أصدرت السلطات السورية قرارًا بإبعاد ياسر عرفات وخليل الوزير عن سورية، وجرى تنفيذ القرار في اليوم نفسه. وكان سبق هذا القرار تعرّض رئيس م. ت. ف. لمحاولة اغتيال سقط فيها قتيل وتسعة جرحى. وأعلن حينها السيد عبد الحليم خدام، نائب الرئيس السوري، والمكلف بالملفين اللبناني والفلسطيني، أن عرفات «فقد شرعية قيادة العمل الفلسطيني»، داعيًا إلى ضرورة «إقصائه نهائيًا عن القيادة الفلسطينية». وفي تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٣، حوصر عرفات في طرابلس بعد أن هوجمت قواته في البقاع اللبناني، وجرى قصفها من قبل القوات

السورية، قبل أن يخرج منها عن طريق البحر في ٢٠/ ١٢/ ١٩٨٣[٤٥]؛ ففي الوقت الذي كان المسؤولون السوريون يعملون فيه على «تصفية عرفات نهجًا ورمزًا»، كان إسحاق شامير، رئيس الوزراء الإسرائيلي، يصرح، أن «الاختفاء النهائي لهذه المنظمة (م. ت. ف.) عن المسرح الدولي هو شرط مسبق لتحقيق الاستقرار في المنطقة». وفي هذا السياق، يبدو أن النموذج الذي بنته السلطة السورية للعلاقة مع لبنان، وهو نموذج قائم على الاستيعاب والتمثُّل، فدخول القوات السورية إلى لبنان حمل معه التكوين والعقلية والممارسات السلطوية السورية المعهودة إلى هذا البلد: جهاز الاستخبارات الجوية يشرف على الاستكشاف وينقل عددًا من مسؤولي الأمن مباشرة إلى بيروت سواء من فروعهم في دمشق والمحافظات مثل «غازي كنعان الذي كان مدير سجن تدمر، السيئ الصيت، عندما وقعت فيه مجزرة عام ١٩٨٠». ولم تتورع أجهزة الأمن السورية في لبنان عن ممارسة الأساليب نفسها التي اتبعتها في سورية، وبخاصة بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان. وتم اتباع آليات السيطرة الأمنية والسياسية بما تحمل من عسف وفساد، مع التدخل السافر في القرارات اللبنانية والتعيينات ورسم السياسات والائتمان على السيادة[٤٦].

وقد ردَّد أحد الباحثين السوريين رأيًا واسع الانتشار تناقلته أوساط واسعة من الرأي العام السوري، ومفاده أنه كان للتدخل السوري في لبنان مفاعيل عميقة أكان على العلاقة بين الدولتين والشعبين، أم على الداخل السوري، ولا سيما على النخبة السلطوية في مستوياتها السياسية والأمنية والعسكرية النافذة، وذلك بقوله: «إن لبنان المسلوب المنهوب المسروق أدى دورًا كبيرًا في توطيد طبقة الدولة، وفي تسريع تبلور قاعدتها السياسية، وتوطيد مواقعها داخل سورية. والحقيقة أن لبنان أدى دور المستعمرة بالنسبة إلى المتروبول، فكانت موارده تحت تصرف محتليه من أمراء عساكر النظام، وكانت تجارته ومطاراته ومنافذه البحرية، ومصارفه

---

(٤٥) سمير العادلي، «سياسات الصراع والعزلة في عهد حافظ الأسد،» في: **حقوق الإنسان والديمقراطية في سورية**، إشراف وإعداد فيوليت داغر (باريس: منشورات أوراب، ٢٠٠١)، ص ٢٣٦.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٢٣٦.

ومصانعه ومزارعه وبيوته وسياراته ومطابعه وسلعه، تحت تصرفهم، يفعلون بها ما يريدون، من دون أن يجرؤ أحد على الاعتراض عليهم، أو يفكر بحماية ممتلكاته منهم؛ فأخذوا ينهبون ما تقع عليه أيديهم، وينقلون إلى سورية، حيث كانوا يبيعونه بالأسعار التي تحلو لهم. بهذه الطريقة انتقلت قيم ومجوهرات تبلغ أثمانها عشرات مليارات الدولارات من لبنان إلى الطبقة الحاكمة السورية وزبانيتها.. إذ تعاملت مع لبنان كمزرعة يعمل فيها عبيد لا حقوق لهم»[٤٧].

لقد وصلت السلطة في عهد الأسد الأب، إلى ذروة الشخصنة والمركزية والشمولية، ووصل نموذج الدولة «القومية التقدمية» بقيادة الطليعة (حزب البعث) الممثلة للأمة والمعبر عن مصالحها وحقيقتها الجوهرية، إلى نهايته المنطقية، مؤسسة بذلك علاقة بالشعب مبنية على الاستبداد، وصاغت نظرية مناسبة لتسويغ بناء سلطة الأسد الشمولية، التي جعلت من الرفيق القائد المصدر الوحيد للحقيقة والسلطة، والقائد الملهم لدولة الوحدة القومية المُرتجاة أو المُرتقبة؛ فأصبحت الوحدة العربية قياسًا على هذه النظرية ما هي إلا حصيلة اندماج الأقطار العربية، ناهيك عن لبنان، بالقطر السوري الطليعي، بقيادته القومية المجرِبة، أو على الأقل التحلُّق حولها والقبول بها. وبالتالي صار النموذج الذي تفترضه هذه النظرية عن علاقة سورية بلبنان بأن يكون شبيهًا بعلاقة الفرع بالأصل على الطريقة الصدّامية مع الكويت، أو بتبعية الأخ الأصغر للأخ الأكبر؛ فصورة العلاقة السورية ـ اللبنانية في تصورات السلطة السورية لم تكن أفضل وأكثر رحابة وديمقراطية من علاقة هذه السلطة بالشعب السوري.

---

(٤٧) محمود صادق، حوار حول سوريا ([د. م.: د. ن.]، ١٩٩٣)، ص ٢٠٢.

الفصل العاشر

رهانات.. وخيبات.. وإرادة تغيير

لقد فرض مجيء الأسد الابن، إلى الحكم، تأثيراته على العلاقات السورية ـ اللبنانية، وبدا الأمر متصلًا بمسألتين:

الأولى، خروج القوات الإسرائيلية من لبنان وانتفاء الحاجة المعلنة لاستمرار الوجود العسكري السوري في لبنان، إذا كان الأمر يتعلق ـ كما هو معلن ـ بمقتضيات حماية لبنان.

والثانية، نهوض حركة المطالبة السورية بإجراء إصلاحات سياسية وديمقراطية في سورية، أو ما سمّي بـ «ربيع دمشق». ما سهل على اللبنانيين التحرك للمطالبة بإعادة النظر في العلاقات السورية ـ اللبنانية ووضع إطار جديد لها. حيث شملت التحركات اللبنانية ضد الوجود السوري في لبنان قوى سياسية وهيئات دينية امتد نشاطها على شكل تظاهرات واعتصامات شهدها الشارع اللبناني. وطرح نواب الأمة في لبنان الموضوع للنقاش داخل مجلس النواب، وتم تناوله في الصحافة اللبنانية والعربية. غير أن المشكلة، كما يطرحها معارضو الوجود السوري في لبنان، ليست في موضوع العلاقات السورية ـ اللبنانية فحسب، وإنما في طبيعة الوجود السوري في لبنان، وما يفرضه هذا الوجود على المستوى الداخلي والخارجي. وهم يرون أن استمرار الوجود السوري في لبنان بشكله المعروف، يمثل انتقاصًا من سيادة لبنان وقراره الوطني، حيث صار لبنان تابعًا يدور في فلك السياسة السورية. ويعيب المعارضون على النظام السوري تدخلاته في الشأن اللبناني في المجالات كافة، وبخاصة عبر الأجهزة الأمنية. كما أن سورية تكرس هيمنتها الاقتصادية على لبنان، ولا سيما من خلال إغراق السوق اللبنانية بالبضائع وبالأيدي العاملة السورية. ما يزيد من تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبنانيين. لقد زاوج النظام السوري الجديد في الرد على تلك التحركات بين إعلان رفضه الخضوع للضغوطات التي تتضمنها التحركات، والاستجابة للمطالب؛

فجاءت انسحابات القوات السورية من بيروت، وتخفيضات حجم القوات السورية العاملة في لبنان إلى نحو ٢٥ ألف جندي. لكن الواقع يعكس تردد السياسة السورية في لبنان بين البقاء على ما كانت عليه من أسس ومنطلقات جعلت من سورية صاحبة اليد الطولى في الشأن اللبناني، وبين صياغة منطلقات جديدة لعلاقات سورية ـ لبنانية تتجاوز الماضي بمعطياته وظروفه، وتؤسس لعلاقات ندية ومميزة لمصلحة الشعبين والبلدين، اللذين يجمعهما الترابط الجغرافي والسياسي والاجتماعي والتاريخي الذي لا يمكن القطيعة معه أو تجاوزه[1].

وكان قد انتعش التفاؤل في سورية ولبنان على السواء مع بداية عهد الأسد الابن بتصحيح العلاقة بين البلدين، بعد أن أعلن بشار الأسد في خطابه الافتتاحي، في ١٧ تموز/يوليو ٢٠٠٠، عن نواقص تشوب علاقة البلدين، وأنه يطمح أن يحوّل تلك العلاقة إلى نموذج يحتذى، وأن المسائل الخلافية يجب أن يعود حلها إلى المؤسسات السياسية الرسمية فحسب، وهو ما يشير ضمنًا، في جملة ما يشير، أو ما فُهم حينها، إلى إزاحة وصاية الأجهزة عن هذه العلاقة، ووقف تدخلاتها في الحياة اليومية للبنانيين.

وتجدد اهتمام النخب السورية بالشأن اللبناني مع الانتعاش النسبي للحياة السياسية والثقافية السورية، يوجهها إدراك متزايد بتعاظم ترابط المسألة الديمقراطية في كلا البلدين، ومدى الفائدة التي يجنيها البلدان في حال تماثلت حياتهما السياسية على قاعدة انتعاش النظام الديمقراطي البرلماني اللبناني، واستعادة آلياته في سورية مجددًا، وإن بالإمكان الجمع جنبًا إلى جنب، ما بين إقامة أوثق العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية بينهما، من جهة، وبين الحفاظ على استقلال كلا البلدين والدولتين، وتعزيز مكانتهما، ولا سيما في ضوء ما هو مطروح في الساحة العربية من قيام مناطق التجارة الحرة، على طريق السوق العربية المشتركة من جهة

---

(١) عمر ديب عبد الحميد وسمير العادلي، «سياسة سورية الخارجية،» في: **حقوق الإنسان والديمقراطية في سورية**، إشراف وإعداد فيوليت داغر (باريس: منشورات أوراب، ٢٠٠١)، ص ٢٢٨ ـ ٢٢٩.

أخرى. لكن آمال السوريين في الإصلاح الداخلي، وفي تصحيح العلاقة مع لبنان على قاعدة الاستقلال والاحترام المتبادل، ما لبثت أن تبددت. إذ تم الإجهاز على الانتعاش الثقافي ـ السياسي الذي ترافق وظاهرة «المنتديات» في المدن السورية تحت شعار «إحياء المجتمع المدني»، وانتهى أبرز قادة هذا الحراك، وفي مقدمهم النائب رياض سيف وعارف دليلة وغيرهما، إلى المعتقل مع العديد من الشخصيات السياسية مثل رياض الترك. واستعادت دورة الدولة الأمنية الأوامرية آلية عملها، وولجت سورية، من جديد، في حالة ركود شامل هيمنت عليها الضوابط الأمنية والفساد من دون رقيب. وبقي «المنطق» الأمني سائدًا في ما يخص إدارة العلاقة مع لبنان، واستمرت جهود الأجهزة في تطويع الحياة السياسية اللبنانية لآلية اشتغالها المعهودة، ووضعت الجميع تحت المراقبة والعقاب. وكانت المعارضة السورية، ومثقفها النقدي، قد أدركت مدى الارتباط بين ما يجري في سورية من هيمنة التسلط على حياتها وامتداد هذا التسلط إلى الجار اللبناني، وقد تناسب وعيها بضرورة الديمقراطية مع إدراك مماثل لضرورة تحرر لبنان من تسلُّط نظامه التسلطي. وفي ذلك السياق، أشار رياض الترك، المعارض السوري البارز، في نهاية عام ٢٠٠٢، إلى أن من «واجبنا نحن السوريين أن نتعامل اليوم على أساس احترام سيادة لبنان واستقلاله»، وشدد على ضرورة الكف عن التدخل في الشؤون الداخلية اللبنانية، وذلك لأن «الشعب اللبناني سيقدر ذلك، ولن يسمح للطائفيين المتزمتين بتعميق الشرخ بين الشعبين بسبب عجزهم المزمن عن التمييز بين النظام والشعب في سورية... وأن المشترك بين الشعبين هو النضال من أجل الديمقراطية»[٢].

بلغت مظاهر تسلط النظام السوري وهيمنته على لبنان ذروة انفضاحها واستفزازها، في التمديد للرئيس إميل لحود، وهو ما فاقم الأحوال، وغذى مشاعر السخط والتذمر، في مناخ كوني أصبحت فيه الديمقراطية مطلبًا وجوديًا، وفي بلد ما زال يتذوق بقايا الحرية وذكرياتها. لهذا كان من الطبيعي أن تتعالى الأصوات المطالبة بالحرية وبخروج القوات السورية، إثر

---

(٢) محمد علي الأتاسي، حوار مع رياض الترك، ملحق النهار، ٢٢/ ١٢/ ٢٠٠٢.

اغتيال الرئيس رفيق الحريري في ١٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٥، وأن تلقى هذه الدعوة التأييد والتفهم من المثقفين والنخب السياسية السورية، التي رأت في استمرار الوضع الراهن استنزافًا لرصيد الأخوة والجيرة، ولما تبقى من حرية للبنانيين، هي ضرورية للسوريين بقدر ضرورتها للبنانين. وقد عبر المثقفون السوريون عن مشاعرهم تلك، في الصحافة اللبنانية.. نافذتهم شبه الوحيدة إلى العالم.

راقب المثقف السوري النقدي بأسى ومرارة الحال اللبناني تحت وطأة سطوة الأجهزة الأمنية السورية، التي خبر قسوتها جيدًا في بلده، ولمس حجم التدهور والعسف اللذين أصابا الاجتماع السياسي اللبناني بعد أن كان يزهو بالتنوع الحر الخلاق، في ظل الحريات العامة الديمقراطية التي كانت تتميز بها بيروت، كتب الفنان التشكيلي السوري، بشار العيسى، مصورًا بأسى ما آلت إليه الأمور في بيروت بعد سيطرة السلطة السورية عليها: «منذ زمن طويل كانت بيروت تغلي على هدير صامت مثل ضجيج البحر، الأحياء والأزقة والناس العاديين الذين كانوا قد ضاقوا بالاحتلال السوري المتخلف والفظ، نقول السوري لأن الكتلة الشعبية اللبنانية لم تر في الوجود السوري (الجنود، وحواجز التفتيش، فضلًا عن ضباط الأجهزة الأمنية، وتدخلاتهم في كل ما يخص حياة الناس بأدق تفاصيلها، بما في ذلك الشؤون اليومية والفصل في المنازعات الفردية من طلاق وإخلاء للشقق)، غير صورة الاحتلال ومفهومه ومصطلحه». ومن ثم يذكّر بالتضحيات التي دفعها السوريون (سجون ومعتقلات) من أجل الدفاع عن حرية اللبنانيين من عسف سلطاتهم، فيقول: «منذ عام ١٩٧٦، والسجون السورية على عديدها واتساعها ملأى بالوطنيين السوريين المعارضين لسلطة الأسد ونظامه، لأنهم أدانوا احتلاله للبنان، انتفض الشارع السوري وقمعت نخبه، اعتقل الشيوعيون والإخوان المسلمون بالآلاف، فكانت مجزرة سجن تدمر الرهيبة عام ١٩٧٩، وتم تدمير مدينة حماة عام ١٩٨٢ على رؤوس أهلها العزل كخاتمة لمسيرة دموية لسائر المدن السورية التي انتفضت على نظام الأسد الأب، والتي أشعل شرارتها الاجتياح السوري للبنان عام ١٩٧٦». لكنه يعتب على النخب اللبنانية جميعها لأنها لم تلتفت إلى عذابات السوريين «منذ سنة ١٩٧٩ وحتى سنة ٢٠٠٠، لم نسمع كلمة استنكار واحدة للقمع في سورية

ولو خجولة من جهة لبنانية واحدة (من أحزاب ومثقفين) يمينًا ويسارًا، من هم في الموالاة اليوم، أو من يوسمون بـ «المعارضة».. في سنوات جمر المعارضة السورية في السجون والمنافي والحياة السرية، على مدى ثلاثة عقود من السنين احتل الأخوة اللبنانيون (الوطنيون) فنادق شيراتون ومريديان، ومخافر عنجر وقرداحة والأحياء الراقية في دمشق (بيوتات، ودارات مضيئة)، ضاقت دمشق بمشايخ وزعماء الحركة الوطنية اللبنانية وطوائفها على اختلاف مللهم ونحلهم». ويختم بالقول: «إن عملية استكمال استقلال لبنان واستنهاض ربيع بيروت، لا يكون إلا بالبناء على موقف استراتيجي يقوم على المشترك العام لمصلحة الشعبين السوري ـ اللبناني، إذ بغير هذا البناء لا يمكن لرهانات تكتيكية مواجهة سلطة من وزن تلك السورية، ولحجم مصالحها في لبنان ولحجم وتنوع القوى اللبنانية المرتبطة مصلحيًا وعقائديًا مع النظام السوري. ولن يتم ذلك من دون إنجاز نهضة وطنية سورية لا تستطيع المعارضة السورية إنجازها وحدها.. من دون مراجعة نقدية صحيحة وكاملة لا تقوم سياسات صحيحة على أنقاض تلك التي تشوهت في خزان النظام السوري. من دون إعادة تقييم للعلاقة الشعبية اللبنانية ـ السورية، لا يمكن إرساء مداميك علاقة سليمة تشكل رافعة للعمل الوطني السوري، ومن ثم اللبناني، من غير الارتكاز على نهوض الكتلة الشعبية السورية. لن يكون هناك ديمقراطية في سورية، وبالتالي لن تكون هناك ديمقراطية ولا حرية متحررة من استطالات النظام السوري الناخرة في جسد الدولة والمجتمع اللبناني... هذه الإشكالية التاريخية التي ارتاحت لأحجيتها بعض النخب السورية ـ اللبنانية «الوطنية» بين قوسين، فوتت على البلدين ثلاثة عقود من التخلف عن إنجاز مهمة وطنية لم تكن تستقيم وحجم التدمير الذي تم في البلدين لمصلحة سلطة سورية فاسدة وقوى لبنانية مرتبطة بفتات موائد الطغاة على جانبي الحدود بين البلدين، نعم لقد تأخر الجميع، بل تخلفوا طويلًا بالاعتراف أن هناك احتلالًا سوريًا للبنان لأسباب ذات علاقة بالشجاعة السياسية والأخلاقية»[٣].

---

(٣) بشار العيسى، «إشكالية العلاقة اللبنانية السورية والطيران فوق عش الوقواق،» موقع صفحات سورية، ٢٨ نيسان/ أبريل ٢٠٠٨.

وكتب الناشط السياسي ميشيل كيلو، مُعلِّقًا على حملة الاغتيالات التي أصابت المثقفين والسياسيين اللبنانيين، وفي مقدمهم الرئيس الحريري، غامزًا بقناة النظم الاستبدادية التي تفرز بطبيعتها ظاهرة القتل والإقصاء للمخالف والمختلف، فيقول: «تبنت بعض نظم الحزب الواحد، والشخص الواحد، والفكرة الواحدة، القتل السياسي لها، وجعلته شرعيًا بحجج وذرائع متنوعة. رأت في الآخر المطلوب قتله، «شيئًا» لا يجوز أن يكون له وجود في العالم، لأنه يشوش براءته ويقلقه، ويقوض انسجامه. هذه النظم تعتبر القتل السياسي أخلاقيًا.. إنه فعل نبيل ينقذ عصرًا أو جماعة أو أهدافًا أو مثلًا عليا. لكن النُظم إياها، تبنت نمطًا آخر من القتل السياسي، هو قتل المغاير أو المخالف، فردًا كان أو جماعة، بحجة أن العالم يفقد انسجامه وتوازنه الجميل بوجود التنوع والمغايرة، ليؤكد أن القتل السياسي، في الحالتين، يتخطى مقاصد مرتكبيه، خاصة إن بقي القتيل في ذاكرة ما، واندرج في نسق عاطفي أو فكري أو سياسي تحمله جماعة ما.. تُعتبر النتائج التي ترتبت على قتل الشهيد رفيق الحريري خطيرة الدلالة.. حوّلته إلى رمز رفيع القيمة بالنسبة إلى قطاع واسع من اللبنانيين والعرب»[٤].

راقب السوريون بأسى يمتزج بالإعجاب، كيف وحّد المصاب اللبنانيين، وكيف خرجوا من رماد الألم بثورتهم المخملية يُوحدهم الحلم بالحرية، الذي طالما راود مُخيلة السوريين ومثقفيهم، والذين لم تختلف مشاعرهم عن مشاعر الشباب المجتمعين بساحة الشهداء في بيروت، وهم يهتفون للحرية، التي طالما افتقروا إليها في بلدهم سورية، فكان لصرخة الحرية في بيروت صداها الطيب لدى المعارضة السورية والمثقفين السوريين ومن ورائهم الجمهور السوري المغيّب عن السياسة.

وإذا كان المثقفون والنخب السورية المعارضة لم يستطيعوا منع السلطة من تطبيق سياسة الهيمنة، ولم يقدروا على تغيير أداء السلطة تجاه لبنان، فإنهم أظهروا مخالفتهم لها، ونأوا بأنفسهم عنها، فلجأوا إلى

---

(٤) ميشيل كيلو، «في القتل السياسي،» المستقبل، ١٦/ ٢/ ٢٠٠٦.

البيانات والكتابة على صفحات الجرائد اللبنانية للتعبير عن مواقفهم؛ فبمناسبة استشهاد الرئيس الحريري، أصدرت المعارضة بيانًا عبَّرت فيه باسم الشعب السوري عن تضامنها مع الشعب اللبناني، وأظهرت تأييدها لمطالب اللبنانيين، ودعوا السلطة في بلدهم إلى سحب قواتها من لبنان، فأصدرت المعارضة ممثلة بـ «التجمع الوطني الديمقراطي» بيانًا إلى الشعب في ١٥ شباط/ فبراير ٢٠٠٥، جاء فيه: «إن تلك الجرائم ما كان لها أن تنجح لو أن العلاقات اللبنانية ـ السورية صحيحة، وصحِّية، مبنية على أساس الاحترام المتبادل والعلاقة المتكافئة، من دون تدخل في الشؤون الداخلية»، ودعا البيان «إلى الاستجابة لإرادة الشعب اللبناني في الانسحاب من لبنان». وكان «التجمع الوطني الديمقراطي» نفسه، قد أصدر في أوائل شباط/ فبراير، قبل اغتيال الرئيس الحريري، تقويمًا للعلاقة مع لبنان في صحيفته **الموقف الديمقراطي** المحظورة، لخص فيه موقف المثقفين السوريين ونخبهم وممثلي الرأي من استراتيجية النظام السوري في لبنان، جاء فيه: «أن العجز السياسي الذي راكم الأخطاء، وأوصل العلاقات السورية ـ اللبنانية إلى مأزقها الراهن، مضافًا إليه توظيف الإدارة الأميركية لهذا المأزق، لا يمكن التخلص منه عبر الإصرار على ممانعة التغيرات السياسية الديمقراطية التي يطمح لبنان لإنجازها في بلاده، ومع «الشقيقة سورية» التي لم تعد في نظر الكثير من اللبنانيين كذلك... إن احترام الإرادة الوطنية للشعب اللبناني يتطلب قبل كل شيء رفع الوصاية عن قراره السياسي... إذ لا يجوز بحال من الأحوال استمرار التدخل في شؤونه الداخلية مهما كانت الحجج والذرائع، التي ليست سوى مجرد غطاء زائف لواقع السطوة الأمنية»[٥].

لم يتخلف المثقفون السوريون عن التفاعل والتضامن مع الشعب اللبناني في محنته وثورته من أجل الحرية، والتحرر من هيمنة النظام السوري؛ فقد وجهت كوكبة من المثقفين السوريين «رسالة المثقفين السوريين إلى المثقفين اللبنانيين»، بتاريخ ٢٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٥، يعزُّون فيها المثقفين اللبنانيين والشعب «بالشهيد الرئيس رفيق الحريري الذي قضى

(٥) افتتاحية الموقف الديمقراطي (شباط/ فبراير ٢٠٠٥).

ورفاقه الشهداء ضحية مذبحة بشعة خطط لها ونفذها من لا يريدون لبنان معافى موحدًا مستقلًا»، لينتقلوا بعدها إلى تأكيد «أننا نساند مطلبكم في سحب الجيش السوري من لبنان، وفي تصحيح العلاقات السورية ـ اللبنانية وإقامتها على أسس من المساواة والاستقلال والخيار الحر لكل من الشعبين ومصلحة البلدين، ولطالما أعلنا عن هذا الموقف بكل الوسائل المتاحة». ثم لفتوا النظر في رسالتهم إلى بعض التجاوزات التي لحقت ببعض العمال السوريين إثر استشهاد الرئيس الحريري، والتي تصب في تعكير صفو العلاقة بين البلدين، وتصب في صالح نظام الهيمنة السوري، «لكننا كمثقفين سوريين، كانوا يجدون دومًا في لبنان نافذة للتعبير عن آرائهم لم تتح لهم في الوطن، نصارحكم أنه يؤلمنا ويسوؤنا أن نرى ونسمع من يهين سورية وشعبها ومواطنيها من دون ذنب أتوه، ومن يعتدي على عمال سوريين بؤساء ساقتهم لقمة الخبز إلى العمل في بلدكم القريب والعزيز. إن مقتضيات العدالة ذاتها، التي تسوّغ مطلبكم برفع الهيمنة عن لبنان، تسوّغ وتفرض أن يُعامل العمال الفقراء الذين ساهموا في بناء لبنان، معاملة لائقة تصون حياتهم وكرامتهم وثمار عملهم. إنهم ضحايا الهيمنة وليسوا بحال شركاء في مغانمها، وذلك حال مواطنينا في مختلف أنحاء سورية. وإذا كان خروج القوات السورية من لبنان مدخلًا لإصلاح العلاقة بين بلدينا، فإن تهديد وإذلال مواطنين سوريين ضعفاء يسيء إلى مستقبل هذه العلاقة ويسممها؛ ففي النهاية، إن أساس العلاقة السورية ـ اللبنانية هو العلاقة بين مدنيين سوريين ولبنانيين جمعتهم احتياجات وتعاملات متبادلة، يستفيد منها الطرفان وليس أحدهما». وختم المثقفون رسالتهم بالقول: «إننا إذ ندين بأقوى عبارة الاغتيال الإجرامي للرئيس رفيق الحريري، ونقف إلى جانب الشعب اللبناني في محنته، نأمل من المثقفين والإعلاميين وقادة الرأي وأخوتنا جميعًا في لبنان، أن يحرصوا على تنقية العلاقة السورية ـ اللبنانية لا من الهيمنة وحدها، ولكن أيضًا من إهانة سورية وشعبها وتصويرها عدوًا للبنان واللبنانيين؛ فالوحدة الوطنية الديمقراطية التي تجلّت في لبنان ردًا على الجريمة، لا يمكنها أن تسمح بنزعة عنصرية ضد أي كان»[٦].

(٦) «رسالة المثقفين السوريين إلى المثقفين اللبنانيين،» النهار، ٢٤/ ٢/ ٢٠٠٥.

خرج «إعلان دمشق» إلى النور، في ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥، بعد مخاض عسير من النقاش والحوار، استمر أكثر من خمسة أشهر، فأتى الإعلان حصيلة لحوار سياسي فكري انخرطت فيه شخصيات سياسية وثقافية، مثّلت التنوع الفكري والثقافي والسياسي السوري، فيه عرب وأكراد وقوميون وعلمانيون وإسلاميون، هدفهم جميعًا الانتقال بسورية إلى نظام ديمقراطي تعددي. وقّعت خمس قوى سياسية معارضة، هي لجان إحياء المجتمع المدني؛ التجمع الوطني الديمقراطي، وضم خمسة أحزاب أهمها الاتحاد الاشتراكي وحزب الشعب الديمقراطي (الاسم الجديد للحزب الشيوعي، جماعة رياض الترك). كما وقعه أيضًا التحالف الديمقراطي الكردي والجبهة الوطنية الكردية، وكل منهما يضم خمسة أحزاب كردية، إلى جانب حزب المستقبل وعدد من الشخصيات العامة منها الصناعي والناشط الليبرالي المعتقل رياض سيف، والشيخ المجتهد جودت سعيد. وجمع الإعلان في صفوفه أيضًا شخصيات وطنية وديمقراطية أخرى في مقدمها الشيخ نواف البشير (دير الزور). ثم توالت رسائل التأييد من الأحزاب والتجمعات الموجودة خارج البلاد، فأعلنت جماعة الإخوان المسلمين انضمامها إلى الإعلان فور صدوره، في ضوء تبنيهم فكرة «الدولة المدنية الديمقراطية»، والمجلس الوطني والحداثة والتجمع من أجل سورية وغيرها. تلاها من الداخل حزب العمل الشيوعي ومنتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي، وتحالف الوطنيين الأحرار، وأيضًا عدد من لجان العمل الوطني والجمعيات المدنية ومنظمات حقوق الإنسان وعشرات الشخصيات الوطنية، منها الشاعر أدونيس والروائي حيدر حيدر.

قدم «الإعلان» محاولة جادة لمقاربة ديمقراطية للمسائل المختلفة التي تواجهها سورية في منظومتها الوطنية، وفي علاقاتها العربية والدولية؛ فصدر الإعلان بعد ما سمي «ربيع دمشق»، وتراجع حركيًا أمام ضربات الأجهزة الأمنية لرموز ذلك الربيع، إلا أنه ترك أثرًا. استثمر البيان النقاط الإيجابية في ما قدمه من طروحات فكرية وسياسية، وزادها غنى. وقد أطلق هؤلاء على تكتلهم هذا اسم «إعلان دمشق». وأجمع الموقعون على «إعلان دمشق» على اعترافهم بكل مكونات المجتمع السوري القومية والطائفية والمذهبية ونبذ الفكر الإقصائي والتصفوي والوصائي. ولأول مرة تتحد هذه الكوكبة

ذات المشارب المتنوعة على مرجعية مفهوم دولة المواطنة الحاضنة لبشر متساويين في الحقوق والواجبات بغض النظر عن انتماءاتهم، مع احترام خصوصية الأقليات القومية وحقوقها، وحمل إعلانهم الدعوة إلى حل ديمقراطي عادل للقضية الكردية في سورية، في محاولة الإفادة من التجربة العراقية وتداعياتها وإزالة الشروخ والتصدعات التي خلفتها أحداث القامشلي ربيع عام ٢٠٠٤[٧].

غادرت وثيقة الإعلان المقاربة الإصلاحية للنظام عبر تحولات تدريجية يمكن أن يجريها النظام على بنيته، باعتماد المعارضة على الحوار سبيلًا رئيسيًا في علاقته بالنظام، واتجهت إلى منهج آخر يعتمد التغيير الجدري للنظام، وعلى الضغط الشعبي الديمقراطي من دون القطيعة مع السبيل السلمي للتغيير، منطلقة من افتراض أساسي أن النظام عاجز عن الإصلاح والتغيير. وقد استخدم البيان، إلى حدٍ ما مفاهيم مختلفة عما هو مألوف في الأدبيات السياسية السورية، تعطي اهتمامًا كبيرًا للتعددية الثقافية والدينية، ولمسألة الأقليات، والحديث عن حل ديمقراطي للمسألة الكردية. مع التأكيد على انتماء سورية إلى المنظومة العربية. ودعا إلى تجاوز الفكر الشمولي ولشتى المشاريع الإقصائية تحت أي ذريعة؛ فأكد الإعلان أن الهدف هو إقامة النظام الوطني الديمقراطي على أسس حديثة. استنادًا إلى عقد اجتماعي يقوم على مبدأ المواطنة والتعددية، وتداول السلطة سلميًا. وتضمن برنامجه للتغيير بشأن لبنان، الدعوة إلى «تصحيح العلاقة مع لبنان، لتقوم على أسس الحرية والاستقلال والسيادة والمصالح المشتركة بين الشعبين والدولتين»[٨].

وعلى هذا انعقد «المجلس الوطني» لـ «إعلان دمشق» في أواخر عام ٢٠٠٧، وضم أغلب القوى السياسية السورية، فاكتمل بذلك لقاء المعارضة السورية بأطيافها كافة، باستثناء بعض المجموعات اليسارية الراديكالية؛ فكان يمكن لو حافظت هذه القوى على وحدتها داخل صيغة الإعلان، أن وفّرت للثورة السورية هيكلية سياسية وتنظيمية مناسبة لتمثيلها في الداخل

(٧) أكرم البني، «إعلان دمشق ومستقبل المعارضة السورية،» المعرفة، الجزيرة نت، ٢٨/ ١١/ ٢٠٠٥.

(٨) إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي، دمشق، ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥.

وأمام العالم. غير أن هذا التحالف الوطني الكبير لم يدم طويلًا، وذلك بتأثير من حزب الاتحاد الاشتراكي (وهو جزء من التجمع الوطني)، حيث جمَّد عضويته بحجة أن النافذين في الإعلان تقصدوا تهميش موقعه في الهيئة القيادية، إضافة إلى أن حزب الاتحاد بقي يضع للسلطة مكانًا في حساب التغيير، تحت ذريعة أن الحزب، وبحكم وقوفه ضد ما يُسميه «المؤامرة ضد سورية» التي تستهدف من جملة ما تستهدف، في مضمون رأيهم، سياسة النظام نفسه الخارجية. هذا التوجه أورث لديهم نوعًا من التردد تجاه الإخلاص لإعلان دمشق، فباعد ذلك بين مواقفهم السياسية ومواقف «الإعلان»، وهو ما جعلهم أيضًا يُظهرون استخفافهم الدائم بتأثير العامل الخارجي (الشيطان الأكبر)، وتشككهم بمعارضة الخارج مع ميلهم لتصديق فكرة المؤامرة! أما الضربة الأخرى لهذا التحالف الوطني الكبير فأتت من «الإخوان المسلمين»، الذين أعلنوا انخراطهم في صفوفه، ثم فاجأوا الجميع، في حزيران/ يونيو ٢٠٠٦، بتأسيس «جبهة الخلاص» مع عبد الحليم خدام، من دون اكتراث بالتزامهم الإعلان، ثم لم يطل الأمر بهم حتى أحدثوا مفاجأة أخرى، عندما أعلنوا في السابع من كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩، بمناسبة حرب غزة، انسحابهم من جبهة الخلاص، «توفيرًا لكل الجهود للمعركة الأساسية!»؛ فتساءل إخوانهم في «جبهة الخلاص» مستنكرين: وهل النظام السوري قد حشد جيشه لتحرير الجولان وتحرير فلسطين؟». ودامت هذه الهدنة سنتين، أحدث الإخوان ـ خلال ذلك ـ عدم الثقة بتقلباتهم السياسية. وهو ما فوَّت الفرصة على الثورة السورية أن يتوافر لديها الإطار القيادي فور قيامها، وجعلها تنتظر طويلًا قبل أن تُرتِّب مركزها القيادي السياسي المتمثل في «المجلس الوطني».

وقد عقَّب رياض الترك، على نتائج اجتماع المجلس الوطني لإعلان دمشق، وعن مغزى انعقاده في هذه الفترة، في حوار مع الصحافيين، فقال: «نحن في إعلان دمشق قلقون من التطورات السياسية التي جرت خلال الشهر الماضي قبل أنابوليس وبعده، ونظن أن على السلطة في سورية أن تتفهم ضرورة عدم الخروج عن محيطها العربي». وحذَّر رياض الترك من «انزلاق سورية إلى حلف ثنائي مع إيران قد يكلِّف البلاد والمنطقة ثمنًا غاليًا. فنحن لا نريد للمنطقة أن تتغير لصالح قوى خارجية لا علاقة لنا

بها، فنحن نريد أن نقول للحكومة السورية ولإيران أيضًا، إن لبنان أصبح دولة ذات سيادة، فعلى سورية أن تترك للبنانيين شأنهم، وأن يحلّوا تناقضاتهم بالحسنى بينهم»[٩]. وردًا على سؤال حول رؤية «إعلان دمشق» للعلاقات الخارجية؟ أجاب: «نحن جزء من العالم، ويهمّنا أن يتفهم العالم واقع وتطلعات المعارضة السورية، ونسعى لإيصال رسالة للعالم بأن النظام الاستبدادي في سورية، ليس عبئًا على الشعب السوري فقط، وإنما هو عبء على محيطه العربي والإقليمي في لبنان والعراق وفلسطين»[١٠].

عاجلت السلطة «إعلان دمشق» بحملة من الاعتقالات طالت رئيسة المجلس الوطني لإعلان دمشق فداء الحوراني، وأمين سر المجلس الوطني أحمد طعمة وأكرم البني، وأعضاء الأمانة العامة: علي العبد الله وجبر الشوفي ووليد البني وياسر العيتي، ورئيس مكتب الأمانة رياض سيف، وأعضاء المجلس الوطني لإعلان دمشق محمد حجي درويش ومروان العش وفايز سارة وطلال أبو دان. وذلك في محاولة دائمة اعتادت عليها السلطة لإجهاض أي تحرك ديمقراطي في مهده. غير أن هذا لم يوقف قوى التغيير والمثقفين السوريين من التحرك.

تمخض عن لقاء جمع بين مثقفين سوريين ولبنانيين أصدروا «إعلان بيروت دمشق ـ دمشق بيروت»، أكدوا فيه مبادئ يجب تنظيم العلاقة بين البلدين، طوروا الأفكار المتجددة التي طرحتها المعارضة السورية سابقًا أكان في «التجمع الوطني الديمقراطي»، أو على الأخص في «إعلان دمشق». وقد وقّع ١٣٤ مثقفًا سوريًا إعلان بيروت دمشق ـ دمشق بيروت، «الذي دعا إلى تصحيح العلاقات اللبنانية ـ السورية وترسيم الحدود بين البلدين وتبادل العلاقات الدبلوماسية بينهما، واحترام وتعزيز سيادة واستقلال البلدين في إطار علاقات مؤسساتية وشفافة تخدم مصالح الشعبين»[١١]. وقد وصف

---

(٩) رياض الترك، حوارات وتصريحات صحافية، **أطياف**، العددان ٢٥ ـ ٢٦ (تشرين الثاني/نوفمبر ـ كانون الأول/ديسمبر)، ص ١٦٩.

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٧٠.

(١١) «ميشيل كيلو أهلًا بك،» وكالة آكي الإيطالية للأنباء، ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٩. (نشرة يصدرها التجمع الوطني الديمقراطي في سورية، دمشق، حزيران/يونيو ٢٠٠٩)، ص ١٥.

البيان العلاقات اللبنانية ـ السورية بأنها «تشهد تدهورًا متسارعًا بات يهدِّد بتكريس شرخ عميق بين البلدين الجارين والشعبين الشقيقين. لقد اتسع نطاق هذا التدهور جراء عملية التمديد للرئيس اللبناني إميل لحود، في انتهاك لروح الدستور اللبناني واستهتار برأي أكثرية اللبنانيين، ثم تصاعد بوتائر شديدة الخطورة، وفي المقدمة منها جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري»(١٢).

ويصف البيان الحالة السياسية التي دعت هؤلاء المثقفين إلى إصدار البيان، بالقول: «شعور بالقلق الشديد من هذا التدهور الخطير، دفع إلى تداعي عدد من أصحاب الرأي في سورية ولبنان لعقد سلسلة من النقاشات والحوارات، خلال شهري شباط/ فبراير وآذار/ مارس، توافقوا خلالها على ضرورة العمل، قولًا وفعلًا، من أجل التصحيح الجذري للعلاقات السورية ـ اللبنانية، بما يلبِّي المصالح والتطلعات المشتركة للشعبين في السيادة والحرية والكرامة والرفاه والعدالة والتقدم». ثم يعود البيان إلى وقائع التاريخ كشاهد على المصاعب التي واجهتها علاقات البلدين، فيقول: «لسنا بغافلين عن أنّ العلاقات بين سورية ولبنان محمَّلة بعدد من المشكلات تراكمت مفاعيلها عبر عقود منذ قيام الكيانين السياسيين ابتداء من عام ١٩٢٠. وقد جاء تدخل النظام السوري في الحروب اللبنانية منذ عام ١٩٧٥، والوصايا التي مارسها على لبنان فترة ما بعد الحرب، وتحكُّمه الأمني بقرار لبنان السياسي والاقتصادي، لتزيد تلك المشكلات حدَّة وتعقيدًا. نعتقد أن تلك التجارب المريرة تحتاج إلى وقفات تأمّل ونقاش ومراجعة نقدية مشتركة على شتى الصعد، ونحن نعلن، هنا، استعدادنا الكامل للمساهمة في الاضطلاع بتلك المهمة». ويشير البيان من جهة أخرى، «لكننا نود، في حيز هذا الإعلان، أن نستعيد أيضًا ما يختزنه تاريخ شعبينا من نضالات وتضحيات مشتركة، متذكِّرين، في هذا الصدد، شهداء ساحتي المرجة في دمشق، والبرج في بيروت، خلال عامي ١٩١٥و١٩١٦، والانتفاضات الوطنية والشعبية ضد الاستعمار الفرنسي عندما كانت المدن اللبنانية تقفل وتتظاهر ويتلقى شبانها الرصاص بصدورهم تضامنًا مع

(١٢) بيان إعلان بيروت دمشق ـ دمشق بيروت، ٦/ ٤/ ٢٠٠٦.

انتفاضات المدن السورية والعكس وبالعكس». ومن ثم يحمِّل البيان الفئات الحاكمة تدهور العلاقة بين البلدين، فيقول: «توقفنا أمام المسؤولية الكبرى التي تتحملها الطبقات الحاكمة في البلدين في الدفع نحو القطيعة الاقتصادية عام ١٩٥٠، ووأد الحلم المشترك لرواد الاستقلال في تأسيس دولتين مستقلتين تقيمان أوثق العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية بينهما». ويخلص موقعو البيان إلى تقرير: «وفي زمن تتكاثر فيه العوامل الضاغطة من أجل المباعدة بين السوريين واللبنانيين، نعلن إصرارنا على الحوار والتضامن والعمل المشترك من أجل التصحيح الجذري للعلاقات بين البلدين والشعبين، وفقًا لرؤية وطنية مستقلة مشتركة هذه بعض مكوناتها:

أولًا، احترام وتمتين سيادة واستقلال كل من سورية ولبنان، في إطار علاقات مُمأسسة وشفافة تخدم مصالح الشعبين، وتعزِّز مواجهتمها المشتركة للعدوانية الإسرائيلية ومحاولات الهيمنة الأميركية. وإننا ندعو في هذا المجال إلى إرساء تلك العلاقات على أسس نابذة لمشاريع الإلحاق والاستتباع من جهة، والاستعلاء والتقوقع والقطيعة من جهة أخرى. في هذا الصدد، يطالب المشاركون السوريون بضرورة الاعتراف النهائي باستقلال لبنان، ومغادرة كل تحفظ ومواربة في هذا المجال. ويعلن المشاركون السوريون واللبنانيون معًا، تمسكهم الحازم بالحيلولة من دون أن يكون لبنان، أو سورية مقرًا أو ممرًا للتآمر على البلد الجار والشقيق أو على أي بلد عربي آخر. وإننا معًا نرى أن الخطوات الأولى في هذا الاتجاه تتمثل بترسيم الحدود نهائيًا والتبادل الدبلوماسي بين البلدين». ثم يؤكد الموقعون **ثانيًا**، على تمسكهم بحق البلدين باسترجاع أراضيهما، وبحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس. كما أكدوا **ثالثًا**، «أن الاختلاف في الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين بلدينا قابل لأن يكون مصدر غنى وتنوع وتكامل لا يحول إطلاقًا من دون التعاون والتنسيق والتكامل بينهما. على أن هذا يشترط إجراء تصحيح لتلك الأنظمة بناء على مراجعة نقدية شاملة للتجارب الماضية في البلدين معًا. وإننا نعلن. . عن اقتناعنا العميق بأن البلدين قادران على ابتكار رؤية للتنسيق والتكامل بينهما. . خصوصًا في مواجهة التحديات المتعددة التي تطرحها العولمة»،

ثم يتجه البيان **رابعًا**، إلى المطالبة «بضرورة احترام وتنمية الحريات العامة والخاصة وحقوق الإنسان وبناء دولة القانون والمؤسسات والانتخابات الحرة والنزيهة وتداول السلطة ووحدة الدولة وبسط سلطتها على كامل ترابها الوطني. ونؤكد الأهمية الاستثنائية التي تكتسبها مسارات التحول الديمقراطي في حماية الاستقلال وتعزيز قدرات شعبينا في معاركه الوطنية والقومية. بل نُصر على أن سيادة النظم الديمقراطية في البلدين تشكل أفضل ضمانة لقيام ورسوخ علاقات متكافئة وسليمة بينهما. لكننا نتمسَّك، في الآن ذاته، بحق الشعبين في أن يختارا، بكامل الحرية، النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي يتلاءم وتطلعاتهما من دون أي إكراه». ولا ينسى أصحاب البيان، **خامسًا**، من الدعوة «إلى إرساء العلاقات الاقتصادية بين البلدين على الشفافية والعلانية والتكامل بما يراعى المصالح الشعبية لا جشع حفنة من المُتَحَكِّمين بالاقتصاد والسلطة. على أن هذا يستلزم تحرير اقتصاد البلدين من النهب المنظم لثروة البلدين الذي كانت تمارسه، ولا تزال، مافيات مشتركة مستفيدة من مواقع حماية وانتفاع في سلطتي البلدين». ويضيفون إلى ذلك ـ في مناخ انتشار ظاهرة الاغتيال السياسي في لبنان التي بدأت باغتيال الرئيس الحريري، واستمرت في استهداف الشخصيات السياسية والفكرية والبرلمانية اللبنانية ـ **سادسًا**، استنكارهم الذي لا لبس فيه لـ «أشكال الاغتيال السياسي بما هو وسيلة جرمية للتعامل مع المعارضين وحل النزاعات السياسية، ونشدد على ضرورة تسهيل مهمة لجنة التحقيق الدولية من كشف المحرضين والمنظمين والمنفذين في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري وفي الجرائم الأخرى، وتحميلَهم المسؤولية الجزائية والسياسية على جرائمِهم وإنزال العقوبات التي يستحقونها. . .». ويلفت البيان النظر إلى ما تثيره العمالة المتبادلة بين البلدين وبخاصة العمالة السورية في لبنان، وما يفترضه ذلك من ضرورة سن قوانين تنظم انتقال العمالة واستخدامها بين البلدين لضمان مصالح العمال وحقوقهم».

وأخيرًا، يتعهد أصحاب البيان «العمل المشترك لتصحيح العلاقات بين البلدين وتحقيق استوائها على مقام الندية والثقة والاحترام المتبادل، يستدعي مراجعة مجمل الاتفاقات والمعاهدات الموقعة بين سلطات

البلدين، اختتامًا لمرحلة منقضية وافتتاحًا لأخرى تقوم على التكافؤ والتعاون والمصالح المشتركة»[١٣].

ولعل هذا التوجه شكل القاسم المشترك لدى النخب السورية المعارضة في شتى انتماءاتها؛ فعبر المثقفون السوريون الذين وقعوا مع مثقفين لبنانيين إعلان بيروت ـ دمشق عن التوجهات العامة لهذه النخب على الرغم مما شاب بيانهم من نزعات يسارية وقوموية. وقد أعرب أصحاب إعلان دمشق، وهو المنبر الأوسع والأشمل للمعارضة السورية عن تأييده لإعلان بيروت دمشق ـ دمشق بيروت: بأن وصفوا هذا البيان بأنه يقدِّم «رؤية سياسية «وطنية وإنسانية» لعلاقة سوية بين الدولتين الشقيقتين، سورية ولبنان، بديلًا عن علاقة التسلط والوصاية والإلحاق التي مارستها الأجهزة الأمنية السورية على مدى ٢٩ عامًا من التواجد السوري في لبنان»[١٤].

بينما تعاملت السلطة السورية مع هذا الإعلان كتحدٍ لسلطتها ولطريقتها الفوقية التسلطية في التعاطي بالشأن اللبناني، فانتقدت صحيفة تشرين الرسمية، على صفحتها الأولى، في عددها الصادر بتاريخ ١٨/ ٥/ ٢٠٠٦، انتقادًا قويًا تخوينيًا لوثيقة «إعلان بيروت ـ دمشق» ولأصحابها، فوصفت الوثيقة بـ «مليئة بالأكاذيب التي لن تُقنع أبدًا أي إنسان عقلاني»، وزعمت أن الوثيقة من نتاج وإلهام فريق ١٤ آذار وأحد رجالاته الذي وصفته الصحيفة بالزعيم «المتقلب». وغمزت على الموقعين بقناة الخيانة، حيث أشارت الصحيفة إلى أن «توقيت العريضة مثير للشك لأنه يأتي في الوقت الذي كان يتحضَّر في مجلس الأمن الدولي لإصدار قرار جديد ينتقد فيه سورية»[١٥]. وبادرت أجهزة السلطة الأمنية، من جهتها، منذ ظهر ١٤/ ٥/ ٢٠٠٦، بحملة اعتقالات واسعة، بدأتها باعتقال الناشط ميشيل كيلو، عضو اللجنة المؤقتة

---

(١٣) بيان إعلان بيروت دمشق ـ دمشق بيروت، ١٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧.

(١٤) الأمانة العامة لإعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي، بيان حول الإفراج عن المناضل ميشيل كيلو، ٢٥ أيار/ مايو ٢٠٠٩، الموقف الديمقراطي، العدد ١١٢ (حزيران/ يونيو ٢٠٠٩)، ص ١٥.

(١٥) افتتاحية تشرين، ١٨/ ٥/ ٢٠٠٦.

لإعلان دمشق، لتوقيعه على وثيقة إعلان بيروت ـ دمشق؛ فجاء في افتتاحية جريدة **الموقف الديمقراطي**، لسان حال «التجمع الوطني الديمقراطي»: إن «السبب الواضح للاعتقال توقيعه وثيقة «إعلان بيروت ـ دمشق»، التي صدرت عن نخبة من المثقفين السوريين واللبنانيين بلغ عددهم ٢٧٢ مثقفًا وناشطًا وسياسيًا، تتحدث عن رؤيتهم لتصحيح العلاقات بين الشعبين والدولتين في سورية ولبنان، وضرورة إرسائها على أسس صحية وندّية. أما التهم التي وجهت للأستاذ كيلو فهي كالعادة، إضعاف الشعور القومي، وإيقاظ النعرات العنصرية أو المذهبية، ونشر الأخبار الكاذبة أو المبالغ فيها من شأنها أن تنال من هيبة الدولة أو مكانتها، والذم والقدح بحق رئيس الدولة أو المحاكم، وهي التهم ذاتها التي وجِّهت للمعتقلين السابقين واللاحقين. ثم توالت بعد كيلو على الخلفية ذاتها، وطالت عددًا من المثقفين والسياسيين والنشطاء في حقوق الإنسان، الذين وقعوا على وثيقة «إعلان بيروت»، وهم سليمان الشمر (حزب العمال)، محمود مرعي، أنور البني، غالب عامر (حزب الاتحاد الاشتراكي)، نضال درويش، محمود عيسى (حزب العمل الشيوعي)، خليل حسين (تيار المستقبل الكردي)، محمد محفوض (منتدى الأتاسي)، صفوان طيفور (ناشط). إضافة إلى الاعتقالات، قامت السلطات الأمنية باستدعاء عدد من النشطاء في الحقل العام.. وداهمت منازل البعض الآخر...»؛ فعلقت جريدة **الموقف الديمقراطي** المعارضة «السرية» بالقول: «جاءت الاعتقالات الأخيرة على خلفية صدور بيان مشترك بين نخبة من المثقفين السوريين واللبنانيين باسم «إعلان بيروت ـ دمشق»، دفعهم شعورهم العالي بالمسؤولية، وحرصهم على البلدين وعلى قيام علاقات صحِّية بينهما خالية من أبعاد الهيمنة والوصاية، وبهدف قطع الطريق على أطراف خارجية يمكن أن تصطاد في الماء العكر، الأمر الذي يمكن أن يضع البلدين معًا في مرمى الخطر، مستندين في ذلك إلى قناعتهم وإيمانهم أن الثقافة يمكن أن تُصلح جزءًا مما أفسده «عطارو» السياسة في البلدين بممارستهم الخاطئة واللاعقلانية». ثم تتساءل الجريدة: «أين الحكمة في ممارسات النظام تجاه معارضيه من المثقفين والسياسيين؟»، وتجيب: «لو حدث ذلك أما كان من الممكن أن يُحدث تحولًا حقيقيًا في العلاقات بين البلدين في اتجاه إيجابي، بعد أن

جربت السلطة أدواتها السابقة التي اعتادت عليها في إدارة العلاقة مع الشقيق لبنان على مدار أكثر من عام منذ اغتيال رفيق الحريري، وكانت النتيجة أن الأمور تزداد سوءًا يومًا بعد يوم بين البلدين وتجلب المزيد من الأخطار عليهما معًا؟»[١٦].

في خضم تداول هذه الأطروحات الديمقراطية حول العلاقة مع لبنان، صرح رياض الترك بوضوح، وهو أحد قادة إعلان دمشق، وحزب الشعب الديمقراطي السوري، عن موقف متعاطف مع حركة ١٤ آذار اللبنانية، بقوله: «أنا أفهم حركة ١٤ آذار على أنها لقاء قوى متنوعة من السياسيين والأحزاب وممثلي المجتمع من أجل إعادة بناء مؤسسات الدولة اللبنانية بعد خروج الجيش السوري من لبنان». ثم يتابع فيتحدث عن لبنان في الظروف التي أعقبت اغتيال الرئيس الحريري، وتشكّل حركة ١٤ آذار، وفي سياق ذلك يعرض لتصوره المستقبلي للعلاقة السورية ـ اللبنانية، فيقول: «أنا متعاطف مع حركة ١٤ آذار في ما يتعلق بحرصها على التمسك باتفاق الطائف والإصرار على استكمال بناء الدولة، والحرص على قيام المؤسسات الدستورية وتوفير الاستقرار. والوصول مع الطرف السوري إلى إقامة علاقات متوازنة بين السلطتين، وهذه الأمور عبّر عنها بدقة بيان دمشق بيروت ـ بيروت دمشق، وكل من يعمل ضد هذا التوجه لا بد من أنه خاسر سواء أكان فريقًا لبنانيًا أو عربيًا أو إقليميًا»[١٧].

وجاء في التقرير السياسي لحزب الشعب الديمقراطي السوري (رياض الترك) لعام ٢٠٠٧، أنه في هذه الفترة «نلحظ ظاهرة جديدة في إدارة الدولة السورية، هي انتقال السلطة من يد الفرد إلى نواة الأسرة التي أمسكت بالقرار الأمني والسياسي». وسجل التقرير «أن أزمة لبنان مع السلطة السورية ما زالت مستمرة؛ فهي تزداد تفاقمًا يومًا عن يوم. ولعلها تُعتَبر القوة الأولى المعرقلة والمعادية لحرية واستقلال وسيادة لبنان. لقد خسرت ورقة مهمة جدًا في المعادلة العربية والإقليمية، إضافة إلى انكشافها تجاه

---

(١٦) «لسان حال التجمع الوطني الديمقراطي،» **الموقف الديمقراطي**، أيار/ مايو ٢٠٠٦.

(١٧) بيار عقل، حوار مع رياض الترك، **أطياف**، العددان ١٩ ـ ٢٠ (٢٠٠٧)، ص ٣٨.

الصراع العربي ـ الإسرائيلي، حيث كانت تحرك هذا الصراع من خلال الآخرين، لتبقي جبهتنا في الجولان هادئة». ويسجل بالمقابل صمود اللبنانيين وتنامي وعي أغلبية القيادات اللبنانية «للتجربة المريرة، التي تراكمت منذ تفجُّرت الحرب الأهلية ودخول الجيش السوري لبنان، حتى مقتل الحريري. هذا الوعي أوصلها إلى ضرورة حل تناقضاتها بمعزل عن الوصاية السورية والتدخل الخارجي، وإعادة بناء الدولة اللبنانية وفق اتفاقية الطائف»، غير أن التقرير يلاحظ أن من العقبات التي تقف أمام إعادة الدولة الديمقراطية المستقلة، هو «أن حزب الله يدير دولة خارج الدولة اللبنانية، هي أقوى منها عسكريًا وتمويليًا، وهو في الوقت ذاته، يسعى لمصادرة قرار الحكومة اللبنانية لمصلحته، بجعل قرار الحرب والسلم بيده.. وبكلام آخر يريد حزب الله أن يشارك الدولة في شؤونها كافة، ويحتفظ بدولته في آن معًا». كما يلحظ التقرير الأحداث الإرهابية التي قامت بها «خلايا فتح الإسلام» في طرابلس، والتي كانت الأخطر «بعد فشل اعتصام حزب الله وحلفائه في قلب بيروت». ويرى التقرير أنه «لم تكن أصابع النظام السوري بعيدة عن تلك الأحداث، وهيأ لها كل عناصر النجاح بما فيها تصدير مجموعات إرهابية.. ولعل أهم أهداف السلطة السورية من إغراق لبنان في الفوضى هو خلق المبررات التي تُظهر عجز اللبنانيين عن توفير الأمن لأنفسهم، ما يستدعي عودة سورية إلى لبنان»[١٨].

انحازت المعارضة الديمقراطية السورية، في أغلبيتها الساحقة إلى حركة ١٤ آذار وتفهمَّت أهدافها، باستثناء قلة من اليساريين والقوميين. نظرت هذه الأخيرة إلى حركة ١٤ آذار على طريقة نظرة أسلافهم، في خمسينيات القرن الماضي، إلى القوى الليبرالية السورية ـ السورية ـ قبل أن يجربوا حكم العسكر والأقبية باسم «النضال القومي» ـ على أنها قوى رجعية مرتبطة بالإمبريالية! وقد بلورت القوى الديمقراطية السورية العديد من المواقف، أعربت فيها عن تضامنها العميق مع حركة ١٤ آذار، في

---

(١٨) حزب الشعب الديمقراطي السوري، «التقرير السياسي الصادر عن المجلس الوطني لحزب الشعب الديمقراطي السوري،» أطياف، العددان ٢٥ ـ ٢٦ (تشرين الثاني/ نوفمبر ـ كانون الأول/ ديسمبر، ٢٠٠٧)، ص ٩ ـ ١٠.

العديد من التوجهات والمواقف. وأبرز نموذج تمثيلي عن ذلك التوجه التضامني، كان صوت فايز سارة. ففي مقابل ما كانت تروّجه أجهزة السلطة الأمنية والإعلامية من اتهامات ومواقف مُتشفِّية برموز حركة ١٤ آذار، كتب فايز سارة عشية استشهاد الرئيس الحريري، مستنكرًا الجريمة، وعبَّر عن تضامنه مع اللبنانيين في مصابهم، وأبرز مناقبية الفقيد، واصفًا حجم الخسارة والفراغ الذي تركهما غيابه، وكيف حول نجاحه الشخصي المشهود إلى محاولة لإنجاح لبنان كله. «والأهم في جهد الحريري، خلال فترة الثمانينيات، دوره في تنظيم الحوار اللبناني - اللبناني في مؤتمر جنيف ولوزان لتوطيد دعائم الوفاق الوطني، وهو الحوار الذي مهَّد لاتفاق الطائف عام ١٩٩٠، وقد أنهى عقدًا من الصراع اللبناني.. ووظف قدراته وإمكانياته المادية وعلاقاته في خدمة لبنان واستعاده دوره على المستويين الإقليمي والدولي»[١٩].

وأبرز تضامنه مع ضحايا الاغتيالات التي نالت العديد من السياسيين والمثقفين والصحافيين اللبنانيين الديمقراطيين، المعارضين للنظام السوري ولطريقته في إدارة العلاقة مع بلدهم، بما فيه مسؤوليته عن التمديد للرئيس لحود، فرأى أن «آخر الشهداء كان جورج حاوي، وقبله سمير قصير، وقبل الاثنين باسل فليحان، أحد الرجال الذين كانوا برفقة الشهيد رفيق الحريري الذي اغتيل في تفجير عين المريسة، وقبل هؤلاء جميعًا، كان مروان حمادة، مشروع شهيد في عملية تفجير سيارته، وهو الأسلوب الذي جمع سلسلة من شهداء لبنان الذين سقطوا منذ أيلول/ سبتمبر الماضي، بعد التمديد للرئيس إميل لحود، وقد أشاع التمديد خلافًا شديدًا في الساحة اللبنانية، ما زالت تداعياته تتواصل، ولعل الأبرز في التداعيات تواصل عمليات القتل بالسيارات المتفجرة»[٢٠].

وأبرز سارة الطابع النمطي التدخلي للسياسة السورية تجاه دول الجوار العربي، ورأى أن هذا النمط من السلوك، «ينطبق على علاقة سورية بالعراق

---

(١٩) فايز سارة، «الحريري، صورة مختلفة في النخبة السياسية،» المستقبل، ١٩/ ٢/ ٢٠٠٥.

(٢٠) فايز سارة، «شهداء ما بعد التمديد اللبناني،» المستقبل، ٧/ ٧/ ٢٠٠٥.

وبالأردن مثلما ينطبق على علاقتها بلبنان». وبموازاة تذبذب علاقات سورية مع العراق والأردن، فإن نسق القطيعة والتدهور، يطبع علاقات دمشق مع بيروت، وهو نسق تكرَّست ممارسته منذ اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري، وما رافقه من اتهامات اللبنانيين للسلطة السورية بدور في عملية الاغتيال، وما ترتب على ذلك من ضغوط حتى خروج القوات السورية وأجهزتها الأمنية من لبنان، «وهو أمر جعل من دمشق لاعبًا سلبيًا في السياسات والاختيارات اللبنانية ولا سيما في موضوع الاستحقاق الرئاسي المقبل، الذي يمكن أن يساهم حلُّه في الاتجاه نحو تخفيف احتقانات العلاقات السورية ـ اللبنانية في الفترة المقبلة، من دون أن يدفعها إلى تحسن ملموس في المدى القريب، ما لم تحدث تطورات دراماتيكية في المستويات المحلية والإقليمية»[٢١].

لا شك في أن «حزب الله» خسر في عيون السوريين الكثير من رصيده «المقاوم»، عندما غزا بيروت وأهان أهلها بطريقة ميليشياوية طائفية. وهو ما نبه إليه المثقفون النقديون السوريون. كتب برهان غليون ـ الذي نُصِّب، في ما بعد «رئيسًا للمجلس الوطني السوري» للثورة السورية ـ في حينها «أخطأ حزب الله في اندفاعه نحو بيروت مرتين:

الأولى، لأنه استخدم أسلحته لأغراض سياسية بعد أن قضى عقودًا يؤكد أنها مكرسة قطعًا لمقاومة إسرائيل، وفقد بالتالي جزءًا كبيرًا من رصيده السياسي وصدقيته الاستراتيجية حين اضطر فيها للاعتراف بصورة غير مباشرة أنه لا يمكن الفصل في القوة بين استخداماتها الخارجية والداخلية.

والثانية، لأنه أوحى للجميع بأنه يملك كل الشروط كي يتحول، إذا وجدت الظروف الملائمة، إلى حزب شمولي لا شيء يمكن أن يقاوم فيه إغراء القوة والتفوق الساحق على خصومه»[٢٢]. ويذهب المعارض السوري

---

(٢١) فايز سارة، «سوريا ودول الجوار: محاولة لرسم مسار العلاقات،» المستقبل، ٢٧/١١/٢٠٠٧.

(٢٢) برهان غليون، «أزمة لبنان: خطايا وأخطاء سورية،» أطياف، العددان ٣٣ ـ ٣٤ (حزيران/يونيو ـ تموز/يوليو ٢٠٠٨)، ص ١١٨.

ياسين الحاج صالح - تعقيبًا على اجتياح حزب الله لبيروت ولبعض المناطق اللبنانية - إلى أنه «مما يتعارض من طبائع الأمور، أن يمتنع طرف سياسي، أهلي فوق ذلك، في بلد مثل لبنان متعدد الأطراف ويكاد يكون بلا مركز، عن توظيف مكاسب حققها من القيام بوظيفة عامة في معركة سياسية، خاصة تعريفًا، موجهة ضد أطراف لبنانية أخرى، إن لم نقل ضد البلد.. والحال أنه (أي حزب الله) حزب سياسي، وهو مدعو إلى تعهد صفته السياسية بصورة متسقة، وأن يكف عن الجمع بين المقاومة والمعارضة، بين المشاركة في السيادة والسياسة. وهذا أصل منع الجيش من الاشتغال بالسياسة في أكثر بلدان العالم.. والمعلوم أن الخلط بين السيادي والسياسي سمة بلدان يجري فيها تسييس الجيوش (الجيش العقائدي)، وتسييد السياسيين وتحزيب الدولة على نحو ما هو الحال في سورية منذ ٤٥ عامًا. وقبل أن يكون هذا بابًا لإفساد السياسة العملية فإنه يقوّض فرص عقلنتها»[٢٣]. ويعود إلى الموضوع نفسه من زاوية النتائج المترتبة على اجتياحه لبيروت، فيكتب صالح:

«بسهولة اتخذت الحكومة اللبنانية قرارين صعبين لا تستطيع تطبيقهما عمليًا، و«في المقابل» بسهولة ألحق «حزب الله» هزيمة عسكرية بالموالاة، وأقدم على ما هو محرم: احتلال بيروت الغربية. وبسهولة أيضًا خسر حزب الله سياسيًا ما كان قد ربحه عسكريًا، وبسهولة يبدو أن الأزمة اللبنانية المستعصية سلكت سبل الحل، وقتيًا على الأقل». وبين الخاسر والرابح في هذه الأزمة، يرى ياسين حاج صالح، أن الدولة اللبنانية هي التي خسرت نسبيًا، أما الطرفين الرئيسيين المتصارعين في لبنان، فإن حزب الله قد خَسِر «لأنه كان الطرف الأكثر استغناء عن الدولة والذي لا يكاد يخسر شيئًا من غيابها أو شللها، فإنه أول الخاسرين من حضورها وتعافيها. غير أن لخسارته حدودًا هي حدود تعافي الدولة، وهذه حدود ضاغطة قلما تعد بدوام العافية. ومن حيث المبدأ، قوى ١٤ آذار خاسرة أيضًا، إلا أن تماهيها النسبي مع الدولة يحد من خسارتها؛ ظهر ذلك بأجلى صورة، في بيروت، في الشهر الماضي، مفعول قانون عقم القوى

(٢٣) ياسين الحاج صالح، «حزب الله مقاومًا في بيروت،» دار الحياة، ٢٥/٥/٢٠٠٨.

العسكرية، أو عدم قابليتها للتحول إلى نفوذ سياسي شرعي. يستطيع «حزب الله» السيطرة على لبنان ككل، وقد سيطر على بيروت بيسر بالغ، غير أنه لا يستطيع أن يترجم قدرته هذه إلى مكاسب سياسية». ويستطرد قائلًا: «قد يبدو للوهلة الأولى أن وضع «حزب الله» عاد إلى ما قبل بداية ٢٠٠٧، موعد اعتصامه في بيروت وانسحابه من الحكومة، فإن الواقع ربما يكون أشد تعقيدًا من ذلك. ثمة **أولًا**، خبرة احتلال الحزب لبيروت الغربية طوال شهر في الأسبوع المنقضي، وما يترتب عليه من اهتزاز الثقة به واكتسابه صفة ميليشياوية، طالما اجتهد كي ينفيها عن نفسه. وثمة **ثانيًا**، تماثل الدولة اللبنانية إلى بعض شرعية، تُلزم الحزب أن يعود «مقاومة»، بينما ثمة قوات دولية في الجنوب منذ نهاية حرب تموز/يوليو ٢٠٠٦. وثمة **ثالثًا**، تفاوض سوري - إسرائيلي نشط من غير الواضح إلى أين سيفضي، أو أي تأثير له على الاستقطابات الإقليمية؟ ففي يد حزب الله الكثير من السلاح اليوم، ولكن القليل من القضية»[٢٤].

ليست المسألة الوطنية خارج اهتمام المعارضة السورية ومشاغلها، غير أنها نظرت إليها كمشروع للمجتمع/للشعب برمته وليست تكليف لطائفة فحسب تقوم بهذا المشروع على الطريقة التي كُلِّف فيها حزب الله من دون إرادة المجتمع، ما يؤدي إلى انهيار اللحمة الاجتماعية، فور حصر السلاح في طائفة لذاتها من دون غيرها، وأن المشروع «الوطني» لا يمكنه أن يكون خارج الدولة أو ضدها؛ فلا يجوز أن يستَخدِم أي طرف اجتماعي أو سياسي شعار التحرير لتقويض الدولة ولضرب العقد الاجتماعي الذي توفره. وعلى هذا الأساس نظرت أغلبية المعارضة السورية من مسألة حزب الله وعلاقتها بالاجتماع السياسي اللبناني. ولم يغرب عن بالها ذلك الدور الأساسي الذي قامت به السلطة السورية المسيطرة بالتنسيق والتعاون مع إيران في حصر السلاح بالحزب (حزب الله) الوليد الإيراني: عقيدة وتموينًا وسلاحًا؛ فهو مشروع ميليشياوي طائفي، وظفته (إقليميًا) إيران مع السلطة السورية لتغيير التوازنات الاجتماعية الكبرى في لبنان، واستخدمتاه كذراع قوي في

---

(٢٤) ياسين الحاج صالح، «لبنان السهل والصعب والغريب،» **أطياف**، العددان ٣٣ - ٣٤ (حزيران/يونيو - تموز/يوليو ٢٠٠٨)، ص ١٢٠ - ١٢١.

نزاعاتهما الإقليمية ولإعادة تكوين لبنان على أسس طائفية لصالح حلفائهما الموثوق بهم!

فالتقت المعارضة السورية، في ذلك، إلى حد كبير مع تصورات حركة ١٤ آذار من مسألة السلاح، ورأت أن من المناسب للاجتماع السياسي الوطني اللبناني بأن يكون السلاح بالنهاية تحت سيطرة الدولة اللبنانية التي من اللازم أن تمتلك قرار الحرب والسلم، وأن تكون سيدة لهذا القرار السيادي. وأنه من الضرورة أن تملك الدولة قرارها المستقل، وبالتالي فإن المعارضة السورية ومثقفيها النقديين عارضت وتعارض سياسة النظام تجاه لبنان، تلك السياسة التي أقامت علاقات لها مع أطراف أهلية خارج إرادة السلطة، وهددت فيها التوازن الاجتماعي في لبنان، وقوّضت فيها قوة الدولة وسلطتها على أراضيها. وبالتالي فإن المعارضة السورية، تطمح إلى أن تقيم الدولتان علاقتهما بطريقة قائمة على الاحترام المتبادل والاستقلالية. وقد شعر أغلبية السوريين، ومعهم المعارضة الديمقراطية، بالصدمة والقلق عندما اجتاحت ميليشيا حزب الله بيروت الغربية ومناطق الجبل الدرزية؛ فعبر المثقف النقدي عن تخوفه من انبعاث الروح الطائفية، على حساب وحدة البلد وروح المواطنة ومرجعية الدولة ومعها الديمقراطية. وقد خالجه شعور بخطورة بقاء «حزب الله» المدجج بالسلاح خارج مؤسسات الدولة، والسماح له بالتحكم بالبلاد بقوة السلاح، مستثمرًا شعارات التحرير والمقاومة.

لذا أبدى ارتياحه قليلًا بعد اتفاق الدوحة الذي أطفأ الفتنة موقتًا وإن لم يزِل قواعدها وأسبابها، طالما أن هناك قوة (حزب الله) المدعومة دوليًا من الحكومة السورية وإيران، تفرض قانون القوة على شركاء الوطن؛ فكتب المعارض السوري موفق نيربية، «ربما أصبح ممكنًا الآن، بعد الخوف الضاغط منذ أوائل هذا الشهر (٧ أيار/ مايو)، ثم جلاء الأمر عن اتفاق الدوحة، أن ننظر إلى الوراء ونراجع رأينا، فما كان غير مفهوم أخذت تتضح معالمه، ولو برسوم أولية، وبجوانب معينة. ومن ذلك إثارة مسألة المطار والاتصالات المتفجرة، واجتياح مسلحي «حزب الله» لبيروت. كما الانتقال بالمفاوضات السورية ـ الإسرائيلية إلى مرحلة الإعلان المتواقت

عنها. .». ثم يقول إن «في بنود الاتفاق عودة إلى الوراء في أشياء، وتقدم عملي في أخرى. . ما اتفق عليه في شأن «حكومة الوحدة الوطنية» القادمة بعد انتخاب الرئيس، يوجه ضربة إلى الممارسات الديمقراطية لحساب التوافق الذي يخشى الكثيرون أن يصبح عرفًا عشائريًا. . لكن هناك تقدمًا في التعاطي مع مفهوم الدولة، ومسألة بسط سلطتها على كل أراضيها، واحتكارها للعنف وأدواته.

إضافة إلى التقدم العملي الضروري، في انتخاب رئيس الجمهورية، وملء الفراغ الذي يصبح شديد الخطورة مع استمراره، بل هناك استعادة لمسار تبلور لبنان حول ذاته، على أساس استقلاله وسيادته، فمهما بدا للبعض أن الحال أقل من توقعات سمير قصير في ١٤ آذار/ مارس ٢٠٠٥، إلا أن التراجع بعد التقدم طبيعي، ووقف هذا التراجع هو نجاح ومنجاة من الهاوية، ولكنه لا يكون انتصارًا إلا باستعادة زخم التقدم وآلياته». ويختم قوله بالتذكير «قلنا قديمًا، إن شعار وحدة المسارين صحيح، ولكن على طريقتنا في ربط الاستقلال والاستقرار والحرية والديمقراطية في لبنان وسورية»[٢٥].

علّق حزب الشعب الديمقراطي السوري (رياض الترك)، وهو أحد أعمدة إعلان دمشق، على الانتخابات البرلمانية اللبنانية المزمع إجراؤها إثر «اتفاق الدوحة»، وذلك في افتتاحية مجلته **أطياف**، نبّه إلى أهمية تلك الانتخابات لتقرير بناء السلطة لصالح سيادة الدولة. ولا يُخفي تفهمه لـ/ وتعاطفه مع توجهات حركة ١٤ آذار المتوجهة إلى تفعيل دور الدولة وسيادتها والحفاظ على الديمقراطية وتوسيعها؛ «فقوى ١٤ آذار تدعو إلى استكمال بناء الدولة القوية والقادرة والعادلة، والحفاظ على سيادة واستقلال وحرية البلاد، والانخراط في محيطه العربي. بينما تعمل ٨ آذار على تعطيل هذا المشروع وإبقاء لبنان ساحة للصراعات الإقليمية والتدخلات الدولية، عبر اندفاعها إلى الانضواء في التحالف السوري ـ الإيراني.

(٢٥) موفق نيربية، «نسمة لبنانية منعشة للسوريين،» **أطياف**، العددان ٣٣ ـ ٣٤ (حزيران/ يونيو ـ تموز/ يوليو ٢٠٠٨)، ص ١٢١ ـ ١٢٢.

من هنا، يتوقف على نتيجة الانتخابات إعادة إنتاج السلطة، وبالتالي مستقبل لبنان ودوره العربي والإقليمي والدولي»

ونبه الحزب إلى الدور السلبي «التدخلي» الذي تقوم به السلطات السورية في الحياة السياسية: «يبرز في هذا الإطار الدور السوري المُعرقل للمصالحة المسيحية ـ المسيحية، لإبقاء الاحتقان والاستقطاب في الشارع المسيحي قائمًا.. كما تهدف الحشود العسكرية السورية والتي تمددت على أكثر من ٣٥٠ كيلومترًا، بحجة ضبط الحدود ومنع التهريب، إلى الضغط على أهالي الشمال والبقاع.. وإعادة أجواء فترة الوصاية والتخويف على العملية الانتخابية. وفي سياق آخر، تهدف الحشود أيضًا إلى الضغط على الحكومة اللبنانية لإعادة التنسيق الأمني وإحياء اللجان الأمنية المشتركة. والحفاظ، ما أمكن، على الاتفاقات المعقودة خلال الوجود السوري هناك»[٢٦].

(٢٦) حزب الشعب الديمقراطي السوري، «المشهد اللبناني بخطوطه العريضة،» **أطياف**، العددان ٣٦ ـ ٣٧ (أيلول/سبتمبر ـ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨)، ص ٧.

الفصل الحادي عشر

استلهام الثورة السورية صورة جديدة للعلاقة المستقبلية بلبنان

لعل التوجهات العامة للنخب السورية، والوعود التي أطلقتها الثورة السورية، تشي بأن التحول الديمقراطي المستقبلي لسورية، الذي هو موضوع الصراع الراهن، حمل معه تصورات إيجابية للعلاقة بين البلدين العربيين الجارين، تقوم على الاحترام والتفاهم، والتكامل. عملت تلك التوجهات بذلك على وصل ما انقطع مع توجهات النخب الليبرالية السورية، قبل سلطة ٨ آذار/ مارس ١٩٦٣، في ترتيب علاقتها بلبنان وطريقة التفاهم معه، على أسس أكثر صلابة وانفتاحًا، في ضوء تجربة الماضي، ورهانات المستقبل، واسترشادًا بالمراجعات الفكرية السياسية للفكرة العربية وانفتاح هذه الفكرة على احترام التعدد والديمقراطية.

أشار أحد الناشطين إلى أن الثورة السورية تفجرت في خضم «حركة الربيع العربي»، ولأسباب اجتماعية وسياسية داخلية عميقة الجذور. تقدمت بمطالبها الأعظم: الحرية والكرامة والعدالة لكل السوريين من دون تمييز. وهي تستمد شرعيتها وعدالتها المبدئية من مواجهتها نظامٍ يعامل الشعب باحتقار كأنه مجموعة من العبيد، وبتمييز يقارب التمييز العنصري، ويقارب بقسوته بطش الاستعمار القديم، بل يبدو أشد وحشية وبطشًا. ترافق قهره للشعب وترسيخ عبوديته، بنهبه له، وسلبه لثروته. وأحاطت اللبرلة في العقدين الأخيرين مجمل حياته الاقتصادية، حتى غدت ظاهرة مهيمنة على الاقتصاد السوري الذي غمره الفساد، وشكّل أحد أذرعته المحركة. إن جوهر ظاهرة اللبرلة هذه، هي إطلاق يد رجال السلطة في ثروة البلاد بعد أن امتلك هؤلاء الرجال رقاب السوريين ونفوسهم؛ فجمعوا بين امتلاك السلطة/ القوة واستثمار الثروة الناتجة منها، مع السماح لشركاء صغار في السوق بالتحرك إلى جوارهم وتحت هيمنتهم، هذا هو معنى اللبرلة الحقيقي في سورية. ولم يكن هذا الوضع سوى استمرار للنهج الذي افتتحته «الحركة التصحيحية»، التي ربطت باب الثراء والارتقاء في سلّم السلطة وأجهزتها،

ثم حولت الولاء الأمني، منذ الثمانينيات، إلى رافعة، شبه وحيدة، لتنامي الثروة ومعها النفوذ؛ فغدا الفساد منهجًا معتمدًا وليس انحرافًا، لإعادة صياغة التركيب الاجتماعي من فوق من رأس هرم السلطة. وهيمن بذلك نمط ريعي طفيلي على الاقتصاد؛ فبدلًا من اعتماد الإنتاج كمعيار للاقتصاد، دخلت سورية في دوامة إعادة توزيع الثروة لصالح المتنفذين في أجهزة السلطة، هذا هو المعنى الحقيقي لفشل التنمية، وتراجع مستوى الإنتاجية، والدخل، ولجوهر اللبرلة.

فتحولت السلطة والقوى المساندة لها إلى «طغمة»، استطاعت أن تنسج لها وللمحيطين بها شبكة من مصالح مشتركة ملموسة معززة بقانون القوة: الأجهزة الأمنية ومنظمات الضبط الاجتماعي: البعث والمؤسسات النقابية والشبيبة وغيرها، ثم جمعت بفعل فساد السلطة واستغلال النفوذ إلى امتلاك القوة والمال، وإلى امتلاك مؤسسات الاستثمار التي أصبحت قاطرة الاقتصاد السوري المتقدمة. ثم كرّست قانونيًا تميُّزها عن المجتمع باعتبارها «قائدة للدولة والمجتمع» وحائزة على الثروة. أما موضوع «الشراكة»، بين بيروقراطية السلطة وطبقة رجال الأعمال، فهو مجرد غطاء لوقائع النهب في اتجاه واحد، يبدأ من قمة الهرم البيروقراطي السلطوي، ويمر بوسطائه الأدنى فالأدنى من رجال الأعمال. إنها شراكة قسرية يفرضها من يملك السلطة والقوة، فإذا استثنينا القلّة من رجال الأعمال الذين أثروا بفعل سمسرتهم لصالح رجال السلطة، وبيروقراطيتها العليا، فإن الفئات الصناعية وجدت نفسها مُجبرة، في ظل غياب القانون والقضاء، على دفع «الأتاوات» للأجهزة السلطوية لتأمين مصالحها، أو لعقد «شراكة» معها كي تحافظ على أموالها. إن علاقة رجال السلطة بالمستثمرين شبيهة بتلك العلاقة التي هيمنت في العهد المملوكي بين المماليك وشهبندر التجار؛ فالأخير معرض دائمًا لخسران كل شيء بقرار من فوق، وهو ما حدث للكثير من المستثمرين السوريين أمثال أمينو وكلاس، لتبقى السيادة، في مجال الاستثمار (تبييض الأموال) لنخب السلطة العليا وبيروقراطيتها التي حازت على القطاعات القيادية للاستثمار. لذا فإن ما يوحد السوريين هو أنهم جميعًا في القانون: «محكومون»، في المرتبة الاجتماعية الثانية، يقفون جميعًا في مواجهة «الحاكمين» قادة الدولة والمجتمع، فإن الطغمة الحاكمة اليوم مكوّنة أساسًا من أناس كونوا ثروتهم

بالنهب، عن طريق استثمار مواقعهم في السلطة لابتزاز المجتمع بأسره بالقوة، وعلى حساب المجتمع بأسره الذي أصابه التدهور.

بدأت تطل علائم ودلالات الثورة على المشهد السوري في بدايات عام ٢٠١١؛ فمن سوق الحريقة/دمشق، سرت «جرثومة» الثورة، في ١٧ شباط/فبراير ٢٠١١، [تظاهرة احتجاجية بعد إهانة شرطي مرور لشاب في السوق]، تجمهر السوق احتجاجًا على المذلّة، عنوان هذا الاحتجاج الدفاع عن الكرامة المهدورة، فرفع الناس أصواتهم بهتاف «الشعب السوري ما بينذل». كانت هذه إشارة رمزية لما كان يعتمل في القلوب من ألم وشعور بالمذلة. ارتفع حينها صوت الأذلاء المهدوري الحقوق احتجاجًا صارخًا على، إذلال الشاب، وعلى ذلهم المقيم. اعتصم مئات من الشباب في ٢٢ شباط/فبراير أمام السفارة الليبية بدمشق، وهم يرفعون شعارهم المدوي «خاين إللي بيقتل شعبه». أعقبها اعتصام أمام وزارة الداخلية بدمشق، في ١٦ آذار/مارس ٢٠١١، من أجل حريات المعتقلين السياسيين، وتظاهرة في سوق الحميدية ١٦/٣/٢٠١١. اتجهت الأحداث خطوة أخرى حاسمة، دعا الناشطون الشعب السوري عبر صفحات الفايسبوك والبريد الإلكتروني إلى التظاهر في ١٥ آذار/مارس للمطالب بالحريات العامة والديمقراطية؛ فشهدت سورية أول تظاهرة سياسية تُعد بالعشرات في رزنامة الثورة السورية. ردد فيها المتظاهرون «الله سورية وحرية وبس». انطلقت التظاهرة من أمام الجامع الأموي، من قلب دمشق، عبروا سوق الحميدية إلى سوق الحريقة، وهناك فرقهم رجال المخابرات بالقوة.

واصلت الحركة الاحتجاجية سيرها، أسمعت إيقاعاتها القوية درعا، ففي ١٢ آذار/مارس ٢٠١١، رفع تلاميذ صغار شعارات على جدران المدارس والمنازل «جاك الدور يا دكتور»، «الله سورية حرية وبس»؛ مقابل شعار السلطة «الله سورية وبشار وبس». أوقف رئيس جهاز الأمن عاطف نجيب والمحافظ فيصل كلثوم ٧٠ شخصًا معظمهم من الأطفال (ما دون ١٢ سنة)؛ فحول وجهاء درعا يوم جمعة ١٨ آذار/مارس، إلى يوم احتجاجي كبير في درعا. ومن درعا انطلقت الثورة في كل أنحاء البلاد السورية. لكن الحركة الاحتجاجية تطوّرت وبسرعة فائقة بعد الانتفاضة الشعبية في مدينة

درعا، التي جُوبهت بطريقة عنيفة من رجال الأمن. سلكت الحركة الاحتجاجية في سورية المسار نفسه الذي سلكته الثورة التونسية تقريبًا؛ فقد بدأت كرد فعل جهوي شعبي على حالة الظلم السياسي والاجتماعي، ومن ثم ونتيجة لتعاطي السلطات العنيف والسلبي أتت الارتدادت الشعبية واسعة على نحو غير متوقع. امتدّت إلى مناطقَ عديدة في دمشق وحمص واللاذقية وحماة ودير الزور وإدلب وأطراف حلب، وفي معظم أرجاء سورية، من ثم تبلورت بوصفها انتفاضة شعبية رفعت شعارات الحرية والإصلاح، من دون أن تستهدف النظام ككل.

تطور المشهد السياسي مع التظاهرات الحاشدة التي عرفتها «جمعة الإصرار» في ١٥ نيسان/ أبريل على مستويين؛ **أولهما**، الاتساع الواضح للاحتجاجات، وشمولها النسبي وانتشارها من درعا في الجنوب إلى القامشلي في الشمال، ومن بانياس واللاذقية في الغرب، إلى الطبقة في الشرق؛ فبرز الطابع الجماهيري السلمي للتظاهرات الشعبية العارمة. لا بد من القول في البداية إن الانتفاضة السورية هي انتفاضة شعبية لم تكن منظمة، وافتقرت إلى قيادة محددة، ولم تحمل أي أيديولوجيا محددة. إنها شبيهة تمامًا بالحالة التونسية أكثر منها بالمصرية؛ حيث أدت الحركات الشبابية مثل «حركة ٦ أبريل»، أو مجموعة «كلنا خالد سعيد» دورًا محوريًا في تحديد يوم الخروج للتظاهر، لكن في الحالة السورية وبحكم شدة القبضة الأمنية، فقد كان من المستحيل تمامًا وجود حالات منظمة أو شبه منظمة لحركات شعبية، حتى ولو نشطت في السر، على الرغم من تركيزها الكبير على الحرية والكرامة التي هي بالتأكيد العنوان الرئيسي للثورة السورية، كرد على احتقار السلطة السورية لطريقة التعامل مع مواطنيها. لذلك وجدنا عشوائية كبيرة في مناطق خروج التظاهرات في كل المدن السورية تقريبًا، ومن دون تنظيم مسبق، وعشوائية أخرى في طريقة رفع الشعارات على الرغم من تركيزها الكبير على الحرية والكرامة التي هي بالتأكيد العنوان الرئيسي للثورة السورية. مع الأيام تزايدت الاحتجاجات وتصاعدت التظاهرات في أكثر من مدينة سورية حتى شملت في ٢٢ نيسان/ أبريل ٢٠١١ أكثر من ٨٤ مدينة وبلدة سورية؛ فكانت التظاهرات تزداد حجمًا من أسبوع إلى آخر، كما أن المطالب والشعارات تزداد جرأة في

الوقت نفسه، حتى توحدت بشكل ما تحت شعار «الشعب يريد إسقاط النظام»، هذا الشعار الشهير الذي بدأ من تونس، وتردد صداه في مصر، ونجح في إسقاط نظامين من أكثر الأنظمة القمعية في المنطقة العربية. وكان من الطبيعي بعد ذلك أن يخرج قادة ميدانيون، في كل مدينة، استطاعوا فيها تنظيم تظاهرات شعبية واسعة، أن يختاروا الشعارات التي يجب أن ترفع، وقد أدى هؤلاء القادة الميدانيون دورًا محوريًا في تصاعد هذه الاحتجاجات. وبالرغم من أنهم ما زالوا حتى هذه المرحلة أشبه بالقادة المحليين ولم يرتقوا كي يصبحوا قادة على المستوى الوطني، فهذا الأمر يحتاج إلى بعض الوقت، إلا أن طريقة تنظيم التظاهرات عكست أن هناك تنسيقًا ما بدأ يؤتي ثماره في تنظيم التظاهرات على المستوى الوطني[1].

ومن قلب الحراك الشعبي الواسع بدأت الشعارات المعبرة عن روح الثورة تُعبِّر عن نفسها بقوة؛ فاتضح تدريجيًا أن هدف الثورة السورية الجوهري هو تغيير حياة السوريين، ونقلها من وقائع خلَّفها الاستبداد المتواصل منذ نحو ٥٠ عامًا، إلى مسارات تأخذ السوريين إلى الحرية والكرامة وإلى أشكال من التنظيم المجتمعي، يمكن أن تجسده دولة ديمقراطية تعددية، تكرس العدالة والمساواة والمشاركة لكل السوريين من دون تمييز من أي نوع. وصدحت بتلك الأهداف بعض شعارات المتظاهرين، ولافتاتهم، وفي الاحتجاجات التي سارت في شوارع عشرات المدن والقرى في الأشهر العشرة الماضية، وفيها سقط آلاف الشهداء، واعتقل وجرح عشرات الآلاف، ولحقت بالسوريين عذابات كثيرة وخسائر مادية من الصعب حصرها. هدف الثورة في جوهره، وفي شعاراته التفصيلية، جاء ثمرة جهود بذلها سوريون على مدى عقود في مواجهة الاستبداد، وكان في صلب هؤلاء مئات من المثقفين المستقلين أو ممن كانوا أعضاء في الجماعات السياسية بكل تلاوينها الأيديولوجية والسياسية، وفي كل الأحوال دفع هؤلاء من أجل التغيير سنوات من أعمارهم في السجون والمعتقلات، وبعضهم مات فيها أو خرج في اللحظات الأخيرة ليموت بعيدًا من مسؤولية السلطة وأجهزتها، بينما عانى غيرهم الملاحقات

---

(١) رضوان زيادة، «من يقف وراء الاحتجاجات في سورية؟» دار الحياة، ٢١/٨/٢٠١١.

وحياة المنافي وما يصاحبهما من معاناة لا يمكن تصور تفاصيل كثير في تجاربها[٢]. اشتركت كل المدن في الثورة بأشكال مختلفة، كل مدينة استطاعت أن تتخلص من الاحتجاز الأمني، شكّلت لها «ميدان تحريرها» الخاص، وأوقفت نزيف الدم فيها. هذا ما حدث، لفترة، في حمص وحماة ودير الزور وإدلب ودرعا والجسر وبانياس والرستن. بل إن تعاظم المركزية المطلقة لأجهزة السلطة وتغلغلها وسطوتها، لم يمنع من أن تفتتح دمشق الاحتجاجات، من قلبها (الحريقة والجامع الأموي)، ما لبث أن شارك: المالكي والمهاجرين وكفر سوسة، ومن قلب المدينة في الميدان وساروجة، وزملكا والمزة والقدم، والحجر الأسود والعسالي، مع ما يحيط بها من ضواحٍ ومدن.

في توافق مع هذا التوجه الديمقراطي الذي طبع أهداف الثورة السورية على صعيد التغيير الوطني الداخلي، أطلّت الثورة السورية بنظرتها الديمقراطية هذه إلى الجوار العربي، فأملت أن تقيم علاقتها مع هذا الجوار العربي على أساس هذه المفاهيم ذاتها، تحدوها رغبة عميقة في تصحيح المسار القديم لعلاقات سورية الخارجية التي أقامها النظام على أساس منطق التدخل وافتعال الفتن، والقيام بدور الفتوة والبلطجة، وبالاستناد إلى منطق القوة والغلبة والتآمر، تارة باسم المعركة القومية، وتارة أخرى باسم ممانعة فارغة؛ فتاريخ علاقة السلطة السورية مع الجيران، خلال خمسة عقود، هو تاريخ القضاء على أي شكل من أشكال المعارضة لتوجهاتها وحساباتها، وفي محاولة ترويض دول الجوار العربية، عن طريق التدخل في شؤونها الداخلية بطريقة متصلبة (لبنان الأردن فلسطين) كل على حدة، أو ترويضها مجتمعة، وافتعال قطيعة دائمة مع الدولة التي لا يستطع التمكّن من قهرها، والعراق مثال على ذلك.

فيبدو أنه لم يكن بمقدور السلطة السورية «القومية التقدمية» إقامة علاقة قائمة على توازن المصالح مع أي بلد عربي. وفي أحيان كثيرة استخدمت تلك السلطة دعاويها في الممانعة والصمود للابتزاز الشعبوي،

(٢) فايز سارة، «مثقفو سوريا وثورتها،» الشرق الأوسط، ١١/١٢/٢٠١١.

أو لتوظيف معارضات داخل البلدان المجاورة؛ فصدرت عنها جملة من المواقف تحت يافطة ما يمكن تسميته «الوطنية الممانعة»، أي تعريف الوطنية بدلالة الموقف من «الخارج». وبناءً على ذلك، وتصحيحًا لهذا الخداع، رفع الثوار السوريون شعارًا معبرًا: «إللي بيقتل شعبو خاين»، وذلك في وجه هذا الابتزاز الشعبوي الفارغ - الذي يعتمد على سياسة «الممانعة الخادعة» ليبرر مواجهة الداخل الوطني وابتزاز الجيران العرب والتدخل في شؤونهم؛ فقلبوا بشعارهم هذا معيار الوطنية من شعار «الممانعة»، فارغ المحتوى إلى مرجعية الشعب، ومن مصلحته وكرامته التي لا تُعلى عليها أي مرجعية. يقول أحد المثقفين المنخرطين بالثورة: «في مواجهة هذه الوطنية الممانعة التي تكشَّف في السنوات الماضية طابعها الزائف وتمركزها حول سلطة أو مجد أناس متدنّي المستوى سياسيًا وأخلاقيًا وفكريًا، أخذ يتطور منذ سنوات تصور مغاير للوطنية، قد يمكن وصفه بأنه شعبي أو اجتماعي. وقد صيغ هذا التصور حتى قبل تفجر الثورة السورية بهتاف شعبي بسيط: يلّلي بيقتل (يضرب، يسرق) شعبو خاين! وفي هذا استعادة للوطنية من النظام، في سياق مسعى السوريين لاستعادة السياسة والحياة لأنفسهم. مرجع الوطنية الشعبية هذه هم السوريون النثريون، وليس «الوطن» المنظوم المنسوب إلى حاكمه، الموصوف بأنه «سيد الوطن» (!) وبحدود ما أعرف، أُطلق هذا الهتاف للمرة الأولى بينما كنا نحاول الاعتصام أمام السفارة المصرية مطلع شباط/ فبراير الماضي، تضامنًا مع الثورة المصرية.. فالواقع أن الوطنية الممانعة ليست وطنية بالمعنى الصحيح للكلمة، وإنما هي ضرب من الاستعمار السياسي، و«الاستحمار» أيضًا... ومضمونها الجوهري سلطة فئوية مطلقة، وأموال بالمليارات. لذلك، على أرضية وطنية شعبية وديمقراطية فقط، يمكن أن يعاد بناء الأبعاد الجيوسياسية والجيواستراتيجية للوطنية السورية على أسس صحيحة. إن ما وضع سورية في صف فلسطين، وفي مواجهة إسرائيل هو وقائع الجغرافيا التي لا تتغير؛ وهو التاريخ والاجتماع والثقافة التي تشكل الثورة استمرارًا لأفضل ما فيها من قيم وتطلعات؛ وهو المصالح الوطنية التي تنضبط بها سياسة سلطة مسؤولة اجتماعيًا ولا تنعكس في سياسة نظام طغيان. ليست المشكلة أن النظام يصارع إسرائيل ويهمل المجتمع السوري، المشكلة أنه لا

يصارع إلا المجتمع السوري حفاظًا على سلطة لا قضية لها ولا مبدأ»[٣].

ترافق تعاظم التظاهر وحركة الاحتجاج مع تعاظم القمع والدم، ومع تعاظم القمع وازدياد نزيف الدم ارتفعت حدة الشعارات ومتطلباتها، فمن شعارات إصلاحية (حرية سورية وبس) إلى الشعار الجذري: «الشعب يريد إسقاط النظام». مع استمرار مواجهة الدبابات والمدافع للصدور العارية والدم النازف، سقطت الثقة بالنظام، وانتهت لغة التفاهم معه، وأصبح النظام في موقع العدو، المحتل. في اللحظة التي لجأ فيها النظام إلى الجيش، دشن انفصاله النهائي عن الشعب؛ فالشعب الذي وجِّهت إليه فوهات مدافع الدبابات، غدا ينظر إلى النظام كعدوه الحقيقي، وأن جيشه صار قوة احتلال، ونزع الشرعية منه تمامًا. ولم يعد يرضى بأقل من محاسبته ومحاكمته بعد سقوطه ورحيله. وعلى الرغم من التضحيات المتراكمة، «بقي الوجه الأبرز للثورة السورية هو التظاهرة: خروج مجموعات تتراوح بين عشرات الأفراد ومئات الألوف إلى الفضاء العام ومحاولة احتلال حيّزات منه لبعض الوقت، مع إطلاق الهتافات ورفع اللافتات المناهضة للنظام والداعية إلى سقوطه. تحيل التظاهرة إلى المكون الميداني للثورة الذي عرفه العالم، وشكّل ولا يزال منبع كرامة السوريين والبرهان على شجاعتهم وجدارتهم بالحرية. وشمل هذا المكون كل الأفعال الاحتجاجية الإيجابية والسلبية، بما في هذه الإضراب.

أما المكون الثاني، للثورة السورية هو المكون الاجتماعي الداعم للنشاط الميداني، أي البيئات الاجتماعية المتنوعة التي تحتضن الثورة وتؤمّن الحماية والدعم للثائرين. وهذا المكون متنوع جدًا، يشمل أحيانًا مناطق وأحياء بأكملها في بعض الحالات، لكنه متشكل في صورة شبكات مساندة في حالات أخرى، مع المشاركة في النشاط الميداني، وإن ليس دومًا بالتواتر المشهود في درعا وحول دمشق، وفي حمص وإدلب ودير الزور وبعض مناطق حلب. الرابط الجامع لهذا المكون الاجتماعي هو التماهي بالثورة كقضية وكفاعلية يومية من جهة، والقطيعة التامة مع النظام من جهة أخرى؛ فالأمر لم يعد يتعلق بمعارضة النظام، بل بالانفصال الكلي عنه، بالاستناد إلى

---

(٣) ياسين الحاج صالح، «وطنيّتان: من الوطنية الممانعة إلى الوطنية الاجتماعية،» دار الحياة، ١١/١٢/٢٠١١.

الثورة كحدث مؤسس ومنتج لشرعية جديدة. **وثالث**، مكونات الثورة هو المكون العسكري، الذي يتعلق بألوف من الجنود والضباط الذين «انشقوا» عن الجيش النظامي، وفي حالات أقل عن أجهزة أمنية، وتجمعهم مظلة عامة هي «الجيش السوري الحر». وعلى الرغم من سوء تسليحهم وقلة عددهم، فقد نجح جنود الجيش الحر في فرض درجة من الردع في بعض المناطق، تحول من دون مهاجمة قوى النظام التظاهرات السلمية. والواقع أن كثيرًا من التظاهرات التي يراها العالم تنال هذه الفسحة من المكان ومن الوقت بفضل هذه الحماية بالذات. وهو ما يوجب تحليلًا أكثر تعقيدًا من ذلك الكلام الصوري الذي يقيم تقابلًا بين التظاهرات السلمية والتسلح. ليست العلاقة بين الأمرين، في الشروط العيانية للثورة السورية اليوم، علاقة تنافٍ بل علاقة تكامل. **الأولى**، تمنح الشرعية والديمومة والمبرر للثانية، **والثانية**، تمنح الحماية وقوة الاستمرار للثانية في ظل استعداد النظام على البطش غير المحدود كقوة احتلال مفصولة عن المجتمع[٤].

شقَّت الحركة الشعبية طريقها من دون انتظار مشاركة المعارضة التقليدية ونصائحها، اجترحت لنفسها قيادات على تلاحم مع تجربتها الفعلية، وأكثر التزامًا وثقة بمستقبلها وبأهدافها، إلى أن توصلت إلى تشكيل «هيئاتها القيادية» الجديدة؛ فبدأ يتشكل، أمام أعين الجميع، بجهود شباب لم يربكوا أنفسهم بأيديولوجيات المعارضة، ولا بتجاربها المُخفقة، ولا بماضيها الإشكالي، فكل ما يحتاجه هؤلاء هو إطار جامع للتيارات السياسية كافة، يستطيع أن يشكل قطبًا تمثيليًا للشعب السوري، يساهم في قيادة عملية الانتقال إلى الديمقراطي؛ فساهم ضغطهم على التعجيل في الإعلان عن تأسيس «المجلس الوطني السوري» برئاسة برهان غليون ليلبي، إلى حد كبير، الرهان على تشكيل جسم قيادي للثورة السورية يكون منسجمًا مع تطلعات الثورة وجمهورها في اللحظة الانتقالية السورية إلى الديمقراطية.

حيث تم التوصل إلى صيغة توافقية لإنشاء المجلس وأعلن عنه في اسطنبول في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١؛ فأعرب ممثلوه القياديون عن

---

(٤) ياسين الحاج صالح، «مكونات الثورة السورية وسياستها،» دار الحياة، ٨/١/٢٠١٢.

أن «المجلس مؤسسة سياسية اعتبارية تمثل معظم القوى السياسية السورية المعارضة للنظام وقوى الحراك الثوري، ويعمل كمظلة وطنية عامة مؤقتة تعبّر عن إرادة الشعب في الثورة والتغيير. يهدف المجلس إلى بناء دولة ديمقراطية مدنية تعددية وذلك عن طريق: إسقاط النظام القائم بكل رموزه؛ الحفاظ على الثورة السلمية الشعبية وحمايتها وتطويرها؛ توحيد جهود الحراك الثوري والمعارضة السياسية، وكسب الرأي العام العربي والدولي على المستويين الشعبي والرسمي؛ تركيز الجهد على دعم الثورة السلمية واستمرارها وتصعيدها باتجاه العصيان المدني، والعمل على تعبئة المجتمعين العربي والدولي لتعزيز الضغط على النظام بشتى أنواعه؛ تنويع وسائل الحراك الثوري من التظاهرات إلى الإضرابات، وصولًا إلى العصيان المدني؛ العمل على تأمين الحماية الدولية للمدنيين ودعم آليات عربية ودولية مشتركة لتحقيقها وتأمين تنفيذها من خلال المؤسسات الأممية في أسرع وقت؛ التواصل مع التشكيلات المشاركة في الثورة كافة وتعبئة الحراك الشعبي، وضمها إلى إطار المجلس بكل الأشكال الممكنة؛ تعزيز التواصل وتشجيع المبادرات ونشاط الفئات المهنية ورجال الأعمال والمثقفين وغيرهم؛ الحفاظ على الصلات الإيجابية والمرونة مع القوى السياسية المعارضة الموجودة خارج المجلس الوطني كافة، والعمل على ضمها إليه في حال موافقتها على بيان تأسيسه ووثائقه، أو تنسيق الجهود معها في الحدّ الأدنى، ووضع الآليات اللازمة لذلك؛ إيلاء مسألة المكونات المجتمعية الاهتمام الذي تستحقه، من خلال طمأنتها بالبرامج والفكر والسياسة، وتكثيف التواصل مع شخصياتها وهيئاتها. مع التأكيد في الوقت نفسه على فكرة أن مشاركتها في عملية التغيير هي أفضل ضمان؛ السعي لدى الدول العربية والأجنبية للاعتراف بالمجلس الوطني السوري»[٥].

وحدد المجلس الوطني السوري نقاطًا محددة للمرحلة الانتقالية، أصدرتها أمانته العامة في ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١، تضمنت التأكيد أن «يتولى المجلس الوطني مع المؤسسة العسكرية تسيير المرحلة الانتقالية وضمان أمن البلاد ووحدتها حال سقوط النظام؛ يشكل المجلس حكومة

(٥) إعلان المؤتمر الوطني السوري في ٢ ـ ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١، دار الحياة.

انتقالية لإدارة شؤون البلاد؛ يدعو المجلس إلى مؤتمر وطني جامع تحت عنوان التغيير الديمقراطي، لوضع برنامج وملامح المرحلة الانتقالية مع ممثلي المجتمع السوري بكل أطيافه، وبمن لم تتلطخ أيديهم بدماء الشعب أو بنهب ثروة الوطن من أهل النظام؛ تتكفل الحكومة الانتقالية بتوفير المناخ المناسب لعملية تنظيم الحياة السياسية في البلاد، وتوفير الشروط التي من شأنها ازدهار المجتمع المدني عبر هيئاته المختلفة بما في ذلك النقابات الحرة؛ تُنظِّم الحكومة الموقتة خلال سنة كحد أقصى انتخابات حرة بمراقبة عربية ودولية لانتخاب جمعية تأسيسية مهمتها وضع دستور جديد للبلاد يتم إقراره بعد طرحه على الشعب عبر استفتاء عام؛ تجرى الانتخابات النيابية الحرة في مدة أقصاها ٦ أشهر وفقًا للدستور الجديد؛ يعمل المجلس من الآن على تجسيد ما طرحه بيانه التأسيسي حول الحفاظ على مؤسسات الدولة وخصوصًا مؤسسة الجيش. . وأيضًا خلال المرحلة الانتقالية، فهي كلها ملك للشعب بعد أن عمل النظام الاستبدادي على الاعتداء عليها واغتصابها. ولا يتعارض هذا مع إنهاء مظاهر الشمولية أينما تجلّت؛ الإفراج عن المعتقلين والتحقيق بمصير المفقودين وعودة المنفيين واللاجئين وتعويض أسر الشهداء والمنكوبين وسائر المتضررين؛ تشكيل هيئة قضائية مستقلة مهمتها تلقي الشكاوى من المواطنين والتحقيق في الجرائم المرتكبة بحق الشعب ومعاقبة المذنبين؛ تشكيل هيئة مصالحة وطنية بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان والمتطوعين من أجل إزالة رواسب مرحلة الاستبداد والإفساد؛ تجريم كل أشكال الاضطهاد والإقصاء والقهر والتمييز على أساس قومي أو طائفي أو بين الجنسين». وشدد برنامج المجلس الوطني، في وثيقته البرامجية، على أن سورية الجديدة ستكون «دولة ديمقراطية مدنية تعددية، نظامها جمهوري برلماني، السيادة فيها للشعب، ويقوم على مبدأ المواطنة المتساوية وفصل السلطات وتداول السلطة وسيادة القانون وحماية الأقليات وضمان حقوقهم. وهي تضمن لمواطنيها ما ورد في الشرائع الدولية من حقوق الإنسان، والحريات الأساسية في الاعتقاد والرأي والتعبير والاجتماع والإعلام وغيرها، كما يكون جميع مواطنيها متساوين في الحقوق والواجبات من دون أي تمييز على أساس القومية أو الدين أو الجنس. تلتزم الحكومة بخطط طموحة للتنمية الاقتصادية والبشرية؛ تلتزم سورية الجديدة بمكافحة الفقر

وإيلاء الاهتمام بالمناطق المحرومة، وتعتبر تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين واجبًا وطنيًا؛ تحقيق العدالة في توزيع الثروة الوطنية، بحيث تكون الموارد الوطنية ملكًا للسوريين جميعًا في إطار حكم رشيد، وتوجيه ثمار التنمية نحو رفع مقدَّرات ومستوى حياة جميع شرائحهم ومناطقهم وفي مقدمتها الأكثر حرمانًا؛ تلتزم سورية الجديدة بالقضاء على الأميّة وتوفير المعرفة والمعلومات الصحيحة لعموم السكان؛ تشكل سورية الجديدة بنظامها المدني الديمقراطي ودستورها أفضل ضمانة لفئات الشعب السوري القومية والدينية والطائفية كافة؛ يكفل الدستور الحقوق القومية للشعب الكردي وحل المسألة الكردية حلًا ديمقراطيًا عادلًا في إطار وحدة سورية أرضًا وشعبًا مع ممارسة حقوق وواجبات المواطنة المتساوية بين جميع المواطنين؛ يكفل الدستور الحقوق القومية للشعب الآشوري السرياني وحل القضية الآشورية السريانية حلًا ديمقراطيًا عادلًا في إطار وحدة سورية أرضًا وشعبًا مع ممارسة حقوق وواجبات المواطنة المتساوية بين جميع المواطنين؛ تضمن سورية الجديدة للمرأة حقوقها الكاملة بما في ذلك ضمان مشاركتها الفعالة في الحياة السياسية والقطاعات الأخرى كافة؛ إن سورية الجديدة ستكون دولة إيجابية وعامل استقرار حقيقي في محيطها العربي والإقليمي وعلى المستوى الدولي؛ ستعمل سورية الجديدة على استعادة سيادتها في الجولان المحتل بالاستناد إلى قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة؛ سورية الجديدة ستدعم الحقوق الكاملة والمشروعة للشعب الفلسطيني؛ ستعمل سورية الجديدة على تعزيز التضامن العربي والتعاون الإقليمي وستبني علاقاتها مع الدول على أساس الاحترام المتبادل والمصالح الوطنية[٦].

أكدت الوثيقة البرامجية التي أصدرها «المجلس الوطني السوري»، بالنسبة إلى ملامح سورية المستقبل، على أن سورية دولة مدنية حديثة يضمن دستورها الجديد الحقوق المتساوية للمواطنين والتداول السلمي للسلطة واستقلال القضاء وسيادة القانون واحترام الحقوق السياسية والثقافية والدينية والشخصية وحرية الإعلام لمكونات المجتمع السوري كافة، في

(٦) الأمانة العامة للمجلس الوطني السوري، ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١، موقع إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي.

إطار الوحدة الكاملة للوطن وترابه. وعلى أن سورية دولة ذات نظام ديمقراطي يقوم على مبدأ فصل السلطات والتعددية السياسية. وعلى أن السوريين شعبٌ واحد، أفراده متساوون في الحقوق والواجبات، لا ينال أحد، رجلًا كان أم امرأة منهم امتيازًا، أو ينتقص من حقوقه بسبب أصوله الدينية أو المذهبية أو القومية. وأن تنال كل المكونات القومية والدينية التي يتشكل منها الشعب السوري حقوقها في سورية المستقبل على أساس المواطنة من دون أي تمييز، وأن لكل منها حقوقًا وواجبات على قدم المساواة مع الجميع، مع الاعتراف الدستوري بالهوية القومية الكردية، وضرورة إيجاد حل ديمقراطي عادل للمسألة الكردية في إطار وحدة الوطن.

من جهة أخرى، تمخض عن اجتماع بعض القوى القومية/الناصرية واليسارية الراديكالية والكردية، في دمشق، بيانًا، صدر باسم «هيئة التنسيق الوطني الديمقراطي». أعربت فيه تلك القوى عن أن المخرج من الأزمة الراهنة سيكون بعقد مؤتمر وطني عام وشامل، وهذا يحتاج إلى إطلاق حوار جاد ومسؤول يبدأ بتهيئة البيئة والمناخات المناسبة ليكتسب صدقيته والثقة به. ويحتاج ذلك إلى: ١ ـ وقف الخيار الأمني ـ العسكري الذي يتجلى قتلًا واعتقالًا وإذلالًا وحصارًا من قبل الأجهزة الأمنية، والتوقف مباشرة عن استخدام قوى الأمن والجيش في معركة مع الشعب، وفك الحصار المفروض على عدد من المدن والبلدات السورية. ٢ ـ وقف الحملة الإعلامية المغرضة ضد انتفاضة شعبنا، وتغيير نهج الإعلام الرسمي إلى إعلام يتعامل باحترام وصدقية مع الانتفاضة، وفتح الأبواب للإعلام الخارجي والمنظمات الحقوقية الإنسانية. ٣ ـ الإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين قبل هذا التاريخ. ٤ ـ رفع حالة الطوارئ والأحكام العرفية فعليًا وليس على الورق. ٥ ـ الاعتراف بحق التظاهر السلمي وعدم تقييده، ومنع الأجهزة الأمنية من التدخل. ٦ ـ الإقرار بضرورة إلغاء المادة الثامنة من الدستور التي عنوانها الاستبداد. ٧ ـ الدعوة العلنية لعقد مؤتمر وطني عام، بهدف وضع برنامج متكامل، وجدولة زمنية لتغيير سياسي ودستوري شامل عبر مجموعة متكاملة من المداخل والتحديدات، والتي تُناط مهام القيام بها إلى حكومة انتقالية مؤقتة تعمل على دعوة هيئة وطنية تأسيسية من أجل: أ ـ وضع مشروع دستور لنظام برلماني يرسي عقدًا اجتماعيًا جديدًا

يضمن الدولة المدنية وحقوق المواطنة المتساوية لكل السوريين، ويكفل التعددية السياسية وتكافؤ الفرص بين الأحزاب، وينظم التداول السلمي للسلطة عبر صناديق الاقتراع، ويرشِّد مهام وصلاحيات رئيس الجمهورية، ويحدد عدد الدورات الرئاسية، ويضمن استقلال القضاء والفصل بين السلطات الثلاث، ويعرض هذا المشروع على الاستفتاء العام لإقراره. ب ـ تنظيم الحياة السياسية عبر قانون ديمقراطي عصري للأحزاب السياسية، وتنظيم الإعلام والانتخابات البرلمانية وفق قوانين توفر الحرية والشفافية والعدالة والفرص المتساوية. ج ـ احترام حقوق الإنسان والالتزام بجميع الشرائع الدولية المتعلقة بها، والمساواة التامة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، انطلاقًا من الإقرار بمبدأ المواطنة الذي ينظر إلى جميع المواطنين بشكل متساوٍ بغض النظر عن انتماءاتهم ومعتقداتهم وإثنياتهم المختلفة. د ـ إلغاء كل أشكال الاستثناء من الحياة العامة، ووقف العمل بجميع القوانين ذات العلاقة بالأحكام العرفية والمحاكم الاستثنائية، وإلغاء جميع القوانين والمراسيم التي تحصِّن الأجهزة الأمنية ضد المساءلة عن ممارسة التعذيب والقتل، وعودة جميع الملاحقين والمنفيين قسرًا أو طوعًا عودة كريمة آمنة بضمانات قانونية، وإنهاء كل أشكال الاعتقال والاضطهاد السياسي. هـ ـ الوجود القومي الكردي في سورية جزء أساسي وتاريخي من النسيج الوطني السوري، الأمر الذي يقتضي إيجاد حل ديمقراطي عادل للقضية الكردية في إطار وحدة البلاد أرضًا وشعبًا، والعمل معًا لإقراره دستوريًا، وهذا لا يتناقض البتة مع كون سورية جزءًا لا يتجزأ من الوطن العربي. وـ ضمان حرية الجماعات القومية في التعبير عن نفسها، كالآثوريين (السريان) وغيرهم من النسيج الوطني السوري، بما يضمن المساواة التامة بين جميع المواطنين السوريين من حيث حقوق الجنسية والثقافة واللغة القومية وبقية الحقوق الاجتماعية والقانونية. ز ـ تحرير المنظمات والجمعيات والاتحادات والنقابات المهنية من وصاية السلطة والهيمنة الحزبية والأمنية، وتوفير شروط العمل الحر والمستقل لها. ح ـ تشكيل هيئة وطنية للمصالحة ورد المظالم من أجل التعويض المادي والمعنوي على شهداء الانتفاضة الشعبية والمتضررين من العنف، ومن أجل الكشف عن المفقودين السوريين والتعويض على المعتقلين السياسيين وضحايا الاضطهاد السياسي والإحصاء

الاستثنائي، وتسوية أوضاع العاملين المصروفين تعسفيًا من الخدمة.

بالتوازي مع ما سبق، ينبغي السير في طريق إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية وإعادة تأهيلها كي لا تكون أجهزة فوق القانون ومصدرًا للانتهاك المستمر لحقوق المواطن والمجتمع، أي لا بد من إعادة بنائها لتؤدي وظيفتها الحقيقية في حفظ أمن الشعب والوطن ضد المخاطر الخارجية، وأيضًا من خلال خضوعها لسيطرة ورقابة البرلمان وعدم تجاوزها لصلاحياتها، إضافة إلى خضوع قياداتها وأعضائها للمحاسبة القانونية والقضائية في حال تجاوز أو انتهاك أي من الحقوق الأساسية للمواطنين. أما حزب البعث، فإن حقه في ممارسة دوره السياسي في الحياة العامة مصان على قدم المساواة مع الأحزاب الأخرى بعد كتابة الدستور الجديد، وإنهاء علاقة السيطرة والتحكم القسري التي يقيمها مع مؤسسات الدولة والنقابات والاتحادات[٧]. غير أن هذه الهيئة بمكوناتها اليسارية والإصلاحية، ظلَّت بعيدة عن مزاج الثورة السورية، وعن توجهات قادتها ونشطائها الميدانيين، وقد أعرب الثوريون في الميدان عن ذلك من خلال شعاراتهم التي رفعوها في تظاهراتهم على امتداد الوطن السوري، بشعار واضح الدلالة: «المجلس الوطني يمثلني»، وشعار مقابل «هيئة التنسيق لا تمثلني». إذ إن توجهات المجلس الوطني السوري لا تختلف مع هيئة التنسيق الوطنية في التطلع المشترك نحو إرساء نظام ديمقراطي تداولي على أنقاض نظام الاستبداد، لكن ما يميزهما بعضها عن بعض، هو أن الهيئة بقيت متمسكة بالإبقاء على الباب مفتوحًا، ولو بطريقة مواربة على حوار مُحتمل مع رأس السلطة. أما في ما يخص تصورهما للعلاقة بلبنان، فـ «المجلس» و«الهيئة» متفقان على تصورات مشتركة لهذه العلاقة المستقبلية، هدفها تصحيح العلاقة وإقامتها على أسس ديمقراطية متكافئة، وذلك بالتوجه نحو إعادة صياغة العلاقة مع لبنان ودول الجوار العربي على قواعد الديمقراطية والاحترام المتبادل، والبحث عن مشتركات تعزز تضامنهم بشكل حر.

انتقل الجمهور الثائر من رفع شعارات الحرية والكرامة إلى رفع شعار ثابت لم يتراجع عنه بعدها: «الشعب يريد إسقاط النظام». في الشوارع

(٧) الوثيقة السياسية، هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الوطني الديمقراطي في سورية، دمشق، ٢٠١١/٦/٣٠.

والحواري في المدن السورية الكبيرة والصغيرة وفي القرى والدساكر. ثم مع الأيام ضم هذا الشعب إلى صفوف أعدائه هؤلاء الذين وقفوا بإصرار في صف النظام وناصبوا الشعب السوري وثورته العداء المرير؛ فلم يترددوا في وضع إيران وحزب الله في صف الأعداء، عندما وجد إيران وبالتبعية حزب الله يدعمان بصراحة ووضوح وقوة، النظام السوري، ويناصبونه العداء، وحينما انكشف لديه تأييد إيران وحزب الله الثابت لهذا النظام ومساعدتهما له في المال والسلاح والسياسة، في معركته الدموية ضد المتظاهرين والشعب، ونكرانهما على السوريين حقهم في التغيير والديمقراطية. فأتى موقف الشعب السوري هذا كرد فعل مباشر على العداء الثابت الذي أظهره الاثنان تجاه ثورته، عندها ضم الشعب الثائر إيران وحلفاءها في حزب الله إلى صفوف أعدائه، بأن أطلقوا شعار: «لا إيران ولا حزب الله بدنا حاكم يخاف الله»، أي حاكم خوفه من الله يمنعه من القتل والنهب. كما أطلق الثائرون العديد من الشعارات التي تدعو إلى خلاص الشعبين، اللبناني والسوري من هيمنة النهج الأمني الأوامري للسلطة السورية؛ فقد انطلقت من «تل كلخ» هتافات مدوية تدعو إلى خلاص لبنان وسورية معًا من هيمنة النظام الاستبدادي السوري: «... حل عنا وعن لبنان»، فرددت صدى هذا الشعار المدن السورية واحدة بعد الأخرى.

بالتوازي مع توجهات وشعارات الحركة الشعبية للثورة السورية، التي ربطت بين تحرر سورية من الدكتاتورية، وبين تحرير لبنان من هيمنة النظام السوري؛ قدَّم نشطاء الثورة السورية ومثقفوها والمعارضون المنحازون لها، شعارات وأفكارًا وأطروحات ووعودًا عن تصحيح العلاقة بلبنان، تشي برؤية ديمقراطية للعلاقة بهذا البلد الجار الذي مارست عليه سلطة بلاده خلال ثلاثة عقود شتى صنوف الاضطهاد والإلحاق والتشويه؛ فانفتح، في هذا المناخ السياسي الجديد، وعلى وقع الآمال التي بعثتها الثورة السورية، حوار واسع بين مثقفي البلدين، والتقى عدد منهم، في هذا السياق، فأصدروا «وثيقة من أجل مستقبل لبناني سوري أفضل»، استجابة منهم وملاقاة لمجريات الثورة السورية ورهاناتها. وجاء فيها: «تطرح الانتفاضة السورية، فيما تبشر بغد جديد، أسئلتها وهمومها على العلاقات السورية ـ اللبنانية وعلى تصور نرتضيه ونسعى جميعًا له، ذاك أن الانتفاضة التي تستحق منا كلَّ الإكبار

لتضحيات أبنائها، وكلَّ الدعم الذي يمكن تقديمه، تَعِدُ بافتتاح حقبة تحلُّ فيها الحرية محل العُسف، والكرامة الإنسانية محلَّ العسف والطغيان. حقبة يمكن معها النظر في سائر علاقاتنا وملفات هذه العلاقات بروحية أفراد أحرار وجماعات حرة. وغني عن القول إن تداخل أمور البلدين والتقاطع في تاريخهما ومصالحهما، إنما يزيدان في إلحاح هذه المسألة التي سبق أن تناولها، في ظروف مختلفة، (إعلان بيروت دمشق ـ دمشق بيروت). لكن، وبالقدر نفسه من الإلحاح، تجدر الإشارة إلى أن تعقيدات تلك العلاقات، تستدعي تجديد الجهود تلك، ولا سيما أننا حيال زمن انتقال ترسم الانتفاضة بعض علاماته المبكرة». ويرى البيان أن «الموضوع، في النهاية، أبعد من التضامن بين الشعبين السوري واللبناني، كما أنه لا يتوخى بطبيعة الحال، الانتصار لوجهة نظر لبنانية على وجهة نظر أخرى، فالأمر يتَّصل لبنانيًا، بالرؤية البعيدة والعميقة التي تطرحها الثورة السورية على اللبنانيين الراغبين في امتلاك مستقبل أفضل وأكثر حرية. كما أنه يتَّصل، سوريًّا، بنظرة سورية إلى نفسها وإلى مستقبلها، حيث يكفي التذكير بأن البلدين إنما حكمهما نظام واحد طوال ثلاثة عقود؛ في سورية، كان هذا النظام مباشرًا، وفي لبنان كان مداورًا يتم عن طريق تلزيم النظام الطائفي وتثمير عوائده السامة. وهدفنا هذا إنما يدفعنا إلى طرح ما نراه عناوين عامة لعلاقات إيجابية وسليمة بين بلدينا». ثم، وقبل أن يتقدم الموقعون بهذه الوثيقة بخلاصة تصوراتهم عن العلاقات المستقبلية بين البلدين، أو خلاصة ما يجب أن تكون عليه تلك العلاقة، فإنهم حاولوا، من خلال إظهار انحيازهم وتضامنهم مع الثورية السورية، قراءة توجهاتها، والتنبؤ بالمسارات التي يمكن أن تسلكها عبر المصاعب والآمال، والرهانات التي تحملها لمستقبل سورية، ولمستقبل علاقتها بلبنان، فرأوا «إن الثورة السورية ثورة وطنية، متمركزة بقدر كبير حول الكيان السوري، وحول الداخل الاجتماعي والسياسي السوري، بعد طول إهمال وطول تسخير لضمان شروط استقرار النظام الحاكم الداخلي والخارجي. هذا لا يحتم أن تنعزل سورية عن محيط عربي ومشرقي يمتنع الانعزال عنه، ولكن للقول إن طورًا جديدًا في الوطنية السورية قد يهل في وقت قريب، وستكون له آثاره في لبنان وعليه. ولمجرد أن سورية ستنشغل لسنوات في إعادة بناء ما خرّبه نظامها القائم، وما قد يمعن في تخريبه إلى

حين ينهار، فإننا سنرى مشهدًا مشرقيًا مختلفًا، وخاصة ضربًا من الضغط السلبي أو الفراغ في لبنان، كان يملأه حضور سوري ظاهر بهذا القدر أو ذاك. هذا من دون التطرق إلى الاحتمال الأكثر إيلامًا وخطورة، وهو احتمال تفجر الأوضاع السورية في نزاعات داخلية وتدخلات إقليمية ودولية لا يمكن إلا أن يتأثر بها لبنان بقوة. وعليه، فإننا نسلِّف أنفسنا الاهتمام بالشأن السوري، وبالوقوف إلى جانب السوريين في نضالهم من أجل سورية ديمقراطية ومستقلة. وباختصار، بقدر ما نكون إلى جانب الكفاح التحرري للسوريين، نكون إلى جانب لبنان المستقل والموحد».

ومن ثم، تنتقل الوثيقة إلى وضع بضعة عناوين حول ما يجب أن تكون عليه العلاقة بين البلدين، فترى: «. . ١ ـ أن سورية المستقبل، التي تنم عنها انتفاضة الشعب السوري، لا ترى لبنان بوصفه «جزءًا مسلوخًا»، أو «خاصرة رخوة» ولا «ورقة»، تُستخدم في الصراعات الإقليمية والدولية، ولا موضع «وصاية» أو استتباع، كما أن لبنان المستقبل الذي نطمح إليه، لا ينظر إلى سورية باستعلاء أو عنصرية، ولا بأي شكل من أشكال العدائية والخوف. ٢ ـ إن علاقات «مميزة» حقًا بين لبنان وسورية، لهي في حقيقتها ما يجب أن تكون عليه العلاقات الطبيعية والندِّية والمتكافئة بين دولتين تعيشان في فضاء ثقافي مشترك، وحياة اقتصادية مترابطة، وتتواصلان تواصلًا اجتماعيًا عميقًا. وهي روابط لم يُسئ إليها إلا نظام «الوصاية» نفسه الذي فرض الديكتاتورية على سورية والهيمنة على لبنان. ٣ ـ إن الاعتراف السوري النهائي باستقلال لبنان وإقامة العلاقات الدبلوماسية معه، قد تمَّ «انتزاعهما» رغمًا عن إرادة النظام البعثي، لكننا نرى أن تكريس هذا الاعتراف سيأتي نابعًا من قناعة تامة عند الشعب السوري. ومن أجل تبديد أي وهم أو سوء فهم، فإن المهمة المشتركة للدولتين ستكون ترسيم الحدود نهائيًا، وبإرادة مشتركة، بهدف إزالة اللبس عنها، فالحدود الواضحة هي ما يتيح طمأنينة الانفتاح المتبادل بين طرفيها ويبدد سياسة الريبة والحذر. ٤ ـ إننا نرى أن قيام الدولة الوطنية، التي يحكمها نظام ديمقراطي، ويسود فيها القانون، وتُصان الحريات العامة والخاصة وحقوق الإنسان، هو طموح سوري لبناني مشترك. والسؤال الذي يَطرح نفسه في سورية هو: كيف التخلص من الاستبداد من دون الوقوع في الطائفية؟ بينما هو في لبنان: كيف التخلص من الطائفية من دون السقوط في

الاستبداد؟ وفي الحالتين كيف تبنى دولة ديمقراطية متطورة؟ وبالطبع يصعب أن نتصور ديمقراطية من دون حريات تعبيرية وإعلامية نحرص على تعزيزها ونمائها في البلدين، بعيدًا عن أي ترهيب أو ابتزاز. ٥ ـ إن تحقيق تطلعات الشعب السوري في التغيير وإقامة دولة الحرية والعدالة، كما في تحقيق تطلعات الشعب اللبناني في إقامة الدولة السيدة والمستقلة، يشكل الأمل بنهوض مشرق عربي تزدهر فيه «المواطنة»، فلا تكون غلبة لطائفة ولا غبن لأقلية ولا اضطهاد لجماعة إثنية ولا تمييز بحق مجموعة قومية. . ومشرق كهذا، غني بتعدديته وثقافاته وطاقاته، قادر وحده على ملاقاة العالم واستجابة تحديات العولمة، ومن ثم الانخراط في الحداثة وتحقيق التنمية والرفاه والسلام. ٦ ـ إننا نرى في سورية الديمقراطية ولبنان الحرية، السند الطبيعي لطموحات الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، ولقضايا الحق والعدالة في كل مكان من العالم». كما ذكّرت بمشكلة المعتقلين اللبنانيين منذ سنوات في السجون السورية، والظلال القاتمة التي تلف العلاقة بين البلدين من جراء استمرار هذا الظلم، وبالتالي فإن «العلاقات الثنائية لن تستعيد حرارتها التي نريدها من دون تحرير ما تبقى من مساجين لبنانيين في السجون السورية». وبالمقابل فإنهم رأوا في تسليم «نازحين سوريين إلى أجهزة النظام السوري جريمة موصوفة، وتحديًا صريحًا للقوانين والأعراف والحقوق الإنسانية»، واستنكروا «الأصوات اللاأخلاقية التي أيدت، على نحو أو آخر، النظام السوري، إما بحجة وقوفه في خط «الممانعة» و«المقاومة»، أو بحجة الخوف على الأقليات»، وأكدوا أخيرًا «أن الانتفاضة السورية تصنع التاريخ لبلدينا وشعبينا. . حرية السوريين لا تحل مشكلات اللبنانيين، لكن استبعاد السوريين مصدر إضافي لتعقد وتعفن مشكلات لبنان»[٨].

وقال رياض الترك، لوكالة الأنباء الفرنسية في ٨/ ١٢/ ٢٠١١، جوابًا عن سؤال حول طريقة إدارة سورية لعلاقاتها الخارجية بعد انتصار الثورة السورية؟ «لا يحق لأحد اليوم التكلم نيابة عن الشعب السوري بمجمله، وهذا الشعب العظيم سيكون قادرًا عندما تؤول الأمور لممثليه المنتخبين ديمقراطيًا، أن يحدد طبيعة العلاقات التي ستجمعه بمختلف الدول

(٨) «وثيقة من أجل مستقبل لبناني سوري أفضل،» دار الحياة، ١٤/ ٩/ ٢٠١١.

والأطراف الدولية والإقليمية، وفقًا لمصالحه الوطنية ولموقف هذه الدول والأطراف من ثورته الوطنية»، ثم يقول: «إذا استثنينا إسرائيل، فإن الشعب السوري لا تربطه أي علاقة عداء أو نزاع مع أي من دول المنطقة. وسيكون من الطبيعي أن تعمل سلطته المنتخبة ديمقراطيًا على تعميق علاقات حسن الجوار والتعايش المشترك والاحترام المتبادل والتعاون الإيجابي وفقًا لمبادئ القانون الدولي وشرعة الأمم المتحدة». ثم يضيف «إذا سمح لي الأخوة في لبنان بأن أبدي رأيًا بخصوص قضية سلاح حزب الله، يمكنني القول إنني مع مشروعية المقاومة لما لها من أهمية، لكنني لست مع جعل هذه القضية محصورة بطائفة معينة، لأنها يجب أن تكون قضية وطنية وقضية قومية، تخص الدولة اللبنانية، وتخص التوازنات الاستراتيجية في المنطقة. كما أنني لست بأي شكل من الأشكال مع من يستخدم سلاحها في السياسة اليومية للدولة اللبنانية، وفي المخاضات السياسية الداخلية»[٩].

يبدو أن اللبنانيين اتفقوا مع السوريين في أن الديمقراطية قاعدة ضرورية لنجاح علاقة البلدين. يقول سعود المولى، الأستاذ الجامعي اللبناني: «والحال أنه لا تغيير حقيقيًا في لبنان من دون حصول تغيير حقيقي في سورية، فالسلطة السورية كانت ولا تزال هي المسؤولة الأولى والمباشرة عن إنتاج السلطة السياسية الحالية في لبنان؛ وهذه الأخيرة جرى تركيبها ببطء وأناة منذ بداية التدخل السوري في لبنان عام ١٩٧٣، وعبر محطات دراماتيكية أهمها الحرب الأهلية ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦، ثم حرب إخراج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان ١٩٨٣ ـ ١٩٨٨؛ فالانقلاب على الطائف عام ١٩٩٢، وصولًا إلى اغتيال الرئيس رفيق الحريري في ٢٠٠٥، وعدوان تموز/ يوليو ٢٠٠٦، وعملية ٧ أيار/ مايو ٢٠٠٨، والانقلاب الأخير في كانون الثاني/ يناير ٢٠١١»؛ وبالتالي فإن آليات التغيير الديمقراطي في لبنان كانت ولا تزال معطلة أو «مكربجة» بفعل اليد الضابطة السورية ـ الإيرانية؛ لكون التغيير في لبنان سيطيح برموز الوصاية السورية، ومن خلال ذلك كل المنافع والامتيازات التي حصلت عليها الطبقة الجديدة الحاكمة في البلدين. من هنا فإن ما يجري في سورية سيدفع

(٩) بيان وكالة الأنباء الفرنسية، ٨/ ١٢/ ٢٠١١، وزّع باليد من قبل حزب الشعب الديمقراطي السوري.

المثقفين والناشطين اللبنانيين والسوريين، إلى إعادة التفكير في تلازم المسارين: الاستقلال والسيادة للبنان والحرية والكرامة لسورية. **رابعًا**، عناوين الإصلاح في سورية تتركز على ضرب الفساد المستشري في السلطة في المستويات الاقتصادية والسياسية والإدارية، ونجاح ذلك ستكون له انعكاسات كبرى على لبنان. ذلك أن ضرب الفساد والمفسدين في السلطة السورية يعني ضرب مصدر الفساد والإفساد وهو الطبقة الطفيلية اللبنانية ـ السورية ـ الإيرانية، الأمنية ـ العسكرية ـ المالية. وبالتالي فإن المستفيدين من النظام الأمني السوري ـ الإيراني، سيقاتلون بشراسة للدفاع عن امتيازاتهم، ولو عبر الحروب الأهلية»، ورأى أنه في مواجهة ذلك، علينا، كسوريين ولبنانيين «توليد خطاب سياسي ـ ثقافي ـ اجتماعي ـ اقتصادي متصالح مع المجتمع الأهلي، مع ذاكرته ومرجعياتـه الرمزية **أولًا**، ومفـتوح على آفاق التطور الديمقراطي في لبنان وسورية **ثانيًا**، وعلى تشكيل نظام إقليمي عربي جديد **ثالثًا**. وهنا بالذات تكمن مسؤولية اللبنانيين والسوريين في الحوار الجاد الصريح من أجل إنتاج تسوية ذات أبعاد ثلاثة:

١ ـ تسوية داخلية في كل من لبنان وسورية على قاعدة مصالحة وطنية حقيقية، وعفو عام حقيقي، وإطلاق سراح كل المعتقلين في سورية، وإطلاق الحريات الإعلامية والسياسية في البلدين، الأمر الذي يسمح بإنتاج دولة ديمقراطية فاعلة تستند إلى قوى مجتمعها، وتتصالح مع المجتمع أولًا، ما يسمح بالتالي بإيجاد تسوية تاريخية للعلاقات اللبنانية ـ السورية لكي نتقدم ونتطور معًا.

٢ ـ تسوية تاريخية في العلاقات اللبنانية ـ السورية على قاعدة الاعتماد المتبادل والتعاون والأخوة والتنسيق، وضمن أطر وهياكل تنظيمية مشتركة واضحة وشفافة، وفي سياق إعادة بناء النظام الإقليمي العربي وجامعة الدول العربية بعد ربيع الثورات العربية.

٣ ـ تسوية خارجية حول دور لبنان وسورية في الوطن العربي وفي العالم، تنطلق من الالتزام بالشرعية الدولية وبالعلاقات الشفافة مع المجتمع الدولي ومؤسساته، وتعمل مع الدول الصديقة على صياغة نظام عالمي جديد يكون أكثر عدلًا وأكثر توازنًا.

خامسًا، وثيقة الطائف هي الإطار المرجعي ـ الفكري الذي يوحّد اللبنانيين في رؤية مشتركة لشؤون حاضرهم ومستقبلهم. وهي قراءة للعلاقات اللبنانية ـ السورية تنطلق من ثابت مركزي مرجعي موحد (عروبة لبنان وروابطه الوثيقة مع سورية) لا من موقف سياسي مرحلي، أو من اعتبار فئوي متقلب. وهذا الأمر يسمح بإرساء العلاقة والحوار مع سورية على قاعدة متينة، ثابتة ومستمرة، لا تخضع لتقلبات الأهواء أو الأمزجة الشخصية أو المصالح الحزبية والفئوية والطائفية الضيقة، فلا تتغير تاليًا بتغير الأشخاص أو الظروف أو بتبدل موازين القوى الإقليمية والدولية... وبالتالي فإن المرحلة المقبلة (مهما كانت نتائج الثورة المجيدة)، لا بد أن تشهد إعادة تموضع سورية عربيًا ودوليًا على أساس تضامن عربي مبني على الصراحة والوضوح والشفافية والتعاون المشترك على الخير والسلم. وهذا بالطبع سيكون له أفضل الانعكاسات على استقرار لبنان وازدهاره نحو عقد اجتماعي عربي جديد»[١٠].

إنّ القراءة المتأنية تثبت نجاح الثورة في صراعها مع السلطة على الصعيد الموضوعي من خلال اكتسابها قطاعات واسعة من الشعب السوري وتفكيك الخطاب الرسمي السياسي والإعلامي، وعلى الصعيد الذاتي عبر بناء شبكات تنظيمية فاعلة على امتداد القرى والمدن السورية، وبلورة رؤى سياسية واجتماعية لدى تيارات معارضة جديدة للمرحلة الانتقالية، ومرحلة ما بعد الاستبداد. وهي مقومات تدفعنا إلى الاعتقاد أنه طالما حمت الثورة نفسها من خطر التسلح والطائفية، فإنّ ما اكتسبته من قوة وتنظيم وخبرة يكفيها لإكمال مشوارها اعتمادًا على طاقتها الذاتية. ومهما حاولت السلطة المكابرة، فإن الحقائق على الأرض راسخة، تؤكد أن الثورة تتمدد في الجغرافيا السورية كلها، وأنها تأخذ مظاهر العصيان الشامل في العديد من المدن[١١]. والحال أن الثورة في سورية لا تسير وفق جدول زمني محدد، أو طريق أحادية الأبعاد، فهي تخضع لمعادلات أصبحت واضحة المعالم؛

---

(١٠) سعود المولى، «استقرار لبنان مرهون بإعادة تموضع الحكم السوري عربيًا ودوليًا،» **دار الحياة**، ٢٦/٨/٢٠١١.

(١١) عبدالله تركماني، «عن الحامل الاجتماعي للثورة السورية،» **القدس العربي**، ٧/٨/٢٠١١.

فالنظام السوري يعيش حالة إرهاق متنامية يعوِّض عنها برفع حدة القمع، والشعب السوري، الذي كان حتى الأمس القريب خارج المعادلة السياسية، نجده وقد أصبح اللاعب الأول والأهم في الواقع السوري. في سورية يحتدم التصادم الأكبر بين القوة العسكرية المجردة من الأخلاق، التي تغتصب السلطة السياسية، وبين قوة الناس المحصنة بالحقوق والعدالة وسلمية الانتفاضة. «في المواجهة بين العسكرية المجردة والإنسانية الحقوقية، تتفوق القيم وينتصر الناس للحقوق. لهذا السبب عمت المعمورة في معظم الحالات في العقود الأخيرة القيم الديمقراطية ولم تعم فيها قيم العبودية والديكتاتورية، في التاريخ الإنساني لم ينجح نظام يرفضه شعبه في البقاء في سدة الحكم»[١٢].

لقد رفع المتظاهرون في سورية، في مدنهم المختلفة شعارات تعكس في ثناياها الشعور بوحدة نضال الشعبين السوري واللبناني ضد استبداد النظام السوري، وقدَّم برهان غليون، رئيس المجلس الوطني السوري، في تصريح له لـ «قناة العربية»، رؤية مماثلة، حينما قال: «سورية ولبنان بلدان عربيان جاران، وشعبيهما على تواصل دائم ومعرفة قوية ببعض، وعلى صلات دائمة منذ زمن طويل، خضعت علاقتهما في عهد الأسد إلى أساليب فوقية، ساد فيها الطابع التدخلي في شؤونها، ودفع أطرافها، في أحيان كثيرة إلى الاقتتال، وميز طائفة على حساب أخرى. هذا وضع شاذ لن يستمر أو يدوم». ثم يقول: «عندما يرحل هذا النظام التسلطي، ويحل مكانه نظام ديمقراطي سيكون لسورية علاقات مختلفة مع لبنان، قائمة على التشاركية والتفاهم والاحترام المتبادل. ولن نتدخل في شؤون لبنان الداخلية. . سنُقيم علاقتنا على الاحترام المتبادل»[١٣].

أن سورية الديمقراطية ستنزع عن نفسها الطموح الإمبراطوري المذموم، وستقيم أواصر صلتها بجيرانها العرب على التفاهم وتبادل المصالح؛ فكفى العرب «مرض» الزعامات «التاريخية» التي ادعت لنفسها الإلهام والقدرة

(١٢) شفيق الغبرا، «الشعب السوري جوهر المعادلة،» دار الحياة، ٨/ ٩/ ٢٠١١.

(١٣) برهان غليون، قناة العربية الفضائية، برنامج «لقاء اليوم»، الجمعة ٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢.

على تمثيل الأمة وزعامتها، وحولت بلدها، بفضل قيادتها الملهمة، إلى سجن للشعب في الداخل، ومصدر للفتن والقلاقل والتهديد للجيران. إن ما تحتاج إليه سورية والعرب، بالفعل، قادة منتخبين، يلتزمون المؤسسات الدستورية، ويقيمون صلاتهم مع جيرانهم على قاعدة المصالح المتبادلة، وعبر مؤسسات ديمقراطية شفافة، لا رجال يختصرون بوجودهم الدولة والشعب، ولا يستطيعون بناء علاقاتهم مع الجيران سوى على قاعدة التبعية والهيمنة. وقد عبر حازم صاغية، أيضًا عن هاجس اللبنانيين الأحرار عن ذلك بقوله: «والحال أنّ المطالبة بموقف تاريخيّ للانتفاضة مقصودٌ منه، أولًا، توكيد طابعها الديمقراطي ومن ثمّ تكريسه. فلا يمكن أن تترافق الدعوة الديمقراطية، الحاضرة بقوّة في الانتفاضة، مع التمسّك بالنهج الإمبراطوريّ السابق. ولنا في ذلك تجربتان على الأقلّ في هذا المجال»[١٤].

لقد أصدر المجلس الوطني السوري وثيقة، على شكل «رسالة». بعنوان «رسالة مفتوحة من المجلس الوطني إلى الشعب اللبناني الشقيق»، يُبرز فيها الرهانات التي أطلقتها الثورة السورية تجاه العلاقة بلبنان، ويتقدم بنقد ذاتي لما ارتكبه نظامها التسلطي من خطايا وعسف تجاه الشعب اللبناني، فجاء في مقدمته، «مع دخول ثورتنا، ثورة الشعب السوري، شهرها الحادي عشر، ومع التضحيات التي يقدمها شعبنا من أجل الحرية والكرامة والتغيير الديمقراطي، وفي غمرة نضالنا لإسقاط نظام بشار الأسد.. وهو هدف يقترب من التحقق، فإن مجلسنا يقدر عاليًا وقوف الشعب اللبناني إلى جانب شقيقه الشعب السوري، ودعمه السياسي والإنساني والأخلاقي للثورة السورية. ويرى المجلس الوطني السوري أن بين الشعبين السوري واللبناني قضية مشتركة، ذلك أنّ الديمقراطية لسورية خيرُ دعم لاستقلال لبنان، وهي فرصة لطي صفحات سود في تاريخ العلاقات السورية ـ اللبنانية، مرد سوادها إلى النظام الديكتاتوري في سورية، الذي مارس أبشع صور الوصاية والنفوذ والتدخل». ثم ينطلق من ذلك النقد الذاتي لتجربة العلاقة بين البلدين في فترة حكم البعث، ليؤكد أن الثورة السورية رسمت منعطفًا بين زمنين «زمن الديكتاتورية والطغيان، وزمن الحرية والديمقراطية من جهة

---

(١٤) حازم صاغية، «مستقبل سوري ـ لبناني آخر،» دار الحياة، ٢٠١١/٩/٢٤.

ثانية، يفتح الأفق واسعًا أمام مستقبل مشترك لشعبينا، ويؤسس للتعاون الوثيق بينهما». ينتقل بعدها إلى العديد من المبادئ، **أولها**، «أن سورية الحرة الديمقراطية تعترف بلبنان وطنًا سيدًا مستقلًا». **وثانيها**، «هي تريد للعلاقات السورية ـ اللبنانية أن تكون بين دولتين مستقلتين سيدتين متساويتين، وشعبين شقيقين يقوم بينهما تاريخ مشترك ومستقبل مشترك».
ثالثها، «تتطلّع إلى أن تبني مع لبنان المستقل والديمقراطي مشاريع مشتركة بين الدولتين والشعبين في شتّى المجالات لا يتدخّل فيها جانب في شؤون الجانب الآخر، وتؤدّي الدولتان في إطارها دورًا تكامليًا في الإطار العربيّ من أجل قيام نظام عربيّ جديد يستلهمُ مفهومًا متجددًا للعروبة بوصفها رابطة ثقافية وحضارية واقتصادية وإنسانية. ويتعاون البلدان من أجل عقد عربي جديد يستلهم إعلان الرياض لعام ٢٠٠٧، ويؤسس لترسيخ قيم التعددية والتسامح في العالم العربي». **ورابعها**، «يَعْتَبِر البَلَدان التعددية الدينية والعرقية ميزة فريدة يتشارك فيها لبنان وسورية ويتعهدان الدفاع عن هذه الخصوصية التاريخية التي يعتبرانها مصدر غنى على المستويين الثقافي والإنساني». **وخامسها**، يتعهد المجلس الوطني «انسجامًا مع المبادئ الآنفة»، العمل المشترك من أجل معالجة فورية لملفات ملحة عالقة من تركة النظام القديم، وهي: ١ ـ إعادة النظر في الاتفاقيّات الموقّعة بين البلدين في سبيل التوصّل إلى اتفاقيّات جديدة تراعي مصالح كلّ من البلدين من ناحية والمصالح المشتركة بينهما من ناحية ثانية. ٢ ـ تركيز العلاقات بين البلدين والدولتين في إطار التمثيل الدبلوماسي الصحيح على مستوى سفارتين. ٣ ـ إلغاء المجلس الأعلى اللبناني. ٤ ـ ترسيم الحدود السوريّة ـ اللبنانيّة، ولا سيما في منطقة مزارع شبعا. ٥ ـ ضبط الحدود المشتركة بين البلدين. ٦ ـ إنهاء الدور الأمني الاستخباراتي، أو تهريب السلاح لجعل لبنان ساحةً تتنافى ومبادئ الكيان والدولة والقانون. ٧ ـ تشكيل لجنة تحقيق سورية لبنانية مشتركة لمعالجة ملف المعتقلين والمفقودين اللبنانيين في سجون النظام». ويختم المجلس رسالته المفتوحة إلى اللبنانيين، بالتطلع إلى مستقبل مشرق ينعم فيه البَلَدان الجاران بعلاقات صحيحة أخوية تقوم على التكافؤ والمساواة وحسن الجوار، جاء فيها:

«أيّها الأشقّاء اللبنانيّون، أمام السوريين بعد انتصار ثورتهم، وأمام

اللبنانيين بعدَ حريّة سوريّة وديمقراطيّتها، كفاحٌ مديد من أجل نقل البلدين إلى عصر جديد، عصر الدولة المدنيّة، عصر الحداثة والتقدّم، عصر بناء المصالح المشتركة. إن المجلس الوطني السوري، إذ يتقدم بالمبادئ التي يرى أنّها يجب أن تحكم العلاقات بين سورية ولبنان، فإنه في واقع الأمر ينطلق من مصلحة سوريّة في أن تقوم بينها وبين لبنان علاقات أخوّة وحسن جوار وعمل مشترك ومصالح بيّنة، ومن مصلحة سوريّة ـ لبنانيّة في أن ينهض نظام عربيّ جديد مؤسَّس على المصالح بين دول سيّدة ومتكافئة.

والمجلس الوطنيّ يختار هذا التوقيت للتقدّم بهذه المبادئ، على مشارف لحظة تاريخيّة لكل من سورية ولبنان. مشارف سقوط نظام الأسد الذي يُمثِّل العقبة الدائمة في طريق بناء العلاقات الصحيحة بين الدولتين والشعبين. وإنّ ما نعلنُه اليوم ليس فقط فعلُ إيمان بتلك العلاقات، بل هو أيضًا فعلُ اعتراف بأنّ الدولتين المستقلّتين تستطيعان العمل معًا والتعاون معًا والإنجاز معًا. دولتان تساعد كلٌّ منهما الأخرى ولا يمثّل أيٌّ منهما عبئًا على الثاني»[١٥].

إن القراءة المدققة لرسالة المجلس، ترينا إلى أي حد قد اتصلت مواقف النخب السورية ومثقفيهم النقديين بالديمقراطية وتصوراتها عن العلاقة بلبنان، وبتوجهات النخب الليبرالية السورية المدينية التي حكمت سورية قبل حكم حزب البعث. ويبقى الرهان قائمًا على استمرار هذه التوجهات وتجديدها على أسس أكثر استقرارًا وأكثر ديمقراطية، بعد انتصار الثورة السورية وقيام نظام ديمقراطي تعددي، يفتح الطريق لعلاقات أكثر انفتاحًا تستفيد من تجربة الماضي وتتطلع نحو مستقبل مليء بالثقة والاحترام المتبادل، وتبادل المصالح، في إطار مؤسساتهما الديمقراطية السيدة والعزيزة في زمن عربي وضعت نفحته الأولى رياح الربيع العربي المنعشة.

---

(١٥) المجلس الوطني السوري، «رسالة مفتوحة من المجلس الوطني السوري إلى الشعب اللبناني الشقيق،» موقع أخبار الشرق، ٢٥/١/٢٠١٢.

خاتمـة

حاولنا في الصفحات السابقة إضاءة المواقف والاتجاهات التي عبّرت عنها النخب السورية، على اختلاف تلويناتها الأيديولوجية ـ السياسية من **لبنان**: علاقة ومصيرًا. لعل هذه المواقف والاتجاهات، خلال القرن العشرين وبداية القرن ٢١، قد تلونت بثلاث حقب:

الحقبة الأولى، هيمنة النزعة القومية الليبرالية للنخب المدينية السورية على المرحلة الأولى هذه، من هذا التاريخ، الذي بدأ مع تكوين الدولة السورية الحديثة، والمرحلة الثانية، بدأت مع استيلاء نخب جديدة راديكالية ذات أصول فلاحية على السلطة في سورية. أما المرحلة الثالثة، بدأت مع انفجار الثورة بما تمخضت عنه من وعود واستلهام صورة جديدة للعلاقة تخلو من الهيمنة، وتقوم على المساواة والاستقلال وتبادل المصالح، تُعيد الصلة بخطاب النخب الليبرالية وبطريقة علاقتها العربية واللبنانية.

واجه المثقف القومي الليبرالي السوري، بعد الحرب، واقع التفاوت بين الوعود والوقائع التي خلقتها سايكس ـ بيكو: التجزئة و«الانتداب»؛ فتعرضت الجمعيات العربية المشرقية للاهتزاز أمام الوقائع الجديدة، إذ برزت أمامه، في هذه الأثناء، مهام الاستقلال الوطني، فاختار أغلب مثقفي الحركة العربية القدامى والجدد، التمركز على الاستقلال، عبر الوصول إلى حل تفاوضي مع الانتداب، من خلال التعاون لبناء الدولة الحديثة الليبرالية الديمقراطية، وهو ما تجلى في توجهات «الكتلة الوطنية» السورية، مع ميل لفكرة الفدرالية والنظام الليبرالي الديمقراطي في ما يخص الفكرة العربية،

ولقد لخص «المؤتمر الوطني السوري»، في آذار/ مارس ١٩٢٠، وعي هذه النخب السورية بالوحدة وعلاقتها بالديمقراطية والدستور والاتحاد الفدرالي، والعلاقة بالآخر في الداخل والخارج. إذ أقرّ قيام مملكة دستورية على البلاد السورية «على أساس مدني نيابي، وحفظ حق الأقليات»؛ فامتزجت لدى هذه النخب الليبرالية الفكرة العربية بالمسألة الدستورية، وطغى على توجهها الوحدوي، الصيغة الفدرالية، والقيم الدستورية الديمقراطية، مع نظرة منفتحة على أوروبا والعالم، على الرغم من المشكلات الاستعمارية التي رأوها في عين الممارسة، من دون أن يتركوا ذلك يؤثر في رؤية الجوانب الأخرى الإنسية والعقلانية والديمقراطية للحضارة الغربية الحديثة. وناضلوا جنبًا إلى جنب مع النخب السياسية اللبنانية على طريق نيل الاستقلال، واستقروا على اختيار استراتيجية تضع مسألة الاستقلال في مقدمة مهامها؛ وعبر هذا الهدف تناولوا قضية مستقبل العلاقة بين لبنان وسورية، مع الحرص على أن تكون الطرائق المختارة أو المتَّبعة للوصول إلى الهدف تتسق مع القيم الدستورية، ومع الإصغاء لصوت الجماعة وإرادتها في البلدين. وقد استلهموا النزعة الليبرالية الدستورية، التي حملها مفكرو المشرق العربي، في بداية القرن، والذين كان جلّهم من أعضاء (الجمعيات العربية) مثل نجيب عازوري، وإلى جوارهم يقف الكواكبي، وانضم إليهم ـ بعد خضوع المشرق للاحتلالين البريطاني والفرنسي، بما فيه فلسطين لرعاية المشروع الصهيوني ـ رجال جدد أمثال الأمير شكيب أرسلان، الريحاني، وإدمون رباط، محمد كرد علي؛ فكانت الخطط المعتمدة عند هؤلاء بصدد وحدة العرب، تعتمد على فكرة اتحاد فدرالي بين دول دستورية ليبرالية. وهو ما ظهر جليًا أيضًا في قرارات رجال الحركة العربية في مؤتمرهم في دمشق عام ١٩٢٠، وأيضًا في مؤتمر القدس، في عام ١٩٣١، الذي ضم عددًا من أعضاء جمعية «العربية الفتاة» السابقين، ومع رجال العهد الفيصلي، وظهر جليًا، كذلك، في اقتراح أرسلان، في عام ١٩٣٧، لقيام اتحاد بين العراق والسعودية وسورية وفلسطين. وشرقًا، وعبره يمكن استثارة مصر للانضمام إليه، وهي اقتراحات شبيهة بمشروع الريحاني (الاتحادي).

فلونت الفكرة القومية الليبرالية، بشكل عام، السلوك والعمل

السياسيين للنخب المدينية السورية، التي ورثت تلك التربة الفكرية لحقبة «الجمعيات» العربية وقرارات «المؤتمر الوطني السوري» (١٩٢٠)، وقادت مرحلة النضال من أجل الاستقلال، وبناء مؤسسات دولة الاستقلال الوطني. وهو ما تجلى في تعاطيها بمرونة مع الوقائع الجديدة التي استحدثها الانتداب بين لبنان وسورية، وأظهرت انفتاحًا على الحوار والتبصّر، في مواجهة مشكلات الخلاف على الحدود، وعلى مستقبل العلاقة بين لبنان وسورية، والتعاطي بانفتاح مع الوقائع الصلبة التي أعقبت تكوين لبنان الكبير، فاستطاعت أن تقيم جسرًا من التواصل مع القيادات الوطنية للبنان الكبير على قاعدة النضال المشترك لنيل الاستقلال لكلا البلدين، والاعتراف المتبادل بالسيادة والاستقلال للدولتين الناشئتين. ثم ما لبثت تلك النخب أن تجاذبتها التيارات الوحدوية على الصعيد العربي الشامل، من مشروع الجامعة العربية، إلى مشاريع الهلال الخصيب وسورية الكبرى، إلى أن استقرت في القاهرة تحت قيادة عبد الناصر؛ فلم يعد يحتل التشاغل بمصير العلاقة بلبنان سوى جزء صغير من مشاغلها العربية.

الحقبة الثانية، هيمنة «النظام القومي التقدمي»، حيث ظهر في الثلاثينيات والأربعينيات مثقفون قوميون جُدُد، جمعهم مؤتمر قرنايل، في لبنان ٢٤ آب/أغسطس ١٩٣٣، تمخض ذلك التحول عن تجمع العديد من أصحاب الفكرة العربية الجدد في مؤتمر لتأسيس «عصبة العمل القومي» كتنظيم يرعى هذا الاتجاه الوحدوي، الذي حوّل الفكرة العربية إلى عقيدة صلبة، وإلى أيديولوجيا، فكانت «العصبة» بمثابة الإرهاص بنشوء الأحزاب القومية الراديكالية، التي برزت في المشرق بعد الخمسينيات: البعث، وحركة القوميين العرب؛ فقد حملت وثيقة المؤتمر من أفكار، ما يجعل من العصبة المحاولة الأولى لإضفاء الطابع الأيديولوجي على الحركة القومية العربية. وعلى الرغم من أن الوثيقة لم تتحدث عن شكل دولة الوحدة المقبلة، إلّا أنها أظهرت انحيازها لقيام دولة واحدة تضم العرب جميعًا، مع إنكارها لشرعية الحدود القطرية، وتجاهلها لمسألة الأقليات، مع تبنيها النقد الاشتراكي للوجه الاستعماري للحداثة الأوروبية، وأكدت بطريقة مفرطة فكرة «الهوية»، مع استبطان العداء للآخر. بعدها أتت

أطروحات قسطنطين زريق وكاظم الصلح ومحمد عزة دروزة، التي ساهمت في تحويل التطلع الشعبي نحو الوحدة إلى عقيدة نخبوية علمانوية، تنيط قضية الوحدة، التي هي قضية الشعوب أساسًا، بالنخبة (طليعة للأمة)، فاختزن تنظيرهم ذاك، على الرغم من الدلائل المظهرية المغايرة، عقيدة الحزب الواحد والزعيم الأوحد!

لقد شهدت الفترةُ، التي أعقبت هزيمة ١٩٤٨م، مثقفين قوميين جددًا، شكلوا استمرارًا، وإن كان أكثر تصلبًا، للقوميين الأيديولوجيين لحقبة ما بين الحربين، وهم الذين برز دورهم، على الأخص، في ما سُمّي بـ «المرحلة القومية التقدمية»، في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، بعد أن استولوا على السلطة بالقوة، فصوروا أنفسهم على أنهم حملة رسالة الأمة، والمؤتمنين على مصيرها، وتقدمها، وقادة الأمة لبناء الدولة القومية الاندماجية التي لا تقبل التنوع والاختلاف، وأسقطوا من اهتمامهم الحريات العامة الديمقراطية! وبالنتيجة فرضوا أنفسهم قادة للدولة والمجتمع، وصار الحديث عن الديمقراطية ترفًا يثير الهزء عندهم، أو جريمة يعاقب عليها القانون. أما «الوحدة» فلم يعد يمكن تصورها، إلّا كمشروع لضم القطر الأكبر للقطر الأصغر، واستيعاب الأصل للفرع! وقد حمل هؤلاء القوميون نظرة سوداوية عن العالم، حينما أصبح شاغله الأساسي أمن النظام: الذي تهدده «الإمبريالية» في الخارج، وعملاؤها في الداخل!

كان لانهيار الاتحاد السوفياتي، ووصول منهج التنمية «التقدمي» إلى طريق مسدودة، مفاعيله وآثاره، فقد كشف الستر عن فشل مشروع هذا المثقف ونظامه، ما قاد إلى نوع من المراجعة النقدية في صفوف المثقفين القوميين خارج أطر النظام، وتوصّل هؤلاء، إثر سلسلة من القراءات، إلى اعتبار الديمقراطية الإطار السياسي المناسب لنجاح المشروع القومي، وأرجعوا فشل هذا المشروع الأخير إلى غيابها عنه سابقًا. غير أنّ أغلب هؤلاء المثقفين ما زالوا في ممارساتهم السياسية، ومواقفهم الفعلية، أسيري تربتهم الفكرية القديمة، وهو ما يظهر جليًا في اصطفافهم إلى جانب بقايا النظم «التقدمية» الأوامرية، ليس ضد ما يسمُونه بـ «المؤامرات الإمبريالية» فحسب، بل ضد المعارضة القومية الديمقراطية لهذه النظم بذريعة وحدة

الجبهة الداخلية. كما يتجلى ذلك أيضًا في نظرتهم العدائية إلى الآخر في الداخل والخارج؛ فبدلًا من أن ينطلقوا في علاقتهم بالعالم من معيار المصالح الحقيقية لبلدانهم، ومن النظر إلى العلاقات الدولية كشبكة من المصالح، تلتقي أحيانًا مع مصالح بلادهم، وتتضارب معها أحيانًا أخرى، ليتجهوا للبحث عن تسويات ممكنة، ضمن موازين القوى ليتجنبوا الأخطر على هدي مصالحهم، فإنهم قيدوا أنفسهم بسياسة عدمية لا تعرف التسويات، تحت اسم «الثوابت»، تحددها صورتهم الميتافيزيقية عن «الشيطان الأميركي الأكبر»، فغدا لديهم العداء لأميركا والغرب معيارًا وحيدًا لرؤيتهم للعالم ولعلاقتهم به.

الحقبة الثالثة؛ في ضوء تجربة المعارضة السياسية والمثقف النقدي مع تجربة النظام «التقدمي» التسلطي، استعادت المعارضة السورية والمثقف النقدي السوري التربة الفكرية لليبرالية القومية لبداية القرن العشرين، عبر انتقادها لتجربة النظام السوري «القومي التقدمي» في بنائه الدولة، وفي تشكيله للعلاقات العربية ولمشاريعه العربية وتصوراته لها. وانتقاد تجربة تدخله في لبنان منذ عام ١٩٧٦، من وجهة نظر وطنية وقومية وأخلاقية دفاعًا عن حق لبنان في تقرير مصيره، وفي الدفاع عن حريته واستقلاله. والوقوف إلى جانب المضطهدين اللبنانيين، وكشف فساد الطريقة الأوامرية الاستخباراتية المتبعة في التعامل مع لبنان، التي أفسدت طبيعة العلاقة بين الجارين السوري واللبناني تحت شعارات قومية جوفاء لا تفيد في تغطية فساد علاقة قائمة على الظلم واستباحة الحقوق، والاستعلاء؛ فاستلهمت في نقدها لتجربة السلطة السورية، في لبنان، الطرائق الديمقراطية في التعامل مع المسألة اللبنانية، وتجربة النخب القومية الليبرالية في التعامل مع لبنان على أرضية الاعتراف بالكيان السياسي اللبناني وبحرية شعبه ووطنه، واحترام تجربته الديمقراطية اللبنانية.

هذا الموقف السياسي/ الأخلاقي للمعارضة السورية الديمقراطية ولمثقفها النقدي، شكّل الأرضية الفكرية والأخلاقية للثورة السورية تجاه لبنان، استفادت الثورة منها، وزادت عليها بمواقف وتصورات جديدة أكثر تبصرًا وصراحة ومباشرة؛ فاهتدت إلى الروابط العميقة بين حرية الشعب

السوري وحرية الشعب اللبناني، مكتشفة القاعدة الذهبية القائلة إن شعبًا يضطهد شعبًا آخر لا يمكن أن يكون حرًا؛ فتقدمت المسرح بأفكار جديدة، وأعادت الاعتبار إلى أفكار قديمة، وفي مقدمها أفكار الديمقراطية، ومؤسساتها، ونظمها الدستورية، ودور الشعب والمشاركة. ومن ثم وجِّه الانتباه أكثر فأكثر إلى دور الجامعة العربية في الارتقاء بالعمل الوحدوي المؤسسي بين الأقطار العربية كافة، كإطار واقعي ومؤسسي متدرج، على حساب اللغة الانقلابية والتصورات الانصهارية للأمة والجماعية. وهي أرضية فكرية مناسبة لتأسيس علاقة لبنان بسورية قائمة على التشارك وتبادل المنافع والمصالح في بيئة سياسية عربية مناسبة.

لا تريد سورية الحرة الجديدة أن تؤسس دورها الإقليمي، بأن تستمر بالقيام بدور الفتوة، أو الشبيح على دول الجوار، على طريقة النظام، كل ما أمكنه ذلك، وذلك بأن تخلق مشاكل للجيران تمهيدًا لأن تفرض أتاوة على تدخلها لحل مشاكل هي عملت على إنشائها، بل تريد **أولًا**، أن تختار لنفسها دورًا مختلفًا، تحاول فيه أن تأخذ مكانها الإقليمي بقوة المثال الذي تقدمه لنفسها ولجيرانها العرب؛ **ثانيًا**، على الطريقة ذاتها التي كانت تسلكها سورية الديمقراطية في الخمسينيات، فتحيي جميع مؤسساتها في الحكم على النسق الديمقراطي، ومؤسساتها الثقافية والعلمية والصحية تُعيد لسورية ألقها القديم ونموذجها الريادي، الذي يشكل الجسر الحقيقي لدورها العربي والإقليمي، وأن تُقلع نهائيًا عن تأدية دور البلطجي في علاقتها العربية، وعن الأسلوب القمعي الاستخباراتي في بناء الحياة الداخلية للمجتمع ولهيئاته العلمية والإدارية والاقتصادية. وذلك أن النموذج البرلماني الديمقراطي الذي ستنشئه سورية سيحيي فيها الحياة الثقافية والسياسية والاقتصادية، ويجدد من حيوية المجتمع المدني فيها، فيصبح الشاغل الرئيسي لديها التنمية الإنسانية وتمكين المواطن والمجتمع من ممارسة حيويته ونشاطه، في مجال العلم والثقافة. وإحياء دور الجامعة السورية القديم التي علّمت في السابق أجيالًا من المثقفين العرب، لتعود وتصبح مركزًا للجدل الثقافي والعلمي الإبداعي، بعد أن هيمنت عليها أجهزة الأمن، فانحطت في كوادرها العلمية ومؤسساتها وعلومها إلى الحضيض، ولتعود إلى مستشفياتها ومؤسسات الصحية قدرتها على مجاراة التطور العلمي العالمي، وإزاحة الركود

والمحسوبية عن عملها، واستنباط الطرق للتنمية البشرية التي تجمع بين معايير الإنتاج وتمكين البشر في تنمية قدراتهم في شتى المجالات. وأن تقوم بتصحيح علاقاتها العربية لتصبح سورية عاملًا إيجابيًا في تطوير العمل العربي على أسس المساواة والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والابتعاد عن سياسة المحاور الفتاكة التي أنهكت الجسد السياسي العربي منذ ستينيات القرن العشرين، وإغلاق الباب أمام سياسة العنتريات الفارغة وتصدير الأزمات والفتن والإرهاب والمعتقلات إلى دول الجوار العربي، لتنتقل إلى اعتماد سياسة نشطة في تفعيل الجامعة العربية، البيت العربي، لتكون الإطار الجامع للعرب، وتساهم في إحياء العمل العربي بتفعيل مؤسسات الجامعة، والبحث عن المشتركات الجامعة للدول العربية، والسعي لكي تظل القضية الجامعة للعرب بإبعادها عن سياسة المزاودة والمحاور، لتُعِد إلى القضية الفلسطينية وجهها العربي الصافي، وإلى الحقوق الفلسطينية العنصر الموحد، فتغدو سورية جسرًا للتلاقي والمساهم الفاعل في وضع حلول للمشاكل الإقليمية، أكانت اقتصادية أم سياسية، بعيدًا من عين الأجهزة، ودورها التدميري، فتكون نموذجًا يقتدى، وليس مركزًا لإشعال الحرائق والفتن.

المراجـــع

كتب

أبو خليل، جوزيف. **قصة الموارنة في الحرب: سيرة ذاتية**. ط ٣. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٠.

ــــــــ . **لبنان وسورية: مشقة الأخوة**. ط ٢. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩١.

الأحزاب السياسية في سورية. دمشق: دار الرواد، ١٩٥٤.

الأرمنازي، نجيب. **سورية من الاحتلال حتى الجلاء**. ط ٢. بيروت: دار الكتاب العربي الجديد، ١٩٧٣.

الأرناؤوط، محمد. **دراسات حول الحكومة/ الدولة العربية في دمشق ١٩١٨ ـ ١٩٢٠**. عمان: مؤسسة حمادة للدراسات والنشر، ٢٠٠٠.

أنطونيوس، جورج. **يقظة العرب، تاريخ حركة القوميين العرب**. ترجمة ناصر الدين الأسدي وإحسان عباس. ط ٢. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٧.

أوراق فارس الخوري. تحقيق وتعليق كوليت الخوري. دمشق: دار طلاس، ١٩٨٩.

بحوث في الفكر القومي. بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٣.

برو، توفيق. **تاريخ العرب الحديث والمعاصر**. دمشق: منشورات جامعة دمشق، ١٩٩١.

ــــــــ . **العرب والترك في العهد الدستوري العثماني: ١٩٠٨ ـ ١٩١٤**. دمشق: دار طلاس، ١٩٩١.

بوداغوفا، بيير. **الصراع في سوريا ١٩٤٥ ـ ١٩٦٦، لتدعيم الاستقلال الوطني**. ترجمة ماجد علاء الدين وأنيس المتني. دمشق: دار المعرفة، ١٩٨٧.

بوسعيد، خطار. **عصبة العمل القومي ودورها في لبنان وسوريا ١٩٣٣ ـ ١٩٣٩.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤.

البيطار، عبد الرحمن. **تطور الوحدة السورية اللبنانية من نشوب الحرب العالمية الثانية إلى ما بعد الاستقلال ١٩٣٩ ـ ١٩٥٠.** دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٨.

تاريخ الأقطار العربية المعاصر ١٩١٧ ـ ١٩٧٠. ٢ ج. موسكو: دار التقدم، ١٩٧٥.

تودي، جوردون هـ. **السياسة السورية والعسكريون ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨.** ترجمة محمود فلاحة. دمشق: مكتب الدراسات في رئاسة الدولة، ١٩٦٨.

الجابري، رياض. **سعد الله الجابري وحوار مع التاريخ: أوراق مضيئة.** دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٦.

الجسر، باسم. **ميثاق ١٩٤٣، لماذا كان؟ وهل سقط؟** بيروت: دار النهار، ١٩٧٨.

الجميل، سيّار. **تكوين العرب الحديث.** عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ١٩٩٧.

جنبلاط، كمال. **هذه وصيتي.** [د. م.]: مؤسسة الوطن العربي، [د. ت.].

الجندي، سامي. **البعث.** بيروت: دار النهار، ١٩٦٩.

الحافظ، ياسين. **في المسألة القومية الديمقراطية.** ط ٢. دمشق: دار الحصاد، ١٩٩٧.

ـــــــ. **الهزيمة والإيديولوجية المهزومة.** ط ٢. بيروت: دار الحصاد، ١٩٩٧.

حتي، فيليب. **تاريخ سورية ولبنان وفلسطين.** ترجمة كمال يازجي وجبرائيل جبور. ط ٣. بيروت: دار الثقافة، [د.ت.] ج ٢.

حداد، غسان محمد رشاد. **أوراق شامية من تاريخ سورية المعاصر ١٩٤٦ ـ ١٩٦٦.** عمان: مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠١.

الحصري، ساطع. **محاضرات في نشوء الفكرة القومية.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥.

الحفار، سلمى لطفي. **لطفي الحفار ١٨٨٥ ـ ١٩٦٨: مذكراته، حياته وعصره.** لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٧.

حقوق الإنسان والديمقراطية في سورية. إشراف وإعداد فيوليت داغر. باريس: منشورات أوراب، ٢٠٠١.

الحكيم، يوسف. **سورية في العهد الفيصلي.** بيروت: [د. ن.]، ١٩٦٦.

حلاق، حسان علي. **التيارات السياسية في لبنان ١٩٤٣ ـ ١٩٥٢ مع دراسة للعلاقات اللبنانية ـ العربية والعلاقات اللبنانية ـ الدولية.** بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨١.

ــــ. **مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة ١٩٣٦.** بيروت: الدار الجامعية، ١٩٨٣.

الحلو، يوسف خطار. **أوراق من تاريخنا.** بيروت: الفارابي، ١٩٨٨.

حمصي، نزيهة. **الجنة الضائعة؛ مذكرات نزيهة الحمصي حرم أكرم الحوراني.** [د.م.]: مكتبة السائح، ٢٠٠٣.

حنا، عبد الله. **الاتجاهات الفكرية في سوريا ولبنان ١٩٢٠ ـ ١٩٤٥.** دمشق: دار التقدم العربي، ١٩٧٣.

الحوراني، أكرم. **مذكرات أكرم الحوراني.** ٤ ج. القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٠.

الخطيب، محمد كامل (تحرير وتقديم). **المؤتمر العربي الأول المنعقد في القاعة الكبرى للجمعية الجغرافية بشارع سن جرمن في باريس من يوم الأربعاء ١٣ رجب سنة ١٣٣١ ـ ١٨ حزيران ١٩١٣ إلى يوم الإثنين ١٨ رجب سنة ١٣٣١ ـ ٢٣ حزيران ١٩١٣.** ط ٢. دمشق: وزارة الثقافة، [١٩٦٦].

الخوري، بشارة. **حقائق لبنانية.** بيروت: أوراق لبنانية، ١٩٦٠. مج ١.

خوري، فيليب. **تاريخ لبنان.** ط ٢. بيروت: دار الثقافة، ١٩٧٢.

ــــــ. **سوريا والانتداب الفرنسي ـ سياسة القومية العربية من ١٩٢٠ ـ ١٩٤٥.** بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٧.

الخوند، مسعود. **الموسوعة التاريخية الجغرافية.** بيروت: مؤسسة هانياد، [د. ت.]. ج ١٠: **سوريا.**

دروزة، محمد عزة. **حول الحركة العربية الحديثة.** بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٥١. ج ١.

ــــــ. **نشأة الحركة العربية الحديثة.** بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٧١.

ــــــ. ــــــ. صيدا: مطبعة العرفان، ١٩٧١.

دندشلي، مصطفى. **حزب البعث العربي الاشتراكي، ١٩٤٠ ـ ١٩٦٣**. تعريب يوسف جباعي. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٩. ج ١: **الايديولوجيا والتاريخ السياسي**.

راثميل، أندرو. **الحرب الخفية في الشرق الأوسط: الصراع السري على سورية ١٩٤٩ ـ ١٩٦١**. ترجمة عبد الكريم محفوض. سوريا: سلمية، ١٩٩٧.

رايسنر، يوهانس. **الحركات الإسلامية في سورية ـ من الأربعينيات وحتى نهاية عهد الشيشكلي**. ترجمة محمد إبراهيم الأتاسي. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٥.

الرزاز، منيف. **الأعمال الفكرية والسياسية**. [د. م.]: مؤسسة منيف الرزاز، ١٩٨٦. ج ٢: **التجربة المرة**.

رقيب الشرق الأوسط. **كشف سورية: قمع حقوق الإنسان في نظام الأسد**. ترجمة اللجنة السورية لحقوق الإنسان. نيو هافن: يونفرستي يل برس، ١٩٩٠. (هيومن رايتس ووتش)

رودنسون، مكسيم. **الماركسية والعالم الإسلامي**. ترجمة كميل داغر. بيروت: دار الحقيقة، ١٩٨٢.

ــــــ، الياس مرقص وإميل توما. **الأمة، المسألة القومية، الوحدة العربية والماركسية**. بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧١.

الرياشي، إسكندر. **تذكارات إسكندر الرياشي**. بيروت: دار الحياة، ١٩٥٣. ج ١.

زين، زين نور الدين. **نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية**. ط ٤. بيروت: دار النهار، ١٩٨٦.

زين، عمر. **تقي الدين الصلح؛ سيرة حياة وكفاح**. بيروت: شركة المطبوعات للطباعة والنشر، ٢٠٠٧.

سعادة، أنطون. **نشوء الأمم**. ط ٢. دمشق: [د. ن.]، ١٩٥١.

سعيد، أمين. **الثورة العربية الكبرى**. القاهرة: مكتبة مدبولي، [د.ت.]. مج ١: **النضال بين العرب والترك**.

سلطان، علي. **تاريخ سورية ١٩١٨ ـ ١٩٢٠ حكم فيصل بن الحسين**. دمشق: دار طلاس، ١٩٨٧.

سيل، باتريك. **الأسد: الصراع على الشرق الأوسط**. ط ١٠. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع، ٢٠٠٧.

ـــــــ . **الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨**. ط ٧. دمشق: دار طلاس، ١٩٩٦.

الشرباصي، أحمد. **شكيب أرسلان: داعية العروبة والإسلام**. القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، ١٩٦٣. (سلسلة أعلام العرب؛ ٢١)

الشهابي، مصطفى. **القومية العربية (تاريخها وقوامها ومراميها)**. القاهرة: الجامعة العربية، ١٩٥٨.

شهرستان، ماري ألماظ. **المؤتمر السوري العام ١٩١٩ ـ ١٩٢٠**. بيروت: دار أمواج، ٢٠٠٠.

الشويري، يوسف. **القومية العربية: الأمة والدولة في الوطن العربي، نظرة تاريخية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢.

صادق، محمود. **حوار حول سوريا**. [د. م.: د. ن.]، ١٩٩٣.

الصلح، رغيد. **لبنان والعروبة: الهوية الوطنية وتكوين الدولة**. بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٦.

الصلح، سامي. **احتكم إلى التاريخ**. بيروت: [د. ن.]، ١٩٧٠.

الصليبي، كمال. **تاريخ لبنان الحديث**. ط ٣. بيروت: دار النهار، ١٩٧٢.

ضناوي، حسين. **السيد رشيد رضا، فكره، نضاله السياسي**. لبنان: دار الإنشاء والصحافة والطباعة والنشر، ١٩٨٣.

طربين، أحمد. **تاريخ المشرق العربي المعاصر**. ط ٧. دمشق: منشورات جامعة دمشق، ٢٠٠١.

ـــــــ . **الوحدة العربية في تاريخ المشرق المعاصر ١٨٠٠ ـ ١٩٥٨**. دمشق: جامعة دمشق، [د.ت.].

طرابلسي، فواز. **صلات بلا وصل، ميشال شيحا والايديولوجيا اللبنانية**. بيروت: شركة رياض الريس والكتب والنشر، ١٩٩٩.

عبد الكريم، أحمد. **أضواء على تجربة الوحدة**. ط ٢. دمشق: دار الاهالي للنشر، ١٩٩١.

عثمان، هاشم. **الأحزاب السياسية في سورية السرية والعلنية**. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠١.

العجيلي، عبد السلام. **ذكريات أيام السياسة: الجزء الأول من كتاب صدر جزؤه الثاني**. بيروت: رياض الريس للطباعة والنشر، ٢٠٠٢.

عسيران، زهير. **زهير عسيران يتذكر ـ المؤامرات والانقلابات في دنيا العرب**. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٨.

العظم، خالد. **مذكرات خالد العظم**. ط ٢. بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٣. مج ٢.

العظمة، بشير. **جيل الهزيمة بين الوحدة والانفصال: مذكرات**. لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩١.

عفلق، ميشيل. **في سبيل البعث. الكتابات السياسية الكاملة**. ٥ ج. بغداد: دار الحرية، ١٩٨٧.

علوش، ناجي. **الثورة والجماهير ١٩٤٨ ـ ١٩٦٠**. ط ٢. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٣.

ــــــ . **الحركة القومية العربية: نشوؤها، تطورها، اتجاهاتها**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٥.

عليوي، هادي حسن. **الاتجاهات الوحدوية في الفكر القومي العربي المشرقي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠.

عواد، أسامة زكي. **تاريخ الأحزاب السياسية في سورية في القرن العشرين**. بيروت: دار مشرق مغرب، ١٩٩٧.

عوض، عبد العزيز محمد. **الإدارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤ ـ ١٩١٤**. القاهرة: دار المعارف بمصر، ١٩٦٩.

العياشي، غالب. **الإيضاحات السياسية وأسرار الانتداب الفرنسي في سورية**. بيروت: دار شقر، ١٩٥٤.

عيسى، غسان. **العلاقات اللبنانية السورية**. ترجمة وتحقيق صالح الأشمر. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٧.

العيسمي، شبلي. **حزب البعث الاشتراكي: مرحلة النمو والتوسع، ١٩٥٨ ـ ١٩٤٩**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٨.

فان دام، نيقولاوس. **الصراع على السلطة في سورية: الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة ١٩٦١ ـ ١٩٩٥**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٥.

فرزات، محمد حرب. **الحياة الحزبية في سوريا: دراسة تاريخية لنشوء الأحزاب السياسية وتطورها بين ١٩٠٨ ـ ١٩٥٥**. دمشق: منشورات دار الرواد، [١٩٥٥].

قاسمية، خيرية. **الحكومة العربية في دمشق ١٩١٨ ـ ١٩٢٠**. ط ٢. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢.

قرقوط، ذوقان. **تطور الحركة الوطنية في سورية ١٩٢٠ ـ ١٩٣٩**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٥.

ـــــــ. **المشرق العربي في مواجهة الاستعمار ـ قراءة في تاريخ سوريا المعاصر**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧.

قضايا الخلاف في الحزب الشيوعي السوري. بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٢.

كوثراني، وجيه. **الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي**. ط ٢. بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٧٨.

ـــــــ. **وثائق المؤتمر العربي الأول ١٩١٣: كتاب المؤتمر والمراسلات الدبلوماسية الفرنسية المتعلقة به**. اللجنة العليا لحزب اللامركزية بمصر. بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٠.

الكوراني، أسعد. **ذكريات وخواطر ـ مما رأيت وسمعت وفعلت**. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٠.

كيالي، عبد الرحمن. **المراحل**. حلب: مطبعة الضاد، ١٩٦٠. ج ١.

الكيالي، نزار. **دراسة في تاريخ سورية السياسي المعاصر ١٩٢٠ ـ ١٩٥٠**. دمشق: دار طلاس، ١٩٩٧.

الكيلاني، شمس الدين. **الحزب الشيوعي السوري، ١٩٢٤ ـ ١٩٩٧**. دمشق: دار الأهالي، ٢٠٠٢.

ـــــــ. **المثقف العربي والتحول إلى الديمقراطية**. دمشق: دار السوسن، ٢٠٠٣.

ـــــــ. **ليبرالي لبناني عروبي: نموذجًا كاظم الصلح**. مخطوط غير منشور.

لوتسكي، فلاديمير. **تاريخ الأقطار العربية الحديث**، الترجمة العربية. موسكو: دار التقدم، ١٩٧٥.

لورنس، هنري. **اللعبة الكبرى، الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية.** ترجمة وتحقيق محمد مخلوف. بيروت: دار قرطبة، ١٩٩٢.

لونغريغ، ستيفن هامسلي. **تاريخ سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي.** ترجمة بيار عقل. بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٨.

مادويان، أرتين. **حياة على المتراس: ذكريات ومشاهدات.** بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٦.

محافظة، علي. **أبحاث في تاريخ العرب المعاصر.** بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٠.

محمد، نجاح. **الحركة القومية العربية في سورية ١٩٤٨ ـ ١٩٦٣.** دمشق: دار البعث، ١٩٨٧. ج ١.

مردم بك، سلمى. **استقلال سوريا ١٩٤٥ ـ ١٩٣٩: أوراق جميل مردم بك.** تقديم زهير الشلق. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر. ١٩٩٤.

مرقص، إلياس. **تاريخ الأحزاب الشيوعية العربية.** بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٤.

مشرف زيادة. **بحوث في الفكر القومي.** بيروت: معهد الاتحاد العربي، ١٩٨٣. مج ١.

المعلم، وليد. **سورية ١٩١٨ ـ ١٩٥٨: التحدي والمواجهة.** نيقوسيا: شركة بايل للنشر، ١٩٨٥.

الملا، زياد. **صفحات من تاريخ الحزب الشيوعي السوري ١٩٢٤ ـ ١٩٥٤.** دمشق: الأهالي، ١٩٩٤.

النفزاوي، محمد الناصر. **التيارات الفكرية والسياسية في السلطنة العثمانية ١٨٣٩ ـ ١٩١٨.** صفاقس: دار محمد علي للنشر، ٢٠١١.

هانف، تيودور. **لبنان: تعايش في زمن الحرب من انهيار الدولة إلى انبعاث الأمة.** ترجمة موريس صليبا. باريس: مركز الدراسات العربي ـ الأوروبي، ١٩٩٣.

الوحدة العربية: تجاربها وتوقعاتها. تقديم مجدي حماد. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩.

ياسين، بو علي [وآخ.]. **الأحزاب والحركات القومية العربية.** ترجمة وتحقيق محمد جمال باروت وفيصل دراج. دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، [٢٠٠٢]. ج ٢.

دوريـات

الأتاسي، محمد علي. حوار مع رياض الترك. **ملحق النهار**: ٢٢/ ١٢/ ٢٠٠٢.

الترك، رياض. حوارات وتصريحات صحافية. **أطياف**: العددان ٢٥ ـ ٢٦، تشرين الثاني/ نوفمبر ـ كانون الأول/ ديسمبر.

تركماني، عبدالله. «عن العامل الاجتماعي للثورة السورية.» **القدس العربي**: ٧/ ٨/ ٢٠١١.

تشرين: ١٨/ ٥/ ٢٠٠٦.

الثورة العربية: كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٦.

جابر، أحمد. «لبنان وسوريا.. الدائرة المغلقة للعلاقات الأهلية.» **السفير**: ٢٧/ ١٠/ ٢٠١١.

حزب الشعب الديمقراطي السوري. «التقرير السياسي الصادر عن المجلس الوطني لحزب الشعب الديمقراطي السوري.» **أطياف**: العددان ٢٥ ـ ٢٦، تشرين الثاني/ نوفمبر ـ كانون الأول/ ديسمبر، ٢٠٠٧.

حزب الشعب الديمقراطي السوري. «المشهد اللبناني بخطوطه العريضة.» **أطياف**: العددان ٣٦ ـ ٣٧، أيلول/ سبتمبر ـ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨.

الراية الناصرية: العدد ٦٤، حزيران/ يونيو ١٩٨١.

الراية الناصرية: العدد ٨٨، أيار/ مايو ١٩٨٣.

«رسالة المثقفين السوريين إلى المثقفين اللبنانيين.» **النهار**: ٢٤/ ٢/ ٢٠٠٥.

زيادة، رضوان. «من يقف وراء الاحتجاجات في سورية؟» **دار الحياة**: ٢١/ ٨/ ٢٠١١.

سارة، فايز. «الحريري، صورة مختلفة في النخبة السياسية.» **المستقبل**: ١٩/ ٢/ ٢٠٠٥.

ـــــــ. «سوريا ودول الجوار: محاولة لرسم مسار العلاقات.» **المستقبل**: ٢٧/ ١١/ ٢٠٠٧.

ـــــــ. «شهداء ما بعد التمديد اللبناني.» **المستقبل**: ٧/ ٧/ ٢٠٠٥.

ـــــــ. «مثقفو سوريا وثورتها.» **الشرق الأوسط**: ١١/ ١٢/ ٢٠١١.

صاغية، حازم. «مستقبل سوري ـ لبناني آخر.» **دار الحياة**: ٢٤/ ٩/ ٢٠١١.

صالح، ياسين الحاج. «حزب الله مقاومًا في بيروت.» **الحياة**: ٢٥/ ٥/ ٢٠٠٨.

ـــــــ. «لبنان السهل والصعب والغريب!» **أطياف**: العددان ٣٣ ـ ٣٤، حزيران/ يونيو ـ تموز/ يوليو ٢٠٠٨.

ـــــــ. «مكونات الثورة السورية وسياستها.» **دار الحياة**: ٨/ ١/ ٢٠١٢.

ـــــــ. «وطنيّتان: من الوطنية الممانعة إلى الوطنية الاجتماعية.» **دار الحياة**: ١١/ ١٢/ ٢٠١١.

الصلح، كاظم. «مشكلة الاتصال والانفصال في لبنان.» **النهار**: ١١ آذار/ مارس ١٩٣٦.

عقل، بيار. حوار مع رياض الترك. **أطياف**: العددان ١٩ ـ ٢٠، ٢٠٠٧.

الغبرا، شفيق. «الشعب السوري جوهر المعادلة.» **دار الحياة**: ٨/ ٩/ ٢٠١١.

غليون، برهان. «أزمة لبنان: خطايا وأخطاء سورية.» **أطياف**: العددان ٣٣ ـ ٣٤، حزيران/ يونيو ـ تموز/ يوليو ٢٠٠٨.

كيلو، ميشيل. «في القتل السياسي.» **المستقبل**: ١٦/ ٢/ ٢٠٠٦.

«لسان حال التجمع الوطني الديمقراطي.» **الموقف الديمقراطي**: أيار/ مايو ٢٠٠٦.

المنار: ج ١، م ١٢.

الموقف الديمقراطي: العدد ١١٢، حزيران/ يونيو ٢٠٠٩.

المولى، سعود. «استقرار لبنان مرهون بإعادة تموضع الحكم السوري عربيًا ودوليًا.» **دار الحياة**: ٢٦/ ٨/ ٢٠١١.

نيربية، موفق. «نسمة لبنانية منعشة للسوريين.» **أطياف**: العددان ٣٣ ـ ٣٤، حزيران/ يونيو ـ تموز/ يوليو ٢٠٠٨.

«وثيقة من أجل مستقبل لبناني سوري أفضل.» **دار الحياة**: ١٤/ ٩/ ٢٠١١.

مؤتمرات

حمدان، كمال. «لبنان وسورية: مقارنة في واقع النظامين الاقتصاديين.» ورقة قدمت في: مؤتمر العلاقات السورية اللبنانية، دمشق ١٤ ـ ١٨ نيسان/ أبريل ٢٠٠٩.

الريس، رياض نجيب. «لماذا شعب واحد في بلدين؟» ورقة قدمت في: مؤتمر العلاقات السورية اللبنانية، دمشق ١٤ ـ ١٨ نيسان/ أبريل ٢٠٠٩.

مؤتمر العلاقات السورية اللبنانية في دمشق، ١٤ ـ ١٨ نيسان/ أبريل ٢٠٠٩، دمشق ٢٠٠٩.

وثائق حزبية

إعلان المؤتمر الوطني السوري في ٢ ـ ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١.

الأمانة العامة لإعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي. بيان حول الإفراج عن المناضل ميشيل كيلو: ٢٥ أيار/ مايو ٢٠٠٩.

بيان إعلان بيروت ـ دمشق، دمشق ـ بيروت، ٦ نيسان/ أبريل ٢٠٠٦.

بيان إعلان بيروت ـ دمشق، دمشق ـ بيروت، ١٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧.

إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي، دمشق، ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥.

رسالة داخلية صادرة عن التجمع الوطني الديمقراطي، ١٩٨٢.

الوثيقة السياسية، هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الوطني الديمقراطي في سورية، دمشق، ٣٠/٦/٢٠١١.

مواقع ودوريات الكترونية

الأمانة العامة للمجلس الوطني السوري، ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١، موقع إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي.

البني، أكرم. «إعلان دمشق ومستقبل المعارضة السورية.» المعرفة، الجزيرة نت: ٢٨/١١/٢٠٠٥.

العيسى، بشار. «إشكالية العلاقة اللبنانية السورية والطيران فوق عش الوقواق.» موقع صفحات سورية: ٢٨ نيسان/ أبريل ٢٠٠٨، <http://www.alsafahat.net/blog/?p=1187>.

المجلس الوطني السوري. «رسالة مفتوحة من المجلس الوطني السوري إلى الشعب اللبناني الشقيق.» موقع أخبار الشرق: ٢٥/١/٢٠١٢.

«ميشيل كيلو أهلًا بك.» وكالة آكي الإيطالية للأنباء: ٢٠ أيار/ مايو ٢٠٠٩.

وكالة الأنباء الفرنسية: ٨/١٢/٢٠١١.

فهـرس عـام

ـ ت ـ

- ح -

- خ -

- د -

- س -

- ض -

- ط -

- ع -

- غ -

- ف -

ـ ل ـ

- م -

- ن -

- هـ -

- و -